تقريب المقرب في النحو

دراسة وتعليق

محمد جاسم الدليمي





١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بيروت - لبنان
ص . ب : ٥١٧٤ - ١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أوْزِعْنِي أن أشْكُرْ نِعْمَتِكَ التي أنْعَمْتَ عَلَيَّ وعَلَى والدَيَّ ، وأن أعْمَل صالحاً تَرْضَه ، وأدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ في عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾[1] .

صدق الله العظيم

---

(۱) سورة النمل الآية / ١٩ .



القسم الأول الدراسة

وينتظم في :

تقديم

ومقدمة

وتمهيد

وفصلين

الفصل الأول : أبو حيان الأندلسي

والفصل الثاني كتاب تقريب المقرب .

تقريب المقرب في النحو
لأبي حيان الأندلسي
(٦٥٤ ـ ٧٤٥ هـ)

دراسة وتحقيق وتعليق
محمد جاسم أحمد الدليمي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

نوقش هذا البحث بكلية التربية جامعة الفاتح بليبيا ، مساء يوم الخميس الموافق ٢٤/٣/١٩٨٣ م ، ونال درجة الماجستير باجماع آراء لجنة المناقشة « هذا مع العلم بأن الفقرة (ب) من المادة الخامسة والعشرين من لائحة الدراسات العليا بكلية التربية لسنة / ١٩٨١ تنص على منح درجة الماجستير بدون تقدير » .

وكانت لجنة المناقشة مكونة من الأستاذ الدكتور : حسين عبد اللطيف مشرفاً ومقرراً ، وعضوية الأساتذة : الدكتور عبد الجواد الطيب ، والدكتور ابراهيم عبد الله رقيدة ، والدكتور محمد عبد السلام الرفاعي .

وبعد مناقشة هذا البحث بأيام أفتتح معرض طرابلس العالمي للكتاب فوجدت كتاب « تقريب المقرب » موضوع هذه الرسالة منشوراً بتحقيق الدكتور : عفيف عبد الرحمن ، ولما رأيته مطبوعاً كدت اعدل عن نشر بحثي هذا ، ولكن بعد أن قرأته وقابلته ببحثي هذا، وجدت أن بحثي أكثر فائدة للباحث والقارىء فعزمت على نشره ؛ وذلك لاحتوائه على الحواشي والتعليقات المهمة التي أوضحت ما كان غامضاً ومبهماً في نص الكتاب ، ولاحتوائه على دراسة كافية لشخصية المؤلف ودراسة تحليلية للكتاب ، إذ أن الكتاب المطبوع كان خالياً من ذلك كله إذا ما استثنينا دراسة المؤلف الموجزة .

ولو أن الدكتور عفيف صبر في عمله هذا ومنحه وقتاً أطول ، وناقش مسائله النحوية والصرفية ،وعزوها إلى اصحابها ، لكانت الفائدة أعم وأشمل ، لكن يـنيل للقارىء أنه غاب عن باله تعليل النصوص ومناقشتها مع آراء النحويين القدامى ، إلّا أن هذا لا يقلل من جهد الدكتور : عفيف ، لأنه طرقه من جانب واحد ، هو

تحقيق النص ، في حين عنّيْتُ نفسي في جوانبه الثلاثة : التحقيق والتعليق والدراسة .

وقد اعتمدت في التحقيق على أربع نسخ في حين اعتمد الدكتور عفيف على نسختين فقط .

واثنان من النسخ التي اعتمدتها كانت أقدم نسخاً من شقيقتيهما اللتين اعتمدهما الدكتور عفيف من تحقيقه ، وقد ورد فيهما زيادات عززت النص ، وحواشي أوضحته ، كما وردت على احدهما اجازة من أبي حيان الى تلميذه ابن جماعة تبين أنه قرأ « تقريب المقرب » عليه .

إن الدكتور عفيف لم يوثق تحقيقه الا بثمانية مصادر ذكرها في ترجمة المؤلف ، في حين أنني وثقت تحقيقي بما يقرب من (١٤٠) مصدراً ومرجعاً . ذكر من مؤلفات أبي حيان (٢٨) مؤلفاً بينما ذكرت (٧١) مؤلفاً .

وقد لاحظت بعض الهنات في تحقيقه منها سقط كلمات هي :

بن يوسف	بعد	على ص ٣٩
عامل	بعد	دخول ص ٤٣
في	بعد	وقد ص ٥٢
حضر	بعد	حدث ص ٥٢
فعل	بعد	مقيس من ص ٥٩
المنادى	بعد	لم يضف اليه ص ٦٨
أو	بعد	فرقا ص ٧٦
علل	قبل	تسع ص ٨٣
حرف	بعد	عشرين ص ١٢٢
سين	بعد	صاد ص ١٢٢
يأتمي	قبل	تكمو ص ١٢٤
ألف	بعد	متحركاً بفتحة ص ١٢٧
وعلى	قبل	جمع فعل ص ١٢٨

ومنها املائية رسمها كما جاءت في النص هي

(في ما) منفردة ص ٣٥ ، ٤٣ ، ٥٦ والصواب (فيما) وأخرى مطبعية لا يتحمل وزرها المحقق بل المطبعة .

الاهداء

الى

والدىّ الحنونين . أطال الله في عمرهما وغفر لهما . وإلى : أخي حميد جاسم الدليمي الذي تفضل ـ مشكوراً ـ بتقديم كل ما أحتاج اليه في هذه الدراسة .
والى : زوجي المصون التي تحملت معي مشاق هذه الدراسة طوال مدتها .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، أستعينه وأستهديه ، والهدى هداه، وما توفيقي إلاّ بالله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

كان بودي - بعد أن أنهيت السنة التمهيدية للدراسات العليا (شعبة اللغويات) بكلية التربية ، جامعة الفاتح بطرابلس - أن يكون موضوع رسالتي للماجستير تحقيق ودراسة لأحد الموضوعين التاليين :

الأول - « شرح المقرَّب» لابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي .

الثاني - « التدريب في تمثيل التقريب » لأبي حيان النحوي (رفيقنا في هذه الدراسة) .

لكن مصادر المخطوطات لم تذكر سوى نسخة واحدة لكل من هذين الكتابين [1] فعرضت الموضوع على الدكتور حسين عبد اللطيف أستاذي في مادة « المخطوطات » بقسم الدراسات العليا بالكلية فأجابني - مشكوراً - بصعوبة قيامي بالتحقيق مستخدماً نسخة واحدة ، وذلك لأن النسخة قد يصعب قراءة بعض كلماتها ، أو يكون بها شيء من التصحيف والخطأ ، أو يعتريها نقص فيحير الباحث إتمامه ولذا يشترط لمثل هذا التحقيق الحصول على عدة نسخ أو نسختين على الأقل . فانصرفت عن الكتابين .

وبعد بحث وتنقيب في فهارس المخطوطات ومظانها عزمت على اختيار كتاب

---

(١) وقبل أن أنهي هذه الدراسة وجدت نسخاً أخرى لهما ، للأول : نسخة في مكتبة جامع القرويين بفاس وأخرى في مكتبة بايزيد عمومي بتركيا . وللثاني : نسخة في مكتبة بايزيد عمومي وأخرى في مكتبة نيوشهر بتركيا .

« تقريب المقرب » لأبي حيان ، وقوى من عزمي أنني وجدت له ستَ نسخ .

وبعد أن تجمع لدي أربع نسخ عزمت على العمل فيه ، كي أنفض عنه غبار السنين ، وأخرجه من محبسه ليرى النور من جديد ، إذ هو واحد من مصنفات أبي حيان التي بلغت (٧١) واحداً وسبعين مصنفاً ، وسيكون عاشر مصنفاته المطبوعة وثالث ما طبع من كتبه النحوية .

وقمت بالعمل مستلهماً من صبر أبي حيان الصبر ، ومن كفاحه العزم ، ومستمداً من روح هذا العالم الصبور المثابرة والصمود إزاء ما واجهته من عنت شديد في هذا البحث طيلة عامين كاملين ، وخاصة في قسم التحقيق .

وكان من دواعي اختياري هذا الموضوع عدة أسباب هي :

أولا : إن تحقيق ودراسة تراثنا العربي ضرورة حتمية ، ومسؤلية تقع على عاتق كل باحث ودارس ، لأن بعث التراث ودراسته استعادة للحياة الفكرية العربية بكامل حقيقتها الدائمة المتجددة ، وبالتالي يعد إظهاراً لعبقرية الأمم وشخصيتها الحضارية ، اذ أن الباحث والدارس لا يستطيع بناء ثقافة جديدة إلاّ بمعرفة دقيقة للتراث الذي خلفه أسلافنا السابقون من كنوز المعرفة ، الذين صنعوا ما تفخر به الأجيال وتحتاج إليه مدى الحياة .

ولما كانت اللغة ضرورة تحتمها ضرورة الثقافة باعتبارها وسيلة التفاهم بين الأفراد والجماعات أصبح النحو ضرورياً كذلك ، فالنحو ميزانها وضابط لها ، وبدونه تكون اللغة اعتباطية لا تفي بأداء رسالتها المطلوبة ، أضف إلى ذلك ما قاله الدكتور هادى نهر : « إن النحو يعتبر قمة الدراسات اللغوية ، وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها ، وعلى كل مستويات العمل اللغوي بعامه » (١) .

ثانياً : إن كتاب « المقرب » لما له من الأهمية قد انتشر ذكره في المشرق والمغرب ، حتى قال المقَّرى : « إن ابن سعيد المدلجي أتى بنسخة من إفريقية ، فتلقاها علماء الأندلس بالترحاب والإغتباط » (٢) .

(١) شرح اللمحة ١ : ٢ - ٣ .
(٢) النفح ٣ : ١٨٤ .

وما دام قد ثبت هذا الإهتمام ، وهذه الشهرة لكتاب « المقَرَّب» فلعل يكون لـ « تقريبه » مثل ذلك الإهتمام وتلك الشهرة ، إذ يقول مؤلفه في مقدمته : « وقد جمعت في هذه الأوراق من كتاب « المقرَّب » نفائسه ، وجلوت للخطاب عرائسَه ، وجرَّدتُه في رسالة مختصرة اللفظ ، ميسرة للحفظ ، قريبة المنال عارية عن التعليل والمثال ، يغني البادي ، ويذكر الشادي »[1] .

ثالثاً : إن أبا حيان مؤلف هذا الكتاب الذي نحن بصدده يعدّ في رأي معظم النحويين ـ العالِمْ الذي فتح آفاق قواعد اللغة العربية التي بدأها ابن مالك ومن يقرأ كتابيه « نهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك » و « شرح التسهيل » يجد ثمرة ذلك . والحق يقال لقد أوضحت الدكتورة خديجة الحديثي معالم هذه الشخصية النحوية ، ووضعتها في الموضع الذي تستحقه ، وأنارت الطريق أمامي ، وأمام جل الدارسين والباحثين في أطروحتها للدكتوراه « أبو حيان النحوي » .

رابعاً : إن أبا حيان اسم ملأ المؤلفات النحوية وكثر النقل عنه في كتب النحو والصرف وبخاصة كتب السيوطي[2] .

ومن أجل ذلك كلّه ندبت نفسي لتحقيق هذا المؤلف النحوي ودراسته ، جاعلاً هذين الأمرين موضوعاً لرسالتي لنيل درجة الماجستير ، وكانت محاولتي هذه عملاً متواضعاً قمت به وفاءً لوفاء هذا العالم الفذ ، الذي خدم لغته ودينه مدة تقارب الثمانين سنة ، كان خلالها إماماً للنحو والدراسات الدينية في مصر ، وسائر البلاد العربية والاسلامية في عصره بلا منازع .

وبعد أن قدمت سبب اختياري هذا الموضوع أحب أن أبين القصد من هذه الدراسة ، ويتلخص فيما يلي :

أولاً : احياء أحد مؤلفات النحو العربي ، وإخراجه من الظلمات الى النور ، وخاصة أن مؤلفات أبـي حيان نافت على السبعين مؤلفا ، ولم يحقق منها إلى الآن سوى عشرة مؤلفات : اثنين في التفسير ، وواحدٍ في الشعر ، وثلاثة في اللغة ، وواحد في الترسل أو ما يدانيه ، واثنين في النحو وواحد في الصرف ، فأردت أن

---

(١) تقريب المقرب ص ١٢٧ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٢ : ١٠٨ ، والأشباه والنظائر ١ : ٢٨ ـ ٢٩ .

أضيف الحادي عشر ليصبح رابع مؤلفاته في النحو .

ثانياً : أن أسجل تاريخ أبي حيان العلمي أحد أعلام اللغة العربية الأفذاذ ، وأن أجمع بعض ما كتب عنه في بطون الكتب في كتاب واحد وبأيجاز (يغني البادي ويذكر الساهي) ولا أقول : جميع ما كتب عنه ، لأن الجميع يتطلب موسوعة لاستيعابه ، والدليل على ذلك أن الدكتورة خديجة الحديثي طرقت جانبه النحوي فاستغرق كتاباً بلغ عدد صفحاته (٧٠٠) سبعمائة صفحة .

ثالثاً : وهو أمر هام استنهاض همم الباحثين والدارسين في تحقيق ونشر نتاج علمائنا القدامى ، الذي ما زال حبيساً في رفوف المكتبات .

ومما لا شك فيه أنه مجال واسع ورحب يشبع رغبات الطموحين ، ويستفيد منه كثير من الدارسين والمتخصصين .

فاذا ما وجد القارىء بعض ما ينشده عن أبي حيان في رسالتي هذه ، وإذا ما وجد بغيته في كتاب « تقريب المقرب » فذلك حسبي وتلك غايتي .

وهكذا قُدِّر لي أن أقوم بتحقيق أحد المؤلفات النحوية ، وأن أدرس شخصية مؤلفها ، علماً من أعلام العربية في أواخر القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن الهجريين .

وكان ينبغي لي أن أبدأ من منطلق يمكنني الركون اليه في الدراسة والتحقيق ، فقسمت رسالتي قسمين :

القسم الأول : الدراسة .

القسم الثاني : التحقيق .

وقد سلكت في الدراسة منهجاً قام على التبويب والتفصيل والترقيم ، واعتمد على المقابلة والكشف والتحليل ، وبخاصة في معاصرة أبي حيان وفي ثقافته وثقافة شيوخه ، وكذلك في دراسة مادة الكتاب .

وجعلت الدراسة تمهيداً وفصلين ، ووضعت بين يدي الدراسة هذه المقدمة فتناولت في التمهيد معاصرة أبي حيان لدولتين من دول العالم العربي هما : دولة بنى الأحمر في غرناطة ، ودولة بني قلاوون في مصر ، وبسطت القول في الحالة التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية لذلك العصر .

وأما الفصل الأول : فقد تناولت فيه الحديث عن حياة أبي حيان : اسمه وكنيته ولقبه ، ومشاركوه في الكنية ، ومولده ونشأته ، وأسرته ، وسبب رحيله عن غرناطة ، وصفاته وأخلاقه ، ومذهبه الفقهي وعقيدته ، وشيوخه ، وثقافته ، ونشاطه العلمي ، ومنزلته بين العلماء ، وتلامذته ، ومؤلفاته وختمت هذه الفصل بوفاته .

وأما الفصل الثاني : فقد ساقني إلى دراسة كتاب « تقريب المقرب » دراسة تحليلية ، فبسطت القول فيه عن كتاب « المقرَّب » : مؤلفه ، وسبب تأليفه ، وشرُاحه وشروحه ، ومنزلته بين العلماء . وعن كتاب « تقريب المقرب » : عنوانه ونسبته الى أبي حيان وزمن تأليفه ومحتواه ، وأسلوبه ، ومنهجه ، وما أفاده ومذهب أبي حيان النحوي من خلال كتاب « تقريب المقرب » ، ونسخه ، ووصف النسخ المستخدمة في التحقيق ، والإجازات ووصية أبي حيان وترجمة ابن عصفور التي وردت على هذه النسخ ، وختمت هذا الفصل بمنهج التحقيق العام .

والقسم الثاني من هذه الرسالة خُصِّص لتحقيق النص والتعليق عليه ، وقد حرصت على إظهار النص بصورته الأصلية كما وضعه مؤلفه مستعيناً بمظان كثيرة لمقابلة بعض مسائله التي دبّ فيها خلاف بين النحاة .

وهذا محصول رحلتي اللذيذة على مرارتها ، وقد بذلت خلالها جهداً لا أحسبه يسيراً . وقد كان هدفي أن أنفض غبار السنين عن أحد آثارنا العربية وأستوضح جوانب شخصية مؤلفه ، وهو أحد علمائنا المتقدمين في علم النحو ، أولئك الذين كانوا روّاداً في التوجه إلى البحث والاستقصاء ، وأعلاماً كباراً ينبغي لنا أن نحذو حذوهم ونسلك دربهم لا في مباحث علم العربية وحده بل في كل ميدان علمي يتطلب صبراً ودربة وسعة صدر . فإن أكن قد وفقت ، فذاك ما عملت من أجله بإخلاص ، وإن كان فيما عملته شيء من الهنات والمآخذ فإني إنسان أصيب وأخطىء ، فأرجو الآ تقلل مثل هذه الهنات والمآخذ من جهدي في هذه الدراسة ، إذ قلما ينجو إنسان منهما ، وحسبي أن شاركت في شرف البحث ، وبذلت ما استطعت من جهد .

وآمل أن يكون هذا الجهد مثمراً ، والله نسأل أن يأخذ بأيدينا لما فيه خير لغة الضاد ، وهو حسبنا .

محمد جاسم أحمد

التمهيد

عصر أبي حيان من الناحية التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

امتدت الحياة بأبي حيان مدة أربَتْ على التسعين عاماً (٦٥٤ ـ ٧٤٥ هـ) عاصر فيها دولتين من دول العالم العربي . أولاهما دولة بني الأحمر [١] (٦٣٥ ـ ٨٩٢ هـ) التي حكمت مملكة غرناطة [٢] في الأندلس ذلك الفردوس الذاهب .

وثانيتهما : دولة بني قلاوون من المماليك البحرية (٦٧٨ ـ ٧٨٤ هـ) التي حكمت مصر والشام والجزيرة العربية .

فالدولة الأولى قد استطاعت بسط نفوذها على غَرْنَاطة وما حولها من الأقاليم . تلك البقعة الصغيرة التي لم تسقط بأيدي المسيحيين كما سقطت مدن الأندلس ، بل ظلت شامخة أبية تصد هجمات المعتدين ، وسلطاناً يظلل العرب والمسلمين ، وقد شاء الله أن يجعلها قبلة العرب والمسلمين في ذلك الفردوس المفقود .

وقد كانت مملكة غرناطة « تشتمل على ثلاث ولايات هي : ولاية غرناطة الواقعة في الوسط ، وأهم مدنها العاصمة غرناطة ـ موطن أبي حيان ومسقط رأسه ـ ، وولاية المَرِيَّة [٣] ، وتمتد من ولاية مُرْسية حتى البحر ، وأهم مدنها برشلونة ، وولاية مالقة [٤] وتقع على البحر غرب غرناطة وأهم مدنها ثغر مالقة » [٥] .

---

(١) ويطلق عليها الدولة النصرية ودولة بني الأحمر .

(٢) « بفتح العين وسكون الراء ، ويقال « أغرْناطة » ـ بالهمز ـ ، وكلا الاسمين أعجمي ، وهي أقدم مدن كور البيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحصنها » . معجم البلدان ٤ : ١٩٥ ، والنفح ١ : ١٤٨ .
تلك التي فتحها العرب بعد انتصارهم على القوط بقيادة طارق بن زياد في موقعة شريش سنة ٩٢ أو ٩٣ هـ . تنظر الإحاطة ١ : ١٠١ ، واللمحة البدرية ص ٢٥ ـ ٢٦ .

(٣) بالفتح ثم الكسر وتشديد الياء ، مدينة من كور البيرة من اعمال الأندلس » . معجم البلدان ٥ : ١١٩ ،

(٤) بفتح اللام والقاف ، مدينة بالأندلس من أعمال ريّة . المصدر السابق ٥ : ٤٣ .

(٥) كناسة الدكان ص ١٦ ـ ١٧ ، ونهاية الأندلس ص ٥٥ ، وتاريخ الأندلس لأستاذنا عبد الرحمن الحجي ص ٥١٨ .

ونظراً لما تتميَّز به غرناطة من مميّزات جغرافية واقتصادية كانت خير قاعدة لنزول جيوش ابن الأحمر ، وقد أصبحت قاعدة لحكومته ، ومركزاً لتجميع جيوشه فيها مما جعلها في ظل حكمه أعظم حواضر الأندلس ، بل كانت - كما يصفها الدكتور حسين مؤنس - حاضرة مملكة غرناطة ، ويتحدث عنها فيقول : « قاومت قرنين من الزمن والسبب في ذلك يرجع الى الطبيعة الجغرافية للاقليم الذي أصبح معقلهم الأخير ، وإلى حيوية الجنس العربي التي لا تنفد » [١] ، ويضيف الدكتور عبد الرحمن الحجي سبباً آخر ، حيث يقول : « وبُعدها عن الأعداء مع مناعة موقعها الجغرافي ، وبجانب ذلك عدم وجود نيار معاد لمسلمى غرناطة » [٢] .

وقد وصف غرناطة بعض المؤرخين القدامى ، منهم : ابن الخطيب في الإحاطة واللمحة البدرية في تاريخ الدولة النصرية ، والمقّرى في نفح الطيب بصفات حميدة [٣] . كما وصفها من المحدثين محمد عنان في نهاية الأندلس ، وتحدث عن ثرواتها [٤] .

وكان يتولى منصب الحكم العام لغرناطة غالباً واحد من أبناء الأمير أو اخوته بالتوراث إذ « كانت ملوك بني الأحمر كسائر ملوك العصور الوسطى يدينون بمبدأ الحكم المطلق ولا يرون له بديلاً » [٥] .

وتعاقب على الحكم من ملوك بني الأحمر ما يربو على عشرين ملكاً ، عاصر أبو حيان منهم اثنين هما : محمد بن الأحمر ، مؤسس مملكة غرناطة ، وابنه محمد الفقيه ، وكانت مدّة حكمهما تعدل ثلث المدة التي حكمها جميعهم [٦] .

فمحمد بن يوسف ، المشهور بابن الأحمر ، والملقب بأمير المؤمنين الغالب بالله تولى حكم غرناطة (٦٣٥ - ٦٧١ هـ) بعد وفاة ابن هود [٧] ، وإعلان أهلها

---

(١) رحلة الأندلس ص ١٥٩ .
(٢) تاريخ الأندلس للحجي ص ٥١٩ .
(٣) تنظر : الإحاطة ١ : ٩١ ، واللمحة البدرية ص ٢١ ، ونفح الطيب ١ : ١٤٨ .
(٤) ينظر نهاية الأندلس ص ٤٤٠ - ٤٤١ .
(٥) المصدر بالسابق .
(٦) بموجب الاحصائية التي قمت بها . وينظر : كناسة الدكان ص ٢٠ ، وظهر الاسلام ٣ : ٣٢٠ .
(٧) هو الأمير المتوكل على الله ، أبو عبد الله ، محمد بن يوسف بن هود الذي حكم غرناطة (٦٢٦ - ٦٣٥ هـ) تنظر ترجمته في : الإحاطة ٢ : ١٢٨ ، والاعلام ٨ : ٢٣ ، وابن خلدون ٤ : ١٦٩ .

طاعتهم له ، فبعثوا إليه مستنجدين به « فسار ودخلها في أواخر سنة ٦٣٥ هـ فأجتمع حوله الكثير من الأعراب ، فكانت بيعته ، وأصبحت غرناطة حاضرة لمملكته » (١) .

وقد وصف هذا الأمير المؤسس معظم المؤ رخين أنه « كان جندياً شهماً ، وافر العزم والجرأة بعيد النظر ، مباشراً للحروب بنفسه ، داعياً لِلَمَمِ الشمل» (٢) . كما وصفه ابن الخطيب بالعدل والتقوى والتواضع ومخالطة الناس ، ومواكلتهم (٣) .

وكان الغالب بالله عالماً أديباً يكرم العلماء والأدباء ، اذ كان في طليعتهم ، وكانت له أيام خاصة يستقبل فيها الشعراء ، كما اشتهر برعايته للعلم والأدب (٤) .

وتعتبر الفترة التي حكم فيها ابن الأحمر من الفترات المهمة التي مرت بها غرناطة ، حيث استطاع أن يثبت أقدامه في الحكم مدة (٣٦) ست وثلاثين سنة ، وأن يصد هجمات الاسبان ، وأخذ يتوسع في حدود مملكته ويسعى لضم الأقاليم الاخرى المجاورة لها بالقوة مرة وبالمصالحة مرة أخرى ، وحسبه من ذلك « أن تغلب على مالقة والمرية ، وبايعه أهل لورقة » (٥) .

ثم تولى الحكم بعده ابنه محمد الفقيه (٦٧١ - ٧٠١ هـ) ، فسار في الحكم على سنة أبيه ، واستطاع هو كذلك ان يبسط سلطانه على مملكة غرناطة مدة (٣٠) ثلاثين سنة على الرغم من تكالب الأعداء الاسبان عليه ، وقد وصفه ابن الخطيب بعدة صفات ، منها : الصرامة ، والحزم ، ورصانة العقل ، ووفور الدهاء والشجاعة (٦) . وقد مكنته هذه الصفات أن « يفتح مدينة قيجاطة (٧) ، والقبذاق (٨) » (٩) .

---

(١) الإحاطة ١ : ١٤٢ ، ٢ : ١٠٠-١٠١ ، ونهاية الأندلس ص ٤٠ واللمحة البدرية في تاريخ الدولة النصرية ص ٣٢ .

(٢) اللمحة البدرية ص ٤٣ ، والإحاطة ٢ : ٩٢-٩٣ ، والنفح ١ : ٢١٦ ، ونهاية الاندلس ص ٣٨ .

(٣) تنظر : اللمحة البدرية ص ٤٤ ، والاحاطة ص ٢ : ٩٥ .

(٤) نهاية الأندلس ص ٤٦٠ .

(٥) نفح الطيب ١ : ٤٤٨ .

(٦) تنظر : اللمحة البدرية ص ٥٠ ، والاحاطة ١ : ١٤٢ ، ٢ : ٥٥٦ .

(٧) بكسر القاف وتسكين الياء مدينة بالأندلس من أعمال جيان . الروض ص ٤٨٨ ومعجم البلدان ٤ : ٤٢٢ وفيه قيشاطة ، وهو تحريف .

(٨) بكسر القاف وسكون الباء ، مدينة من نواحي قرطبة بالأندلس معجم البلدان ٤ : ٣٠٤ .

(٩) اللمحة البدرية ص ٥٤ .

وكان الفقيه عالماً مستنيراً أديباً ، يفقه العلم ، ولذلك اشتهر - كما قيل - بالفقيه ، وإلى جانب ذلك كان ذواقاً للأدب كأبيه ويقرض الشعر ، ويقرب العلماء والأدباء والشعراء ، ويجلهم ويعشق مجالسهم [1] . وهو الذي رفع اليه أمر صاحبنا أبو حيان من قبل أستاذه ابن الطباع ، لأسباب سنبينها فيما بعد عند الحديث عن سبب رحيله .

وقد كان لهذه النزعة العلمية التي غلبت على معظم ملوك غرناطة أثر كبير فيما جرت عليه مملكة غرناطة طوال أيامها من رعاية للعلماء وحشد لأعلام الكتاب حول بلاط مملكتهم ، مما جعل عصر دولة بني الأحمر - الذي استمر أكثر من قرنين ونصف القرن - من أحفل عصور التاريخ الأندلسي بالحركة الثقافية المزدهرة . وعلى ما يبدو إن هذه الحركة الثقافية ازدهرت بعد سقوط معظم قواعد المدن الأندلسية الكبرى بيد الأسبان ، ووفود أهلها إلى مملكة غرناطة ألوفاً بعد ألوف حاملين معهم خلاصة حضارة الأندلس .

وظلت هذه الحركة مزدهرة في غرناطة الى أن سادت الاضطرابات في أواخر أيامها ، ودب الضعف في حكامها فاستولى عليها فرديناند وايزبلا سنة ٨٩٢ هـ [2] .

وقد برز علماء أجلاء كثيرون في مملكة غرناطة ، وخاصة في النصف الثاني من القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن . وللدور المهم الذي يمثله العلماء في الحياة العلمية العامة نستطيع اذا ما رجعنا الى كتاب « الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب » ، وكتاب « صلة الصلة لابن الزبير » ، وكتاب « الذيل والتكملة لأبي عبد الله المراكشي » ، وكتاب نثير فرائد الجمان لابن الأحمر » [3] وغير ذلك من كتب التراجم ، أن نجد مئات التراجم لرجالات هذا العصر ، من علماء وفقهاء وشعراء وكتاب .

فمن أشهر الأدباء الذين برزوا في تلك الفترة : أبو عبد الله محمد بن الحكيم

---

(١) تنظر : اللمحة ص ٥٠ ، والاحاطة ١ : ٥٥٧ ، ونهاية الاندلس ص ٩٤ ، وظهر الاسلام ٣ : ٣٢٠ .

(٢) الإحاطة ١ : ١٤١ ، وتاريخ الأندلس للحجي ص ٥١٩ .

(٣) هو الأمير اسماعيل بن يوسف بن محمد بن الأحمر (ت ٨٠٧ هـ) ، تنظر ترجمته في مقدمة نثير فرائد الجمان ، والاعلام ١ : ٣٢٩ ط ٣ .

الرنّدي (ت ٧٠٨ هـ) [١] وأبو الحسين علي بن الجياب (ت ٧٤٩ هـ) [٢] ، وابن الخطيب (ت ٧٧٦ هـ) [٣] الأديب المؤرخ ، صاحب كتاب الإحاطة في اخبار غرناطة ـ وهؤلاء كلهم وزراء ـ ، وأبو عبد الله بن خميس التلمساني (ت ٧٠٨ هـ) [٤] وأبو حيان رفيق هذه الدراسة .

ومن أشهر النحاة الذين برزوا في تلك الفترة : أبو بكر محمد بن إدريس القضاعي (ت ٧٠٧ هـ) [٥] وابن الزبير (٧٠٨ هـ) الحافظ الأصولي النحوي الذي انتهت إليه رياسة العربية في الأندلس ، وقد كان أستاذاً لأبي حيان [٦] ، وأبو عبد الله محمد بن علي الفخاري الألبيري (٧٥٤ هـ) [٧] ، وكان شيخ النحاة في عصره .

ونبغ من علماء الدين والفقه في تلك الفترة أيضاً القاسم بن عبد الله الأنصاري الاشبيلي (ت ٧٤١ هـ) [٨] وأبو القاسم عبد الله بن حَزّى (٧٤١ هـ) [٩] . وبرز في غرناطة في هذا العصر متصوفون ومؤرخون كثيرون .

وهذا في العلوم الإسلامية والعربية والاجتماعية ، أما العقلية فقد أصابها الركود اذ قلما نجد في هذه الفترة من أقطاب الطب ، أو الفلسفة ، أو العلوم الرياضية [١٠] .

ومما تجدر ملاحظته أن الحركة الثقافية في عصر أبي حيان في مملكة غرناطة تكاد تنحصر في النواحي الأدبية : كالشعر والأدب ، واللغوية : كالنحو والصرف . وقد حفلت غرناطة بالشعراء والأدباء والنحاة ، أما بقية العلوم فكانت تسير سيراً بطيئاً ، ومنها ما هو منعدم كالفلسفة ، والطب ، وعلوم الرياضيات مثلاً ـ كما أسلفنا .

***

(١) ترجمته في الإحاطة ٢ : ٤٤٤ ، ونفح الطيب ٥ : ٤٩٨ .
(٢) ترجمته في اعلام الأندلس والمغرب ص ١٢٥ ونثير فرائد الجمان ص ٢٣٩ ، والنفح ٥ : ٤٥٧ .
(٣) ترجمته في الإحاطة ١ : ٢ ـ ٤٠ ، ونهاية الاندلس ص ٤٦٢ ، والنفح ٥ : ٧٥ ، والكتيبة ص ١٨٣ .
(٤) ترجمته في الإحاطة ٢ : ٥٢٨ ، ونفح الطيب ٥ : ٣٥٩ ، واعلام المغرب والأندلس ص ٣١٦ .
(٥) ترجمته في الاحاطة ٣ : ٧٥ ، والنفح ٤ : ١٥٠ ، والاعلام ٧ : ٣٣ .
(٦) تنظر ترجمته في شيوخ أبي حيان فيما بعد من هذا الكتاب .
(٧) ترجمته في البغية ١ : ٢٠١ ، والنفح ٥ : ٣٥٥ ، ٣٨٧ ، والكتيبة ص ٧٠ .
(٨) ترجمته في الغاية ٢ : ١٩ ، والنفح ٢ : ٢٦٤ .
(٩) ترجمته في الاحاطة ٣ : ٢٠ ، والاعلام ٥ : ٣٢٥ ، والكتيبة ص ٤٦ .
(١٠) ينظر : نهاية الاندلس ص ٤٦١ .

أما الدولة الثانية التي عاش أبو حيان في ظلها الشطر الأكبر من حياته (٦٧٩ - ٧٤٥ هـ) - وهي الدولة القلاوونية (٦٧٨ - ٧٨٤ هـ) - فقد حكمت مصر والشام والجزيرة العربية ، ووصل نفوذها إلى شواطىء الفرات والجزيرة وما وراء ذلك حيناً ، كما وصل إلى أواخر بلاد المغرب حيناً آخر ، وعلى الرغم من اعتداءات المغول عليها ، فقد استطاعت أن تصد هذه الاعتداءات في عدة مواقع ، وأن تعيد مجد الأمة العربية والاسلامية من جديد بعد أن أفلت شمسها بسقوط بغداد بأيدي المغول حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف ، فخطب ودها ملوك آسيا وأوروبا في عهد أشهر سلاطينها الناصر ، الذي سنفصل القول عنه بعد قليل إن شاء الله .

وقد توالى على إدارة الحكم في هذه الدولة (١٨) ثمانية عشر سلطاناً [١] ، كانت مدة حكم اثنين منهم ، هما : قلاوون المؤسس ، وابنه الناصر تزيد على نصف المدة التي حكمها السلاطين الثمانية عشر مجتمعين [٢] .

وقد عاصر أبو حيان من هؤلاء السلاطين عشرة ، كان أبرزهم ثلاثة ، هم : قلاوون المؤسس وابناه الخليل المتمم ، والناصر الذي به نضجت الدولة القلاوونية وازدهرت .

فقلاوون : هو السلطان المنصور سيف الدين ، تولى حكم مصر والشام (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ) ، بعد وفاة السلطان الظاهر بيبرس ، وخلع ولديه بركة خان وسلامش من الحكم ، حيث ظهر نفوذه منذ أيام السلطان بيبرس حتى أصبح أقوى أمراء الدولة وأكبرهم - آنذاك - فاعتمد عليه بيبرس في كثير من أموره الحربية والسلمية [٣] .

وقد أجمع المؤرخون على وصف السلطان قلاوون بصفات حميدة ، منها : الشجاعة والحلم والعفة في سفك الدماء ، وحب المال ، الاّ أن هذه الأموال انفقها

---

(١) ثلاث منهم من مماليك البرجية الذين رباهم قلاوون ، ثم اغتصبوا السلطنة من ابنه الناصر ينظر : تاريخ المماليك البحرية ص ٦٩ .

(٢) بموجب الأحصائية التي قمت بها من خلال حكمهما .

(٣) الخطط المقريزية ٢ : ٢٣٨ ، والسلوك ١ : ٦٥٨ ، وتاريخ المماليك ص ٥٤ ، وعصر الايوبيين والمماليك ص ١٩٠ .

على اقامة المنشآت ـ التي كان أشهرها المدرسة ، والقبة ، والمستشفى ، التي خلدت ذكره في مصر حتى الوقت الحاضر ـ وعلى الحروب ضد الصليبيين والمغول [١] . وحسبه من ذلك أنه « تمكن من صد هجوم المغول ، وطرد الصليبيين من ثلاث مواقع واستولى على ما بأيديهم إلاّ عكا فسار لفتحها وتوفي في الطريق سنة ٦٨٩ هـ » [٢] .

وقد كان مشجعاً للعلم والعلماء شأنه في ذلك شأن غيره من سلاطين دولة المماليك البحرية الذين شجعوا الثقافة ، واعتزوا بأصحابها [٣] .

ثم تولى الحكم بعده ابنه السلطان الأشرف خليل (٦٨٩ ـ ٦٩٣ هـ) ، فسار على خطة أبيه في إجلاء الصليبيين من بلاد الشام ، فيقول : المقريزي : « فسار بجيش لفتح عكا ففتحها وأخذ صور ، وعتليت [٤] ، وأنطرسوس [٥] ، وصيدا وأجلى الأفرنج من الساحل ، ولم يُبق منهم أحد » [٦] .

ومما لا شك فيه أن الأشرف يعد بطل الحروب الصليبية في بلاد الشام ، إذ يقول الجبرتي : « كان شجاعاً ذا همة ورياسة عالية ، خانه أمرأؤه ، وغدروه ، وقتلوه سنة ٦٩٣ هـ » [٧] .

ثم تولى الحكم بعده أخوه السلطان الناصر (٦٩٣ ـ ٧٤١ هـ) ، وقد تخلل هذه المدة فترات اغتصاب للحكم حيث نصب وخلع مرتين ، وفي المرة الثالثة (٧٠٩ ـ ٧٤١ هـ) استطاع أن يستقل بالحكم ويبسط سلطانه ، ثم قضى على الذين اغتصبوا الحكم منه ، وعلى الذين أقاموا الفتن وأقاموا الدسائس ضده ، « وقد استمرت هذه الفترة اثنتين وثلاثين سنة ، وهي المدة التي يعدها المؤرخون عهد سلطنة الناصر الحقيقية » [٨] .

---

(١) فوات الوفيات ٢ : ١٣٤ ، وتاريخ المماليك ص ٥٧ ، وعصر الأيوبيين والمماليك ص ١٩٤ .

(٢) الخطط ٣ : ١٧٦ ، وعصر السلاطين ١ : ٣ ، وتاريخ المماليك ص ١٨١ ، وعصر الأيوبيين والمماليك ١٩٦ .

(٣) ينظر : شرح اللمحة البدرية ١ : ١٤ .

(٤) اسم حصن في فلسطين على البحر جنوب حيفا . معجم البلدان ٤ : ٨٥ ، وفيه « عثليث » .

(٥) اسم بلدة من اعمال حماة في سوريا . معجم البلدان ١ : ٢٧٠ وفيه « أنطر طوس » ويطلق عليه الآن « طرطوس وهو ميناء معروف .

(٦) الخطط ٣ : ١٧٦ .

(٧) تاريخ الجبرتي ١ : ٣٢ .

(٨) تاريخ المماليك ص ٦٩ ـ ٧٠ و ١٠٦ .

وتمثل تلك الفترة التي حكمها الناصر في مصر بالذات أعظم عصور التاريخ المصري في عهد المماليك على الرغم من الدسائس والفتن الداخلية ، وتهديدات الأعداء في الخارج ، فقد استطاع إخماد كل ما يعترض حكمه في الداخل ، وتوجه لطرد الأعداء في الخارج ، وحسبه من ذلك ، « أنه نجح في طرد بقية الصليبيين ، وفي مقاومة ثلاث غزوات مغولية » (١) .

ومما لا شك فيه أن الناصر فاق أقرانه من سلاطين مصر في تكوين دولته المترامية الأطراف والتي خطب ودها ملوك آسيا وأوربا - كما أسلفنا - إذ بلغ النظام الأداري في عصره مبلغاً عظيماً من الدقة والتنسيق ، ونُظِّمت دواوين الحكومة ومواردها المالية ، فتمتعت الدولة في أيامه بالرخاء والاستقرار (٢) .

وقد كان الناصر مشجعاً للعلم والعلماء كأبيه ، فقرب رجال العلم على مختلف طبقاتهم وأصنافهم - وخصص لهم المرتبات - حتى « عُدَّتْ القاهرة كعبة العلم والفن ، وقبلة أنظار المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها » (٣) .

وان ما أنشأه من الجوامع والمدارس التي ما زالت باقية إلى الآن ، خير شاهد على ذلك ، وقد « بلغ ما شيِّد من الجوامع في عصره نحو : ثلاثين جامعاً » (٤) . أشهرها الجامع الذي بناه الناصر بالقلعة سنة ٧١٨ هـ ، وجدّد بناؤه سنة ٧٣٥ هـ (٥) .

أما المدارس فلا يقل اهتمام الناصر فيها عن اهتمامه بالمساجد في مطلع القرن الثامن الهجري ، فغص هذا العصر بعشرات المدارس ، وقد كان من أشهرها المدرسة التي بناها الناصر سنة ٧٠٣ هـ والتي سميت بالمدرسة الناصرية (٦) ، وفعل مثل ذلك كثير من الأمراء مما جعل ابن بطوطة يقول : « إن مدارس مصر في القرن

---

(١) تاريخ المماليك ص ٦٩ - ٧٠ و ١٠٦ .

(٢) ينظر : تاريخ المماليك ص ١٠٥ - ١٠٧ ، وعصر الأيوبيين والمماليك ص ٢١٤ ، نقلاً عن كتاب دولة بني قلاوون .

(٣) تاريخ المماليك ص ١١٣ .

(٤) حسن المحاضرة ٢ : ٢٣ .

(٥) تنظر : الخطط ٢ : ٢٣٧ .

(٦) هذه المدرسة أسسها كتبغا ، واشتراها الناصر بعد عودته للحكم وخلع الاول ، تقع بجوار القبلة المنصورية من شرقها . الخطط ٢ : ٣٨٢ .

الثامن لا يحيط أحد بحصرها لكثرتها »[1] .

وكانت العلوم الأساسية التي تدرس في المساجد والمدارس مرتبطة « بأصول الدين والفقه والحديث والتفسير والعلوم اللغوية كالنحو ، والصرف والبيان فضلاً عن الدراسات العقلية كالفلسفة ، والمنطق ، والعلوم كالفلك ، وعلم البيئة ، والكيمياء ، والطب »[2] .

وقد كان لهذا التشجيع الذي غلب على معظم سلاطين دولة بني قلاوون مظهراً من مظاهرها جرت عليه الدولة القلاوونية مدة حكمها من رعاية للعلماء والمفكرين ، وكان نتيجة ذلك أن تجمع العلماء والأدباء حول بلاط دولتهم ، سواء كان ذلك في مصر أم الشام ، مما جعل عصر دولتهم ـ الذي استمر أكثر من قرن ـ أحفل عصور التاريخ في الأمة العربية والاسلامية حتى أصبحت ـ آنذاك ـ محط رجاء الوافدين إليها ؛ لأنها أصبحت بعد سقوط بغداد بيد المغول ، وبعد سقوط معظم مدن الأندلس بيد النصارى ملاذاً للعلماء والأدباء . ومن هنا يرى المؤرخون أن الآداب والعلوم انتقلت الى مصر بعد نكبة العراق والأندلس ، فبرز عدد كبير من العلماء والأدباء الذين استطاعوا أن يكوّنوا مركزاً ثقافياً عالياً استحق بذلك أن يكون مركز الاشعاع الفكري في العالم العربي والإسلامي . ولعل ابن خلدون كان من أقدم الذين صرحوا بهذا . وأشار إليه في عدة أماكن من مقدمته ، إذ يقول : « ثم لما انحل نظام الدولة الاسلامية وتناقصت تناقص ذلك ، ودرست معالم بغداد بدروس الخلافة فانتقل شأنها من الخط والكتابة بل والعلم إلى مصر والقاهرة ، ولم تزل أسواقها بها نافقة الى هذا العهد »[3] ، أي عهد ابن خلدون .

ويضيف قائلاً : « ونحن لهذا العصر نرى أن العلم والتعليم انما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستبحر ، وحضارتها مستمكنة منذ آلاف السنين فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ، ومن جملتها تعليم العلم . . وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب »[4] .

---

(١) رحلة ابن بطوطة ١ : ٥٤ .
(٢) شرح اللمحة البدرية ١ : ١٦ ـ ١٧ نقلاً عن كتاب مصر في عصر المماليك البحرية .
(٣) مقدمة ابن خلدون ٢ : ٣٤٥ ط باريس / ١٨٥٨ م ، وص ٧٥٠ ط بيروت / ١٩٦٧ م .
(٤) المصدر السابق ٢ : ٣٨٤ ط باريس / ١٨٥٨ م ، وص ٧٧٨ ـ ٧٧٩ ط بيروت / ١٩٦٧ .

وظلت هذه الحركة مزدهرة في مصر حتى وفاة السلطان الناصر سنة ٧٤١ هـ ، حيث دخلت الدولة القلاوونية في التدهور والإنحلال ، وذلك لتولي الحكم سلاطين صغار السن ، وظهور أمراء متنافسين على السلطة ، جعلوا السلطان العوبة في أيديهم يعزلونه متى شاؤ وا ، فاذا ما تحرك أحدهم نحو عمل أفضل « كان مصيره الخلع ثم الخلع ، ثم النفي أو القتل » [١] .

وكان نتيجة لهذا الصراع السياسي ، وما تبعه من إنحلال خلقي اتصف به السلاطين الذين توالوا على الحكم بعد الناصر ظهور طبقة جديدة استولت على الحكم وهي : طبقة السلاطين البرجية التي قضت على الدولة القلاوونية وتربعت على الحكم بعدها سنة ٧٨٤ هـ .

وقد حظى عصر أبي حيان في مصر كما حظي في غرناطة بكثرة العلماء ومؤلفاتهم في مختلف العلوم والفنون ، وهي كثرة تتناسب ومكانة مصر الثقافية . ويكفي دليلا لبيان أهمية العلم والعلماء بها أننا لو تتبعنا كتاب « الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني » ، أو كتاب « بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي » ، أو كتاب « شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي » لوجدنا مئات التراجم لرجال هذا العصر من الفقهاء ، والأدباء ، والشعراء والكتاب ، والنحاة .

وكان من أشهر النحاة والأدباء في عصر أبي حيان ؛ابن مالك (ت ٦٦٢ هـ) [٢] ، الشيخ الإمام العلامة الذي ذاع صيته بين الناس ، وابن النحاس (ت ٦٩٨ هـ) العالم الذي انتهت إليه مشيخة العربية والأدب بالديار المصرية ، وابن خواجا الدروكي الحنفي النحوي (ت ٧١٣ هـ) ، وابن تولو القرشي الشاعر الأديب (ت ٦٨٥ هـ) ، وأبو حفص المصري الوراق (ت ٦٩٥ هـ) البلاغي الأديب شاعر مصر في زمانه ، وهؤلاء الأربعة المذكورون بعد ابن مالك من شيوخ أبي حيان [٣] . وابن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) ، والسمين (ت ٧٥٦ هـ) ، وابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) ، وابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، وناظر الجيش (ت ٧٧٨

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١ : ١٣ .

(٢) ترجمته في : البغية ١ : ١٣ ، والأعلام ٦ : ٢٣٣ ، والنجوم ٧ : ٢٤٣ ، والشذرات ٥ : ٣٣٩ .

(٣) تنظر ترجمتهم في : شيوخ أبي حيان فيما بعد من هذا الكتاب .

هـ) وهؤلاء من تلامذته [1] . ونحن ما زلنا نسمع بمؤلفاتهم النحوية ومنها ما هو بين أيدينا .

وكان من أشهر اللغويين في تلك الفترة ابن منظور (ت ٧١١ هـ) [2] ، صاحب المعجم اللغوي « لسان العرب » ، الذي يعد من أشهر المعاجم اللغوية في ضخامة مادته وغزارتها وحسن ترتيبه .

أما من حيث الأدب شعراً ونثراً في تلك الفترة . فنرى مع الدكتورة خديجة الحديثي أنه لم يكن في هذا العهد كما كان في العصور الأولى « فقد جنح إلى التقليد واجترار المعاني القديمة ، وكانت تتنازع أدباء هذا العصر ثلاثة اتجاهات هي : مدرسة البديع ، ومدرسة المعاني ، ومدرسة التشبيه التي أكثرت من هذا الفن البياني . ويمتاز أدب هذه الفترة بصورة عامة بشيوع العاطفة الدينية ، ونظم المدائح النبوية ، والتشبث بالرسول ﷺ ، وشاع شعر الهزل والفكاهة والتندر أيضاً » [3] .

أما في الدراسات الدينية فقد ظهر في عصر أبي حيان أقطاب من أشهرهم : عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) [4] كان شيخ الاسلام في زمانه ، وابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) [5] قاضي القضاة ، وابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) [6] الفقيه المفسر المفتي ، وابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) [7] قاضي القضاة ، الخطيب المفسر النحوي الذي كان من أصدقاء أبي حيان المختصين ، وقد مدحه أبو حيان بقصائد شعرية رائعة [8] ، وابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) [9] الفقيه الحنبلي ،وتقي الدين السبكي الشافعي (ت ٧٥٦ هـ) قاضي القضاة الفقيه المحدث المفسر الحافظ الأصولي النحوي اللغوي ، وهو من تلامذة أبي حيان [10] .

---

(١) تنظر ترجمتهم في : تلامذة أبي حيان فيما بعد من هذا الكتاب .
(٢) ترجمته في : الشذرات ٦ : ٢٦ ، واللسان ١ : ٤ .
(٣) أبو حيان ص ٤٠ . وينظر : الفن ومذاهبه في الشعر العربي الطبعة الثالثة عشرة ص ٥٠٠ وما بعدها .
(٤) ترجمته في : الاعلام ٤ : ٢١ ، والنجوم ٧ : ٢٠٨ ، والشذرات ٥ : ٣٠١ ، والفوات ٢ : ٣٥ .
(٥) ترجمته في : الأعلام ٦ : ٢٨٣ ، والنجوم ٧ : ٢٠ ، والشذرات ٦ : ٥ ، والفتح المبين ٢ : ١٠٢ .
(٦) ترجمته في : الشذرات ٦ : ٨٠ ، والدرر ١ : ١٥٤ ، والفتح المبين ٢ : ١٣٠ .
(٧) ترجمته في : الأعلام ٥ : ٢٩٧ ، والنجوم ٩ : ٢٨٩ ، والبغية ١ : ١٣٠ ، والدرر ٣ : ٣٦٧ .
(٨) ينظر : نفح الطيب ٢ : ٥٦٧ .
(٩) ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢ : ٤٤٧ ، والفتح المبين ٢ : ١٦١ ، والدرر ٤ : ٢١ .
(١٠) ترجمته في : تلامذة أبي حيان فيما بعد من هذا الكتاب .

ومن اللافت للانظار أن الدراسات النحوية في ذلك العصر لم تكن التخصص الوحيد لمعظم العلماء الذين أشتهروا بها ، فالعالم أو المفكر لا يعتبر بحق عالماً أو مفكراً الاّ اذا أحاط بثقافة عصره في مختلف العلوم ، ولذا فأننا نجد من علماء النحو في تلك الفترة من كان يقوم بتدريس الفقه والقراءات مع نبوغهم وشهرتهم في علم النحو ، فابن عقيل مثلاً كان يقوم بتدريس الفقه بالمدرسة الخروبية [١] ، والسمين كان يقوم بتدريس القراءات بجامع ابن طولون [٢] . وكان على رأسهما صاحبنا أبو حيان شيخ النحاة والمفسرين والقراء والمحدثين في مصر والأمة الاسلامية في عصره ، وكان يقوم بتدريس تفسير القرآن في قبة الملك المنصور [٣] ، والقراءات في جامع الأقمر [٤] ، والنحو في جامع الحاكم [٥] ، وخلف أستاذه ابن النحاس في أستاذية النحو بالقاهرة [٦] .

وقد ظهر في تلك الفترة أيضاً مؤ رخون وأصحاب تراجم ألفوا موسوعات ضخمة ما تزال الى اليوم مرجع الدارس وعدة الباحث . نذكر منهم : أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ) [٧] صاحب كتاب « المختصر في أخبار البشر » ، والصفدي (ت ٧٦٤ هـ) صاحب كتب « الوافي بالوفيات » ، الذي بلغ ثلاثين مجلداً [٨] ، وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، صاحب كتاب « طبقات الشافية » ، والأخيران من تلامذة أبي حيان [٩] .

ومما تجدر ملاحظته أن الدراسات الدينية في تلك الفترة قد حظيت بالاهتمام

---

(١) ينظر : همع الهوامع ١ : ٥ . وهذه المدرسة تقع قبليّ دار النحاس من القاهرة . الخطط ٢ : ٣٧٠ .

(٢) ينظر : الهمع نفسه . وهذا الجامع من الجوامع المعروفة بالقاهرة . وينظر : الخطط ٢ : ٢٧٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ١ : ٣ ، والبغية ١ : ٢٨٢ ، والشذرات . وهذه القبة تجاه المدرسة المنصورية من داخل باب المارستان المنصوري ، والقبة من أعظم المباني الملوكية وأجلها وفيها قبرا الملك المنصور قلاوون ، وابنه الملك الناصر وغيرهما من الأسرة القلاوونية . ينظر الخطط ٢ : ٢٩٠ .

(٤) ينظر : البحر ١ : ٣ ، والبغية ١ : ٢٨٢ ، والشذرات ٦ : ١٤٦ . وهذا الجامع معروفاً في القاهرة . ينظر : الخطط ٢ : ٢٩٠ .

(٥) تنظر : البداية والنهاية ١٤ : ٣٣ ، وجامع الحاكم هذا يقع خارج باب الفتوح أحد أبواب القاهرة . تنظر : الخطط ٢ : ٢٧٧ .

(٦) تنظر : دائرة المعارف الاسلامية ١ : ٣٣٢ .

(٧) ترجمته في : الشذرات ٦ : ٩٨ ، والنجوم ٩ : ٢٩٢ ، ومختصره ١ : ٥ .

(٨) ينظر : مع المكتبة العربية ص ١٠٠ ـ ١٠١ وقد طبع منه أربع مجلدات ، وهي متداولة في المكتبات العلمة .

(٩) ترجمتهما في التلاميذ فيما بعد .

الخاص بين التآليف المختلفة ويليها التأليف في العلوم اللغوية ، أما العلوم الأخرى فلم تحظ الاّ بقدر ضئيل جداً [1] .

وفي ظل تلك الظروف السياسية ، ووسط هذه البيئة العلمية عاش أبو حيان ، وتفاعل معهما ، فكتب وألف كتباً كثيرة في : الدراسات الاسلامية ، واللغوية ، والنحوية ، والأدبية ، وغير ذلك ، فعرف قدره سلاطين مصر وأمراؤها وحكامها ، فعين مدرساً في مدارس القاهرة للتفسير والإقراء والنحو - كما أسلفنا - وسأتناول ذلك بالبحث والتفصيل في نشاطه العلمي ان شاء الله .

---

(١) ينظر : أبو حيان ص ٣٨ .



الفصل الأول

أبو حيان الأندلسي

ـ اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي ، أثير الدين ، أبو حيان ، الأندلسي الجياني ، النَفْزِيّ [1] ، وقد اتفق على هذا معظم الذين ترجموا له ، غير أن أبا الفداء ابن الوردي ، والسيوطي في الاشباه ، وابن تغري بردى يلقبونه بالمغربي [2] . وقد أضاف السبكي في ترجمة أبي حيان وابن العماد الحنبلي في ترجمة حفيده بعد الغرناطي : « ثم المصري » [3] .

ـ مشاركوه في الكنية .

لم ينفرد أبو حيان بهذه الكنية ، بل اشتهر بها غيره ، فمن الذين شاركوه فيها واشتهروا بها :

١ ـ أبو حيان أحمد بن محمد بن الأشعث (. . . ؟) أحد قرّاء بغداد المشهورين [4] .
٢ ـ أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، الأديب (٣١٢ ـ ٤٠٠ هـ) [5].

---

(١) تنظر : البغية ١ : ٢٨٠ ، والإحاطة ٣ : ٤٣ ، والكتيبة ص ٤٣ ، وطبقات الشافية ٩ : ٢٧٦ ، والنفح ٢ : ٥٣٥ والدرر ٥ : ٧٠ ، والشذرات ٦ : ١٤٥ والفوات ٤ : ٧١ ، والنجوم، ١٠ : ١١١ ، وطبقات المفسرين ٢ : ٢٨٦ ، والغاية ٢ : ٢٨٥ ، وعصر السلاطين ٤ : ١٠٩ ، والتاج المكلل ص ٣٤٧ ، والأعلام ٧ : ١٥٢ ، ودائرة المعارف الاسلامية ١ : ٣٣٢ ، وهدية العارفين ٢ : ١٥٢ ، ومعجم المؤلفين ١٢ : ١٣٠ ، وبروكلمان الطبعة الالمانية) ٢ : ١٣٣ وذيله ٢ : ١٣٥ ، وذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٣ ، والبداية والنهاية ١٤ : ٢١٣ ، وظهر الاسلام ٣ : ٩٤ ، وحسن المحاضرة ١ : ٥٣٤ ، والمدارس النحوية ص ٣٢٠ والبدر الطالع ٢ : ٢٨٨ .

(٢) ينظر : تاريخ أبي الفداء ٧ : ١٦٥ وتاريخ ابن الوردي ٢ : ٤٨٤ ، والاشباه ٤ : ١٠ ، والنجوم ١٠ : ١١١ .

(٣) طبقات الشافعية ٩ : ٢٧٦ ، والشذرات ٧ : ٦٠ ، .

(٤) ترجمته في تاريخ بغداد ٤ : ٣٩٧ .

(٥) ترجمته في : الأعلام ٤ : ٣٢٦ ، وروضات الجنات ص ٧١٤ .

٣ - أبو حيان محمد بن محمد بن نمير ، شمس الدين ، المعروف بابن سراح الدين النحوي (ت ٧٤٧ هـ) [١] .

٤ - أبو حيان ، محمد بن عبد العزيز أمين الدين الشافعي ثم المالكي ، المعروف بابن السلاتي (ت ٧٦٤ هـ) [٢] .

٥ - أبو حيان ، حفيدُهُ محمد بن حيان بن محمد بن يوسف الغرناطي ثم المصري (٧٣٤ - ٨٠٦ هـ) [٣] .

- مولده ونشأته .

تتفق أغلب المصادر على أن أبا حيان ، قد ولد في مَطْخَشارِشْ محلة [٤] من حاضرة غرناطة آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة [٥] . وتشير إلى أن ابن الخطيب واللكنوي الهندي قد ذكرا أنه : « ولد سنة ٦٥٢ هـ) [٦] .

والأول هو الراجح ، ورجحه قول أبي حيان في إجازته للصفدي : « ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة » [٧] .

أما نشأته فلم تذكر المصادر التي ترجمت لأبي حيان ما يدلنا على معرفة أبعاد نشأته وعائلته ، وأغلب الظن أنه نشأ في كنف عائلة فقيرة لم يكن لها نصيب من الجاه والثراء . ولم يعرف عن والده دور بارز في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية حتى تتناقل أخباره كتب التراجم والرواة .

وقد تهيأت لأبي حيان فرصة تلقى علومه الأولى في مدارس ومساجد غرناطة ، شأنه شأن أبناء عصره ، فأتصل بكبار الشيوخ ، فأخذ عنهم في مختلف العلوم كما سنرى فيما بعد عند الحديث عن شيوخه ، حتى اذا ما استوى عوده بدأ يؤلف فانتشر صيته وعرف بين الناس . ويذكر ابن الجزري ابتداء قراءته ، اذ يقول :

---

(١) ترجمته في : عصر السلاطين ٤ : ١١٣ .

(٢) ترجمته في : الدرر ٤ : ١٣٥ .

(٣) ترجمته في : الشذرات ٧ : ٦٠ .

(٤) ينظر : النفح ٢ : ٥٣٦ ، وفيه « موضع » .

(٥) تنظر : المصادر التي ذكرت في ترجمته .

(٦) الاحاطة ٣ : ٤٣ ، والتعليقة السنية ص ١٩٥ .

(٧) أبو حيان النحوي ص ٣٢ عن مخطوط الوافي بالوفيات .

« وكانت أول قراءته سنة (٦٧٠ هـ) [1] ، قرأ ببلده بالسبع على عبد الحق بن علي الأنصاري ، وابن الطباع ، وابن الزبير ، والى آخر سورة مريم على ابن بشير القزاز،والى اخر سورة الحجر على ابن أبي الأحوص،وبرواية ورش ثم قالون الى أول سورة الجن على اليسر بن عبد الله ، وقرأ عليه المصباح لأبي الكرم » [2] .

ـ أسرته :

لقد كان من الجدير أن أذكر شيئاً عن أسرته ، ولكنني حاولت جاهداً أن أتعرف على أبعاد حياة أبي حيان أو والده وحده ، الاّ أنني لم أجد شيئاً يشير الى ذلك ، اذ أن المراجع قد اكتفت بذكر سلسلة نسبه الى الجد الثاني (حيان) ، كما بينا سابقاً في نسبه ، دون الاشارة الى شخصية أحد من سلسلة نسبه . لكن ناسخ نسخة الديوان قال عن والده : « الشيخ الصالح التقى الزكى أبي الحجاج يوسف » [3] ولعله يريد بذلك أن والده كان من العلماء الاّ أنه لم يكن مشهوراً حتى تتناقل أخباره كتب التراجم والرواه .

ويبدو أن أسرة أبي حيان قد عرفت واشتهرت به ، وتبوأت المكانة المرموقة في الحياة العامة بعد أن اكتسب هذه الشخصية الفذة ، وخاصة من بعده ، فقد خلف خلفاً تمكن أن يتبحر في العلوم ، ويتصدر مجالس العلم والعلماء ، وأن يخلد ذكره ، ويوسع شهرته ومكانته بين الناس . ومن هذا الخلق الصالح زوجته ، وولداه ، وحفيده . وسنذكرهم على التوالي بايجاز ، ليقف عليهم الباحث والدارس في هذا الكتاب .

أولا : زوجته ، أم حيان ، وهي زمردة بنت أبرق (ت ٧٣٦ هـ) ، وقد أسمعها أبو حيان على أشهر علماء عصرها كالأبرقوني ، وغيره ، وحدثت ، وسمع منها البرزالي ، وغيره [4] .

---

(١) ويقول في ترجمة عبد الحق : « لازمه سبعة أعوام آخرها سنة ٦٦٩ هـ » الغاية ١ : ٣٥٩ . وهذا مما يدل أنه بدأ دراسته سنة (٦٦٠ هـ) وليس (٦٧٠ هـ) ، وكان عمره آنذاك سبع سنوات وهي المدة المناسبة لتعليم الأولاد حتى في وقتنا الحاضر .

(٢) الغاية ٢ : ٢٨٥ .

(٣) ديوان أبي حيان ص ١٠٥ .

(٤) تنظر ترجمتها في : أعلام النساء ٢ : ٣٧ . والدرر ٢ : ٢٠٨ .

ثانياً : ولده الكبير ـ وهو حيان بن محمد بن يوسف ، أبو محمد . فريد الدين (٧٠٨ ـ ٨٦٤ هـ) تلا على أبيه ، وعلى ابن الصائغ ، وأجاز له ، وقرأ على ابن الصواف ، وابن مخلف ، وحدث حيان ولم تذكر المراجع التي رجعت اليها قراءة أحد عليه من أبناء عصره (١) .

ثالثاً : ابنته ، وهي نضار بنت محمد بن يوسف ، أم العز (٧٠٢ ـ ٧٣٠ هـ) قرأت على والدها ، وعلى الدمياطي ، وغيرهما من شيوخ مصر ، وأجاز لها ابن الزبير ، وكان لها إلمام في النحو ، والشعر ، والحديث ، إذ تشير مصادر التراجم أنها حفظت مقدمة في النحو ، وخرّجت جزءاً من الحديث ونظمت الشعر . وكان والدها يحبها حباً جماً ، ويقول : « ليت أخاها حيان مثلها » ، ولما ماتت طلب من الملك الناصر أن يدفنها في بيته داخل القاهرة في البرقية ، فأذن له بذلك ، وحزن عليها حزناً شديداً وانقطع عند قبرها ولازمه سنة ، ومن وجده عليها ألّف كتاباً وأسماه باسمها « النضار في المَسْلاة عن نضار » ، ليخفف من شدة الحزن الذي ألم به (٢) .

وقد ذكر أم العز هذه بنت الشيخ أبي حيان بعض العلماء ، منهم : البدر النابلسي ، وهو يصفها بقوله : « الفاضلة ، الفصيحة ، الخاشعة ، الناسكة » (٣) . ثم يضيف قائلاً : « وكانت تفوق كثيراً من الرجال في العبادة ، مع الجمال التام والظرف » (٤) .

ورثاها الصفدي بقصيدة أولها (٥) :

بكينا باللجين على نضار ... فسيل الدمع على الخدين جارِ (٦)
فيا لله جارية تولت ... فنبكيها بأدمعنا الجواري

رابعاً : حفيدة ، وهو محمد بن حيان بن محمد بن يوسف ، أبو حيان ،

---

(١) تنظر ترجمته في : الدرر ٣ : ٤٠٣ .
(٢) تنظر ترجمتها في : أعلام النساء ٥ : ١٧٧ ، والدرر ٥ : ١٦٥ ، والنفح ٢ : ٥٥٢ .
(٣) و (٤) المصادر السابقة .
(٥) النفح ٢ : ٥٥٢
(٦) هذا الشطر غير مستقيم الوزن ،ولعله :«فسيل الدمع ع الخدين جار» وفي النفح ٢ : ٥٨٣ ، والديوان ص ٥١ [في] موضع (على) .

الغرناطي ، ثم المصري . تتلمذ على جده ، وعلى ابن عبد البـاري ، وغـيرهما . وتتلمذ له ابن حجر العسقلاني [1] . صاحب كتاب « الإصابة في تميز الصحابة ، وكتاب « تهذيب التهذيب » وكتاب الدرر الكاملة في المائة الثامنة ، وكان أبن حجر هذا يقول عنه في ترجمة جده الشيخ أثير الدين : « قلت حدثنا عن شيوخنا ، منهم : حفيد أبي حيان محمد بن حيان بن أبي حيان » [2] .

ويصفه ابن العماد الحنبلي بقوله : « وكان حسن الشكل ، منور الشيبة ، بهي المنظر ، حسن المحاضرة ، أضرَّ آخر أيامه » [3] .

سبب رحيله عن غرناطة :

اختلف المؤ رخون في الأسباب التي دعت أبـا حيان الى الـرحيل من وطنـه الأصلي غرناطة ، واتجاهه إلى المشرق ، فالسيوطي يقول : « رأيت في كتب النضار الذي ألّفه في ذكر مبدئه ، وشيوخه ، ورحلته ، أن مما قوى عزمه على الرحيل عن غرناطة أن بعض العلماء بالمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات قال للسلطان : إني قد كبرت فأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم لينتفعوا بها من بعدي . قال أبو حيان : فأشير إليّ أن أكون من أولئك وترتـب لي راتـب جيد ، وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك » [4] .

ويورد أصحاب التراجم سبباً آخر يتمثل فيما يلي [5] :

١ ـ اعتراض أبي حيان على شيخه ابن الطباع أيام تلمذته له، ثم تأليفه كتاباً في افساد اجازة شيخه أسماه « الالماع في افساد اجازة ابن الطباع » فرفع ابن الطباع أمره الى الأمير محمد بـن نصر المدعو بالفقيه [6] ، فأصدر الفقيه أمره بالتنكيل بأبي حيان ، وعندما علم بذلك الشيخ أثير الدين اختفى ثم عبر البحر خفية ولحق بالمشرق .

---

(١) الدرر ٥ : ٧٦ .
(٢) تنظر ترجمته في : الشذرات ٧ : ٦٠ .
(٣) الشذرات ٧ : ٦٠ .
(٤) البغية ١ : ٢٨١ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ : ٢٨٨ . والشذرات ٦ : ١٤٦ .
(٥) تنظر : المصادر السابقة ، والنفح ٢ : ٥٨٣، والإحاطة ٣ : ٤٦ ، والدرر ٥ : ٧١ ، وعصر السلاطين ٤ : ١١٠ .
(٦) مرّ ذكره .

٢ ـ وقوع وحشة بينه وبين أستاذه ابن الزبير ، فنشأ بسبب ذلك نفرة بينهما [١] .

وأيّاً كان السبب هذا أو ذاك ، فإن أبا حيان لم يكن أول من رحل من وطنه واتجه الى المشرق ، سواء كان مضطراً ، أو طالباً للعلم ، أو ساعياً للرزق ، فقد سبقه الكثير من أبناء الأندلس في ذلك ، وأن الكتب القديمة مملوءة بأسماء المئات من الأندلسيين الذين هجروا الأندلس واتجهوا الى المشرق [٢] .

وكان رحيل أبي حيان عن غرناطة سنة ٦٧٩ هـ ، وقد حل في بادىء الأمر بالديار التونسية وأخذ عن بعض شيوخها ، إلاّ أنه لم يستحسن الإقامة بها ، فرحل إلى مصر واستوطن القاهرة [٣] .

ـ صفاته وأخلاقه :

تحدثت الدكتورة خديجة الحديثي عنهما بشيء من التفصيل [٤] ، ولا يفوتنا ذكرهما بايجاز ليقف القارىء عليهما في هذا الكتاب .

كان أبو حيان ـ كما وصفه جلّ المؤرخين : « شيخاً حسن العمة مليح الوجه ظاهر اللون مشرباً بحمرة ، ومنور الشيبة كبير اللحية مسترسل الشعر . وكانت عبارته فصيحة بلغة أهل الأندلس ، الاّ أنه يعقد القاف قريبة من الكاف ، علماً أنه ينطق بها في القرآن فصيحة » [٥] .

ويذكره الرعيني ، فيقول : « وهو شيخ ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيد عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو لِمَّة [٦] وافرة ، وعمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامة معتدلة التقدير ، وليس بالطويل ، ولا بالقصير » [٧] .

وكان ذا نفس عفيفة أبية خاشعة ، لا يطمع في شيء سوى تلاوة القرآن ،

---

(١) لم تذكر الدكتورة خديجة الحديثي هذه الفقرة ، واكتفت بفحوى الاولى . ينظر : أبو حيان ص ٣٤ .

(٢) ينظر : المصدر السابق .

(٣) ينظر الإحاطة ٣ : ٤٦ ، والدرره : ٧١ ، وعصر السلاطين ٤ : ١١٠ .

(٤) ينظر : أبو حيان ص ٥١ .

(٥) الدرر ٥ : ٧٤ ، والشذرات ٦ : ١٤٦ ، والنفح ٢ : ٥٤١ .

(٦) بكسر اللام ، الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن .

(٧) نفح الطيب ٢ : ٥٦٤ ـ ٥٦٥ .

والأعمال الصالحة ، والى ذلك يشير بقوله [1] :

أرى من الدنيا ثلاثاً وإنها لغاية مطلوب لمن هو طالبُ
تلاوة قرآن ونفس عفيفة وإكثار إعمال عليها أواظبُ

وكان عظيم التقدير لطلبته الأذكياء يقبل عليهم ، ويشيد بقدراتهم ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ذكائه وفطنته ، ولذلك أثنى عليه أفاضل العلماء منهم : ابن الخطيب ، فيقول : « كان أثير الدين ، أبو حيان نسيج وحده في ثقوب الذهن وصحة الإدراك والاطلاع بعلم العربية والتفسير » [2] .

وعلى الرغم من هذه الصفات الحميدة نرى أن بعض المؤرخين يصفونه بصفات معيبة منها :

ـ البخل وحب المال وادخاره ، ومن هؤلاء المؤرخين تلميذه الصفدي ، إذ يقول :

« قلت : كان يفخر بالبخل كما يفخر غيره بالكرم ، وكان يقول لي : أوصيك احفظ دراهمك [ودع] [3] يقال عنك بخيل ولا تحتاج إلى الأراذل [4] . وأنشد من لفظه لنفسه [5] :

رجاؤك فلساً قد غدا في حبائلي منيعاً [6] ، رجاءً للنتاج من العقم
أأتعب في تحصيله [7] وأضيعه إذن كنت معتاضاً من البرءِ بالسقم

(١) نفخ الطيب ٢ : ٥٦٤ ـ ٥٦٥ .
(٢) النفح ٢ : ٥٨٠ ، والإحاطة ٣ : ٤٣ .
(٣) زيادة من الدرر ٥ : ٧٦ .
(٤) « السفل » في النفح ٢ : ٥٤٣ .
(٥) الديوان ص ٤٧٩ ، والنفح نفسه ، والفوات ٤ : ٧٢ ، والدرر ٥ : ٧٢ .
(٦) « قنيصا » في الديوان نفسه .
(٧) « تخليصه » في الدرر نفسها .

ويقول [1] .

أتـى بشـفيع [2] ليس يمـكن رده دراهـم بيض للجـروح مراهم
تصيرّ صعـب الأمـر أهـون [3] ما يرى وتقضي لبانات[4] الفتـى وهـو نائم

ولكن الصفدي يدافع عن شيخه أثير الدين ، ويلتمس له عذراً ، اذ يقول : « قلت : والذي أراه فيه أنه طال عمره وتقرب وورد البلاد ولا شيء معه ، وتعب حتى حصل المناصب تعباً كثيراً ، وكان قد جرب الناس وحلـب أشطـر الدهـر ، ومرت به حوادث فاستعمل الحزم ، وسمعته غير مرة يقول : يكفي الفقير في مصر أربعة أفلس يشتري له [طُلْمَة] [5] بائتة بفلسـين وبفلس زبيب ، وبفلس كوز ماء . فأنشدني [6] :

إن الدراهـم والنسـاء كلاهما [7] لا تأمنـنَّ عليهما انسانا
ينزعـن ذا اللـب المتـين عن التُّقى فـيرى إسـاءة فعلـه إحسانا » [8] .

وكان يقول : « يؤثر فيّ من الاشعار ، ما كان غزلاً أو حماسة ، إلاّ أشعـار الكرم لا تؤثر فيّ » [9] .

- والسخرية والاستهزاء ، اذ كان يسخر بالفضـلاء من أهـل مصر ، ويستهـزىء بهم ، ولكنهم كانوا يحتملونه لحاجتهم إليه . وكان يقول عن نفسه مخاطباً بعض تلامذته : « أنا أبو حيات ، بالتاء »[10] .

- وسوء الظن بالناس ، إذ يقول تلميْذه الأدفوي : « فإذا نقل اليه عن أحد خيراً لا

---

(1) الديوان ص ٤٧٦ ، والكتيبة ص ٨٤ ، والدرر ٥/ ٧٢١ ، والنفح ٢ : ٥٤٣ .
(2) « أجل شفيع » في المصادر السابقة .
(3) « اسهل » في المصادر نفسها .
(4) حاجات .
(5) زيادة من النفح ٢ : ٥٤٣ ، والطلمة : الخبزة .
(6) النفح نفسه ، والدرر ٥ : ٧٥ ، والديوان ص ٤٨٣ .
(7) هذا على لغة من يلزم المثنى الألف .
(8) و(9) النفح ٢ : ٤٣ . والدرر ٥ : ٧٥ .
(10) ينظر : المصدران السابقان .

يتكيف به ، وينثني عنه حتى عمن هو عنده مجروح ، فيقع في ذم من هو بألسنة الناس العالم الممدوح ، وبسبب ذلك وقع في نفس جمع كبير منه ألم كثير»[1] ـ

ـ مذهبه الفقهي وعقيدته :

كان أبو حيان مالكي المذهب في أول أمره ، شأنه في ذلك شأن أبناء عصره الذين قال عنهم ابن الخطيب : « أحوال هذا القطر في الدين وإصلاح العقائد سنيّة ، والنحل فيهم معروفة فمذاهبهم على مذهب مالك بن أنس إمام دار الهجرة جارية »[2] .

ثم مال إلى المذهب الظاهري الذي بدا أثره واضحاً في تفسيره « البحر المحيط » ، وفي بعض اراءه النحوية ، اذ يقول ابن حجر العسقلاني : « كان أبو حيان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه »[3] . كما يقول الصفدي : « كان أبو البقاء يقول : انه ـ أي أبو حيان ـ لم يزل ظاهرياً »[4] .

ثم تحول الى المذهب الشافعي ، حيث يقول المقّري : « وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثم إنه تمذهب للشافعي »[5] .

وكان تحوله هذا بعد أن رحل الى مصر ، ووجد المذهب الظاهري مهجوزاً فيها ، اذ يقول الداوودي ومحمد رزق من المؤرخين المتأخرين : « كان مالكي المذهب ، وقيل ظاهري العقيدة ، وعند دخوله مصر قلّد الشافعي ، وحين سئل قال : بحسب البلدة »[6] .

وقد أشار بعض المترجمين إلى أن أبا حيان كان سالم العقيدة من البدع ، والفلسفة ، والاعتزال ، والتجسيم[7] .

---

(١) النفح ٥٤٢ ، والدرر ٥ : ٧٥ .

(٢) الإحاطة ١ : ١٤٠ ، واللمحة البدرية ص ٣٨ .

(٣) و (٤) الدرر ٥ : ٧٣ ، والشذرات ٦ : ١٤٦ .

ثم ينظر : ما أوردته الدكتورة خديجة الحديثي عن مدى تأثره بالمذهب الظاهري ، وبابن مضاء (أبو حيان ص ٣١٥ ـ ٣١٩) .

(٥) نفح الطيب ٢ : ٥٤١ .

(٦) طبقات المفسرين للداوودي ٢ : ٢٨٨ ، وعصر السلاطين ٤ : ١٠٩ .

(٧) تنظر : الطبقات نفسها ، والبغية ١ : ٢٨٢ ، والدرر ٥ : ٧٤ ، والنفح ٢ : ٥٤٢ .

وفي الحق . أن أبا حيان تأثر بالمذهب الظاهري ، وبأفكار ابن مضاء القرطبي ، إذ كان يقول عن المذهب الظاهري : « محال أن يرجع عن المذهب الظاهري من علق بذهنه » (١) . وهذا التأثر بدا واضحاً في تفسيره البحر المحيط ـ كما اسلفنا ـ ، إذ أنه يسير في تفسير الآيات القرآنية على ما يقتضيه ظاهر اللفظ ، وبنفر من التأويل ، حيث يقول في البحر : « لا نصير إلى التأويل مع امكان حمل الشيء على ظاهره ، ولا سيما اذا لم يقم الدليل على خلافه » (٢) .

هذا في التفسير وفي النحو كذلك ، فقد قال معظم المؤ رخين : « كان أبو حيان ظاهرياً حتى في النحو» (٣) .

أما تأثره بابن مضاء ، فيرى الباحثون منهم : الدكتورة خديجة فتقول : « إن أبا حيان حاول أن يتقرب من منهج ابن مضاء في كتبه ، فكان وسطاً بين المدرسة المشرقية ، ومدرسة ابن مضاء ، لأننا نجد في كتبه مواضع يقف فيها مع ابن مضاء ، ويأخذ بآرائه ويذهب مذهبه ، ومواضع أخرى يوافق فيها النحو المشرقي ، وأظن أنه حاول أن يستفيد من المدرستين ، فلم يكن ظاهرياً ولا مشرقياً بمعنى الكلمة » (٤) . وتضيف قائلة : « تابعه في إلغاء التمارين غير العملية . . ، والعلل الثواني والثوالث (٥) ، لأنها تفسد النحو وتجعل مسائله معقدة ، وكان أبو حيان ينفر من هذه التعليلات كابن مضاء » (٦) . وساقت دليلاً على ذلك بعض أقوال أبي حيان في كتابه منهج السالك (٧) .

ـ شيوخه :

تتلمذ أبو حيان على جمهور من علماء عصره في الأندلس ، والمشرق ـ أي العالم العربي الحالي ـ ، فهو يقول في اجازته لتلميذه الصفدي : « وجملة الذين

---

(١) تنظر : البغية ١ : ٢٨٢ ، والدرر ٥ : ٧٢ ، والشذرات ٦ : ١٤٦ .
(٢) البحر المحيط ١ : ٣٠٨ .
(٣) الدرر ٥ : ٧٣ ، والنفح ٢ : ٥٤١ ، والشذرات ٦ : ١٤٦ .
(٤) أبو حيان ص ٣٨٩ .
(٥) ينظر : كتاب الرد على النحاة ص ٦٩ ـ ٨٤ ، ١٢٧ ـ ١٣٤ .
(٦) أبو حيان ص ٣٩١ .
(٧) ينظر : المصدر السابق ص ٣٩٣ ـ ٣٩٦ .

سمعت منهم نحو : أربعمائة شخص وخمسين ، أما الذين أجازوني فعالَم كثير جداً »[1] . وتناقل هذا القول معظم الذين ترجموا له ويقدرون الذين أجازوا له بأكثر من ألف .

ويقول البغدادي والزركلي : « ذكر أبو حيان الكثير من شيوخه في كتابه النضار في المسلاة عن نضار »[2] . وقد لاحظت أن السيوطي في بغية الوعاه قد أكثر النقل منه في تراجم بعض هؤلاء الشيوخ[3] .

ومما اضطرني إلى الخوض في بطون الكتب مستقصياً ومنقباً عن شيوخ أبي حيان أن الدكتورة الحديثي ذكرت اسماء بعضهم في أطروحتها للدكتوراه وهم الذين ذكرهم أبو حيان في إجازته للصفدي[4] ، ولم تذكر ما يكشف عن ثقافة هؤلاء الشيوخ ، ومكانتهم العلمية ، أو ما يعرف بما تركوه من مصنفات علمية تشهد بفضلهم وحسن استعدادهم . ولكي أبرز ما أغفلته في هذا الجانب قمت بالترجمة لأشهرهم وأوجزت القول فيما امتازوا به ، وفي مدى تأثر أبي حيان بهم ، وأثرهم في ثقافته ، وذلك خشية إطالة البحث في هذه الدراسة التي تهدف إلى التحقيق أكثر مما تهدف إلى الشخصية . ولعل الدكتورة خديجة الحديثي تركتهم خشية إطالة الموضوع في أطروحتها ولا سيما أن هذه الأطروحة قد بلغت (٧٠٠) سبعمائة صفحة دون ذكر ثقافة الشيوخ .

ونقسم هؤلاء الشيوخ قسمين :

القسم الأول ـ شيوخه في الأندلس ، نذكرهم مصنفين ثلاثة أصناف :

(الصنف الأول : في حفظ القرآن ، والقراءات ، وعلوم الدين والحديث) .

١ ـ أبو جعفر الغرناطي القزاز (ت ٦٧٥ هـ وله نحو : سبعين سنة) .

---

(١) نفح الطيب ٢ : ٥٤٥ .

(٢) الاحاطة ٢ : ٦٥٥ ، والأعلام ٧ : ١٥٢ . وهذا الكتاب من مؤلفات أبي حيان المفقودة ، ألّفه بعد وفاة ابنته « نضار » .

(٣) ينظر : البغية ١ : ١٣ ، ١٠٣ ، ١٣٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٤٦ ، ٢٩١ ، ٣٣١ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ، و٢ : ٦٠ ، ١٢١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٧١ .

(٤) وقد أورد المقّري هذه الإجازة في النفح ٢ : ٥٥١ ـ ٥٥٣ .

وهو أحمد بن سعيد بن علي بن بشير الأنصاري ، الغرناطي ، المعروف بالقزاز .

يقول ابن الجزري عنه : « كان أعلم أهل زمانه في هجاء المصحف وضبطه » [1] .

وقد تتلمذ على جملة من مشاعير شيوخ عصره . وتتلمذ له الكثير من الناس [2] .

وانفرد ابن الجزري بذكر قراءة أبي حيان عليه ، إذ يقول : « قرأ عليه أبو حيان جمعاً إلى سورة مريم ، وروى عنه « التيسير » عرضاً وسماعاً ، وهو أخبر شيوخه » [3] .

وعلى إمامته في القراءات لم تذكر المصادر والمراجع له مصنفات .

٢ ـ أبو جعفر بن الطباع الرعيني الغرناطي (٦٠٧ ـ ٦٨٠ هـ) .

وهو أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ، المعروف بابن الطباع الغرناطي .

قال عنه المراكشي وابن الجزري : « كان إماماً حاذقاً مشهوراً ، ثبتا فيما ينقله من العلوم وقد برز في حداثة سنه على أقرانه » [4] .

وقد قرأ على أجل علماء عصره ، وقرأ عليه جملة من الناس [5] .

وانفرد ابن الجزري أيضاً بذكر قراءة أبي حيان عليه [6] . وذكره أبو حيان في البحر ، قائلاً :

« وقد قرأت القرآن بقراءة السبع بجزيرة الأندلس على الخطيب أبي جعفر ابن الطباع » [7] .

وقد وقعت بين ابي حيان وشيخه ابن الطباع هذا فتنة أدت إلى رفع قضية الى الامير محمد ابن الأحمر ، وقد أصدر الأمير أمر التنكيل بأبي حيان إلاّ أنه اختفى ولحق

---

(١) الغاية ١ : ٥٥ .

(٢) المصدر السابق ، والذيل ١ : ١١٨ .

(٣) الغاية نفسها .

(٤) و(٥) الذيل ٢ : ٣١٥ ، والغاية ١ : ٨٧ .

(٦) المصدر الأخير .

(٧) البحر المحيط ١ : ٧

بالمشرق - كما أسلفنا - في سبب رحيله عن غرناطة .

وعلى إمامته وشهرته بالقراءات ، لم تسند المصادر له شيئاً من المصنفات .

٣ - أبو علي بن أبي الأحوص الغرناطي (٦٠٣ - ٦٨٠ هـ) [١] .

وهو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص الأندلسي ، المعروف بابن الناظر .

يقول السيوطي : « كان من الفقهاء والمحدثين والقراء والنحاة والأدباء ، وكان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ومعرفة الأسانيد ، ونقاداً ذاكراً للرجال ، ومتفننا في معارف آخذاً بحظ من كل علم ، وحافظاً للتفسير والحديث ، وذاكراً للآداب واللغات والتواريخ » [٢] .

أخذ علومه المختلفة عن أجل وأشهر علماء عصره ، وتصدر للاقراء بمالقة ، فقرأ عليه خلق كثير من ابناء عصره ، وحُمدت سيرته بين الناس ، فأُسند إليه القضاء بالمَرِيَّة ، وبَسْطة ، ومالقة [٣] .

ولعلو منزلته في القراءات والحديث وانتشار ذكره بين الناس ، ذهب أبو حيان إليه للأخذ عنه ، فيقول : « رحلت قصداً من غرناطة لأجل الإتقان والتجويد ، وقرأت عليه القرآن من أوله إلى آخر سورة الحجر جمعاً بالسبعة ، و « الادغام » لأبي عمرو بمضمن [٤] « التيسير » ، و « التبصرة » و « الكافي » ، و « الإقناع » [٥] ، قال : وقرأت عليه الحروف من كتب شتى » [٦] . ويضيف ابن الجزري قائلاً : « وقرأ عليه كتاب « الترشيد » وهو الذي ادخله القاهرة » [٧] .

وله من المؤلفات [٨] : كتاب « الترشيد » - سالف الذكر - في القراءات ،

---

(١) وفيها خلاف . ينظر : الاحاطة ١ : ٤٦٣ ، والبغية ١ : ٥٣٥ ، والغاية ١ : ٢٤٣ .

(٢) البغية ١ : ٥٣٥ .

(٣) البغية نفسها ، والغاية ١ : ٢٤٢ .

(٤) أي : بمعية .

(٥) وكتاب الاقناع هذا لأبي جعفر ابن الباذش ، ذكره أبو حيان في البحر ، وقال عنه : « من أحسن الموضوعات في القراءات السبع » البحر ١ : ٧ . وعلى ما يبدو أن الكتب التي سبقته في القراءات أيضاً .

(٦) (٧) الغاية ١ : ٢٤٢ .

(٨) ينظر : الأعلام ٢ : ٢٤١ ، والبغية والغاية نفسهما .

و « برنامج » و « مسلسلات » ، و « أربعون » سمعها منه أبو حيان ، و « شرح المستصفى » ، « وشرح الجمل » .

٤ ـ أبو محمد الأنصاري الغرناطي (ت . . . ؟) .

وهو عبد الحق بن علي بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك .

كان خطيب جامع مطخشارش ، وكذلك شيخ القراءات السبع فيه [١] ، ومن هنا جاءت قراءة أبي حيان الأولى عليه ، إذ كان أبو حيان من سكان محلة مَطْخَشارش المذكورة آنفاً وهو يقول : « قرأت عليه السبع في نحو من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً ، وعليه تعلمت الهجاء ولازمته نحواً من سبعة أعوام ، وذلك في مدة آخرها سنة ٦٦٩ هـ » [٢] ، وكذلك ذكر قراءته عليه في البحر وإجازته للصفدي [٣] .

ويقول الجزري عن قراءة الشيخ عبد الحق : « قرأ بالسبع على ابن تمام بن سيد بونه » [٤] .

أما عن مؤلفاته ، وتاريخ ولادته ووفاته ، فلم يذكر ابن الجزري شيئاً عن ذلك . ولعل سنة ٦٦٩ هـ التي أشار إليها أبو حيان تقرب لنا تاريخ وفاته . إذ أننا لم نجد له ترجمة في المظان الأخرى حتى نتأكد من تاريخ ولادته ووفاته .

٥ ـ أبو محمد بن أبي السّداد الأموي المالكي البائع (ت ٧٠٥ هـ بمالقة) .

وهو عبد الواحد بن محمد بن ابي السداد المشهور بالبائع .

يقول عنه ابن الخطيب والسيوطي : « كان إماماً في القراءات وعلوم القرآن ، ماهراً في صناعة النحو ، فقيها في أصولها ، مقسوم الأزمنة على العلم وأهله » [٥] .

ويقول عنه تلميذه أبو حيان : « صاحبنا الأستاذ المقرىء النحوي » [٦] .

وقد تتلمذ على أشهر علماء عصره ، وتصدر للإقراء طيلة حياته ، وتتلمذ له

---

(١) تنظر : الغاية ١ : ٣٥٩ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) ينظر : البحر ١ : ٧ والنفح ٢ : ٥٥١ .
(٤) الغاية ١ : ٣٥٩ .
(٥) الإحاطة ٣ : ٥٥٣ ، والبغية ٢ : ١٢١ .
(٦) البغية ٢ : ١٢٢ .

الكثير من الناس [1] .

ومن مؤلفاته في القراءات كتاب « شرح التيسير » [2] .

(الصنف الثاني : في النحو واللغة) :

٦ ـ أبو جعفر ابن الزبير الثقفي (٦٢٧ ـ ٧٠٨ هـ) .

وهو أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي ، جياني المولد غرناطي النشأة .

كان عالماً فذاً مشهوراً في علوم مختلفة ، إلاّ أن شهرته في النحو غلبت بقية العلوم الأخرى فاشتهر به ، ولا ننسى شهرته ببقيتها إذ يقول الزركلي : انتهت إليه الرياسة في العربية ورواية الحديث ، والتفسير ، والأصول في الأندلس » [3] .

وقال تلميذه أبو حيان : « كان محدثاً ، وناقداً ، ونحوياً ، وأصولياً ، وأديباً منوهاً ، ومقرئاً ، ومفسراً ، ومؤرخاً . أقرأ القرآن والحديث بمالقة ، وغرناطة » [4] .

ثم يقول السيوطي : « وولي الخطابة بالجامع الكبير ، وقضاء الأنكحة ، وتخرج عليه جماعة وبه أبقى الله ما بأيدي الطلبة من العربية وغيرها » [5] .

له من المؤلفات [6] : كتاب « صلة الصلة » ، وهو مطبوع ، و « ملاك التأويل في المثابة واللفظ في التنزيل » ، و « البرهان في ترتيب سور القرآن » ، و « تعليقه على كتابي سيبويه » .

٧ ـ أبو جعفر المالقي النحوي (ت ٧٠٢ هـ) .

وهو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد .

كان من أهل المعرفة في علوم شتى إلاّ أن شهرته بالنحو كانت غالبة فأصبح يعرف به . ويقول : ابن الخطيب : « كان قيماً على العربية ، إذ كانت جل

(١) و(٢) تنظر الإحاطة ٣ : ٥٥٣ ، والبغية ٢ : ١٢١ ، وله ترجمة في الديباج المذهب ٢ : ٦٣ ، والغاية ١ : ٤٧٧ ، وطبقات المفسرين ١ : ٣٥٩ .

(٣) الأعلام ١ : ٨٦ .

(٤) (٥) البغية ١ : ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٦) الأعلام ١ : ٨٦ ، وفيه لبعضها نسخ وله ترجمة في : الإحاطة ١ : ١٩١ ، وتذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٨ ، والذيل والتكملة ١ : ٣٩ ، والفتح المبين ٢ : ١٠٦ ، والديباج المذهب ١ : ١٨٨ والغاية ١ : ٣٢٢ .

بضاعته ، يشارك في المنطق ، والعروض ، وقرض الشعر ، والعبادات من الفقه »[1] .

وقال تلميذه أبو حيان : « كان عالماً في النحو »[6] .

وقد تتلمذ لجملة من علماء عصره ، وتنقل بين عدة مدن من الأندلس يقرىء بها القرآن ، وغير ذلك ، وقد أسند إليه القضاء وقتاً[7] .

له مؤلفات منها[1] : « جزء في العروض » ، و « شرح الجزولية » ، و « شرح مقرب ابن هشام الفهري » ، و « رصف المباني في شرح الحروف والمعاني » ، وهو أجلّ مصنفاته ، و « تقييد على الجمل » .

٨ ـ اللّبلي النحوي (٦٢٣ ـ ٦٩١ هـ بتونس) .

وهو أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري .

كان كما يصفه السيوطي : « نحوياً ، ولغوياً ، ومقرئاً »[2] ، إلاّ أن شهرته في النحو فاقت غيرها من العلوم فعرف به .

وقد تتلمذ لأشهر علماء عصره في بلده الكبير الأندلس ، ثم رحل إلى المشرق العربي وأخذ عن أجلّ شيوخه أيضاً ، وأخذ عنه خلف كثير ، منهم : أبو حيان[3] . وعدّه أبو حيان من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم النحو[4] .

وله مؤلفات منها[5] : « شرح غريب الفصيح » ، و « بغية الآمال في معرفة النطق بمستقبلات الأفعال » ، و « البغية في اللغة » ، وكتاب في التصريف ضاهى به « الممتع »[6] .

---

(١) الإحاطة ١ : ١٩٦ .
(٢) البغية ١ : ٣٣٢ .
(٣) تنظر : الإحاطة ١ : ١٩٦ ، والبغية ١ : ٣٣١-٣٣٢ .
(٤) تنظر : الإحاطة ١ : ١٩٦ ، والبغية ١ : ٣٣١-٣٣٢ .
(٥) البغية ١ : ٤٠٢ .
(٦) ينظر : المصدر السابق ، والديباج ١ : ٢٥٣ ، ودرة الحجال ١ : ٣٨ .
(٧) ينظر : النفح ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان ص ٧٢ .
(٨) تنظر : البغية ١ : ٤٠٢ ، وبروكلمان ٥ : ٣٥٠ ، وفيه ذُكرت نسخ لبعضها .
(٩) والممتع كتاب في الصرف لابن عُصفور الإشبيلي ، ونشر بتحقيق د . فخر الدين قباوة ، وطبع أربع طبعات .

٩ ـ أبو الحسن بن الضائع الاشبيلي (ت ٦٨٠ هـ) .

وهو على بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي ، امعروف بابن الضائع .

يقول عنه ابن الزبير والمراكشي أنه : « كان نحوياً ماهراً ، بلغ الغاية في فن النحو ؛ حسن التصرف في علم الكلام ، وأصول الفقه ، وكان متقدماً في هذه العلوم الثلاثة ، أما العربية فما أراه سبقه إلى ذلك أحد » [١] .

أخذ عن أجلّ شيوخ عصره ، وتتلمذ له حلف كثير من الناس [٢] . وعدّه أبو حيان من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم النحو [٣] .

له مؤلفات قيمة منها [٤] : « شرح الجمل » ، و « شرح كتاب سيبويه » ، ويقول أبو حيان : « جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن » [٥] .

١٠ ـ أبو الحسن الأُبَّذِيّ النحوي (ت ٦٨٠ هـ بغرناطة) .

وهو علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذيّ .

قال ابن الخطيب والمراكشي عنه : « كان نحوياً متقدماً ، تصدر لاقراء العربية طويلاً ، وكان من أحفظ أهل زمانه ، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه » [٦] .

وقال تلميذه أبو حيان : « كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية » [٧] .

درس على الشيخ أبي علي الشلوبين ، ولازمه وأختص به كثيراً . وتتلمذ له عدد كثير من الناس [٨] . وعدّه أبو حيان من أشهر شيوخه الذين درس عليهم النحو [٩] .

---

(١) البغية ٢ : ٢٠٤ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٥ : ٣٧٣ .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان النحوي ص : ٧١ .

(٤) انظر : البغية ٢ : ٢٠٤ ، والأعلام ٤ : ٣٣٣ ، والفوات ١ : ٨١ ، والشذرات ٥ : ٤٢١ .

(٥) البغية نفسها .

(٦) البغية ٢ : ١٩٩ ، والذيل ٥ : ٣٩١ .

(٧) البغية نفسها .

(٨) الذيل ٥ : ٣٩١ .

(٩) النفح ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان ص ٧١ .

(الصنف الثالث : في الأدب والبلاغة) :

١١ ـ أبو الحسن بن حازم القرطاجنّي (٦٠٨ ـ ٦٨٤ هـ بتونس) .

وهو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري .

يقول تلميذه أبو حيان : « كان أوحد زمانه في : النظم ، والنثر ، والنحو ، واللغة ، والعروض وعلم البيان » [١] . الاّ أن شهرته بالبلاغة والأدب كانا أغلب ، فأصبح يعرف بهما ، حيث وصفه السيوطي بـ « شيخ البلاغة والأدب » [٢] ، وتلميذه ابن رشد بـ « حبر البلغاء وبحر الأدباء » [٣] ويضيف قائلاً : « أما البلاغة فهو بحرها العذب ، والمنفرد بحمل راياتها ، أميراً في الشرق والغرب ، وأما حفظ لغات العرب وأشعارها فهو حمّاد راويتها وجمال أوقارها » [٤]

وقرأ ابن حازم على عدد كثير من علماء عصره ، حيث يقول أبو حيان : « روى عن جماعة يقاربون ألفاً ، وقرأت أنا وابن رشيد عليه » [٥] . وذكره في البحر المحيط ، وفي اجازته للصفدي وعده من أشهر الشيوخ الّذين كتب عنهم الأدب [٦] .

له مصنفات جليلة وقيمة منها [٧] : « منهاج البلغاء وسراج الأدباء » [٨] ، و « ديوان في الشعر » ـ وهما من أشهر مؤلفاته ـ ، و « كتاب في القوافي » ، و « قصيدة في النحو على حرف الميم » [٩] و « شدّ الزنار على جحفلة الحمار » [١٠] .

١٢ ـ أبو الحكم بن المرحل المالقي (ت ٦٩٩ هـ) .

وهو مالك بن عبد الرحمن بن علي ، المعروف بان المرحل .

برز في النحو والأدب ، الاّ أن شهرته في الأدب فاقت النحو ، فأصبح شهرة

---

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) البغية ١ : ٤٩١ .

(٦) البحر المحيط ١ : ٦ ، ونفح الطيب ٢ : ٥٥٢ .

(٧) تنظر : البغية ١ : ٤٩١ ، وبروكلمن ٥ : ١٣١ ، والنفح ٢ : ٩٨٤ ، والأعلام ٢ : ١٥٩ .

(٨) وقال أبو حيان عن هذا الكتاب : « وقد ألف الناس في علم البيان والبديع تصانيف كثيرة وجليلة ، كان أجمعها وأشملها كتاب شيخنا المنهاج » . البحر المحيط ١ : ٦ . وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق د . محمد ابن الخوجة . كما طبع الديوان الذي بعده بتحقيق د . عثمان الكعاك .

(٩) ذكر ابن هشام منها أبيات في المسألة الزنبورية . ينظر : المغنى ١ : ٩٤ ط ٢ ، وحاشية الأمير عليه ١ : ٨٠ - ٨١ ، طبعة الحلبي .

(١٠) ألف ابن حازم هذا الكتاب ردّاً على « مقرب ابن عصفور » .

له ، يقول تلميذه ابن الزبير: « كان ذكراً للآداب ، واللغة ، شاعراً رقيقاً مطبوعاً ، سريع البديهية ، رصيف الاغراض أحسن الكتاب إذا كتب ، والشعر أغلب عليه » [1] . ثم يضيف قائلاً : « وولي القضاء مرات بجهات غرناطة وغيرها » [2] .

وقد تتلمذ لأجل شيوخ وقته ، وتتلمذ له خلق كثير من أبناء عصره [3] . وعده أبو حيان من أشهر الشيوخ الذين كتب عنهم الأدب [4] .

له مؤلفات منها [5] : « الموطأخ » ، و « الأرجوزة نظم بها فصيح ثعلي » ، و « ديوان شعر » .

***

القسم الثاني : شيوخه في المشرق العربي .

سبق القول بان أبا حيان تتلمذ لكبار المقرئين ، والنحاة ، واللغويين ، والأدباء بالأندلس ، أما في المشرق العربي - والمراد بالمشرق الوطن العربي الحالي ، فيبدو من تاريخ رحلته أنه تتلمذ على بعض شيوخ تونس عند دخوله لها أول مرة بعد أن ترك موطنه غرناطة وقبل رحيله إلى الأسكندرية ، ثم القاهرة ، ثم الى بقية بلدان العالم العربي . نذكر أشهر هؤلاء الشيوخ مصنفين أيضاً ثلاثة أصناف :

(الصنف الأول : في حفظ القرآن ، وعلوم الدين والحديث) .

١٣ - أبو طاهر ابن المليجي (ت ٦٨١ هـ عن تسعين سنة) .

وهو اسماعيل بن هبة الله بن علي ، المعروف بابن المليجي .

كان من علماء الاقراء الذين تناقلت أخبارهم كتب المؤرخين والرواة ، ويقول عنه ابن الجزري : « قرأ علي أبي الجود غياث بن فارس ، وعمر زمانا ، وقرأ عليه أبو حيان . . » [6] .

---

(١) (٢) البغية ٢ : ٢٧١ ، والإحاطة ٣ : ٣٠٣ .

(٣) تنظر : المصادر السابقة .

(٤) ينظر : النفح ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان ص ٥١ .

(٥) ينظر : الأعلام ٥ : ٦٢٣ ، وبروكلمان ٥ : ١٣٦ ، والبغية ٢ : ٢٧١ .

(٦) الغاية ١ : ١٦٩ .

وقال تلميذه أبو حيان : « وقد قرأت بالسبع على الشيخ المسند العدل أبي الطاهر المليجي »[1] .

ولم يذكر ابن الجزري له مؤلفات . وأورده ابن تغري بردى ضمن وفيات هذه السنة ولم يذكر أي شيء عنه[2] . ولم أجد له ترجمة في سواهما .

١٤ ـ أبو محمد الطائي الأندلسي المالكي (٦٠٣ ـ ٧٠٢ هـ بتونس) .

وهو عبد الله بن محمد بن هارون بن عبد العزيز .

كان عالماً في علوم شتى الأ أن العلوم الاسلامية كانت غالبة ، فاشتهر بها ، يقول عنه السيوطي :« برع في النحو ، واللغة ، وسائر علوم الآداب ، والتواريخ ، وانفرد بعلو الاسناد »[3] .

قرأ لعدد كثير من شيوخ زمانه ، وقرأ عليه جملة من ابناء عصره[4]. وعدَّه أبو حيان من عَوالي شيوخه الذين أخذ عنهم بالسماع والقراءة[5] .

وعلى الرغم من معرفته وإلمامه بعلوم مختلفة لم تذكر المصادر له مؤلفات .

١٥ ـ أبو محمد المريوطي الهمداني (٥٩٨ ـ بعد ٦٨٠ هـ بالاسكندرية) .

وهو عبد النصير بن علي بن يحيى بن اسماعيل .

قال عنه ابن الجزري : « كان أشهر علماء الاقراء بالإسكندرية »[6] .

قرأ على مشاهير علماء عصره ، وقرأ عليه عدد كبير من الناس[7] ، وقال عنه تلميذه أبو حيان : « قرأت بالثمان بثغر الإسكندرية على الشيخ الصالح عبد النصير . . »[8] .

١٦ ـ أبو بكر القسطلاني (٦١٤ ـ ٦٨٦ هـ) بمصر .

وهو محمد بن أحمد بن علي ، قطب الدين ، التوزري .

---

(١) البحر ١ : ٧ .

(٢) النجوم ٧ : ٣٥٦ .

(٣) (٤) البغية ٢ : ٦٠ . وله ترجمة في : الديباج ١ : ٤٥٣ ، والدرر ٣ : ٤٤ .

(٥) ينظر : نفح الطيب ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان ص ٧١ .

(٦) (٧) الغاية ١ : ٤٧٢ .

(٨) البحر ١ : ٧ .

قال عنه الزركلي : « كان عالماً بالحديث ورجاله »[1] .

تتلمذ لعدد كبير من شيوخ عصره في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وبغداد والموصل ، والشام ، ومصر ، وتتلمذ له عدد كثير من الناس[2] .وعدّه أبو حيان من عوالي شيوخه الذين روى عنهم بالسماع والقراءة[3] .

له مؤلفات منها[4] : « الإفصاح » في أسانيد الحديث ، و « الإقتداء » في التصوف ، و « مراصد الصلاة » .

١٧ ـ أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي (٦٠١ ببلنسية ـ ٦٨٤ هـ بالقاهرة) .

وهو محمد بن علي بن يوسف بن محمد ، رضي الدين المعروف بالشاطبي .

قال عنه الذهبي وابن الجزري : « كان عالي الإسناد في القراءات ، وكان إمام أهل عصره في اللغة غير مدافع ، انتهت إليه معرفتها »[5] .

قرأ على جملة من شيوخ عصره ، وقرأ عليه جملة من الناس ، منهم : أبو حيان[6] . ورثاه أبو حيان بأبيات ذكره في الديوان والبغية ومطلعها[7] :

راح الرّضي الى روح وريحان ... فَلْيَهْنِه أن غدا جاراً لرحمنِ[8]

وافى الجنان فوافاها مزخرفة ... يحفُّها الأهل من حور وولدانِ

وله مؤلفات ذكر السيوطي منها : كتاب « حواشي على الصحاح »[9] .

الصنف الثاني : في النحو واللغة .

١٨ ـ أبو عبد الله ابن النحاس النحوي (٦٢٧ وقيل ٦٢٩ بحلب ـ ٦٩٨ ـ بالقاهرة) .

---

(١) الأعلام ٥ : ٣٢٣ .

(٢) الأعلام نفسها ، والفوات ٣ : ٣١١ ، والشذرات ٥ : ٣٩٧ .

(٣) النفح ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان ص ٧١ .

(٤) الاعلام ٥ : ٣٢٣ .

(٥)(٦) البغية ١ : ١٩٤ ، والغاية ٢ : ٢١٣ .

(٧) البغية نفسها . والديوان ص ٣٩٣ .

(٨) « لرضوان » من البغية ١ : ١٩٤ .

(٩) البغية ١ : ١٩٤ .

وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي النصر الحلبي ، بهاء الدين .

وقد قال عنه السيوطي وابن الجزري : « كان شيخ العربية ، والأدب بالديار المصرية ، وكان عالماً بالنحو والتصريف واللغة . انتهت إليه رياسة هذه العلوم بالديار المصرية ، وله خبرة بالمنطق » [1] .

ولم تقتصر شهرته على ما ذكر بل اشتهر بعلوم أخرى ، حيث فُوِّضَ إليه تدريس التفسير في المدرسة المنصورية - بعد إكمالها - وبالجامع الطولوني » [2] .

وانفرد ابن الجزري بقوله : « روى كتاب سيبويه ، والايضاح ، والتكملة لأبي علي - أي الفارسي - والمفصل ، والحماسة ، وديوان المتنبي ، وديوان أبي العلاء ، وديوان حبيب ، وكتاب الصحاح للجوهري الجميع بالسماع ، وسمع ذلك جميعه أبو حيان خلا الصحاح » [3] .

وقال عنه تلميذه أبو حيان : « كان هو والشيخ محيى الدين المازوني شيخي الديار المصرية ، ولم ألق أحداً أكثر سماعاً منه لكتب الأدب . انفرد بسماع صحاح الجوهري » [4] .

وقد قرأ على أشهر علماء عصره في حلب ، انتقل إلى مصر وقرأ على شيوخها - آنذاك - أيضاً ، ثم أخذ يُقرىء الناس ، فتخرج به عدد كبير من الأئمة وفضلاء الأدب [5] . وقد عده أبو حيان من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم النحو [6] .

له عدة مؤلفات يذكر بروكلمان منها [7] : « شرح ديوان امرىء القيس » ، و « ديوان شعر » مطبوع ، و « شرح لقصيد الشتواء » . ويضيف الزركلي [8] :

---

(١) (٢) البغية ١ : ١٣ ، والغاية ١ : ٤٦ .
(٣) الغاية نفسها .
(٤) البغية ١ : ١٣ - ١٤ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) النفح ٢ : ٥٥٢ ، وابو حيان ص ٧٢ .
(٧) بروكلمان ١ : ٥١٠ : ٢٩٧ .
(٨) الاعلام ٥ : ٢٩٧ . وله ترجمة في : النجوم ٨ : ١٨٥ ، والشذرات ٥ : ٤٤٥ ، والفوات ٣ : ٢٩٤ .

«هذي امهات المؤمنين » ، و« املاء على كتاب المقرب لابن عصفور » .

لكننا نجد تلميذه أبا حيان يقول : « لم يصنف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرب » [1] .

ومما يبدو أن قول أبي حيان هذا كان قبل أن يؤلف ابن النحاس مؤلفاته آنفة الذكر ، أو ربما أراد به صرف أنظار الناس عن مؤلفات أستاذه كي يجلب أنظارهم إلى مؤلفاته .

- ابن خواجا الدروكي الحنفي النحوي (٦٣١ - ٧١٣ هـ) .

وهو محمد بن مصطفى بن زكريا بن خواجا بن حسن ، فخر الدين ، التركي الأصل ، الدروكي [2] المولد .

برع في علوم ولغات شتى ، إذ يقول عنه تلميذه أبو حيان : « كان عالماً بالعربية أخذنا عنه ، وكان يعرف التركية ، والفارسية إفراداً وتركيباً » [3] .

ولعل أبو حيان أخذ اللغات الأجنبية كالتركية والفارسية عنه ، (إذ) أنه كذلك كان يجيدهما إفراداً وتركيباً ، وله فيهما مصنفات جليلة ، وبعضها مطبوع[4] .

واشتهر في علوم أخرى أيضاً ، فأسندت إليه عدة مناصب منها : « تدريس الفقه في المدرسة الحسامية [5] ، وتولى الحسبة بغزة » [6] .

له مصنفات منها [7] : « قصيدة في العربية » استوعبت الحاجبية ، و« قصيدة في لسان الترك » ونظم القدوري فجوّده .

٢٠ - أبو علي المشدالي (٦٣١ - ٧٣١ هـ) .

وهو منصور بن أحمد بن عبد الحق .

---

(١) البغية ١ : ١٤ .

(٢) نسبة إلى « دروك » من بلاد الروم ، وهي الآن من أعمال حلب . ينظر : الدرر ٥ : ٢٨ .

(٣) البغية ١ : ٢٤٦ .

(٤) تنظر : مؤلفات أبي حيان فيما بعد من هذا الكتاب .

(٥) وهذه المدرسة بناها الأمير حسام الدين طرنطاي بخط السطاح قريباً من حارة الوزيرية بالقاهرة . ينظر : الخطط المقريزية ٢ : ٣٨٦ .

(٦) الدرر ٥ : ٢ .

(٧) تنظر : الدرر ٥ : ٢٨ ، والبغية ١ : ٢٤٧ .

ألمّ بعلوم الشريعة الإسلامية ، والعربية ، إذ يقول عنه تلميذه أبو حيان ، والغبريني : « كان له علم الفقه ، والأصول ، والنحو » [١] . ثم انفره الغبريني قائلاً : « وله مشاركة في علم المنطق ، ويتكلم على تفسير كلام الله ، وحديث رسول الله ﷺ مجيداً » [٢] .

قرأ على شيوخ عصره ببجاية ، ثم رحل إلى القاهرة وأخذ عن شيوخها أيضاً ، وقرأ عليه عدد من الناس ، منهم : أبو حيان [٣] .

ذكر الغبريني له : كتاب « شرح على رسالة أبي محمد بن أبي زيد القيرواني » ولكنه لم يكمله [٤] .

(الصنف الثالث : في الأدب والبلاغة) .

٢١ ـ أبو الربيع التلمساني الكومي [٥] الصوفي (٦١٠ ـ ٦٩٠ هـ) .

وهو سليمان بن علي بن عبد الله بن علي بن ياسين العابدي ، عفيف الدين .

ذكره تلميذه أبو حيان في اجازته للصفدي ، وعده من أشهر شيوخه الذين كتب عنهم الأدب [٦] .

له مؤلفات يذكر الزركلي ومحمد عبد الكريم [٧] منها : « ديوان شعر كبير » ، وذكرا له عدة نسخ .

٢٢ ـ أبو عمر بن تولو القرشي (٦٠٥ بتنيس ـ ٦٨٥ وبمصر) .

وهو عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن بن أحمد ، معين الدين ، المالكي .

برز في النحو واللغة والأدب والشعر ، إلاّ أن شهرته في الأدب والشعر كانت أغلب فعرف بهما ، يقول عنه ابن تغرى بردى : « كان له معرفة بالأدب . وله اليد الطولى في النظم وشعره » [٨] .

---

(١) عنوان الدراية ص ١٢٩ ، والبغية ٢ : ٣٠١ .

(٢) المصدر الأول نفسه .

(٣) ينظر : البغية ٢ : ٣٠١ ، والعنوان ص ٢٢٩ .

(٤) ينظر : العنوان نفسه .

(٥) وقد ذكره بعض المؤرخين بالكوفى ، والصحيح ما أثبتناه . ينظر الأعلام ٣ : ١٣٠ .

(٦) ينظر النفح : ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان ص ٧١ .

(٧) ينظر : الأعلام ٣ : ١٣٠ ، ونوادر المخطوطات الجزائرية بتركيا ص ٤٤ وما بعدها .

(٨) النجوم ٧ : ٣٦٩ .

وقد تتلمذ لجملة من شيوخ عصره في المغرب العربي ومشرقه ، وتتلمذ له جمهور من الناس ، منهم : أبو حيان [1] . وقد عدّه أبو حيان من عوالي شيوخه الذين كتب عنهم الأدب [2] .

له مؤلفات يذكر حاجي خليفة والزركلي منها [3] : « ديوان شعر » .

٢٣ - أبو حفص المصري ، المعروف بالوراق (٦١٠ - ٦٩٥ هـ) .

وهو عمر بن محمد بن الحسن ، سراج الدين .

أشتهر في الأدب والبلاغة إلاّ أن شهرته في الأدب كانت غالبة فصار يعرف به ، يقول صاحب النجوم الزاهرة : « وكان فاضلاً أديباً متعرفاً في فنون البلاغة ، وهو شاعر مصر في زمانه بلا مدافع » [4] .

وذكره تلميذه أبو حيان في اجازته للصفدي ، وعده من أشهر الشيوخ الذين كتب عنهم في الأدب [5] .

له مؤلفات منها : « ديوان شعر » بلغ ثلاثين مجلداً [6] . وينسب السيوطي له « ارجوزة فيها درة الغواص ومآخذات الحريرية عليها » [7] .

***

ولم يكتف أبو حيان بما أخذه من شيوخ الأندلس ، وتونس ، ومصر بل أراد المزيد من العلم والمعرفة ، فرحل من القاهرة الى مكة المكرمة ، وأخذ من شيوخها ، ثم رحل الى السودان ، فأخذ عن شيوخه أيضاً ، ونذكر الآن بعضاً من شيوخ البلدين .

أولا : في مكة المكرمة :

---

(١) البغية ٢ : ١٣٣ .
(٢) ينظر : النفح ٢ : ٥٥٢ ، وأبو حيان ص ٧١ .
(٣) كشف الظنون ١ : ٧٦٤ ، والأعلام ٤ : ٢٠٦ .
(٤) النجوم الزاهرة ٨ : ٨٣ .
(٥) ينظر نفح الطيب ٢ : ٥٥٢ ، أبو حيان ص ٧١ .
(٦) ينظر : كشف الظنون ١ : ٧٩٢ ، وبروكلمان ٥ : ١٠٤ ، وفيه له نسخ .
(٧) تنظر : البغية ٢ : ٢٢٣ .

٢٤ ـ أبو اليمن ابن عساكر الدمشقي ثم المكي (٦١٤ بدمشق ـ ٦٨٦ هـ بالمدينة) .

وهو عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن محمد بن عساكر ، أمين الدين .

يقول عنه صاحب الفوات والشذرات والنفح : « كان شيخ الحجازيين في وقته ، عالماً فاضلاً جيد المشاركة في العلوم »[١] ، إلاّ أن شهرته في الحديث كانت أغلب فعرف به ، إذ « كان حافظاً للحديث ، وحدث بالحرمين بما شاء ، وانقطع في خدمته بمكة أربعين سنة »[٢] .

وقد تتلمذ لعدد كثير من شيوخ عصره ، وأجازه منهم جملة أيضاً ، وتتلمذ له عدد كبير من الناس ، كان منهم أبو حيان[٣] .

ـ له مؤلّفات منها[٤] : « فضائل أم المؤمنين خديجة » ، و « جزء في أحاديث السفر » ، و « إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر » .

٢٥ ـ أبو الحسن الحسيني البهنسي .

وهو علي بن صالح بن أبي علي يحيى بن إسماعيل المجاور .

ومع تلك الشهرة التي أحرزها هذا الشيخ نجد أصحاب التراجم قد أهملوا أخباره ، وليس بغريب ، لأنهم أهملوا الكثير من أمثاله على الرغم من شهرتهم بعلوم مختلفة ، منهم : ابن الصيقل الحراني ، وأبو عبد الله البرجوني الآتي ذكره ، إلاّ أن تلميذهم أبا حيان يشيد بهم ويعدهم من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم بالسماع والقراءة[٥] .

وقد ذكره تاج الدين السُبكي في ترجمة أستاذه أبي حيان ، حيث قال : « ذهب ـ أي أبو حيان ـ إلى مكة ، ولقي هناك أبا الحسن علي بن صالح الحسيني »[٦] .

وقد بحثت كثيراً فلم أجد لهذا الشيخ ترجمة في كتب التراجم .

(١) (٢) الفوات ٢ : ٣٢٨ ، والشذرات ٥ : ٣٩٥ ، والأعلام ٤ : ١١ .

(٣) ينظر : الفوات والشذرات نفسهما ، والنفح ٢ : ٥٦٠ .

(٤) ينظر : الأعلام ٤ : ١١ ، وفيه لبعضها نسخ .

(٥) ينظر النفح ٢ : ٥٥١ ، وأبو حيان ص ٧١ .

(٦) طبقات الشافعية ٩ : ٢٧٨ .

ثانياً : في السودان .

٢٦ ـ التاجر أبو عبد الله البرجوني .

كذا ذكره المقّري ، إذ يقول : « قال ابن رشد حدثنا أبو حيان قال : حدثنا التاجر أبو عبد الله البرجوني بمدينة عيذاب [١] من بلاد السودان » [٢] .

وقد بحثت كثيراً أيضاً فلم أجد له ترجمة في كتب التراجم .

أما شيوخه الذين أجازوا له في مختلف البلدان العربية ـ آنذاك ـ فخلق كثير ، إذ يقول أبو حيان : « أما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ، ومالقة ، وسبتة ، وديار أفريقية ، وديار مصر ، والعراق ، والشام » [٣] . وقد عدّ هؤلاء الشيوخ بعض المترجمين بـ (١٥٠٠) ألف وخمسمائة شيخ [٤] .

***

ومما لا شك فيه أن أبا حيان قد بذل جهوداً مضنية ومتواصلة لنيل علومه المختلفة ،حيث ارتحل وجال عدة بلدان من الوطن العربي ـ كما أسلفنا ـ وترك الوطن والأهل والأقارب ، وتفانى في سبيل تحصيل هذه العلوم ، وفي آخر المطاف القى عصا الترحال بمصر ، لأنه وجد فيها موطن أحلامه وآماله ، ويعرب عن نفسه بقوله : « فكم صدر أودعت علمه صدري ، وحَبْر أفنيت في فوائده حِبْري ، وإمام أكثرت به الإلمام ، وعلاّم أطلت معه الاستعلام ، أشنف المسامع بما تحسد عليه العيون ، وأذيب فى تطلابه ذلك المال المصون ، وأرتع في رياض وارفة الظلال ، وأكرع في حياض صافية السلسال ، وأقتبس من أنوارهم ، وأقتطف من أزهارهم ، وأبتلج من صفاتهم ، وأتأرج من نفحاتهم ، فجعلت العلم بالنهار سحيري وبالليل سميري . زمان يقصر ساريه على الصِّبا [٥] ، ويهب لِلَهْوِ ، ولا كهبوب الصَّبا [٦] ، ويرفل في مطارف اللهو ، ويتقمص أردية الزهور ، ويؤثر مسرات الأشباح على

---

(١) بالفتح فالسكون وآخرها باء موحدة بليدة تقع على بحر القلزم . معجم البلدان ٤ : ١٧١ .

(٢) النفح ٢ : ٥٥٣ ، ٥٨٢ .

(٣) نفح الطيب ٢ : ٥٥٣ ، ٥٨٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٢ : ٥٣٥ ـ ٥٣٦ .

(٥) من معانيها : الشوق ، والميل الى الجهل والفتوة .

(٦) ريح ومهبّها من مطلع الشمس اذا إستوى الليل والنهار .

لذات الأرواح ، ويقطع نفائس الأوقات في خسائس الشهوات ، من مَطعَم شهي ، ومَشرَب روى ، وملبس بهي ، ومركب حظي ، ومفرش وطي ، ومنصب سني . وأنا أتوسد أبواب العلماء وأتقصد أماثل الفهماء ، أسهر في حنادس الظلام ، وأصبر على شظف الأيام ، وأوثر العلم على الأهل والمال والولد، وأرتحل من بلد إلى بلد ، حتى القيت عصا التسيار ، وقلت : ما بعد عبادان من دار »[1] .

ـ **ثقافته :**

يبدو أن أبا حيان كان شأنه شأن أبناء عصره ومصره ، بدأ دراسته بحفظ القرآن ، وأتبع هذه الدراسة بطبيعة الحال بدراسة القراءات وعلوم الدين ، والنحو واللغة والأدب ، وشغف بطلب العلم منذ نشأته الأولى ، فأخذ من كل علم سهماً ، ومن كل فن نصيباً ، حيث تلقى علومه من عدد كبير من مشاهير شيوخ عصره ـ كما أسلفنا ـ هؤلاء الشيوخ الذين كانوا أعلاماً في معارفهم ، فكانت ثقافته مزيجاً من صنوف شتى من العلوم والفنون ، استطاع بها أن يخلد ذكره على مر العصور والدهور ، ولعمري ان ما خلفه من مؤلفات خير شاهد على ذلك .

ولما كان أبو حيان متتبعاً أثر أبناء عصره ، فقد ذهب منذ الصغر إلى المساجد والمدارس ناهلاً من علم شيوخها ، عاكفاً على البحث والدرس والتحصيل .

وكان أبو حيان يرى أن أهم العلوم والمعارف علم كتاب الله ، اذ يقول : « فإن المعارف جمة [2] ، وهي كلّها مهمة ، وأهمها ما به الحياة الأبدية ، والسعادة السرمدية ، وذلك علم كتاب الله المقصود بذاته ، وغيره من العلوم له كالأدوات ، وهو العروة الوثقى ، والوزر الأوفى والأقوى ، والحبل المتين ،والصراط المستقيم » [3] .

وقد حفظ القرآن ودرس القراءات على أقطاب علماء عصره من الحفاظ والقراء المشهود لهم بالحفظ والورع والتقوى ، ويعرب عن ذلك بقوله : « وقد قرأت القرآن بقراءة السبع بجزيرة الأندلس على الخطيب أبي جعفر الطباع ، وعلى الخطيب عبد

---

(١) البحر المحيط ١ : ٤ .
(٢) ذكرت د . خديجة الحديثي موضعها « خمسة » . ينظر : أبو حيان ص ٦٥ ، ولعله خطأ مطبعي .
(٣) البحر المحيط : ١ : ٣ .

الحق الأنصاري بَمطْخَشارِش ، وبالثمان بثغر الإسكندرية على الشيخ الصالح عبد النصير الهمداني المريوطي ، وبالسبع بمصر على الشيخ المسند للعدل أبي الطاهر المليجي » [1] .

كما درس الحديث وأصول الفقه على أجل شيوخ عصره ، فالحديث على ابن أبي الأحوص ، وقدمرّت ترجمته في الشيوخ ـ وعثمان بن يوسف [2] . أما أصول الفقه فيقول عنه : « فقد بحثت هذا الفن في كتاب « الإرشاد » لأبي الوليد الباجي ، على الشيخ الأديب أبي الحسن المعافري [3] ، وعلى الأستاذ ابن الزبير ، وعلى الشيخ علم الدين بن بنت العراقي [4] ، في مختصره الذي اختصره من كتاب « المحصول » ، وعلى الشيخ علاء الدين ، علي بن خطاب الباجي [5] في مختصره الذي اختصره من كتاب « المحصول » ، وعلى الشيخ شمس الدين ، محمد بن محمد الاصبهاني [6] صاحب « شرح المحصول » بحثته عليه في كتاب القواعد من تأليفه ـ رحمه الله » [7] .

وله اليد الطولى في التفسير ، وتفسيره « البحر المحيط » ومختصره « النهر الماد من البحر » شاهدان على ذلك . وهما مطبوعان ـ الأول في ثمانية مجلدات ، والثاني ، على حاشيته ـ ومتداولان في المكتبات العامة .

ودرس النحو واللغة ـ وهما عماد بحثنا في هذه الدراسة ـ على أشهر علماء زمانه ، منهم : الأستاذ ابن الزبير الذي انتهت اليه رياسة العربية في بلاد الأندلس ، والشيخ ابن النحاس الذي انتهت إليه مشيخة العربية بالديار المصرية ، وغيرهما وقد ترجمنا لهذين العلمين في شيوخه .

ففي النحو كان له باع طويل ولا أدل على ثقافته وتمكنه فيه من مؤلفاته التي خلفها في هذا المجال ، والتي استوعب فيها أبواب النحو ومسائله ، وتحدث عن كل

---

(١) البحر ١ : ٦ . وقد مرت ترجمة هؤلاء الشيوخ في هذا الكتاب .
(٢) تنظر ترجمته في : درة الحجال ٣ : ٢٠٧ ، وغاية النهاية ١ : ٥٠٥ .
(٣) تنظر ترجمته في : الذيل والتكملة ٥ : ٥٤١ .
(٤) ترجمته في : الأعلام ٤ : ٥٣ ، والغاية ١ : ٤٧٢ ، والدرر ٢ : ٣٩٩ .
(٥) ترجمته في : الشذرات ٦ : ٣٤ ، والدرر ٣ : ١٧٦ .
(٦) ترجمته في : الشذرات ٥ : والنجوم ٧ : ٣٨٢ ، وعصر السلاطين ٤ : ٤١ .
(٧) البحر المحيط ١ : ٦ ـ ٧ .

مسألة حديث العالم المتمكن من علمه ، ويقول عن النحو والصرف : « أحسن موضوع فيه وأجله كتاب سيبويه ـ رحمه الله ـ وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب « التسهيل » لابن مالك . وأحسن ما وضع في التصريف كتاب « الممتع » لابن عصفور . وقد أخذت هذه الفن عن أستاذنا الأوحد العلامة ابن الزبير الثقفي في كتاب سيبويه »[1] .

وفي ميدان اللغة كانت له صولات وجولات تدل على تمكنه منها ومعرفته دقائقها ، فقد خلف مؤلفات قيمة فيها ، منها : كتاب « تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب » ، و « الارتضاء في الفرق بين الضاد والطاء » ، وهما مطبوعان ، ويكشف عن السبب في تمكنه هذا بقوله : « وقد حفظت كثيراً من اللغات المحتوى عليها الثلث من « كتاب الحماسة » ، واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس لحفظي ذلك »[2] .

كما كان له اطلاع واسع في اللغات الأجنبية كالتركية ـ وصنف فيها مصنفاً أسماه « الإدراك في لسان الأتراك » ، وقد طبع بالإستانة سنة ١٣٠٩ هـ[3] ـ واللغة الفارسية والحبشية وصنف أيضاً فيهما مصنفين جليلين[4] لكن كان مصيرهما الضياع ، ويتحدث عن ذلك بقوله : « وقد اطلعت على جملة الألسن كلسان الترك ، ولسان الفرس ، ولسان الحبش ، وغيرهم ، وصنفت فيها كتباً في : لغتها ونحوها وتصريفها ، واستفدت منها غرائب »[5] ..

وقد تجاوز ذلك إلى النقد والبلاغة ، وله فيهما مصنفان قيمان هما[6] : « نقد الشعر » ، و « خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان » ، والأخير لم يكمله ، ولم نعثر عليهما .

وفيما يختص بالبلاغة يقول : « وقد أخذت جملة من هذا الفن عن أستاذنا أبي جعفر بن الزبير »[7] .

---

(١) (٢) البحر المحيط : ٦ ـ ٧ .

(٣) (٤) ينظر : معجم المطبوعات ص ٣٠٨ .

(٥) البغية ١ : ٢٨٢ ، والشذرات ٦ : ١٤٦ ، ودائرة المعارف الاسلامية ١ : ٣٣٢ .

(٦) البغية نفسها .

(٧) البحر المحيط ١ : ٦ .

والى جانب ذلك كان شاعراً حسناً ، ولـه في ذلك « ديوان شعـر » ، طبـع ببغداد سنة ١٩٦٨ م [١] . كما كان له مشاركة في علم القافية ، إذ صنف في ذلك كتاباً أسماه « الأبيات الوافية في علم القافية » [٢] ، إلاّ أننا لم نعثر عليه .

كما شارك في تراجم الاعلام ، إذ يقول المقّـرى : « وله اليد الطولى في تراجم الناس وطبقاتهم » [٣] . وقد صنف في هذه التراجم مصنفـان ، هما [٤] : « تحفـة الندس في نحلة الأندلس » ، قيل عنه بلغ ستين مجلداً ، و « مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر » ، والأخير لم يكمله ، ولم نعثر عليهما . وكذلك شارك في سيرة بعض الأمم ، وصنف فيها مصنفاً هو « نفحة المسك في سيرة الترك » [٥] .

ولم تقتصر ثقافة أبي حيان على العلوم الدينية والنحـوية والأدبية والتراجـم والسير ، بل تجاوزتها إلى علوم أخرى ، إذ كان له اطلاع على كتب الصوفية ، وكتب الأديان الأخرى كالتوراة [٦] ، ولكنه كان ينفر من كتب الفلسفة والمنطق ، وعلم الهيئة [٧] .

ـ نشاطه العلمي :

عندما شب أبو حيان واستوى عوده ، واكتمل تحصيله العلمي جعل همه أن يعطي للناس كل ما استوعبه ـ اذ كما أخذ أحب أن يعطي ـ فأخذ يدرس ، وطلبة العلم ينهلون من علمه ويشتد إقبال الطلبة على دروسه ، فيزيده ذلك حماساً ويدفعه إلى التفاني وإعطاء المزيد . ويطير صيته في الأوساط العلمية فيعين حين كان بمصر مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة ٧٠٤ هـ[٨]. ثم يقلد منصب تدريس التفسير في

---

(١) بتحقيق د . أحمد المطلوب ود . خديجة الحديثي .
(٢) البغية ١ : ٢٨٢ .
(٣) نفح الطيب ٢ : ٥٨٠ .
(٤) البغية ١ : ٢٨٢ ـ ٢٣٨٣ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) البحر المحيط ٦ : ٧٦ ، والنهر الماد من البحر ٢ : ٥٠٢ .
(٧) البغية ١ : ٢٨٢ ، والنفح ٢ : ٥٤٢ ، والدرر ٥ : ٧٥ ، والفوات ٤ : ٤٢ ، وطبقات المفسرين ٢ : ٢٨٨ ، والشذرات ٦ : ١٤٦ .
(٨) ينظر : البداية والنهاية ١٤ : ٣٣ .

قبة السلطان الملك الناصر سنة ٧١٠ هـ [١] ، والحديث بالمدرسة المنصورية [٢] ، والإقراء بجامع الأقمر [٣] . ثم ينال مشيخة ابن النحاس في أستاذية النحو [٤] .

ولم يقتصر نشاطه العلمي على التدريس ، بل صرف خلاله جزءاً كبيراً من وقته في التأليف فأخرج إلى الناس كتباً كثيرة في ميادين الدراسات الإسلامية والعربية استوفى فيها أبوابها ، وفصل القول في مسائلها .

***

ونستطيع القول إن أبا حيان منذ نشأته العلمية إلى آخر أيامه كان شعلة من البذل والعطاء ، وإن مؤلفاته التي خلفها ، وتلامذته الذين تخرجوا به خير شاهد على نشاطه العلمي الكبير .

- منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه :

لقد تخطى نشاط أبي حيان العلمي مصر إلى بقية الأمصار العربية ، وتناهى اسمه لأهل الأندلس ، وقرأوا له بعض مصنفاته ، إذ يقول عنه ابن الخطيب : « كان نسيج وحده في ثقوب الذهن ، وصحة الادراك ، وكان إمام النحاة في زمانه غير مدافع ، وكان شاعراً مكثراً » [٥] .

وقال ابن مرزوق في حقه : « هو شيخ النحاة في الديار المصرية ، وشيخ الحديث بالمدرسة المنصورية ، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية ، واللغة والحديث » [٦] .

وقال الكمال جعفر فيه : «كان شيخ الدهر وعالمه ، ومحيي الفن العربي بعد ما درست معالمه ، ومحرر اللسان العربي فلا يقاربه أحد فيه ولا يقاومه ، صدوقاً حجة ثبتا ، وبرع بالنحو إلى أن صار لا يعرف إلاّ به » [٧] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط ١ : ٣ .
(٢) ينظر : النفح ٢ : ٥٣٦ . والتاج المكلل ص : ٣٤٧ .
(٣) ينظر : النفح ٢ : ٥٥٩ ، والبغية ١ : ٢٨٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ : ٢٨٩ .
(٤) تنظر : المصادر السابقة ، ودائرة المعارف الاسلامية ٢ : ٣٣٢ .
(٥) الإحاطة ٣ : ٤٣ - ٤٤ .
(٦) النفح ٢ : ٥٣٥ ، والتاج المكلل ص ٣٤٧ .
(٧) الدرر ٥ : ٧١ ، ٧٥ .

وقال الصفدي عنه : « لم أره قط إلاّ يسمع ، أو يشتغل ، أو يكتب ، وهو ثبت فيا ينقله ، وعارف باللغة ضابط لألوانها . أما النحو والصرف فهو امام الناس كلهم فيهما » [1] .

وهناك عدد كبير من الشعراء وكبار العلماء الأفاضل ، قد مدحوا أبا حيان بقصائد رائعة ، وقد أورد المقّرى منهم عشرة ذاكراً طرفا من قصائدهم [2] . كما أورد صاحب البغية [3] قصيدة رائعة أيضاً مدحه بها تلميذه أحمد السبكي . وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي ما أورده الاثنان [4] .

وقد تحدث عن أبي حيان أيضاً بعض الباحثين المحدثين ، منهم :

أحمد أمين ، يقول : « عُدّ من أكبر علماء النحو في الأندلس ، . . ، كان لغوياً نحوياً شاعراً » [5] .

ومحمد رزق ، يقول : « كان مكباً على استيعاب الحديث ، وفقه الشافعي ، والأدب والنحو والقراءات حتى برز فيها جميعاً ، وبخاصة النحو والقراءات ، وصار فيهما إماماً بارزاً . . ، وكان الى جانب ذلك بليغاً ناثراً وناظماً وله شعر كثير في فنون مختلفة » [6] .

ومحمد حسين الذهبي ، يقول : « كان ـ رحمه الله ـ ملماً بالقراءات صحيحها وشاذها ، . . ، وكذلك عرف بكثرة نظمه للأشعار والموشحات ، كما كان على جانب كبير من المعرفة باللغة . أما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما ، خدم هذا الفن أكثر عمره ، حتى صار لا يذكر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره » [7] .

وأستاذنا الدكتور ابراهيم رفيدة ، يذكر في حديثه عن البحر المحيط : « إمامة مؤلفه في الصرف والنحو وبلوغه فيهما مبلغاً منقطع النظير الى جانب إمامته في القراءات ، . . ، ومكانته الكبرى في علوم العربية الاخرى ، والتفسير والحديث

---

(١) النفح ٢ : ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، والدرر ٥ : ٧٥ ، والتاج المكلل ص ٣٤٧ والشذرات ٦ : ١٤٥ .
(٢) النفح ٢ : ٥٤٤ ـ ٥٤٥ .
(٣) البغية ١ : ٢٨٣ .
(٤) ينظر : أبو حيان النحوي ص٥٨ ـ ٦١ .
(٥) ظهر الإسلام ٣ : ٩٤ .
(٦) عصر السلاطين ٣ : ١١٠ .
(٧) التفسير والمفسرون ١ : ٣١٧ .

وغيرها »[1] ، ثم يقول : « وقد كانت له هذه الإمامة والمكانة العالية لمكوناته الذاتية واستعداده الفطري ، ثم لدأبه ومواظبته وحرصه على التلقي ولقاء الشيوخ الأئمة »[2] .

- تلامذته :

تتلمذ لأبي حيان خلق كثير ، وقد كانت شهرته التي ذاعت في الأقطار ، ومصنفاته التي انتشرت إلى أبعد الديار عاملاً من عوامل إقبال الناس عليه من كل صوب وحدب ، وقال عنه معظم المؤرخين والباحثين : « أقرأ الناس قديماً وحديثاً حتى ألحق الصغار بالكبار ، وصار تلامذته أئمة في حياته »[3] .

وقد ذكرت كتب التراجم عدداً كبيراً من هؤلاء التلاميذ ، وقد اهتمت الدكتورة خديجة الحديثي بجمع الكثير من المعلومات عنهم في أطروحتها للدكتوراه « أبو حيان النحوي » ، وفصلت القول فيهم[4] ، وقد بلغ عدد من أوردتهم من هؤلاء (٥٨) ثمانية وخمسين تلميذاً ، نذكر منهم :

١ - إبراهيم بن محمد السفاقسي ، المالكي ، برهان الدين ، أبو اسحاق النحوي (٦٧٩ - ٧٤٢ هـ)[5] .

٢ - أحمد بن عبد القادر بن مكتوم ، تاج الدين ، الفقيه الحنفي النحوي (٦٩٠ - ٧٥٠ هـ)[6] .

٣ - أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي ، المعروف بالسمين ، بهاء الدين ، المقرىء النحوي (ت ٧٥٦ هـ)[7] .

٤ - الحسن بن قاسم عبد الله المرادي المصري ، بدر الدين ، المعروف بابن أم قاسم ، النحوي اللغوي ، الفقيه (ت ٧٤٥ هـ)[8] .

---

(١) النحو وكتب التفسير ٢ : ٩٤٧ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) النفح ٢ : ٥٤١، والدرر ٥ : ٧٠ ، والشذرات ٦ : ١٤٥ ، والتاج المكلل ص : ٣٤٧ .
(٤) ينظر : أبو حيان ص ٤٩٩ - ٥٩١ .
(٥) ترجمته في : البغية ١ : ٤٢٥ ، والدرر ١ : ٥٧ ، وأبو حيان ص ١ : ٥ .
(٦) ترجمته في : البغية ١ : ٣٢٦ ، والدرر ١ : ١٨٦ ، وحسن المحاضرة ١ : ٤٧٠ ، وأبو حيان ص ٥٠٢ .
(٧) ترجمته في البغية ١ : ٤٠٢ ، والشذرات ٦ : ١٧٩ ، والدرر ١ : ٣٦٠ ، وابو حيان ص ٥٢٠ .
(٨) ترجمته في البغية ١ : ٥١٧ ، والدرر ٢ : ١١٦ ، والشذرات ٦ : ١٦٠ ، وأبو حيان ص ٥٠٤ .

٥ ـ خليل بن أيبك الصفدي ، صلاح الدين ، أبو الصفار ، الأديب ، الكاتب الشاعر ، المؤرخ (٦٩٦ ـ ٧٦٤ هـ)[١] .

٦ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل القرشي ، الهمداني ، المصري ، بهاء الدين ، الشافعي قاضي القضاة والفقيه ، النحوي (٦٩٨ ـ ٧٦٩ هـ)[٢] .

٧ ـ عبد الله بن محمد بن عسكر ، شرف الدين ، أبو محمد القيرواني ، الأصولي ، النحوي (٦٧٢ ـ ٧٣٩ هـ)[٣] .

٨ ـ عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، الشيخ جمال الدين ، الحنبلي ، الفقيه ، المحدث ، اللغوي ، النحوي (٧٠٨ ـ ٧٦١ هـ)[٤] .

٩ ـ عبد العزيز بن محمد بن جماعة الكناني الشافعي ، الفقيه النحوي (٦٩٤ ـ ٧٦٤ هـ)[٥] .

١٠ ـ عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، أبو نصر الشافعي النحوي (٧٢٧ ـ ٧٧١ هـ)[٦] ، صاحب كتاب « طبقات الشافعية الكبرى » .

١١ ـ علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي ، تقي الدين ، أبو الحسن ، الشيخ الإمام قاضي القضاة الفقيه الشافعي ، المحدث ، المفسر ، الحافظ ، الأصولي ، اللغوي ، النحوي (٦٨٣ ـ ٧٥٦ هـ)[٧] . وهو والد الشيخ عبد الوهاب سابق الذكر . وقد قُدِّم عليه نظراً لمراعاة ترتيب الاسماء حسب حروف المعجم .

١٢ ـ محمد بن عبد الله بن محمد بن الصائغ ، الأموي ، محب الدين ، النحوي (ت ٧٤٩ هـ)[٨] .

---

(١) ترجمته في : الدرر ٢ : ١٧٦ ، والشذرات ٦ : ٢٠٠ ، والوافي بالوفيات ١ : و ، وأبو حيان ص ٥١٣ .
(٢) ترجمته في البغية ٢ : ٤٧ ، والدرر ٢ : ١٦٦ ، وحسن المحاضرة ١ : ٥٣٧ ، وأبو حيان ص ٥٦٢ .
(٣) ترجمته في : الدرر ٢ : ٤٠٤ ، وأبو حيان ص ٥٦٤ .
(٤) ترجمته في : البغية ٢ : ٦٨ ، والدرر ٢ : ٤١٥ ، والشذرات ٦ : ١١ ، وأبو حيان ص ٥٢٥ .
(٥) ترجمته في : الدرر ٣ : ٣٩ ، وطبقات الشافعية ١ : ٢١ ، والفتح المبين ٢ : ١٨٤ ، وأبو حيان ص ٥١٢ .
(٦) ترجمته في : الدرر ٣ : ٤٨٥ ، وط الشافعية ١٠ : ٧٩ ، وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٥ وأبو حيان ص ٥٦٣ .
(٧) ترجمته في : البغية ٢ : ١٧٦ ، وط الشافعية ١٠ : ١٣٩ ، والفتح المبين ٢ : ٢٦٨ ، وأبو حيان ص ٥١١ .
(٨) ترجمته في : البغية ١ : ١٤٣ ، والدرر ٤ : ١٠٧ ، والشذرات ٦ : ١٦٥ ، وأبو حيان ص ٥٦٦ .

١٣ ـ محمد بن عبد الرحمن بن علي المسلاتي ، جمال الدين ، المحدث القاضي (ت ٧٧١ هـ)[١] .

١٤ ـ محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ، المعروف بناظر الجيش ، المقرىء ، النحوي (٦٩٧ ـ ٧٧٨ هـ)[٢]

ـ مؤلفاته :

ذكر أصحاب التراجم لأبي حيان مؤلفات كثيرة أرْبت على (٧٠) السبعين مؤلفا ، وقال بعضهم عنها : « سارت وطارت ، وانتشرت وما انتثرت ، وقرئت ورويت ، ونسخت وما فسخت ، وأخملت كتب الأقدمين ، والهمت المقيمين بمصر والقادمين »[٣] .

وقد قامت الدكتورة خديْجة الحديثي بجمع شتاتها من بطون كتب التراجم وفهارس المخطوطات ومظانها ، واطلعت على مخطوطاتها الموجودة في رفوف المكتبات ، وقد أشارت إلى أماكن وجود بعضها ، وبينت طريقة أبي حيان وأسلوبه في تأليفها ، وتبويبها ، ولم تترك شاردة ولا واردة الاّ وتحدثت عنها حديث العارف المتمكن ، وكذلك أشارت الى مطبوعها ، ومخطوطها ، ومفقودها[٤] . نذكر ما ذكرته ـ مع إضافة مؤلفات أخرى لم تهتد اليها في حينها ـ بأسمائها مصنفة بحسب علومها مشيرين إلى مكان وتاريخ المطبوع منها ، وإلى أرقام الصفحات التي تشير إلى أماكن نسخ المخطوط منها أين ما وجد . مقسميها ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المطبوع .

أولاً ـ في التفسير :

١ ـ البحر المحيط .

٢ ـ النهر الماد من البحر .

وقد طبع البحر المحيط وبحاشيته تفسيران :

---

(١) ترجمته في : الدرر ٤ : ١٢١ ، وأبو حيان ص ٥٧١ .

(٢) ترجمته في : البغية ١ : ٢٧٥ ، والدرر ٥ : ٦١ ، وط المفسرين ٢ : ٢٧٩ ، وأبو حيان ص ٥٤٠ .

(٣) نفح الطيب ٢ : ٥٤١ ، والتاج المكلل ص ٣٤٧ .

(٤) ينظر : أبوحيان ص ١٠١ ـ ٢٦١ .

أ ـ مختصره « النهر » ، مار الذكر ، وهو لأبي حيان نفسه [1] .

ب ـ الدر اللقيط من البحر المحيط ، لتلميذه ، أحمد بن عبد القادر بن مكتوم عدة طبعات تنظر هذه الطبعات في كتاب « أبو حيان النحوي » وكتاب « مع المكتبة العربية » لأستاذنا الدكتور عبد الرحمن عطبة ص ٤١٤ .

ثانياً ـ في النحو واللغة والشعر .

٣ ـ « ارتشاف الضرب من لسان العرب » .

وقد حقق من قبل الباحث الأستاذ مصطفى أحمد النماس ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، (ينظر : كتاب « النحو وكتب التفسير » لأستاذنا الدكتور ابراهيم رفيدة ص ١٤٧٨ ، وبحث مقدم لنيل درجة الماجستير عنوانه « أبو الحسن وآراؤه في الصرف والنحو » للأستاذ علي عبد الحفيظ البياري ص ٢٩٠ ، ونشرة التراث العربي التي يصدرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة العدد (١٤٩) صفحة خمسة لسنة ١٩٨١ م) . وتذكر هذه النشرة أن باحثاً آخراً ، هو الأستاذ أحمد بسبوني المعيد بكلية دار العلوم بالقاهرة قد تناول القسم الصرفي منه لنيل درجة الماجستير ، لأنه لاحظ أن الباحث الأول قد سها عن هذا القسم ، أو لم يوفّه حقه .

٤ ـ الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء .

وقد طبع مع رسالة باسم « الفرق بين الضاد والظاء » لمحمد نشوان الحميري (ت ٦١٠ هـ) . ينظر : كتاب أبو حيان » ص ١٦٢ .

٥ ـ الإدراك في لسان الأتراك .

وقد طبع أيضاً . ينظر كتاب « معجم المطبوعات ص ٣٠٨ ، وأبو حيان ص ١٨٣ .

٦ ـ تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب .

وقد طبع هذا الكتاب مرتين الأولى قام بتحقيقها محمد سعيد الوردي ، وطبع بمطبعة الإخلاص بحماة سنة ٩٣٦ « ينظر : بروكلمان الجزء الثاني ١٣٤ ، وأبو حيان ص ١٥٩ ـ ١٦٠) . والثانية قام بتحقيقها أحمد المطلوب وخديجة الحديثي ،

---

(١) وأورده أستاذنا الدكتور عطية باسم « محمد بن أحمد » ولعله ورد سهو .

وطبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧٧ م ، وذلك لمضي أكثر من أربعين سنة على طبعته الأولى ولم يعد طبعه من قبل المحقق الأول .

٧ ـ ديوان أبي حيان .

طبع بتحقيق المطلوب والحديثي السابقين سنة ١٩٦٩ م وبمطبعة العاني أيضاً . لكنهما قاما قبل العثور على نسخة الديوان بجمع شتات شعر أبي حيان من بطون الكتب ، رغبة منهما اخراج شعر أبي حيان على شكل كتاب يقابل الديوان ، وقد استطاعا أن يجعلا من ذلك الشتات كتاباً يضم أغلب أشعار أبي حيان ، وأسمياه « من شعر أبي حيان الأندلسي » ، وطبع سنة ١٩٦٦ م ، بالمطبعة نفسها أيضاً [١] .

٨ ـ منهج المسالك في الكلام على الفية ابن مالك .

وقد جعله أبو حيان بجزءين الأول ينتهي بانتهاء (التمييز) ، ويبدأ الثاني بحروف الجر وينتهي بباب « أفعل التفضيل » . وهو من كتب أبي حيان التي لم تكمل ، وقد نشر بتحقيق الأستاذ سدني جليزر بالولايات المتحدة الأمريكية (ينظر : أبو حيان ص ١٢٣ ـ ١٣٣) . وأقول ، إنه بحاجة إلى من يقوم بتحقيقه ، وذلك لأن المحقق السابق « لم يستطع أن يخرج الكتاب اخراجاً علمياً دقيقاً ففاته كثير من المسائل ، وترك بعضها على أخطائها كما في المخطوطة » [٢] .

وسأقوم بتحقيقه ان شاء الله ، إذ أنني وقفت على ثلاث نسخ عدا النسختين اللتين اعتمد عليهما جليزر . اضف الى ذلك أنه قد مضى على طبعته الأولى (٣٥) خمس وثلاثون سنة .

٩ ـ المبدع الملخص من الممتع : نشر بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب في عام / ١٩٨٢ .

ثالثاً ـ في الترسل أو ما يدانيه .

١٠ ـ اللباب والإنشاء في الصداقة والصّديق .

وهذا الكتاب من الكتب التي لم ينسبها لأبي حيان سوى بروكلمان ، وعدّه

---

(١) يإعدادهما المُلْ مع كتاب « تحفة الأريب » .

(٢) أبو حيان ص ١٣٤ .

من كتبه المطبوعة سنة ١٣٢٢ (ينظر ـ الذيل ٢ : ١٣٦) ، وهو من الكتب التي لم تهتد الدكتورة الحديثي إلى معرفتها .

القسم الثاني : المخطوط .

أولاً ـ في الحديث .

١١ ـ المنتخب من حديث شيوخ بغداد .

ولم تشر الدكتورة الحديثي اليه ، وتوجد منه نسخة في مكتبة نوشهر بتركيا . (ينظر : نوادر المخطوطات العربية بتركيا ص ٣٧٢ .) .

ثانياً ـ في القراءات .

١٢ ـ عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي .

وقد وضعه أبو حيان في أبيات من الشعر ، على نسق كتاب « حرز الأمالي » [1] . ومنه نسختان واحدة في الهند والأخرى في القاهرة (ينظر : الذيل ٢ : ١٣٦ . وهو من الكتب التي عدتها الحديثي مفقودة .

ثالثاً ـ في النحو والصرف .

١٣ ـ إعراب القرآن .

يقع في ثمانية مجلدات ، ومنه نسخة مجزءة في مكتبات العالم ، فللجزء الأول والثاني منها نسخة بمكتبة الرباط بالمغرب ، ينظر : أبو حيان النحوي ص ١٤٠ ، وللجزء الثالث نسخة في المكتبة العامة في الجزائر ، ونسخة أخرى لا نعلمها لأي جزء منها بمكتبة الاسكوريال وينظر : مجلة المورد العراقية المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢١٠ ، وبروكلمان الذيل ٢ : ١٣٦ .

وقد حصلت على نسخة الجزائر ، ونسخة الاسكوبال والرباط من الطريق .

١٤ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل .

يقع في عشرة أجزاء ،

وقد أعلمني أحد الأخوة ، المعيدين بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر أنه قام

---

(١) وورد في الكشف « حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني » ، وهو القصيدة المشهورة بالشاطبية ، للشيخ أبي محمد القاسم الشاطبي الضرير (ت ٥٩٠ هـ) بالقاهرة . ينظر : كشف الظنون ١ : ٦٤٦ . وقد أورد أبو حيان أبياتاً من كتابه « عقد اللالى » في البحر ١ : ٥٩ .

بتحقيقه ، هو ومجموعة من زملائه المعيدين بهذه الكلية ـ وقدّم رسائل للدكتوراه بلغ عددها ثمان رسائل ـ منذ عام ١٩٧٥ م ، وقد نوقش عدد منها والعـدد الآخـر في طريقه للمناقشة .

١٥ ـ تقريب المقرب .

وهو الكتاب الذي نحققه في هذه الرسالة .

١٦ ـ التدريب في تمثيل التقريب .

يقول مؤلفه عنه : « جاء شرحاً مختصراً للمقرب والتقريب » [١] .

وقد لقي التدريب حظاً عظيماً لدى النحاة وانتشر صيته بين الناس ، وقد ذكره معظم المؤرخين والباحثين الذي تحدثوا عن أبي حيان ضمن مصنفاته .

وكان بودي أن يكون هذا الكتاب موضوع رسالتي التي نحن بصددها إلاّ أن كتب المخطوطات لم تذكر سوى نسخةواحدة ـ كما أسلفت في المقدمـة ـ فعدلـت عنه ، وأخذت أصله كتاب « التقريب » . لكن في الأيام الأخيرة من هذه الدراسة ، وبعد أن أوشكت على الإنتهاء منها وقفت على كتاب « نوادر المخطوطات العـربية بتركيا » للدكتور رمضان ششـن ، فوجدتـه يذكر لكتـاب « التـدريب » نسختـين أخريين ، فأصبح له ثلاث نسخ ، وقد خاطبت المكتبات التـي توجـد فيهـا هذه النسخ ، بشأن تصويرهـا ، وسأقـوم بتحقيقـه بعـون الله بعـد الفـراغ من أصلـه « التقريب » . (تنظر : النسخة الاولى في « أبو حيان » ص ١٠٦ ، والمقرب ١ : ١٦ ، والنسختان في النوادر ص ٢٣٧) .

١٧ ـ التذكرة في النحو .

وقد عدّتها الدكتورة الحديثي من كتب أبي حيان المفقودة ، بينما يذكر الدكتور عفيف عبد الرحمن بأنه عثر عليه ويقوم بتحقيقه منذ فترة [٢] .

١٨ ـ تلويح التوضيح في النحو .

وهذا من الكتب التي لم ينسبهـا إلى أبـي حيان سوى بروكلمان ، وذكر له

---

(١) مقدمة التدريب ورقة (١ ب) .

(٢) ينظر : التقريب ص ١٩ بتحقيق عفيف .

نسختين في مكتبة الخالدية بالقدس . (ينظر : الذيل ٢ : ١٣٦) ، وهو من الكتب التي لم تهتد الدكتورة الحديثي إلى معرفتها .

١٩ ـ غاية الاحسان في علم اللسان .

ولهذا الكتاب نسخ عدة تنظر في : « أبو حيان » ص ١٤١ ، ونوادر المخطوطات ص : ٢٣٧ .

٢٠ ـ اللمحة البدرية في علم العربية .

وهي كتاب صغير يقع في سبع ورقات ألفه أبو حيان للمبتدئين ، وقد شرحه كثير من النحاة منهم : ابن هشام [1] ، وطبع شرحه بتحقيق الدكتور هادي نهر ـ أطروحة للدكتوراه ـ في بغداد سنة ١٩٧٤ م .

٢١ ـ معاني الحروف .

وهذا من الكتب التي لم تشر إليها الدكتورة الحديثي في كتابها « أبو حيان » . منه نسخة في مكتبة بايزيد عمومي بتركيا . ينظر النوادر السابقة .

٢٢ ـ الموفور من شرح ابن عصفور .

قام أبو حيان باختصار شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، مثل ما قام باختصار المقرب بالتقريب ، والممتع بالمبدع . منه عدة نسخ ، تنظر في : بروكلمان الطبعة العربية ٥٦ : ٣٦٦ ، وأبو حيان ص ١٠٩ ، وشرح الجمل ١ : ٣٨ ، والنوادر السابقة .

٢٣ ـ النكت الحسان في شرح غاية الاحسان .

وقد قام أبو حيان بهذا الشرح لفتح ما كان مغفلاً وايضاح ما كان مشكلاً في « غاية الإحسان » لاشتمال فائدته للخاص والعام . منه نسخ تنظر في : أبو حيان ص ١٤٥ ، والنوادر السابقة أيضاً . ويقوم بتحقيقه الآن الدكتور عبد الحسين الفتلي .

٢٤ ـ الهداية في النحو .

وتقول الدكتورة الحديثي : « وهو من الكتب المشكوك في نسبتها لأبي حيان ،

---

(١) ينظر : أبو حيان ص : ١٤٩ .

لكن الكتاب ليس ببعيد عن روح أبي حيان »[1] . منه ثلاث نسخ . تنظر في : « أبو حيان ص ١٥٦ .

ثالثاً ـ في المدح :

٢٥ ـ دالية في النحو .

وقد مدح أبو حيان فيها النحو ، والخليل ، وسيبويه ، وملك غرناطة ، وغيرهم من شيوخه[2] . ولعلها هي التي ذكرها بلانثا باسم « فضل النحو » ، منها نسخ تنظر في : كتاب تاريخ الفكر الأندلسي ص ١٨٨ لبلانثا ، وكتاب « تقريب المقرب » ص ١٩ ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن .

٢٦ ـ قصيدتان في مدح الزمخشري والنحو .

وهذا من الكتب التي لم ينسبها الى أبي حيان سوى بروكلمان ، وذكر له نسختين تنظر في : الذيل ٢ : ١٣٦ ، وهو من الكتب التي لم تهتد الدكتورة الحديثي الى معرفتها .

القسم الثالث : المفقود :

أولا ـ في القراءات :

٢٧ ـ الأثير في قراءة ابن كثير .

٢٨ ـ تقريب النائي في قراءة الكسائي .

٢٩ ـ الحلل الحالية في الأسانيد السبع العالية .

٣٠ ـ الرمزة في قراءة حمزة .

٣١ ـ الروض الباسم في قراءة عاصم .

٣٢ ـ غاية المطلوب في قراءة يعقوب .

٣٣ ـ المزن الهامر في قراءة ابن عامر .

٣٤ ـ المورد الغمر في قراءة أبي عمر .

٣٥ ـ النافع في قراءة نافع .

---

(١) أبو حيان ص ١٥٥ ، ١٥٧ .

(٢) ينظر : الدرر ٥ : ٧٢ .

٣٦ ـ النير الجلي في قراءة زيد بن علي .

ثانياً ـ في الحديث .

٣٧ ـ الأعلام في أركان الاسلام .

٣٨ ـ الأنور الجلي في الإختصار المحلي .

٣٩ ـ جزء في الحديث . (ولعله هو « المنتخب من شيوخ بغداد » الذي سبق ذكره في المخطوط) .

٤٠ ـ مسالك الرشد في تجريد مسائل ابن رشد ـ لم يكمل .

٤١ ـ الوهاج في اختصار المنهاج .

ثالثاً ـ في النحو والصرف .

٤٢ ـ الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار .

٤٣ ـ التخييل الملخص من شرح التسهيل .

٤٤ ـ التكميل في شرح التسهيل (وهو تكملة لشرح التسهيل الذي بدأه ابن مالك) .

٤٥ ـ التجريد لأحـام سيبويه .

٤٦ ـ الشذرة الذهبية في علم العربية (وهو شرح لتحفة المودود لابن مالك) .

٤٧ ـ شرح كتاب سيبويه .

٤٨ ـ فضل النحـو . (ولعلـه هو كتـاب « الدالية في النحـو » الـذي مر ذكره في المخطوطة .

٤٩ ـ القول الفصل في أحكام الفصل .

٥٠ ـ نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب ـ لم يكمل .

رابعاً ـ في لغات أجنبية :

٥١ ـ الأفعال في لسان الأتراك .

٥٢ ـ زهرة الملك في لسان الترك .

٥٣ ـ منطق الخرس في لسان الفرس .

٥٤ ـ المخبور في لسان البشبور ـ لم يكمل .

٥٥ ـ نور الغبش في لسان الحبش .

خامساً ـ في البلاغة والنقد :

٥٦ ـ خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان ـ لم يكمل .

٥٧ ـ نقد الشعر .

سادساً ـ في الشعر :
٥٨ ـ منظومة في علم القافية .
٥٩ ـ نثر الزهر في نظم الزهر .
٦٠ ـ نوافث السحر في دماثة الشعر .

سابعاً ـ في التاريخ والتراجم :
٦١ ـ تحفة الندس في نحاة الأندلس . (قيل بلغ ثلاثين مجلداً) .
٦٢ ـ مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر ـ لم يكمل .
٦٣ ـ مشيخة ابن أبي منصور .
٦٤ ـ نفحة المسك في سيرة الترك .
٦٥ ـ النضار في المسلاة عن نضار .

ثامناً ـ كتب مختلفة :
٦٦ ـ الإلماع في إفساد إجازة الطباع .
٦٧ ـ بغية الظمآن من فوائد أبي حيان .
٦٨ ـ فهرس مروياته .
٦٩ ـ فهرس مسموعاته .
٧٠ ـ قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي .
٧١ ـ نكت الأمالي .

ـ وفاته :

توفي أبو حيان ـ رحمه الله ـ عن عمر زاد على التسعين عاماً ، أفنى منه « مدة تقارب الثمانين في خدمة دينه ولغته »[1] ، وكانت وفاته بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت ـ بعد العصر ـ الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ ، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ،وصلّي عليه صلاة الغائب بالجامع الأموي

---

(١) نفح الطيب ٢ : ٥٣٨ ، والتاج المكلل ص ٣٤٧ (بتصرف) .

بدمشق في شهر ربيع الآخر [١] . وقيل توفي سنة ٧٤٣ هـ [٢] أو ٧٤٤ هـ [٣] ، وقيل سنة ٧٥٣ هـ [٤] .

والراجح والمتفق عليه عند معظم المؤرخين سنة ٧٤٥ هـ .

وقد أُضرَّ أبو حيان قبل وفاته بقليل [٥] ، ومن أجل ذلك ذكره الصفدي [٦] في كتابه « نكت الهميان في نكت العميان » .

وكان لوفاته أثر بالغ الأهمية في نفوس الناس وخاصة المقربين منه كأصدقائه وتلامذته فحزنوا عليه ، ونظموا في رثائه قصائد كان من أشهرها وأروعها قصيدة طويلة لتلميذه الصفدي ، نذكر مطلعها وآخرها [٧] .

مطلعها :

مات أثير الدين شيخ الورى ... فاستعر الباري واستعبرا
ورقّ من حزن نسيم الصّبا ... واعتلّ في الأسحار لما سرى

وآخرها :

إن مات فالذكر له خالد ... يحيا [٨] به من قبل أن يقبرا
جاد ثرى واراه غيث إذا ... مسّاه بالسقيا له بكّرا
وخصّه من ربه رحمة ... تورده في حشرة الكوثرا

---

(١) البغية ١ : ٢٨٣ ، والإحاطة ٣ : ٦٠ ، والنفح ٢ : ٥٣٨ ، والشذرات ٦ : ١٤٧ ، والأعلام ٧ : ١٥٢ ، والنجوم : ١٠ : ١١٥ ، والفوات ٤ : ٧ ، وطبقات المفسرين ٢ : ٢٩ ، والدرر ٥ : ٧٦ و، وحسن المحاضرة ١ : ٥١٤ ، وعصر السلاطين ٤ : ١١٠ ، ووفيات ابن قنفذ ص ٣٤٩ ، وروضات الجنات ص ٧١٣ ، ودائرة المعارف الإسلامية ١ : ٣٣٣ ، ودائرة معارف البستاني ٢ : ٤٨١ ، ومعجم المؤلفين ١٢ : ١٣٠ ، وهدية العارفين ٢ : ١٥٢ ، والتاج المكلل ص ٣٤٧ وطبقات الشافعية ٩ : ٢٧٩ ، والبداية والنهاية ١٤ : ٢١٣ ، وبروكلمان ط الألمانية ٢ : ١١٤ وذيله ٢ : ١٣٦ ، وتاريخ ابن الوردي ٢ : ٢٨٤ ، وذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٦ ، وظهر الإسلام ٣ : ٩٤ ، والغاية ٢ : ٢٨٥ ، والكتيبة ص ٨١ ، والمدارس النحوية ص ٣٢٠ ، والبدر الطالع ٢ : ٢٩١ .

(٢) النفح ٢ : ٥٥٩ .

(٣) بروكلمان الذيل ٢ : ١٣٦ .

(٤) أبو حيان ص ٤٦ نقلاً عن بدائع الزهور لابن اياس .

(٥) تنظر : الدرر ٥ : ٧٦ .

(٦) ينظر : أبو حيان ص ٤٥ .

(٧) وقد وردت بقصيدة الصفدي هذه بطولها. من البغية ١ : ٢٨٣ ، والنفح ٢ : ٥٣٩ ، وحسن المحاضرة ١ : ٥٣٤ .

(٨) وقد ورد (يحيى) في البغية والنفح . وفي القاموس أيضاً .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لكتاب « تقريب المقرب »

كتاب المقرِّب [1]

ـ لمن المقرب ؟ وبطلب مَنْ ألف ؟

المقرب لأبي الحسن ، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي الأندلسي ، المعروف بابن عصفور (٥٩٧ ـ ٦٦٩ هـ) [2] .

ألّفه بطلب من الأمير أبي زكريا بن الشيخ أبي محمد بن الشيخ أبي حفص [3] ، عبد الواحد الهنتاتي (ت ٦٤٧ هـ) [4] ، جد الخلفاء الحفصيين ، وباسط أمرهم بافريقية [5] ، وكان هذا الأمير من الرجال الصالحين والعلماء العاملين ، قرأ النحو على ابن عصفور ، ومن هنا جاءت إشارته إليه بتأليف مختصر مفيد في النحو ، فكان المقرب [6] .

ـ شروح المقرب :

شرح المقرب ابن النحاس [7] ، وشرحه تاج الدين ، أحمد بن عثمان التركماني الحنفي (٦٨١ ـ ٧٤٤ هـ) [8] ، وكذلك شرحه ابن عصفور نفسه بشرحين [9] : « صغير [10] ، وكبير [11] » .

---

(١) ويوجد كتاب أيضاً بهذا الاسم للمبرد . ينظر : كشف الظنون ص ١٨٠٥ ، والأعلام ٧ : ١٤٤ .

(٢) ترجمته في : البغية ٢ : ٢١٠ ، والذيل والتكملة ٥ : ٤١٤ ، والمفتاح ١ : ١٤٢ ، والشذرات ٥ : ٣٣١ .

(٣) ينظر : المقرب ١ : ٤٤ .

(٤) ترجمته في : الأعلام ٨ : ١٥٥ ، وابن خلدون ٦ : ٤٠٦ ، ٥٦٨٣ .

(٥) ينظر المصدر الأخير .

(٦) ينظر : المقرب ١ : ٢٣ .

(٧) ترجمته في شيوخ أبي حيان مما قدمنا .

(٨) ترجمته في : البغية ١ : ٣٣٤ ، وكشف الظنون ص ١٨٠٥ .

(٩) شرح الجمل ١ : ٣٨ .

(١٠) ويسمى « مثل المقرب » أيضاً .

(١١) ويسمى « أحكام ابن عصفور » . وقد ذكر محققوا المقرب وشرح الجمل أن هذا الشرح اختصره أبو حيان بكتاب =

- منزلة كتاب « المقرب » بين العلماء :

المقرب : هو من أشهر كتب ابن عصفور ، وقد اكتسب شهرة عالية ، ومكانة رفيعة لدى علماء النحو في المشرق والمغرب ، إذ يقول المقّرى : « ان ابن سعيد المدلجي أتى بنسخة منه من افريقية ، فتلقاها علماء الأندلس بالترحاب والاغتباط »[1] .

ويقول صاحبنا أبو حيان : « كان المقرب من أحسن الموضوعات ترتيباً وتبويباً »[2] ، ومن اعجابه بالمقرب اختصره بكتابه الموسوم بـ « تقريب المقرب » ، موضوع هذه الرسالة .

ويقول أبو عمر بن تولو القرشي النحوي اللغوي الشاعر الأديب[3] - شيخ أبي حيان - ممتدحه بالأبيات التالية ، وهي برواية أبي حيان[4] :

أبا حسن قرّبت للناس ما نأى	من النحو جدّاً بالكتاب المقرّب
دللت على أسرار يفصح ما	خصصت به من كل لفظ مهذب[5]
يميناً لقد أطلعته شمس حكمة	أنرت بها ما بين شرق ومغربِ
به علموا علم الكتاب حقيقة	وكان مجازا ، علمهم بالمغيَّبِ
فحياك من أحيى بك العلم بعدما	أميت بأقوام عن الفهم غُيَّبِ

ولكننا على الرغم من هذه الشهرة والمكانة اللتين ارتقى بهما كتاب « المقرب »

= « الموفور » ، ولكنني أقول : إن الشرح الذي اختصره أبو حيان بـ « الموفور » هو « شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور ، وليس « شرح المقرب » . ينظر : أبو حيان ص ٣٢١ ، وابن عصفور ص ٥٢ . ويؤ يد قولي ما يلي :

أولا - ان كتاب « الموفور » يبدأ بأقسام الكلام ، وكذلك يبدأ شرح الجمل ينظر : الموفور ورقة ١ ب ، وأبو حيان ص ١٠٨ . ثانياً - المقرب يبدأ بذكر حقيقة النحو ، ولو كان شرحاً للمقرب لبدأ بذلك . ثالثاً : إن شرح المقرب الكبير لم يكمله ابن عصفور . ينظر : الكشف ص ١٨٠٥ ، والبغية ٢ : ٢١٠ ، ومعجم المؤلفين ٧ : ٢٥١ ، وفوات الوفيات ٣ : ١٠٩ .

(١) النفح ٤ : ١٤٨ .

(٢) أبو حيان ص ١٠٨ .

(٣) مرت ترجمته في شيوخ أبي حيان .

(٤) ينظر : المقرب ١ : ٢ - ٢١ .

(٥) وقد ذكر محققاً المقرب أن صدر هذا البيت غير مستقيم الوزن ، ينظر : المصدر السابق . وأقول : لعله : دَلَلْتَ على أسراره . بفصيح ما .

نجد من العلماء من انتقده منهم :

١ ـ ابراهيم بن أحمد الجزري الأنصاري الخزرجي (ت . . . ؟) بكتابه « المنهج المعرّب في الرد على المقرب [١] .

٢ ـ أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، المعروف بابن الحاج (ت ٦٤٧ هـ) ، بكتابه « الايرادات على المقرب » [٢] .

٣ ـ حازم بن محمد القرطاجني (ت ٦٨٤ هـ) [٣] بكتابه « شد الزنار على جحفلة الحمار » [٤] .

٤ ـ علي بن محمد بن علي الكتامي ، المعروف بابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) [٥] ، بكتابه « ردود على ابن عصفور في معظم اختياراته » [٦] .

٥ ـ محمد بن إبراهيم الحلبي ، المعروف بابن النحاس [٧] ، بكتابه « املاء على كتاب المقرب » [٨] .

٦ ـ ومن العلماء الذين انتقدوا كتاب « المقرب » في أثناء مؤلفاتهم ، ابن هشام الأنصاري ، وابن مؤنس القابسي [٩] .

***

وما هذه الانتقادات ، والردود ، والتعليقات ، إلاّ اظهاراً لقيمة « مقرب ابن عصفور » عند العلماء . ومن هؤلاء العلماء الذين تأثروا بكتاب المقرب وبمؤلفه ، رفيق هذه الدراسة ، أبو حيان ، وسنبين هذا التأثر فيما يلي :

---

(١) تنظر : البغية ١ : ٤٠٦ ، والنفح ٤ : ١٤٨ .
(٢) تنظر : البغية ١ : ٣٥٩ ، والنفح نفسه .
(٣) مرت ترجمته في شيوخ أبي حيان في هذه الرسالة .
(٤) ينظر : النفح ١ : ١٤٨ ، والبغية ٢ : ٤٩١ .
(٥) أيضاً مرت ترجمته في شيوخ أبي حيان .
(٦) ينظر : النفح ١ : ١٤٨ ، والبغية ٢ : ٢٠٤ .
(٧) كذلك مرت ترجمته في شيوخ أبي حيان .
(٨) ينظر : الأعلام ٥ : ٢٩٧ ، والبغية ١ : ١٣ ، والنفح ١ : ١٤٨ .
(٩) ينظر : المقرب ١ : ٢٠ ، وابن عصفور ص ٥٥ ، وأبو حيان ص ١٠٢ .

- أبو حيان متأثراً بابن عصفور وبمؤلفاته :

كان أبو حيان متأثراً بابن عصفور تأثراً واضحاً وجلياً ، ونلاحظ هذا التأثر من اعجابه بكتاب « المقرب » الذي اختصره بـ « تقريب المقرب » موضوع هذه الرسالة ، وكان يقول : « كتاب المقرب من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تبويباً » [١] ، وكذلك بكتابه « الممتع » الذي اختصره بـ « المبدع » وكان يقول : « كتاب الممتع أحسن ما وضع في هذا الفن - أي فن الصرف - ترتيباً والخصه تهذيباً ، وأجمعه تقسيماً ، وأقربه تفهيماً » [٢] . وقد قال بحق « الممتع » جل المؤرخين : « كان أبو حيان لا يفارقه » [٣] ، وبكتابه « الشرح الكبير لجمل الزجاجي » الذي اختصره بـ « الموفور » وقال عنه : « لمّا اختصرت » « المقرب » للأستاذ أبي الحسن بن عصفور بـ « التقريب » ، واختصرت « الممتع » في التصريف بـ « المبدع » ، رأيت أن اختصر كتابه الموسوم بـ « الشرح الكبير » ، بـ « الموفور » [٤] .

كما تأثر أبو حيان بمنهج ابن عصفور في كتاب « المقرب » ، فاقتفى به في منهج كتابه « غاية الاحسان » ، اذ تقول الدكتورة خديجة الحديثي : « يلاحظ أن أبا حيان سار في ترتيب موضوعات الصرف في هذا الكتاب ، الزائدة على موضوعات كتاب « اللمحة البدرية في علم العربية » على ترتيب كتبه التي ألفها تلخيصاً لكتب ابن عصفور ، لأنه يرى كتاب « المقرب » « أحسن ترتيب وأفضله » [٥] .

وعلى الرغم من هذا التأثر نجد أبا حيان ينتقد ابن عصفور في بعض آرائه بعدّة مواضع نورد منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أولا - قال أبو حيان عن (أم) المنقطعة : « وقد تدخل على أسماء الاستفهام ، وهو كثير فصيح خلافاً لما في شرح الصفار [٦] الذي كتبه عن ابن عصفور ، فإنه أدعى

---

(١) البغية ١ : ٢١١ ، ٢٨٣ .
(٢) أبو حيان ص ٢٦٧ وبان عصفور ص ٢٦٧ والممتع ١ : ١٢ .
(٣) البغية ١ : ٢٨٣ وكشف الظنون ص ١٨٢٢ .
(٤) أبو حيان ص ١٠٨ ، وابن عصيفور ٦٦ .
(٥) أبو حيان ص ٣٧٥ .
(٦) وهو شرح لكتاب سيبويه ، ويقال أنه أحسن شروحه .

أنه لا يحفظ منه ألاّ قوله :

أم هل كبيرٌ بَكى .. ..[1]
ومـا أَنْتَ أَمْ[2] ما ذِكْرُهـا رَبَعِيَّةً ... ...[3]

وقوله :

.... أم هل لامني فيك لائم[4]

وانه من الجمع بين أداتي معنى ، وهو قليل جداً »[5] .

ويرد أبو حيان على ابن عصفور بقوله : « وفي كتاب الله تعالى ﴿ أم ماذا كنتم تعملـون ﴾[6] . ﴿ أم من هذا الـذي هو جنـد لكم ﴾[7] . ﴿ أَمَّـنْ هذا الـذي يرزقكم ﴾[8] ، وفي « الغرة »[9] يدخلون (أم) على جميع آلة الاستفهام الآّ على الهمزة . . ، وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة ، وعدم حفظ كتاب الله تعالى[10] .

ثانياً ـ ردّ أبو حيان عليه مشايعته للكوفيين في عدم تجويز الجمع بين الجملتين

---

(١) تمامه : « . . لم يقض عَبْرَتَه إثر الأحِبَّة يوم البين مَشْكُوم » ، وهو للشاعر : علقمة الفحل .
ينظر في : الخزانة ٤ : ٥١٧ ، والدرر اللوامع ٢ : ٩٣ ، ١٧٨ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٣٣ ، والمفضليات ص ٣٩٧ . ط ٤ بتحقيق عبد السلام ، وص ٨٨٧ بتحقيق معد كارلوس . والديوان ص ٥٠ .

(٢) نقلتها الدكتورة خديجة (أ و) ص ينظر : أبو حيان ص ٣٧٥ .

(٣) تمامه : « يُخَطُّ لها من ثَرْقَداءَ قَليبُ » وهو لعلقمة أيضاً . من قصيدة مدح بها الحارث بن أبي شمر الغساني .
ينظر في : الديوان ص ٣٥ ، والدرر الوامع ٢ : ١٧٩ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٣٣ ، والمفضليات ص ٣٩٢ ، وص ٧٧٢ لكارلوس .

(٤) صدره : « أبا مالك هل لمتني اذ حضضتني على القتل . . » ، وهو للشاعر : الجحاف بن حكيم السلمي .
ينظر : همع الهوامع ٢ : ١٣٣ ، والدرر اللوامع ٢ : ١٧٨ .

(٥) أبو حيان ص ٣٢١ ـ ٣٢٢ ، ابن عصفور ص ٦١ وكلاهما نقل عن الارتشاف .

(٦) سورة النمل الآية ٨٤ .

(٧) سورة الملك الآية ٢٠ .

(٨) سورة الملك الآية ٢١ .

(٩) و « الغرة » كتاب في النحو ، لابن برهان ، سعيد بن المبارك (ت ٥٦٩ هـ) ترجمته في الأعلام ٣ : ١٠٠ .

(١٠) أبو حيان ص ٣٢٢ وابن عصفور ص ٦١ .

الاّ بفاصل بقوله : « ولا يجيز الكوفيون الجمع بين الجملتين إلاّ بفاصل بينهما ، ولم يعتبر البصريون الفاصل ،قال ابن عصفور : ولم يرد السماع إلاّ بالفعل كما ذهب الكوفيون إليه . وليس ما ذكر بصحيح ألا ترى قوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة الاّ من كان هوداً أو نصارى ﴾ [1] ، فحمل على اللفظ في (كان) إذ أفرد الضمير ، وجاء الخبر على المعنى إذ جاء معا ، ولا فصل بين الجملتين ، وإنما جاء أكثر ذلك بالفصل لما فيه من إزالة قلق التنافر الذي يكون بين الجملتين ﴾ [2] .

نكتفي بهذين المثالين للتدليل على ذلك ، وقد أورد كل من الدكتورين خديجة الحديثي ، وفخر الدين قباوة انتقادات أخرى [3] .

كتاب تقريب المقرب

- عنوان الكتاب :

اتفق على تسميته بكتاب « تقريب المقرب » مترجمو أبي حيان ، ووجدته بهذا الاسم في جميع النسخ التي اعتمدتها في التحقيق ، إلاّ النسخة التي اتخذتها لتكون أماً فقد جاء الاسم «كتاب التقريب في النحو»،وفي نسخة الدار الوطنية التي رمزت لها بـ« ت » جاء الاسم « مختصر المقرب » لكنه بخط غير خط الناسخ ، وهو وصف للكتاب لا اسم له ، جاء من ذكر مصنفه في مقدمة كتاب« الموفور » حيث يقول : « لما اختصرت المقرب للأستاذ أبي الحسن بن عصفور سميته بـ « التقريب » [4] .

وقد أثبت عنوانه في هذه الرسالة بـ « تقريب المقرّب » كما أورده مؤلفه في المقدمة واتفق عليه المترجمون .

توثيق نسبته لأبي حيان :

لا يوجد ما يشير إلى عدم نسبة كتاب « تقريب المقرب » لأبي حيان ، فكل الدلائل تؤكد نسبته إليه ، وأهم هذه الدلائل التي توفرت لدي من خلال البحث ، هي :

---

(١) سورة البقرة الآية ١١١ .

(٢) البحر المحيط ١ : ٥٥ .

(٣) ينظر : أبو حيان ص ٣٢١ - ٣٢٦ ، وابن عصفور ص ٥٩ - ٦٠ .

(٤) أبو حيان النحوي ص ١٠٨ ، وابن عصفور ص ٦٦ .

١ ـ ان كل المؤرخين الذين ترجموا لأبي حيان من القدامى والمحدثين ذكروا هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه من بين مصنفاته .

٢ ـ أسلوبه ينطبق تماماً مع أسلوب أبي حيان في مؤلفاته الأخرى [١] « النهر الماد من البحر » ، و« المبدع الملخص من الممتع » ، و« الموفور من شرح ابن عصفور » وغير ذلك .

٣ ـ ان أبا حيان نفسه ذكره في مصنفاته آنفة الذكر ، وغيرها ، وفي إجازته للصفدي [٢] .

ـ زمن تأليفه :

جاء في آخر نسختي مكتبة بشير أيوب ، ومكتبة جستربيتي « قال مختصره : فرغت منه في الحادي والعشرين لشهر ربيع الأول سنة سبع وثمانين وستمائة بالقاهرة من ديار مصر حفظها الله » [٣] .

ويعدُّ هذا الكتاب أول نتاج علمي في تأليف لأثير الدين ـ رحمه الله .

ـ محتوى الكتاب :

إن كتاب « تقريب المقرب » جمع بين دفتيه جميع موضوعات النحو والصرف المعروفة ، غير أن المصنف جرّد مسائله من التمثيل ، أضف إلى ذلك أنه ضغط موضوعاته ضغطاً شديداً ، وأن بعضاً منها لا يكاد يفهم إلاّ بالرجوع إلى كتاب « المقرب » ، وقد واجهت عَنَتاً شديداً في أثناء التحقيق ، وخاصة في النصف الثاني منه حتى أن أستاذي المشرف على هذه الدراسة كان يقول عند اللقاء معه : « ان أبا حيان ـ بايجازه الشديد ـ يبعد لنا المقرب ولم يقربه » .

ولكننا لا ننكر جهود أبي حيان في هذا الكتاب ، بل نكبرها ونجلّها ، اذ أنه أعطى ما أعطى وأفاد ما أفاد في عصره ، ولا نبالغ ان قلنا وفي عصرنا الحاضر ، وأن هذا الضغط والاختصار هو من شأن المختصرات ، وقد ألفه أبو حيان في زمن كان

---

(١) ينظر : أبو حيان ص ١٠٤ ، وابن عصفور ص ٦٦ وما بعدها .

(٢) ينظر : نفح الطيب ٢ : ٥٤٦ .

(٣) تقريب المقرب ورقة ٥٨ أ من نسخة (م) ، وورقة ١٤٠ من نسخة (ب) .

أهله يألفون مثل هذه المختصرات ، وأن عرضه له بهذا الشكل كان من أجل عدم الاكثار على المبتدىء ، وأطالة الموضوعات عليه بالتمثيل ، وهو يعرب عن هذا في المقدمة بقوله : « وقد جمعت في هذه الأوراق من كتاب المقرب نفائسه وجلوت للخطاب عرائسه ، وجرّدته أحكاماً مختصرة اللفظ ميسرة للحفظ ، قريبة المنال ، عارية من التعليل والمثال ، تغنى البادي ، وتذكر الشادي ، من غير اصلاح لما وهن من حدوده ولا تحرز عماّ تعرّض إليه من منقوده » [1] .

ونذكر أمثلة على هذا الضغط :

أولا ـ قوله عن رفع الاسم : « يرفع الاسم بشرط عطفّية ، وعدم عامل لمجرد عدد ، وفاعلاً ونائباً، ومبتدءاً ، وخبراً ، وتابعاً » [2] .

ثانياً ـ قوله عن اسم الفاعل : « اسم الفاعل ذوأل مفرداً ومكسراً ، ومجموعاً بألف وتاء » [3] .

ثالثاً ـ ينظر : قوله في الادغام صفحة (٢٣٨) وما بعدها .

رابعاً ـ وينظر : قوله عن الابدال صفحة (٢٤٠) وما بعدها ، فإن بعض مواضعه لا تكاد تفهم . الأ بالرجوع الى كتاب المقرب .

خامساً ـ وكذلك ينظر : قوله عن القلب والنقل والحذف ، صفحة (٢٤٥) وما بعدها . فان جل مواضعها ان لم نقل جميعها لا تفهم الاّ بالرجوع الى كتاب المقرب أيضاً .

سادساً ـ قوله عن الضرائر الشعرية : « باب يختص سجع بجوار رد فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز اضطر إلى ذلك ، أولا ، وذلك : بحرف ، أو حركة ، أو كلمة زيادة ، أو نقصاً بدلاً ، وبتأخير حرف عن حرف ، أو بعض كلام عن كلام ، ولا ينقاس إلاّ ما كثر » [4] .

بينما نجد أن ابن عصفور قد تحدث عن هذا الباب الذي اختصره أبو حيان

(١) تقريب المقرب ص ١٣٠ .
(٢) تقريب المقرب ص ١٣٣ .
(٣) تقريب المقرب ص ١٥٢ .
(٤) تقريب المقرب ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩

بثلاثة أسطر بخمس صفحات في المقرب ، وأفرد له كتاباً أسماه « الضرائر الشعرية » بلغ عدد صفحاته (٣٠٠) ثلثمائة صفحة تقريباً ، وكذلك الآلوسي الشهير بالبغدادي أفرد له كتاباً أسماه « الضرائر التي تجوز للشاعر دون الناثر » بلغ عدد صفحاته أكثر من (٣٠٠) صفحة .

***

ولعل الشيخ أبا حيان أراد أن يكون كتابه هذا بأيدي الطلاب بعد دراستهم « مقرب ابن عصفور » ، فيكون بمثابة المختصر الذي يذكر بما درسوه مفصلاً في « المقرب » . أما أن يدرس الطلاب كتاب « تقريب المقرب » باديء ذي بدىء دون أن يكون لهم سابق دراسة لـ « مقرب ابن عصفور » ، فإن مما لا شك فيه أن يعتاص عليهم الأمر في كثير من مواضعه .

ـ أسلوب الكتاب :

لاحظنا أن أسلوب أبي حيان في كتاب « تقريب المقرب » يختلف من قسم لآخر تبعاً لسهولة الموضوع وصعوبته ، ولذا جاءت بعض عباراته سهلة سلسلة ، وبعضها الآخر مشوب بالغموض والابهام ، ويحتاج الى الشرح والايضاح ، ونجد لهذا الأخير نماذج كثيرة في القسم الثاني من هذا الكتاب .

وقد لاحظ المؤلف نفسه هذا الغموض ، وأتبع « التقريب » بكتاب « التدريب في تمثيل التقريب » ويقول مقدماً له : « لما اختصرت « المقرب » في « التقريب » عرضي فيه ـ بايجازي ـ للمبتدىء بعض إغماض، وربّما جرّ الى الترك والاعراض، فشفعت« التقريب » بكتاب جلوت فيه عرائسه في منصة التوضيح ، وأبدلت نفائسه من التلويح بالتوضيح ، وأبرزت معانيه في صور التمثيل ، وربّما الممت بنقد ، أودليل ، أوتعليل . وقد انجز مع ذلك شيء من تفسير ، وتبينّ عطف ضمير، وإسعاف تنبيه في بعض المسائل على الخلاف، فجاء شرحاً مختصراً للمقرب والتقريب . . وسميته بـ« التدريب في تمثيل التقريب » [١] .

وقد لقي التدريب حظاً عظيماً لدى النحاة ، وانتشر صيته بين الناس ، وانتشرت نسخه في مكتبات العالم ، كما أسلفنا في حديثنا عنه في المؤلفات .

---

(١) التدريب في تمثيل التقريب ورقة (ا ب) .

- **منهج الكتاب :**

نقسم هذا المنهج في كتاب « تقريب المقرب » قسمين :

القسم الأول : من الناحية الشكلية (كالتقديم ، والتأخير ، والاستبدال ، والاضافة ، والالحاق إدماج بعض الأبواب في أخرى .

نرى أن ابن عصفور قد بدأ كتابه « المقرب » القائم على أساس تناول مواضيع النحو ثم الصرف - بالأبواب النحوية التي يدور البحث فيها حول أثر الإعراب في الاسماء والأفعال وما يحدث من رفع ونصب وحزم ، وانتهى بباب الضرائر الشعرية التي تناولت موضوعات الضرورة في الشعر والتي يدور البحث فيها أيضاً فيما يجوز للشاعر دون الناثر .

وقد اقتفى أبو حيان في ترتيب أبواب كتاب « تقريب المقرب » منهج ابن عصفور في المقرب . وان كان ثمّة خلاف في الشكل دون الموضوع نوجزه فيما يأتي :

أولا - حذف أبو حيان كلمة « باب » من باب الإعراب ، وباب معرفة علامات الاعراب ، وباب همزة الوصل ، وأضاف كلمة « باب » على رفع الاسم من باب علامات الإعراب ، وعلى الموصول الحرفي من باب الفاعل ، وعلى جمع السلامة من باب التثنية والجمع . وكذلك حذف كلمة « ذكر » من ذكر مخارج الحروف ، ووضع بدلاً منها كلمة « باب » .

ثانياً - استبدل بباب ما لم يسم فاعله « باب الفعل للمفعول » ، وبباب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها « باب أفعال المقاربة » ، وبباب ما جرى من الاسماء مجرى الفعل ، « باب غير المنصرف » ، وبأحكام المتقاربات في الإدغام وذكر حروف اللسان في الادغام ، « باب المتقاربات في الادغام الحلقية واللسانية » ، وبباب جمع التكسير « باب الاسم المنقوص » ، وبباب المصادر ، « باب مصدر فعل » ، وبباب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والالآت التي يعالج بها الفعل ، « باب ينقاس مفعل اسم زمان ومصدر واسم آلة » ، وبباب الضرائر الشعرية ، « باب يختص سجع وشعر بجواز رد فرع الى أصل » .

وكذلك استبدل بالعنوان : « ذكر الأحكام التي تكوّن الكلم قبل تركيبها ، وهذه الأحكام منها : مايلحق من أولها ، ومنها : ما يلحق من آخرها ، ومنها : ما يلحقها

في نفسها ، « الأحكام الافرادية ، وهي ثلاثة أقسام : القسم الأول : ما يلحق أولاً ، والقسم الثاني : ما يلحق آخراً ، والقسم الثالث : ما يلحق نفس الكلمة » .

ثالثاً ـ قدم أبو حيان باب الاعمال الى ما بعد باب الاغراء الذي جعله ابن عصفور بعد باب عطف البيان ، فيكون قد قدمه على ثلاثة عشر باباً ، وهو تقديم مناسب للأبواب التي وضعه فيها ، وأخر باب عطف النسق الى ما بعد بابي التوكيد والبدل، والذي جعله ابن عصفور بعد باب النعت، وكان على حق في هذا التأخير، لأنه راعى فيه الترتيب بين التوابع ، وكذلك باب الوقف ، بعد باب الهمزة التي أول الكلمة ، والتي بعدها ، والذي جعله ابن عصفور بين بابي الهمزة ، وفي هذا له الحق أيضاً ، لأن جمع أحكام الهمزة في باب واحد أفضل من جعلها في بابين بينهما باب غريب عليهما .

رابعاً ـ الحق باب الأفعال المتعدية واللازمة بباب المفعول به ، وباب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل بباب اسم الفاعل ، وباب المنصوب عن تمام ما يطلبها ـ وهي : التمييز والمستثنى ـ بباب المنصوب للفعل لا لزوماً ، وباب جوازم الفعل المضارع ، بباب المضارع المرفوع ، وهذا الإلحاق مناسب مقبول ومنطقي ، وكذلك فعل في الأبواب التالية ، لأنه راعى جمع الموضوعات المتشابهة مع بعضها ، وباب كنايات العدد ، وباب اسم الفاعل المشتق من العدد ، بباب العدد ، وذكر ادغام المتقاربين ، بباب الادغام في المثلين ، وباب حكم الهمزة أول الكلمة وقبلها ساكن ، وباب الهمزة التي تكون في آخر الكلمة ، بباب الساكنات من كلمتين ، وباب القلب ، وباب الحذف لا بأطراد ، بباب القلب والحذف والنقل .

القسم الثاني من الناحية الموضوعية :

نرى فيه أن أبا حيان لم يصلح شيئاً من حدود كتاب « المقرب » ، ولم يردَّ على من وجه الانتقادات اليه ، ولم يستدرك ما أهمله ابن عصفور من الاحكام الضرورية أو ما أغفله من الابواب المشهورة فيه ، وأعرب عن ذلك بقوله : « من غير اصلاح لما وهى من حدود ، ولا تحرزاً عما تُقُرِّض إليه من منقوده ، ولا استدراك

لما من الأحكام الضرورية أهمل ولا لما من الأبواب الشهيرة أغفل »[1] .

وعمل أبي حيان هذا إن دل على شيء إنما يدل على الامانة العلمية ، ولأنه يختصر كتاباً ولا يؤلفه ، ولذا جاء في نحو ربع أصله كما ذكر في مقدمته .

ولم يخالف ابن عصفور من الناحية الموضوعية في كتاب « تقريب المقرب » بل كان يعرض موضوعات كتاب « المقرب » على النسق الذي وضعه عليه مؤلفه ـ الا ما رآه يستوجب التقديم والتأخير ، وذلك في بعض الأبواب نفسها ، وفي بعضها الآخر قدم باباً على باب ، كما بيّنا في القسم الأول مار الذكر ـ ، لأنه لم يشأ أن يشق على الدارس ، أو القارىء في مسائل « المقرب » التي أطال ابن عصفور الشرح فيها ، فحذف كل ما أورده ابن عصفور من تمثيل سواء كان هذا التمثيل من النصوص القرآنية ، أو الشعرية ، أو النثرية . وسنلاحظ نماذج لذلك فيما يأتي :

أولاً ـ في باب الفاعل ، يقول ابن عصفور : « الفاعل هو اسم ، أو ما في تقديره متقدم عليه ما أسند اليه لفظاً أو نية على طريقة (فَعَل) ، أو (فاعِل) ، وهو أبدا مرفوع أو جار مجرى المرفوع ، وارتفاعه بما أسند اليه . ومرتبته أن يكون مقدّماً على المفعول به ، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في لفظ مبينّ نحو قولك : ضرب زيداً عمرو . وضرب موسى سلمى . وضرب موسى العاقل عيسى ، أو معنى مبينّ نحو قولك : أكلت الحوّاري[2] سلمى . فان لم يكن في الكلام من ذلك شيء لم يجز التقديم نحو قولك : ضرب موسى عيسى »[3] .

وإذا قابلنا بين قول ابن عصفور وبين قول أبي حيان في الباب نفسه نجد أبا حيان يقول : « الفاعل اسم سبقه رافعه لفظاً أو نية على طريقة (فَعَل) ، أو (فاعِل) . ورتبته التقديم على المفعول »[4] .

ثانياً ـ في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، يقول ابن عصفور : « وهي (فَعُول) ، و (فعّال) ، و (مِفْعال) ، و (فَعِلُ) . وإنما عملت عمله لوقوعها موقعه بدليل أنها للمبالغة ، وفعل المبالغة (فَعَّل) بتضعيف العين ، واسم

---

(١) تقريب المقرب ص ١٣٠ .

(٢) الحواري : بضم الحاء والواو المشددة ، الخبز الأبيض ، دقيقه من لباب البر . اللسان (حور) .

(٣) المقرب ١ : ٥١ .

(٤) التقريب ص ١٣٣ .

الفاعل منه (مُفَعِّل) . فهذه الأمثلة اذن واقعة موقع (مُفَعِّل) ، ولذلك حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره إلاّ أن إعمال (فَعِل) ، و (فَعِيل) قليل ، فمن إعمال (فعيل) قوله :

حتى شآها كلِيل مُوهِنا عَمِل باتَتْ طِرابا وباتَ الليلَ لم ينَم

ومن إعمال (فعل) ، قول زيد الخيل :

أتاني أَنهّم مَزِقُون عِرضي جِحاشُ الكِرْمَلَينْ لها فَديد »[1] .

أما أبو حيان فيقول : « والمثال لمبالغة (فَعُول) ، و (فِعَّال) ، و (مِفْعال) ، و (فَعِل) ، و (فَعِيل) اعمالهما قليل . وهي واسم المفعول كاسم الفاعل في أحكامه »[2] .

وقد قمت بهذه المقابلة ، وأوردت هذين النموذجين من أجل أن أستكمل جوانب الموضوع في هذه الدراسة ، ومن ثم يمكن الحكم على ما أفاده كتاب « تقريب المقرب » للقارىء والدارس .

ـ ما أفاده الكتاب :

بعد عرض هذه النماذج ومقابلتها بين أقوال المؤلفين نصل الى ما أفاده أو قدمه كتاب « تقريب المقرب » للقارىء والدارس من جديد ، اذ يبدو واضحاً للعيان ـ كما أسلفنا ـ أن المؤلف أراد أن يكون كتابه هذا بمنزلة المختصر الوجيز للقراء والدارسين بعد أن درسوا كتاب « المقرب » .

وقد تتبعنا معاً من خلال النماذج مارة الذكر كيف حاول أبو حيان الاّ يشق على الدارسين والباحثين بالاطالة في « تقريب المقرب » بل كتبه بأوجز عبارة ، ولكنه ضمنّه كل ما يحتاج إليه الدارس والباحث من معرفة للنحو والصرف .

---

(١) المقرب ١ : ١٢٨ .
(٢) التقريب ص ١٢٢ ، وتنظر تفاصيل الأحكام من المقرب ١ : ١٢٨ .

فجاء كتاب « تقريب المقرب » غنياً ومفيداً بموضوعاته مع إيجازه ، مشبعاً رغبات الدارسين والباحثين ، بل مرجعاً للمتخصصين أيضاً .

مذهب أبي حيان النحوي
من خلال كتاب « تقريب المقرب » [1]

إن هذا المذهب لم يتضح في هذا الكتاب ، لأنه جاء اختصاراً لكتاب « المقرب » وكذلك جاء مجرداً من نسبة الآراء النحوية والصرفية الى أصحابها ، شأنه في ذلك شأن المتون والمختصرات الأخرى التي ألفت في عصره ـ ويعد أول نتاج في التأليف لأثير الدين ـ لكنني وجدت من خلال دراستي للكتاب ومعايشتي مسائله ومقابلتها مع آراء النحاة في الكتب النحوية ، أن أبا حيان في الكتاب المذكور يوافق المذهب البصري كثيراً ولا يخالفه الا في القليل النادر .

ولايضاح هذا المذهب أعرض له بايجاز على النحو التالي :

أولا ـ موافقته لهم :

١ ـ في اسمية « أل » بمعنى « الذي والتي » [2] .
٢ ـ وفي فعلية « نعم » وبئس ، وليس ، وعسى » [3] .
٣ ـ وفي تركيب « حبذا ، واسميتها » [4] .
٤ ـ وفي زيادة « كان » بين « ما وأفعل » التعجبية [5] .

---

(١) طرقت الدكتورة خديجة الحديثي مذهب أبي حيان بصورة عامة ومفصلة في أطروحتها « أبو حيان النحوي » ينظر : ص ٢٧٦ ـ ٣٦٩ .
ويعد هذا المذهب في الوقت نفسه مذهباً لابن عصفور من خلال كتاب « المقرب » .

(٢) ينظر : التقريب ص ١٣٥ وشرح المفصل ٣ : ١٥٤ ، وشرح الجمل ١ : ١٨٧ ، وشرح الكافية ٣ : ١١ والمغنى ١ : ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٩٩ وشرح الأشموني ١ : ٧١ .

(٣) ينظر : التقريب ص ١٣٧ ،١٤٦ ، ١٤٨ ،والانصاف م ١٤ ، ١٨ وشرح الكافية ٢ : ١٩٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٢ .

(٤) ينظر : التقريب ص ١٣٨ وشرح الجمل ١ : ٥٨٨ ; وشرح الكافية ٤ : ٣٥ .

(٥) ينظر التقريب ص ١٤٠ ، والكتاب ١ : ٣٧ ، والأصول ١ : ٦٤ ، وشرح المفصل ٧ : ١٥٢ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٢ وشرح الجمل ١ : ٥٨٥ .

٥ ـ وفي أن « أفعل » فعل أمر معناه الخبر [١] .

٦ ـ وفي أن الضمير المجرور « به » من « أفعل به » في موضع رفع فاعل لزمته الباء زائـدة [٢] .

٧ ـ وفي جواز بناء كان وأخواتها للمفعول » [٣] .

٨ ـ وفي عدم جواز إقامة « المفعول غير المسرح إن وجد مسرح » [٤] .

٩ ـ وفي رفع المبتدأ بالابتداء [٥] .

١٠ ـ وفي وجوب حـذف الخبـر بعد « لولا » [٦] .

١١ ـ وفي جواز تقديم خبر ليس عليها [٧] .

١٢ ـ وفي منع تقديم معمول اسم الفعل [٨] .

١٣ ـ وفي جواز تقديم الحال على العامل فيها المتصرف [٩] .

١٤ ـ وفي منع نداء ما فيه « أل » الا ضرورة [١٠] .

١٥ ـ وفي منع مجيء « من » لابتداء الغاية في الزمان [١١] .

١٦ ـ وفي ضعف تعريف العدد والمعدود مثل « الثلاثة الأثواب » [١٢] .

١٧ ـ وفي عدم جواز إضافة الشيء الى نفسه [١٣] .

١٨ ـ وفي منع توكيد النكرة تأكيداً معنوياً الا ضرورة [١٤] .

---

(١) ينظر : التقريب ص ١٤٠ والكتاب ١ : ٣٧ ، والمقتضب ٤ : ١٣ ، والأصول ١ : ٥٩ ، والإنصاف م ١٥ وشرح الجمل ١ : ٥٨٤ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٤ ، وشرح الأشموني ٢ : ٣٢٦٤ .

(٢) ينظر : التقريب ص ١٤١ ، والأصول ١ : ٦٠ ، وشرح المفصل ٧ : ١٤٨ و، وشرح الجمل ١ : ٥٨٨ .

(٣) ينظر التقريب ص ١٤١ ، والكتاب ١ : ٢١ ، والأصول ١ : ٤١ .

(٤) ينظر : التقريب ص ١٤١ ، وشرح الجمل ١ : ٥٣٦ ، وشرح الكافية ١ : ٢١٩ .

(٥) ينظر : التقريب ص ١٤٢ ، والكتاب ١ : ٢٣ تحقيق هارون .

(٦) ينظر التقريب ص ١٤٣ ، وشرح الكافية ١ : ٢٧٤ .

(٧) ينظر التقريب ص ١٤٨ ، والإنصاف (١٨ والتوطئة ص ٢١٤ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٠١ وشرح الأشموني ١ : ٣٥٥ .

(٨) ينظر التقريب ص ١٥٣ ، وشرح الكافية ٣ : ٨٨ .

(٩) ينظر التقريب ص ١٥٩ وشرح الكافية ٢ : ٢٧ .

(١٠) ينظر : التقريب ١٦٣ والمقرب : ١٧٦ ، شرح الكافية ١ : ٣٨٣ .

(١١) ينظر : التقريب ص ١٦٨ ، والمقرب ١٩٨١ ، شرح الكافية ٤ : ٢٦٣ .

(١٢) ينظر التقريب ص ١٧٠ ! ، والمقرب ١ : ٣١١ ، وشرح الكافية ٢ : ٢١٦ .

(١٣) ينظر التقريب ص ١٧١ ، وشرح الكافية ٢ : ٢٤٤ .

(١٤) ينظر : التقريب ص ١٧٥ ، وشرح الكافية ٢ : ٣٧٢ .

١٩ ـ وفي جعل الواو لمطلق الجمع [١] .
٢٠ ـ وفي أم المنقطعة بمعنى الهمزة وبل [٢] .
٢١ ـ وفي منع العطف على الضمير إلا بإعادة جاره ، وعلى الضمير المرفوع المتصل إلا بفاصل [٣] .
٢٢ ـ وفي أن عطف البيان لا يكون الا في المعارف [٤] .
٢٣ ـ وفي أن رافع الفعل المضارع الابتداء [٥] .

***

ثانياً ـ مخالفته لهم في القليل النادر :
١ ـ في عدم جعل همزة « أفعل » للصيرورة [٦] .
٢ ـ وفي عدم إعمال « فَعَلَ ، وفَعِيْل » من صيغ المبالغة [٧] .

***

ويتبين لنا من خلال هذه النماذج ، أن هذا الكتاب يمثل مذهب أبـي حيان النحوي البصري أكثر من أي كتاب آخر له .

نسخ الكتاب :
حظي كتاب « تقريب المقرب » بقبول حسن لدى علماء النحو ، فأقبلوا عليه ينتسخونه ، فاحتفظ الكثير منهم بنسخـه ، وكان ذلك في عصر المؤلف ، فمرت السنون وتعاقبت الأيام ، فانتقلت هذه النسـخ من مالكيهـا الأوائـل إلى مكتبـات العالم ، ومما يؤسف له أن أكثرها أصبحت في مكتبات العالم الأجنبي . وقد قمت بجهد لا أحسبه يسيراً منقباً في بطون كتب المخطوطات وفهارسها ككتاب : « تاريخ الأدب العربي » لبروكلمان ، وفهرس مخطوطات المكتبة الوطنية بالقاهرة ، وفهرس

(١) ينظر : التقريب ص ١٧٦ ، والمقرب ١ : ٢٢٩ ، وشرح الكافية ٤ : ٣٨٢ .
(٢) ينظر : التقريب ص ١٧٧ ، والمقرب ١ : ٢٣٠٣ ، شرح الكافية ٤ : ٤٠٥ .
(٣) ينظر : التقريب : ص ١٧٧ ، وشرح الكافية ٢ : ٣٣٦ .
(٤) ينظر : التقريب ، ص ١٧٨ ، وشرح الكافية ٢ : ٣٩٤ .
(٥) ينظر : التقـريب ص ١٧٨ ، والإنصـاف (٧٤ ، وشرح المفصـل ٧ : ١٢ ، والمقـرب ١ : ٢٦٠ ، وشرح الأشموني ٣ : ٥٤٧ .
(٦) ينظر التقريب ص ١٤٠ وشرح الجمل ١ : ٥٨٨ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٥ .
(٧) ينظر : التقريب ١٥٣ ، والكتاب ١ : ٥٨ ، والمقتضب ٢ : ١١٤ ، والأصول ١ : ٧٩ .

مكتبة الأوقاف ببغداد والموصل ، وفهرس مكتبة الأوقاف بطرابلس ،وفهرس مكتبة الدار الوطنية بتونس ، والمكتبة الاحمدية بتونس أيضاً ، وكتاب نوادر المخطوطات العربية بتركيا لرمضان ششن ، بالإضافة الى ما أورده محققو المقرب وشرح الجمل في مقدمة الكتابين ، وكذلك الى ما ورد في مجلة المورد العراقية ، التي تصدرها وزارة الثقافة والفنون بالعراق ، فوقفت على ست نسخ لكتاب « تقريب المقرب » ، نذكرها على التوالي فيما يأتي :

الأولى : نسخة مكتبة بشير أغا أيوب ـ أصبحت الآن ضمن مكتبة السليمانية ـ بتركيا ضمن مجموع تحت رقم (١/٧٣) ، ومنها مصورة وعلى الميكروفلم في معهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم (٣٨) . وقدكتِبَتْ هذه النسخة سنة ٧١٠ هـ ، بخط : أحمد بن عبد الله الزرعي الفيومي ، وقد قوبلت على نسخة عليها خط المؤلف ، وسنرى هذا في وصف النسخة .

والثانية : نسخة الدار الوطنية بتونس ـ سابقاً مكتبة الأحمدية ورقمها فيها (٦٧١٤) ـ تحت رقم (١٣٥٢٩) . كُتبت سنة ٧١٢ هـ ، ولم يكتب الناسخ أسمه ، وقد قوبلت مع أصلها القديم وسنلاحظ هذا في وصف النسخة أيضاً .

والثالثة : نسخة المكتبة الغروية في النجف ـ العراق ـ الا أنني لم أحصل عليها ، لأنني لم أجد مثل هذه المكتبة في النجف الآن . وقد اتصلت بالدكتور الجواري ـ الذي ذكرها في مقدمة المقرب ، ولم يذكر رقمها ـ فأجابني ـ مشكوراً ـ بقوله : « نقلت هذه المعلومات من مصادر قديمة ولم اتوثق من صحة وجود هذه المكتبة والنسخة » . وقد كُتبت هذه النسخة سنة ٧١٢ هـ أيضاً بخط محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي علي الأشعري بالمدرسة الكاملية بالقاهرة [١] .

ويبدو أن المكتبة الغروية من المكتبات الأهلية الصغيرة ، وأنها اندثرت بموت صاحبها ، ولم يُخَلّف أحداً كي يحافظ على بقائها .

والرابعة : نسخة مكتبة جستر بيتي بايرلندا ، تحت رقم (٤١٢٣) . كتبت سنة ٧٢٤ هـ بخط : سليمان بن داوود بن سليمان الحنفي المقرىء ، وقوبلت مع أصلها القديم ، كما سنرى في وصف النسخة ـ.

---

(١) ينظر : المقرب ٢ : ١٦ .

والخامسة : نسخة مكتبة باريس بفرنسا ، وهي ضمن مجموع ، تحت رقم (٢/٤٨١٥) [١] . كتبت سنة ٧٢٥ هـ ، بخط : محمد بن عثمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن موسى .

والسادسة : نسخة مكتبة نوشهر بتركيا ، وهي ضمن مجموع أيضاً ، تحت رقم (١/٢٢٩) . كتبت سنة ٧٤٥ هـ ، بخط : عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد بن علي النفزي ، من أصله المنتسخ من أصل المؤلف وهو بخطه [٢] . وقد خاطبت هذه المكتبة وطلبت تصويرها ولكنني لم أحصل عليها إلى الآن ، وقد علمت فيما بعد من بعض الزملاء من أن المخطوطات في تركيا لا تصور الا بموافقة وزارة خارجيتها .

وهذه هي النسخ التي استطعت الوقوف عليها ، ولعل هناك نسخاً أخرى لم أهتد الى معرفتها . وقد كُتب هذه النسخ جميعها في حياة المؤلف . واستطعت الحصول على مصوراتها مع الميكروفيلم ما عدا مصورتا النسخة الثالثة والسادسة ، وقد ذكرت السبب عند حديثي عنهما .

وصف النسخ المستخدمة في التحقيق .

يقسم هذا الوصف قسمين :

القسم الأول : وصف عام لجميع النسخ المستخدمة في التحقيق مجتمعة نوجزه فيما يأتي :

أولا ـ لاحظت في جميع هذه النسخ أنها لم تسلم من طمس لبعض كلماتها الآ أن كلاً منها تكمل الأخرى في التحقيق ، فرأيت أن أشير إلى هذا الطمس هنا دون الإشارة في حاشية النص لئلا نثقل النص بالحواشي التي ليست على جانب كبير من الأهمية .

ثانياً ـ وجدت هذه النسخ تتخلص من الهمزة بإبدالها ياء ، فمثلاً : الزائد ، كتبت فيها ، الزايد والأوائل : الأوايل . . . الخ ، وكذلك تحذف الهمزة المتطرفة بعد ألف المد فـ (جاء) مثلاً فـ (جا) ، وقد توضع مدة فوق الألف للدلالة عليها فتبدو : (جآ) .

---

(١) لم يشر بروكلمان عند ذكر هذه النسخة بانها ضمن مجموع ، والمخطوط الأول لكتاب « شرح ملحة الإعراب » للحريري (ت ٥١١ هـ) صاحب المقامات الحريرية . ينظر بروكلمان ٥ : ١٤٩ ، ٣٦٦ .

(٢) تنظر : نوادر المخطوطات ص ٢٣٨ .

ثالثاً ـ جاء فيها رسم (الثلاثة) : ثلثة ، بحذف ألفها تقليداً لرسم المصحف ، وكذلك رسم الأعداد المركبة مع المائة ، مثل : (سبعمائة) : سبع ـ مائة ، ورسم (فيما) : في ما ، ولعل هذا الرسم كان في عصر المؤلف .

رابعاً ـ جميعها كتبت بخط النسخ المشرقي ، وبالمداد الأسود .

خامساً ـ كلها بلغت مقابلة مع الأصل .

والقسم الثاني : وصف خاص لكل نسخة من النسخ المستخدمة في التحقيق .

الأولى ـ نسخة جستر بيتي .

وقد اتخذتها «بمنزلة الأم»، وهي تقع في (٧٢) ورقة ، وفي كل صفحة (١٣) سطراً متوسط كل سطر (١٠) كلمات .

وقد كُتب على أعلى وجه الورقة الاولى من جهة اليمين رقم المخطوط (٤١٢٣) ، ومن جهة اليسار « مكتبة حسين بن الشيخ محمد النصبي العلواني سنة ١٠١٧ هـ » .

ويبدو أن صاحب هذه المكتبة هو المالك الأخير لهذه النسخة قبل نقل ملكيتها إلى مكتبة جستر بيتي ، وسنلاحظ ذلك في الحديث عن مالكي هذه النسخة .

وقد ورد على وجه هذه الورقة أيضاً نص إجازة وسنبينه عند الحديث عن الإجازات بعد وصف النسخ .

وكتب على ظهر هذه الورقة ما نصه « فائدة : زعم بعض زنادقة الصوفية أن العارف قد يكون له حالية مع الله تسقط عنه الصلاة ، ويحل له شرب الخمر ، وأكل مال الشيطان ، ولا شك في وجوب قتل هؤلاء ، فإنهم ملاحدة كفّار ضُلال مخلدون في النار جزما . وقد كثروا في زماننا ، وكثر ضلالهم ، ومن ثم كان قتل الواحد منهم أفيد من قتل مائة كافر ، لأن ضرره أكثر . قاله ابن حجر المكي [1] : في شرح الارشاد » .

---

(١) أورده الزركلي بلقب الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) ، وقال : « المصري المولد المكي الوفاة » ، وذكر له أيضاً كتاب «الإمداد في شرح الإرشاد للمقرىء» ينظر: الأعلام ١ : ٢٣٤ . ولعله لقّب بالمكي نظراً لوفاته بمكة المكرمة .

وكتب على وجه الورقة الثانية نص ترجمة لابن عصفور وسنورده في موضع الإجازات فيما بعد .

وجاء في أسفل هذا الوجه وعلى ظهر هذه الورقة وصية لأبي حيان ، وسنوردها أيضاً في موضوع الإجازات .

وكتب على وجه الورقة الثالثة عنوان الكتاب على الشكل التالي :

« كتاب التقريب في النحو »

وتحت هذا العنوان جاء ما يلي :

« اختصار الشيخ الإمام العالم ، أثير الدين ، أبي حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي - رضي الله عنه - » ثم جاء تحت هذه العبارة ختم مستطيل الشكل مطموس ، وكتب تحته عبارة « غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم » .

كما جاء على وجه هذه الورقة في الوسط من جهة اليسار ، ومن جهة اليمين ، وفي أسفلها ثلاثة تملكات ، الأول منها بخط الناسخ . نذكرها على التوالي فيما يأتي :

الأول : على جهة اليمين « نوبة ابن خطيب القلعة بحماة يعقوب الشافعي » [1] ، ولعله يعد المالك الثاني ، لأن المالك الأول سليمان بن دواود الذي مر ذكره ، ناسخ هذه النسخة .

والثاني : في أسفل الورقة « ملكه بالابتياع الشاعر الحلي [2] بتاريخ عشر رمضان . . » ، وبخط مغاير لخط الناسخ ، وقد طمس تاريخ السنة الهجري ، ويكون هذا المالك الثالث لهذه النسخة .

والثالث : على جهة اليسار مقابل التمليك الثاني « الحمد لله ملكه من فضل الله تعالى وعونه الفقير الفاني حسين بن محمد بن القاضي جمال الدين بن حسين

---

(١) وهو يعقوب بن عبد الرحمن بن عثمان بن يعقوب ، شرف الدين ، ابن خطيب القلعة بحماة (ت ٧٧٤ هـ) . تنظر : ترجمته في : الأعلام ٧ : ٢٠٠ ، والدرر ٤ : ٤٣ .

(٢) ولعله الشاعر عبد العزيز بن سرأيا ، صفي الدين الحليّ (٦٧٣ - ٧٥٠ هـ) .

النصبي العلواني [1] ، بمحضر عنه [2] سنة » ، وبخط مغاير لخط الناسخ أيضاً . وكاتبه أثبت ألف ابن بين الاسمين فحذفتها . وقد طمس تاريخ السنة الهجري ، ولعله سنة ١٠١٧ هـ الذي ذكر على وجه الورقة الاولى ـ كما أسلفنا ـ ، ويكون هذا المالك الرابع ، وسيكون المالك الخامس ، والأخير لهذه النسخة مكتبة جستربيتي .

وعلى ظهر هذه الورقة جاء نص الكتاب مبتدئاً بمقدمة المؤلف « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الامام العالم العلامة ، أبو حيان : . . » .

وقد ختم نص الكتاب على وجه الورقة (٧٢) بقوله في نهاية حديثه عن باب الضرائر : « ولا ينقاس إلاّ ما كثر » .

وجاء بعد هذه العبارة « تم الكتاب بحمد الله وعونه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، على يد العبد الفقير سليمان بن داوود بن سليمان الحنفي المقرىء غفر الله له ولوالديه ، ولجميع المسلمين آمين . وذلك في العشر الأول من ذي القعدة سنة أربع وعشرين وسبعمائة » .

وكتب على حاشية هذه الورقة مقابل هذا النص على جهة اليسار ، بخط غير خط الناسخ عبارة بقلم المؤلف ، وهي « قوبل هذا الكتاب بأصله معي فصح . كتبه أبو حيان » . وتحت هذه العبارة عبارة أخرى نصها « بلغ مقابلة بحسب الطاقة والامكان على نسخة قرأها كلها على مصنِّفها فصح ، ولله الحمد والمنة ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه » .

وقد امتازت هذه النسخة عن بقية النسخ بما يأتي :

١ ـ كانت كاملة خالية من النقص والأخطاء النحوية .

٢ ـ خطها ممتاز ، إذ كان مكتوباً بخط النسخ المشرقي ـ كما أسلفت ـ ، ومشكولا شكلا ممتازاً أيضاً .

٣ ـ ما كتبه المؤلف على هذه النسخة الورقة (٧٢ أ) : وهو : « قوبل هذا الكتاب بأصله معي فصح » .

---

(١) لم أجد له ترجمة في مظان التراجم .

(٢) أي : مدينة عنه ، ترسم هكذا ، وتلفظ (عانة) وهي : « بليدة مشهورة بين الرقة وهيت ، مشرفة على نهر الفرات قرب حديثة » معجم البلدان ٤ : ٧٢ ـ ٧٣ .

وهذه المميزات جعلتني أفضلها على سائر النسخ ، وأتخذها (بمنزلة الأم) على الرغم من أن نسختي (م) ، (ت) أقدم منها في النسخ .

***

والثانية : نسخة بشير أغا أيوب (مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة) .

وقد رمزت لها بالحرف (م) ، وهي تقع في (٥٨) ورقة ، في كل صفحة منها (١٧) سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر (٩) كلمات .

وقد كتب في أعلى وجه الورقة الأولى ، من هذه النسخة من جهة اليمين عبارة « الله حسبي من كتب أبي بكر بن رستم «بن» [١] أحمد الشرواني » .

وتحت هذه العبارة كتب عنوان الكتاب على النحو التالي) :

« تقريب المقرب لأبي حيان »

وبجانب هذا العنوان كتب عنوان كتابه « التدريب في تمثيل التقريب ، له أيضاً » . وهو الذي ألّفه أبو حيان ليكون شرحاً للتقريب · ، والمقرب - كما اسفلت .

وورد تحت العنوانين بيت من الشعر :

ألم يرضك الرحمن في سورة الضحى　　　فحاشاك أن ترضى وفينا معذب

وكان أسفل هذا البيت ختم كتابته « أكثر من الخيرات يغفر الله الزلات ، وقف في سبيل الله وقف في سبيل الله « هذا في أركانه الأربعة وفي الوسط «با بشير» ولعله المقصود ، الحاج بشير صاحب المكتبة .

وعلى جهة اليسار من هذا البيت والختم عبارة من كتب العبد عليم عزّت عفى الله عنه » ، وتحتها ختم كتابته « محمد على آل خان » .

ويبدو أن الحاج بشير ، وعليم عزت كانا شريكين في تأسيس تلك المكتبة لذا

---

(١) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

ورد اسماهما مقرونين على هذه النسخة ، وكذلك وردا على كتـاب « التـدريب في تمثيل التقريب » أيضاً .

وعلى ظهر هذه الورقة جاء نص الكتاب مبتدئاً بمقدمـة المؤلف « بسـم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وآله ، قال الشيخ الإمام العالم العلامة ، أثير الدين أبو حيان : . . » .

وقد ختم نص الكتاب على وجه الورقة (٥٨ أ) بقولـه « لا ينقـاس إلاّ ما كثر » .

وجاء بعد هذه العبارة نص « نجز تقريب المقرب - وبآخره بخط المصنف ، وكان فراغ مصنفه منه في الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع وثمانين - على يد العبد الفقير إلى الله تعالى ، أحمد بن عبد الله الزرعي الفيومي سنـة عشرة وسبعمائة ، أحسن الله نقضيها » .

وعلى جهة اليسار من هذا النص كتب في الحاشية ، العبارة التالية :

« قوبلت بنسخة عليها خط المصنف عمره الله » .

وترجع أهمية هذه النسخة للأمور التالية :

١ - بلغت مقابلتها على نسخة عليها خط المصنف ، وقد وردت جملة « بلغت مقابلة » على عدّة ورقات منها : (٩ أ) ، و(٣٩ أ) ، و(٥٨ أ) .

٢ - كثرة الحواشي والتعليقات لأجل العلماء ، وقد أثبت بعضها في حاشية النص عند التحقيق . ومن هذه الحواشي حاشية للمصنف ، استدرك فيها عشرة أبنية في ما في أوله همزة وصل من الأفعال الماضية ، وقد أثبتها في الحاشية [1] .

٣ - وحود كلمة التعقيبة التي تكتب في أسفـل الصفحـة اليمنـى معلنـة عن بداية الصفحة التي تليها .

٤ - قدمها في النسخ على بقية النسخ خلا نسخة بشير أغا .

وكان حقها أن تكون بمثابة الأم لهذا القدم لولا وجود الأمور التالية :

١ - سقط منها (ثلثي باب كان وأخواتها) وباب أفعال المقاربة تقريباً ، وهذا السقط

---

(١) ينظر : التقريب ص ٢٠٤ . ح ٦

يعدل ورقة من أوراق النسخة .

٢ ـ أصاب بعض صفحاتها إظلام في أثناء التصوير ، مما كان سبباً في طمس كثير من نقاط الحروف ، وبعض الكلمات ، وطمس بعض الحواشي ، والتعليقات ، مما جعلني أواجه عنتاً شديداً في مقابلتها بأخواتها أثناء التحقيق .

٣ ـ خطها وشكلها كان أقل جودة من النسخة التي اتخذتها أماً .

وهذه الأمور هي التي جعلتني أعدل عنها وأختار نسخة جستربيتي لتكون أماً في التحقيق على الرغم من تأخرها عن هذه النسخة .

***

والثالثة : نسخة الدار الوطنية بتونس .

وقد رمزت لها بالحرف (ت) ، وهي تقع في (١٣٤) ورقة في كل صفحة (٩) سطور ، ومعدل كلمات كل سطر (٧) كلمات .

وقد سقط من هذه النسخة الورقة الأولى التي تحمل على وجهها عنوان الكتاب ، وعلى ظهرها جزء من مقدمة للمؤلف من بسم الله الرحمن الرحيم . . إلى والسلام » . وقد أشرت إلى هذا في التحقيق .

وقد أعطِيت الورقة الثانية رقم (١) ، وعلى ما يبدو أن هذا الترقيم حصل بعد سقوط الورقة الأولى .

وقد كتب نص حاشية على وجه هذه الورقة بخط مغربي مغاير لخط الناسخ ، حديث ، يفيد انتقال ملكية هذه النسخة الى جامع الزيتونة بعد أن كانت للمرحوم المختار بن صالح بن عمر ، حيث أوقفها ورثته على الجامع المذكور ، والنص هو :

« حمداً لله صار جميع هذا الكتاب ـ الذي هو « اختصار » لأبي حيان لـ « مقرب ابن عصفور » المسمى بـ « مختصر المقرب » ـ حبسا من أحباس الجامع الأعظم جامع الزيتونة عمّر الله بدوام ذكره داخل البيت المنتفع به ، وفي لراغب . . بسبب صلح وقف من ورثة المرحوم المنعم الشيخ المختار بن صالح بن عمرو ، بهما شفينا . . » .

وقد أصاب بقية النص إظلام ، فاستحالت علي قراءته إلاّ التاريخ الذي يفيد

انتقال ملكية هذه النسخة إلى جامع الزيتونة ، وهو « يوم الخميس السابع والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٠٩ هـ » .

وفي نهاية هذا النص ختم استحالت على قراءته أيضاً .

وجاء على ظهر هذه الورقة في الحاشية من جهة اليمين ختم باسم « مكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم » . والمكتبة الأحمدية الحقت بالمكتبة الوطنية - كما أسلفت .

وتبدأ هذه الورقة بعد سقوط الورقة الأولى - كما سبق - بـ « أبدأ على من آتيته جوامع الكلم . . » .

وختم نص الكتاب على ظهر الورقة (١٣٣) ، بقوله : « ولا ينقاس الاّ ما كثر » .

وجاء بعد هذه العبارة مباشرة « وافق الفراغ من نسخة سلخ المحرم سنة ثنتي عشرة وسبعمائة ، بلغ مقابلة مع مختصره بأصله القديم » .

وجاء على وجه وظهر الورقة (١٣٤) من هذه النسخة نص إجازة من الشيخ أبي حيان إلى تلميذه عبد العزيز بن جماعة ، وسنثبتها في موضع الإجازات فيما بعد .

وقد قمت بزيارة المكتبة الوطنية بتونس ، واطلعت على مخطوط هذه النسخة ، فلاحظت ما يلي :

١ - سقوط الورقة الأولى ، و « باب الفاعل ، وبداية باب الموصول الحرفي » وهذا يقدر بورقة من أوراق النسخة ، وقد أشرت إليها في التحقيق .

٢ - إصابة الصفحتين (٤ ب - ٥ أ) برطوبة طمست ثلثي حروفهما .

٣ - آثار القدم ، مما أدى إلى عدم وضوح حروفها في بعض الورقات عند التصوير .

٤ - خروم على أكثر صفحاتها ، أكلتها الأرضة .

لكن هذا لا يقلل من أهمية هذه النسخة ، إذ يكفي لتوثيقها ما يأتي :

أ - قول أبي حيان في أجازته لتلميذه ابن جماعة « قرأ على جميع كتاب « تقريب المقرب » من هذه النسخة » . وقد كتب نص هذه الإجازة عليها . كما أشرت قبل قليل .

ب ـ قول ناسخها : « قوبلت على مختصرها الأصلي القديم » ، وورد في وسط باب التصغير كلمة « بأصله » مما يدل أنها فعلاً قوبلت بالأصل .

ج ـ كان خطها جيداً ومشكولاً شكلاً جيد أيضاً .

ء ـ كثرة الحواشي والتعليقات لأجل العلماء ، وقد أثبتت بعضها في حواشي النص في أثناء التحقيق .

هـ ـ وجود كلمة التعقيبة في نهاية الصفحة اليمنى معلنة عن قدوم الصفحة التي تليها .

وكان حقها أن تكون بمنزلة الأم لتوثيق قراءتها ، وقدم نسخها وجودة خطها وشكلها لولا وجود الثغرات آنفة الذكر .

***

والرابعة : نسخة باريس .

وقد رمزت لها بالحرف (ب) ، وهي تقع في (٤٤) ورقة ضمن مجموع ، من ورقة (٩٨ إلى ١٤١) وقد لاحظت سقوط ما يعدل ثلاث ورقات منها دون تأثير على مسلسل الأرقام ، فلو أضفنا ذلك إلى العدد المذكور لأصبح (٤٧) ورقة ، وفي كل صفحة منها (١٧) سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر (١٤) كلمة .

وكُتب على وجه الورقة الأولى منها والتي تحمل رقم (٩٨) عنوان الكتاب على النحو التالي :

« كتاب تقريب المقرب »

وجاء تحت هذا العنوان النص التالي :

« اختصار الشيخ الإمام ، الأستاذ الجليل ، العالم العلامة ، المتقن المحقق المتفنن ، لسان الأدب[1] وترجمان العرب ، جامع أشتاته ، أبي حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الجياني ، الأندلسي ، غفر الله له وأثابه » .

---

(١) طمست هذه الجملة من المخطوط ، فاستوضحتها من الديوان ص : ١٠٥ .

وكتب حاشية على جهة اليمين من هذا النص بيت من الشعر :

لعمــرك أن درســاً في كتاب ألــذُّ من المطاعــم والشراب

وعلى جهة اليسار منه كتب بيتان من الشعر للسخاوي [1] - رحمه الله - يفخر بشيخه الكندي فيقول [2] :

لم يكن في عصر عمــرو مثله وكذا الكنــدي في آخــر عصرِ
وهما زيد ، وعَمــرو إنما بنــي النحــو على زيد ، وعَمرِو

ثم يعرف بهما قائلاً : « عَمرو ، هو أبو بشر سيبويه [3] ، وزيد ، هو أبو اليمن الكندي [4] . وكتب تحت الجميع فهرساً للموضوعات التي اشتمل عليها هذا الكتاب . وكان غير واضح .

وقد جاء تحت ذلك نصها « هذه الفهرس بخط . . . مولانا شيخ الاسلام ، الكمال بن أبي الشريف » . وموضع النقاط كلمتين لم أهتد الى معرفتهما .

ثم جاء إلى جهة اليسار تملك لشخص ، الاّ أنه طمس أكثره ، وقد استطعت أن أتبين منه « الفقير محمد بن . . » .

وعلى ظهر هذه الورقة جاء نص الكتاب مبتدئاً بمقدمة المؤلف « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وآله . قال الأستاذ الامام ، أثير الدين ، أبو حيان ، النفزي الجياني ، الأندلسي ، مقيم القاهرة ، حرسه الله تعالى . . » .

---

(١) هو علي بن محمد بن عبد الصمد ، الامام علم الدين ، أبو الحسن السخاوي النحوي المقرى الشافعي (٥٥٨ - ٦٤٣ هـ) . ترجمته في البغية ٢ : ١٩٢ - ١٩٤ ، وبروكلمان ٥ : ٥٢ .

(٢) وردا في البغية ١ : ٥٧١ .

(٣) هو عَمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين (١٨٠ هـ) ترجمة ترجمته في : البغية ٢ : ٢٢٩ - ٢٣٠ ، والعبر ١ : ٢٧٨ ، والمراتب ص ١٠٦ ، وتاريخ بغداد ١٢ : ١٩٥ - ١٩٩ ومعجم المؤلفين ١٦ : ١١٥ ، وفيه (ت ١٦١ هـ) .

(٤) هو زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد ، الإمام تاج الدين ، النحوي اللغوي المحدث الحافظ (٥٢٠ - ٦١٣ هـ) . ترجمته في البغية ١ : ٥٧٠ ، وتاريخ بغداد ٨ : ٤٤٧ .

وقد ختم نص الكتاب على ظهر الورقة (١٤٠) بقوله : « ولا ينقاس **إلاّ ما كثر** » .

وكتب بعد هذه الجملة مباشرة « نجز « تقريب المقرب » بحمد الله وعونه - قال مختصره فرغت منه في الحادي والعشرين لشهر ربيع الأول سنة سبع وثمانين وستمائة بالقاهرة - على يد عبيد الله الفقير إليه : محمد بن عثمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن موسى ، لليلتين بقيتا من شهر جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وسبعمائة . وصلى الله على سيدنا محمد وآله . » .

وورد على وجه الورقة (١٤١) نص إجازة من الشيخ عبد الرحمن بن أبي بكر إلى تلميذه محمد بن عثمان . وسنثبتها فيما بعد مع الإجازات .

وكتب على ظهر هذه الورقة « الحمد لله الأجل ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم أنبيائه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين » .

ثم جاء وسط هذا الظهر ختم المكتبة الوطنية بباريس ، وكتب تحته : « إن أهل المعروف في الدنيا ، وأهل المعروف في الآخرة ، وان أهل المنكر في الدنيا ، وأهل المنكر في الآخرة . من الجامع الصغير للسيوطي » .

وترجع أهمية هذه النسخة إلى الأمور التالية :

١ - بلغت مقابلة مع أصلها - كما أسلفنا .

٢ - انفردت بزيادات عن بقية النسخ المعتمدة في التحقيق ، وخصوصاً في مقدمة المؤلف ، وباب المنصوب المقتضي للفعل لزوماً .

٣ - وضوح خطها وشكل كلماتها شكلاً جيداً .

- الإجازات ، والوصية ، والترجمة التي وردت على هذه النسخ المعتمدة في التحقيق .

أولاً - الإجازات :

وردت على هذه النسخ المعتمدة في تحقيق النص ثلاثة اجازات نثبتها كما يلي :

١ - إجازة من الشيخ أبي حيان إلى تلميذه المدعو عبد العزيز بن جماعة الابن ، جاءت على الورقة (١٣٤) من نسخة الدار الوطنية بتونس ، وهي :

« بسم الله الرحمن الرحيم

قرأ عليّ الشيخ الفقيه ، الامام المتفنن ، جامع الفضائل ، إمام المتصدرين ، مفتي المسلمين ، سليل العلماء العاملين ، عز الدين ، أبو عُمر عبد العزيز [١] بن سيدنا وشيخنا ، إمام الأئمة ، قاضي القضاة ، خطيب الخطباء ، شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، بقية السلف الكرام ترجمان القرآن ، الموسع منه على لطائف التبيان ، بدر الدين ؛ أبي عبد الله محمد بن الشيخ الإمام العالم ، المدرس ، القدوة ، إمام العارفين ، برهان الدين ، أبي اسحاق ، ابراهيم بن الشيخ العارف ، القدوة الحسنة ، ابي الفضل سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني ، الشافعي ـ أعاد الله على المسلمين برّ بركاته ، وحفظه في سكناته ـ جميعَ كتاب « تقريب المقرب » من هذه النسخة ، وهو مختصري من « المقرب » للإمام أبي الحسن بن عصفور ـ رحمه الله ـ ، قراءة فكّ فيها تراكيب مبانيه ، وطابق بين ألفاظه ومعانيه ، فحل مشكله وفصّل مجمله ، وقيّد مطلقه ، وفتح مغلقه ، وذلّل غامضه ، وقرب قاصيه ، وارتقى من هذا العلم العزيز ذروته ، وامتطى من الفن النحوي صهوته .

وكان حالة القراءة يبادر إلى استجلاء مشكلاته بذهنه الثاقب ، وفهمه الصائب .

وأعرب عليّ جملة من أشعار العرب . إذ كان علم الإعراب هو ثمرة علم النحو ، به يختبر تصرف الأحكام ، فيظهر به حسن الضبط بالأحكام .

فكان الشيخ الإمام ، عز الدين يمر في إعرابه مرور السهم ، ويكر على ذكر متعلقاته ومواضع جمله كرور البطل الشهم . هذا مع ما أوتي من موهبة في الفقه وأصوله ، ومعرفة تحصيله ومحصوله ، وبراعته في علم الحديث النبوي ، وملوكه للمذهب السَنيّ [٢] الثمين ، واجتهاده في تحصيل العلوم ، وتمرسه في المنقول منها والمفهوم .

وأذنت له في إقراء العلم ، وخصوصاً ما قرأ علي من هذا الكتاب الذي هو

---

(١) تنظر ترجمته مع تلاميذ أبي حيان فيما تقدم .

(٢) أي المضيء . ينظر : اللسان (سَني) .

« مختصر المقرب » ، الكتاب الذي تجلّى في سماء العلوم بدرا ، وتحلّى من فرائد الفوائد دررا ، وتضمن معظم ما في كتاب سيبويه من الأحكام ، وبهر الموضوعات بسهولة اللفظ ، وترتيب الأقسام ، إذ هو أهلٌ أن يُحَلّي أجياد المستفيدين بجواهر منبر العلم ، ويجلّى على سباق الفهم .

وكانت قراءته عليّ في شهور آخرها من سنة عشرين وسبعمائة ، بمدرسة الملك الصالح من القاهرة .

كتبه أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان « انتهى نص الإجازة .

٢ ـ اجازة من الشيخ عبد الرحمن بن أبي بكر إلى تلميذه المدعو محمد بن عثمان ، جاءت على الورقة (١٤١) من نسخة باريس بفرنسا . نص الإجازة :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قرأ علي الفقيه ، العالم الفاضل ، النحوي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن الشيخ الفقيه المقرىء فخر الدين ، أبي عمرو ، عثمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن موسى المراكشي أبوه جميعَ هذا الكتاب ، وهو « تقريب المقرب » مختصر « المقرب » لشيخنا الإمام العالم العلامة الأستاذ ، شيخ النحاة والأدباء ، نسيج وحده ، وفريد عصره ، أثير الدين ، أبي حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، النفزي الغرناطي الأندلسي ، مقيم القاهرة ، أحسن الله اليه وأسبغ نعمته عليه ، بعد أن بحث عليَّ جميعه بحثاً جلا به رموزه ، وأبان خفيّه ، وكنوزه ، حالاً أحكامه وحدوده ، موضحاً محمله وقيوده ، فحصل له بهذا التقريب من ذا [1] العلم أوفر نصيب .

وهذا الكتاب روايتي بالإجازة عن مختصره الشيخ أثير الدين .

وبحث عليّ قبله « الدرة الألفية » للشيخ الإمام العالم النحوي ، زين الدين يحيى بن معطٍ الزواوي [2] ـ رحمه الله .

(١) أي هذا .

(٢) مرّ ذكره .

وسمع عليَّ جملة من بحث فصوله ، وجملة من « المقرب » للإمام العالم الأستاذ ، شيخ النحاة والأدباء ، أبي الحسن بن عصفور [1] ـ رحمه الله ـ ، وجملة من « الفية الشيخ الإمام العلامة شيخ النحاة ، جمال الدين ، أبي عبد الله ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي [2] الجياني الأندلسي ـ رحمه الله ـ ، وجملة من « العمدة » له .

وأجزت له أن يروي عني جميع ما تجوز لي روايته بالشرط المعتبر عند أهله ، والله تبارك وتعالى [3] ينفعنا بذلك ، ويجعله رحمة علينا في الدارين هنا وهناك بمنّه ويمنه .

وكان فراغه منه يوم السبت لثلاث ليالي خلون من رجب الإصب[4] سنة خمس وعشرين وسبعمائة : بالزاوية الجمالية ، من الكرك المحروسة .

وكتب عبد الرحمن بن أبي بكر بن أحمد بن علي بن أحمد النفزي [5]، عفا الله عنهم . والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على محمد وآله » . انتهت الإجازة .

٣ ـ إجازة من الشيخ سليمان بن داوود ـ ناسخ النسخة نفسها ـ إلى تلميذه ناصر الدين محمد وردت على الورقة الأولى من نسخة جستر بيتي ، والتي اتخذتها أماً . نص الإجازة .

« بسم الرحمن الرحيم »

أجزت الفقيه الأجل الفاضل المحصل النجيب ، ناصر الدين ، محمد ، نجل الأمير الأجل علاء الدين ، علي بن عبد الله الشافعي ، نفعه الله ونفع به ، بأن روى عني الوصيّة التي أنشأها شيخي ، الشيخ الإمام العالم العلامة ، أثير الدين ، أبو حيان ، فسّح الله في مدّته ، وكذلك التاريخ الذي ذكر فيه الأستاذ أبا الحسن بن عصفور ، ونسبه ، ومصنفاته ، وغير ذلك ، والله الموفق .

---

(١) مرّ ذكره .

(٢) مرّ ذكره .

(٣) رسمت « تعلى » في المخطوط .

(٤) هكذا رسمت والصواب الأصم .

(٥) لم نجد له ترجمة في مصادر التراجم .

وكتب سليمان بن داوود بن سليمان الحنفي ـ حامداً ومصلياً ـ في العشر الأخر من شهر رمضان المعظم عام خمس وعشرين وسبعمائة » . انتهت الإجازة .

وثانياً ـ الوصية (وصية أبي حيان رفيقنا في هذه الدراسة) .

ووردت على نهاية الوجه للورقة الاولى من نسخة الأم وعلى ظهرها ، هذه الوصية ولأهميتها لاحتوائها على نصائح وإرشادات يمكن الاستفادة منها نثبتها فيما يلي :

قال أبو حيان : ـ بسم الله الرحمن الرحيم ، وصية أنشأها شيخنا الشيخ الأجل الإمام أثير الدين ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، فسّح الله في مدته ـ ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق ، وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه والتحرز ، وليكن في التحرز من صديقه أشد من التحرز من عدوه . وأن يعتقد أن إحسان شخص إلى أحد وتودده إليه انما لغرض قام له فيه يتعلق به ، يبعثه على ذلك ، لا لذات ذلك الشخص .

وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء :

- في ذات الله تعالى .
- وفي ما يتعلق بصفاته ، وما يتعلق بأحوال أنبيائه [ـ صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين ـ] [١] .
- وفي عدم [٢] التعرض لما جرى بين الصحابة [ـ رضي الله تعالى عنهم أجمعين ـ] .
- وفي التعرض أيضاً لأئمة المذاهب [ـ رحمهم الله تعالى ورضي عنهم أجمعين ـ] .
- وفي الطعن على صالحي الأمة [ـ نفع الله بهم ـ]، وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه .
- وأن لا يقصد أذى أحد من خلق الله [ـ سبحانه] وتعالى ـ إلّا على حسب الدفع عن نفسه وأن يعذر الناس في مباحثهم وادراكاتهم ، فإن ذلك على حسب عقولهم ، وأن يضبط نفسه عن المراء والمجادلة [٣] والاستهزاء والاستخفاف بأبناء زمانه ، وأن لا يبحث إلاّ مع من اجتمعت فيه ثلاثة [٤] شرائط : الديانة والفهم

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من النفح ٢ : ٥٦٥ ، وما يأتي بين معقوفين فيما بعد فزيادة منه أيضاً .
(٢) هذه الكلمة لا داعي لذكرها : لأنه قال : ينبغي الترك . وتركها في الأشياء الأخرى ، وغير موجودة بالنفح .
و (٤) هاتان الكلمتان ساقطتان من النفح ، و « الثلاثة » بدون (ة) علماً أن ما ذكر بعدها مذكر .

والمزاولة لما يبحث ، وأن لا يغضب على من لم يفهم مراده ومن يدرك ما يدرك هو [١] ، وأن يلتمس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد ، وأن لا يقدم على تخطئة أحد ببادىء الرأي ، وأن يترك الخوض في علوم الأوائل ، وأن يجعل اشتغاله بعلوم الشريعة ، وأن لا ينكر على الفقراء أحوالهم [٢] .

وينبغي للعاقل أن يلزم نفسه التواضع لعبيد الله -[سبحانه وتعالى] - ، وأن يجعل نصب عينه أنّه عاجز مفتقر ، وأن لا ينكر على أحد ، وأن يقلّ من الضحك والمزاح والخوض فيما لا يعنيه وأن يتظاهر لكلٍ بما يوافقه مما لا معصية لله فيه ولا خرم مرؤة ، وأن يأخذ نفسه باجتناب ما هو قبيح عند الجمهور ، وأن لا يظهر الشكوى لأحد من خلق الله - تعالى - ، وأن لا يعرض بذكر أهله ولا يجري ذكر حرمه [٣] بمحضر جليسه ، وأن لا يطلع أحداً على عمل خير يعمله لوجه الله - تعالى - ، وأن يأخذ نفسه بحسن المعاملة من [حسن اللفظ وجميل التغاضي] [٤] وأن لا يركن الى أحد الاّ إلى الله - تعالى - وأن يكثر من مطالعة التواريخ ، فإنها تلقح عقلاً جديداً والله سبحانه - وتعالى - أعلم » . انتهت وصية أبي حيان .

وقد أوردها المقرّى في نفح الطيب [٥] عن المتأخرين إذ يقول : « وقد نقلتها من خطة الشيخ العلامة ، أبي الطيب ، ابن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري ، وهو ممن أخذ عن تلامذة أبي حيان »[٦] .

وثالثاً - الترجمة (ترجمة لابن عصفور) .

وقد كتب على وجه الورقة الثانية من النسخة التي اتخذتها بمنزلة الأم ترجمة لابن عصفور نثبتها فيما يلي :

« الشيخ الأجل الإمام العالم البارع المصدر ، نور الدين [٧] ، أبو الحسن ،

---

(١) « ما يدركه » موضع ، « ما يدرك هو » في النفح .

(٢) (كذا) ، وفي النفح كذلك . وكتبتها د . خديجة « أموالهم » دون تعليل . ينظر : أبو حيان ص ٥٧ ، والديوان ص ٢٤ ، ولعله أصوب .

(٣) طمست هذه الكلمة والتصويب من النفح .

(٤) والتغاضي : هو الصفح والتجوز عن زلات الآخرين .

(٥) تنظر في : النفح ٢ : ٥٦٥ - ٥٦٦ .

(٦) النفح نفسه .

(٧) لم تذكر كتب التراجم هذا اللقب لابن عصفور ، ولم يذكر في كتبه المطبوعة أيضاً .

علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي[1] ، من أهل اشبيلية ، ويعرف بابن عصفور ، بقية الحاملين لعلم اللسان ، والمقر له في ذلك بالإجازة والإحسان . أخذ أولاً عن الاستاذ أبي الحسن الدباح[2] ، ثم عن الأستاذ أبي علي الشلوبين[3] ، ثم كانت بينهما منافرة ، قال أبو عبد الله ، محمد بن حيان الشاطبي في تاريخه : انه لازمه نحواً من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه ، في نحو : السبعين طالباً .

قال المولى الأجل ، أثير الدين ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن محمد بن علي بن حيان الغرناطي : والذي نعرفه نحن ما أكمل عليه الكتاب أصلاً . وكان أصبر الناس على المطالعة ليلاً ونهار ، لا يمل من ذلك . وله تواليف جليلة منها : « المقرب » ، و « الممتع » ، و « الهلالي »[4] ، و « المفتاح » ، و « الأزهار » ، و « إنارة الدياجي » ، و « مختصر الغرة » ، و « مختصر المحتسب » ، و « مفاخرة السالف والعذار » ، و « شرح الجمل للزجاج » ، وهذه كلها قد أكملها ، والذي مات قبل كماله « شرح الايضاح »[5] ، و « شرح المقرب »[6] ، و « شرح الأشعار الستة » ، و « شرح الحماسة » ، و « شرح المتنبي » ، و « سرقات الشعراء » ، و « البديع »[7] ، و « شرح الجزولية » ، وانتهى به إلى (باب العطف) ، وهو الذي بنى عليه شرحه الشيخ الحافظ، أبو علي الأبذي[8] . وكذلك بنى عليه أيضاً الاستاذ ، أبو عبد الله الشلوبين الصغير[9] .

---

(١) لم يذكر هذا النسب الطويل إلاّ في مقدمتي المقرب ١ : ٧ ، والممتع ١ : ٤ وفيه زيادة (بن محمد بن أحمد) بعد أحمد .

(٢) وهو علي بن جابر علي بن أحمد اللخمي (٥٦٦ ـ ٦٤٥ هـ) . ترجمته في : البغية ١ : ١٥٣ ، وصلة الصلة ص ١٣٧ ، والمغرب في حلى المغرب ١ : ٢٥٥ ، ٢٦٤ .

(٣) وهو عمر بن محمد بن عمر الازدي الإشبيلي (٥٦٢ ـ ٦٤٥ هـ) . ترجمته في : البغية ٢ : ٢٢٤ ، صلة الصلة ص ٧٠ ، والديباج المذهب ٢ : ٧٨ .

(٤) « الهلال » في كتب التراجم وكتبه الأخرى .

(٥) ومنه نسخة في مكتبة نوشهر بتركيا . ينظر : نوادر المخطوطات ص ١٣٥ .

(٦) له شرحان الكبير الذي لم يكمل ، وصغير له عدة نسخ كاملاً .

(٧) وذكر أصحاب التراجم « البديع شرح الجزولية » . كشف الظنون ص ١٨٠٠ .

(٨) مرّ ذكره .

(٩) وهو محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي (ت ٦٦٠ أو ٦٧٠ هـ) عن عمر بلغ ٤٠ سنة ، وهو في ريعان شبابه . ترجمته في : الذيل والتكملة ٦ : ٤٨٣ ، والبغية ١ : ١٨٧ .

أقرأ باشبيلية ، وشريش ، ومالقة ، ولورقة ، ومرسية . وكتب عنه على كتاب سيبويه ، أبو القاسم الصفار [1] . ثم انتقل الى تونس وبها توفيّ يوم السبت من الزوال ، الرابع والعشرين من ذى القعدة[2] سنة تسع وستين وستمائة ، ومولده باشبيلية ، عام سبع وتسعين وخمسمائة[3] ، وهو عام السيل الكبير عندهم .

ومن شعره مما قاله ارتجالاً[4] :

لما تدنستُ بالتفريط في كبرى ورحت مغرىً بشرب الراح واللّعسِ
رأيت أنّ خضاب الشيب أستر لي إن البياض قليل الحمل للدنس » .

انتهت ترجمة ابن عصفور ، وهي ترجمة في الحق وافية ومفيدة ، وأني لم أجد مثلها في كتب التراجم ومن أجلِ ذلك أثبتها في هذا الكتاب .

وكتب بيتان من الشعر حاشية في أعلى هذه الترجمة من جهة اليمين ، هما :

لا تنظرنّ لملبسي وانظر إلى ما تحته من فطنة وبيان
ذهن كأنّ النار منه أشعلت وفصاحة تُربى على سحبان[5]

- منهج التحقيق العام :

لما عزمت على تحقيق كتاب « تقريب المقرب » ، وضعت أمام عيني عدّة أسس وقواعد ، ملتزماً بها ، رغبة في إخراج عملي على الوجه المطلوب ، ومن هذه الأسس والقواعد :

١ - المحافظة على صورة النص كما وضعه مصنفه ، إلاّ اذا وجدت بعض الأخطاء ،

---

(١) كنيته أبو الفضل ، واسمه قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، المشهور بالصفار (ت ٦٣٠ أو ٦٦٢ هـ) . ترجمته في البغية ٢ : ٢٥٦ ، والعنوان ص ١٧٤ .

(٢) « ذي قعدة » في الأم .

(٣) تنظر ترجمته في : البغية ٢ : ٢١ ، والفوات ٣ : ١٠٩ ، والشذرات ٥ : ٣٣٠ ، وابن الوردي ٢ : ٢٢٠ .

(٤) تنظر : المصادر السابقة ، وكل من ترجم لابن عصفور هذين البيتين .

(٥) قال صاحب التاج : « سحبان اسم رجل من وائل ، بليغ السن يضرب به المثل في البيان والفصاحة » . التاج مادة (سحب) .

فيما ظننت أنه وقع من المصنف سهواً أو وهماً وضعته كما هو ، وأشرت الى الصواب في الحاشية ، وما اعتقدته أنه تحريف أو تصحيف وقع من النساخ أثناء النسخ صوبته في النص وأشرت في الحاشية إلى الخطأ أيضاً ، وذلك حفاظاً على أصل الكتاب كما جاء في أصل مخطوطاته .

٢ ـ اعتمدت في تخريج مسائل الكتاب التي ورد فيها خلافاً بين النحويين على المصادر النحوية القديمة ككتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، وسر الصناعة والخصائص لابن جني ، وأمالي بن الشجري ، والمفصل للزمخشري ، وشرحه لابن يعيش ، والتسهيل لابن مالك والمقرب ، والجمل ، والممتع والضرائر لابن عصفور ، وشرحي الكافية والشافية للرضي ، والمغني لابن هشام وشرحي الألفية لابن عقيل والأشموني ، والهمع والاشباه والمزهر للسيوطي ، والدرر اللوامع للشنقيطي ، والمنصف لابن جني .

وغير ذلك من الكتب الوثيقة الصلة بالنحو والصرف .

وكذلك اعتمدت كتب المعاجم اللغوية في شرح بعض المفردات كصحاح الجوهري ، والمخصص لابن سيدة ، واللسان لابن منظور ، والتاج للزَبيدي ، وغيرها من كتب اللغة أيضاً .

٣ ـ قابلت النسخة التي اتخذتها أماً ببقية النسخ الثلاث المعتمدة في التحقيق والمطبوع بعد أن رمزت لكل منها بحرف ، فلنسخة المعهد (م) ، ولنسخة تونس (ت) ، ولنسخة باريس (ب) وللمطبوع (ط) ، وأثبت أوجه الخلاف ونبهت على مواضع السقط في كل منها ، وأشرت إليه في الحاشية فقلت إن كان كلمة : سقطت هذه الكلمة ، وان كان أكثر : سقط ابتداء من « كذا . . إلى كذا » ، أو ما بين الفاصلتين ، أو ما بين الفاصلة والنقطة ، وإن كان الساقط صفحة فأكثر وضعت رقماً يشير إلى بدايته وآخر يشير إلى نهايته .

٤ ـ حافظت على بداية ونهاية صفحات المخطوط الذي اعتمدته أماً في التحقيق ، ووضعت خطاً مائلاً لنهاية كل صفحة من صفحاته هكذا / ، ورمزت لوجه الورقة بـ (أ) ولظهرها بـ (ب) ، ووضعتها بعد نهاية السطر الذي تقع فيه نهاية الصفحة في التحقيق ، هكذا .

٥ - وضعت ثلاث نجمات بين بعض الموضوعات داخل الباب **الواحد من النص** هكذا (***) .

٦ - حصرت الزيادات التي يقتضيها سياق الكلام والزيادات التي نقلتها من كتب أخرى نقلت نص الكتاب ، أو كانت توضح نصه أو تكمله بين خطين معكوفين هكذا [. . . .] .

نماذج من المخطوطات

اجز الفقير الاجل الفاضل المحصل الحسيب

ما قرأه لدى ... على الامام ... علاء الدين علي عبد الله

... بعد ... سمع به ... على الرضية

التي ... الشيخ الامام العالم العلامة

... رحمه الله ... وكذلك التاريخ

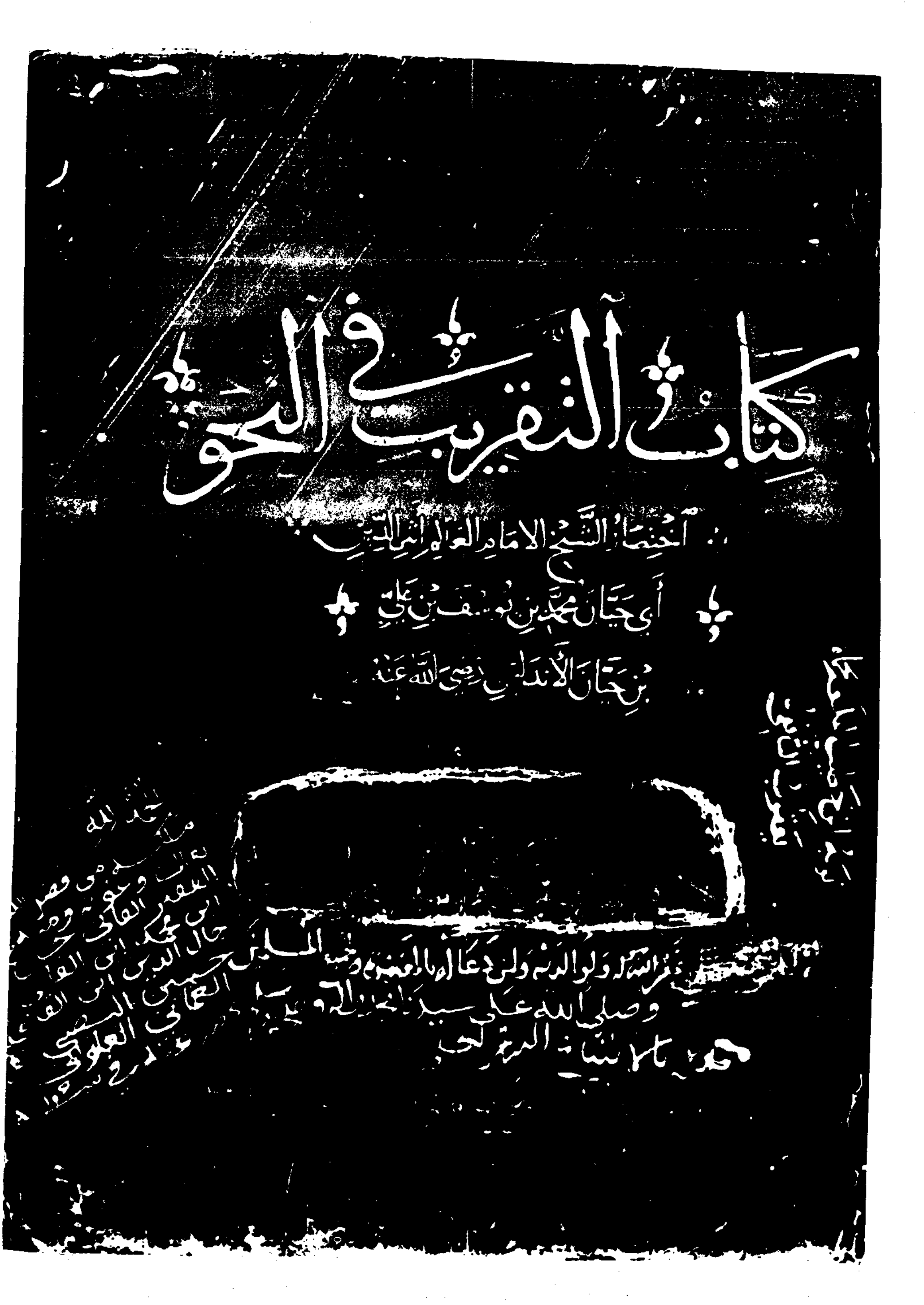
الذي ... عصفور ونسبته

ومستفاده ... ذلك ... وعن ذلك والله الموفق

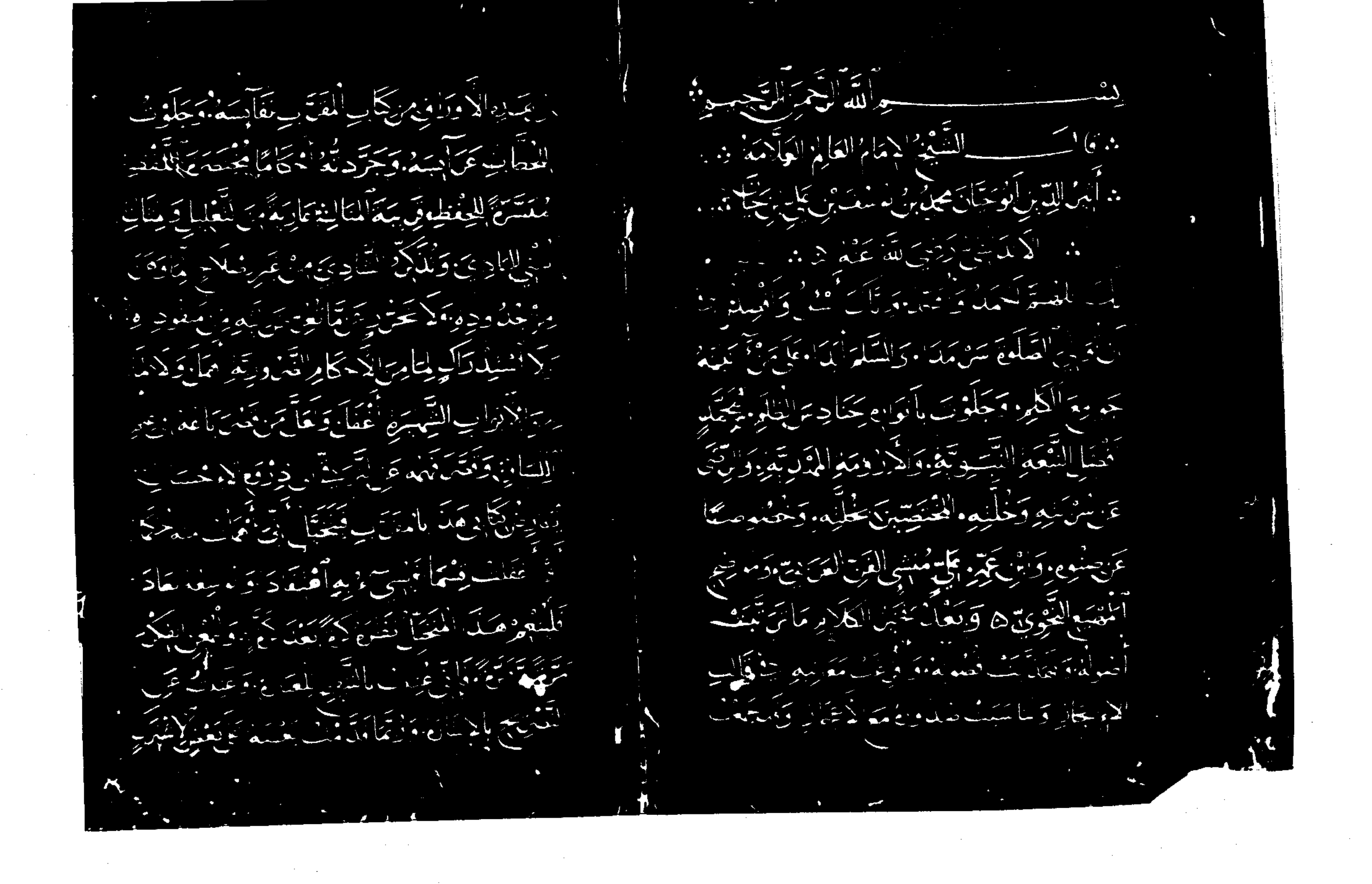
وكتب سليمان بن داود بن سليمان الحنفي حامدا مصليا

في العشر الأخير من رمضان المعظم عام ... عشرين

و ...



وجه الورقة الثالثة من المخطوطة الأم



بسم الله الرحمن الرحيم

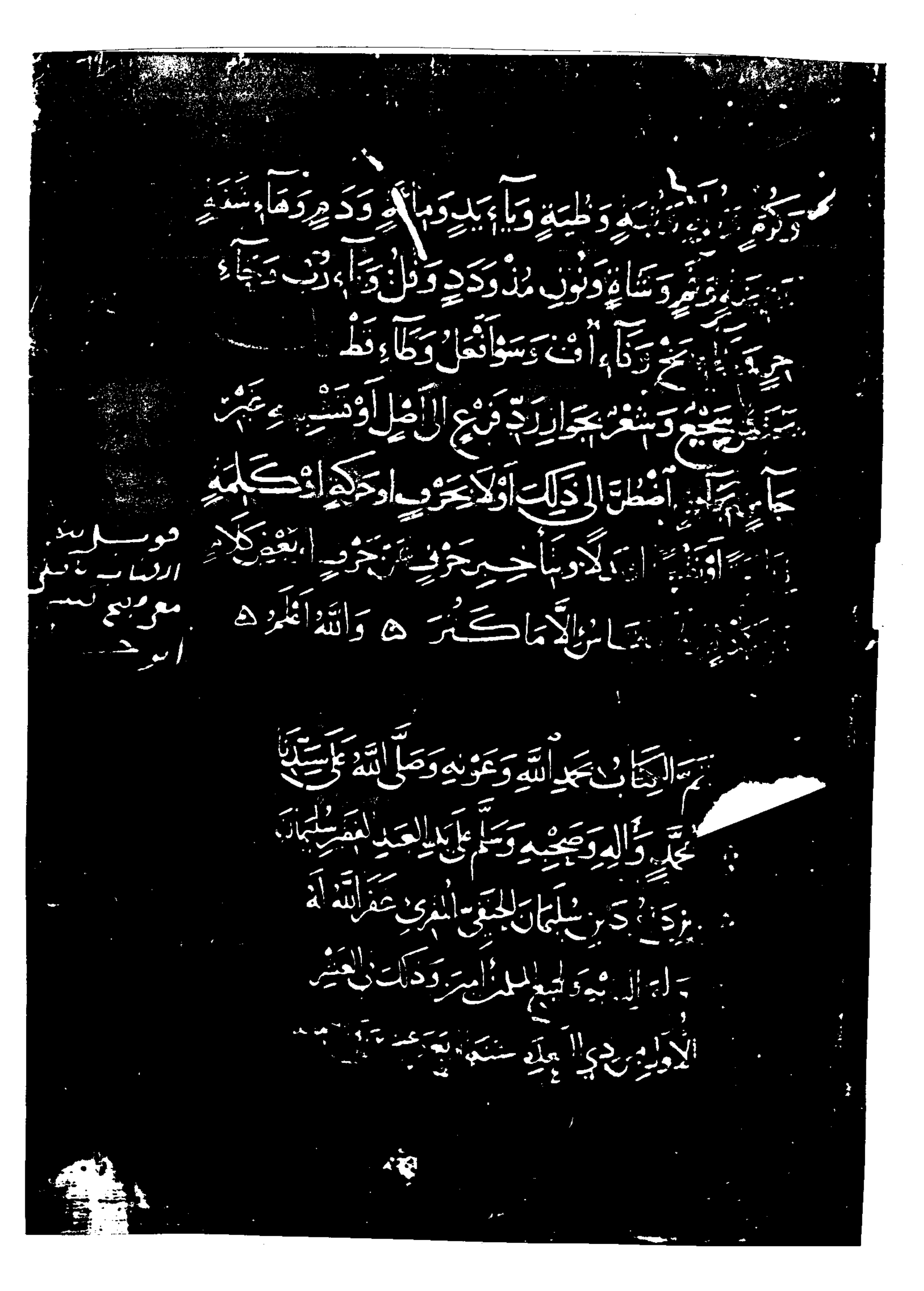
قال الشيخ الإمام العالم العلامة

أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان

الأندلسي رضي الله عنه

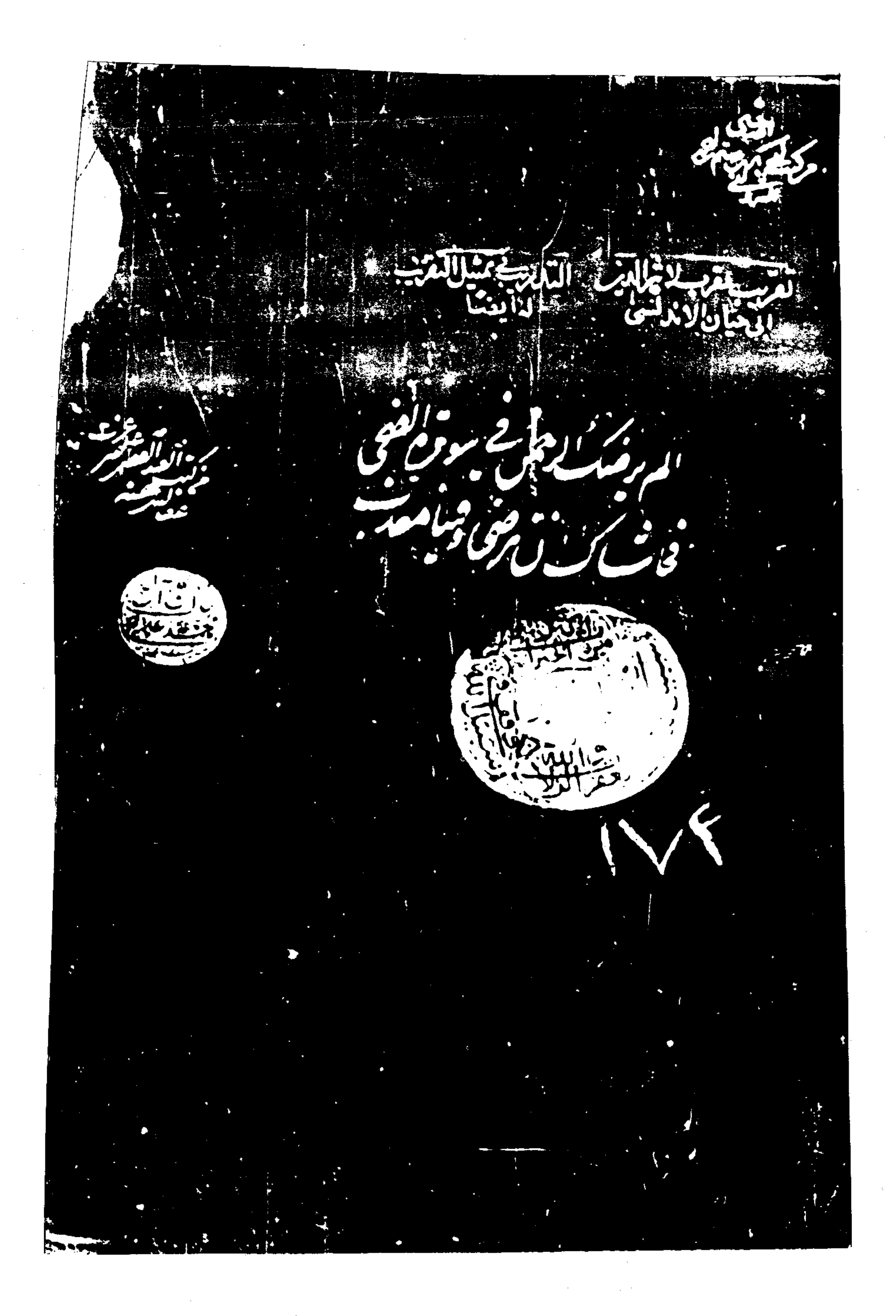
ظهر الورقة الثالثة من المخطوطة الأم

وجه الورقة الرابعة من المخطوطة الأم



وجه الورقة (٧٢ أ) من المخطوطة الأم

نهاية نص الكتاب


تقريب المقرب لاتمام المقرب — التدريب في تمثيل التقريب
لأبي حيان الأندلسي
الم يرمك الرحمن في سورة الضحى
فحاشاك ان ترضى وفينا معذب
١٧٤

وجه الورقة الأولى من (م)

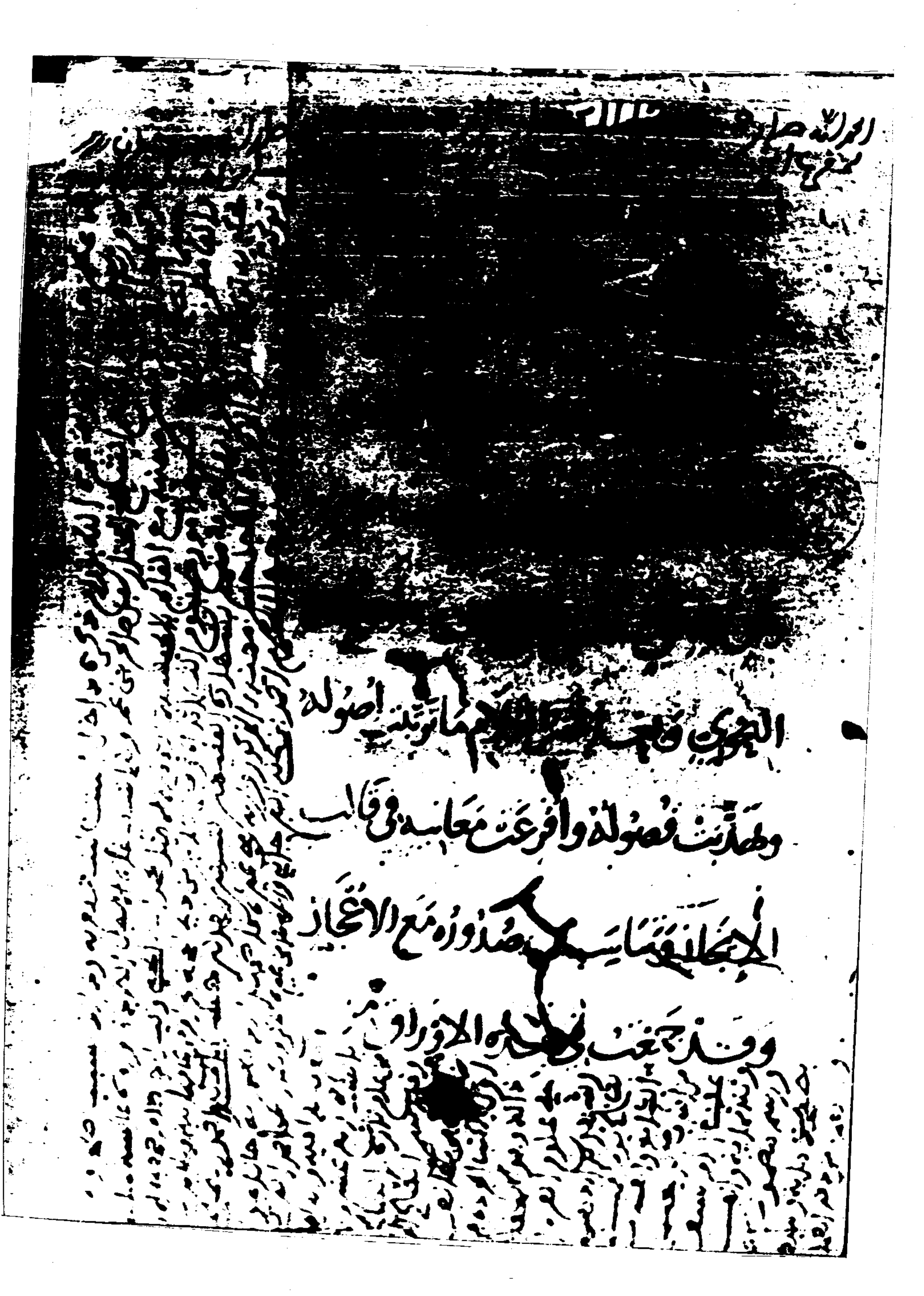
بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله
قال الشيخ الإمام الأوحد أثير الدين أبو حيان
محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان
الأندلسي النفزي
لك الحمد والمجد وإليك الآمال وأقصد في
أن توالي الصلاة سرمدا والسلام أبدا على من
أوتي جوامع الكلم وجلوت بأنواره حنادس
الظلم محمد الشجرة النبوية وأكرم دوحة
المصطفية والرضى عن سرته وحامته
المختصين بحليته وخصوصا عن صنوه وابن عمه
علي منشئ الفن العربي وموضح المنهج
النحوي محبر الكلام ما رتبت أصوله
وهذبت فصوله وأفرغت معانيه في قالب
المجاز وناسبت صدوره مع الأعجاز
وقد جمعت في هذه الأوراق من كتاب المقرب
غاية وجلوت للطالب عرائسه وجردته
مختصرة اللفظ ميسرة للحفظ قريبة

ظهر الورقة الأولى من (م)

ظهر الورقة (٥٧) من (م)

وجه الورقة (٥٨ أ) من (م)

نهاية نص الكتاب


النحوي [illegible] أصوله
وهذبت فصوله وأفرغت معانيه في قالب
الإيجاز [illegible] صدوره مع الإعجاز
وقد جمعت [illegible] الأوراق

أول المخطوطة (ت)

او بعض الكلام عن الكلام لا بنفسه

الى ما لا يتناهى تم التعريف ووافق الفراغ من نسخه سلخ الحجة سنة ثمان عشر وسبعمائة مع مقابلته

آخر المخطوطة (ت)



وجه المخطوطة الأولى من (ب)
تحمل رقم (٩٨)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله

قال الاستاذ الامام اثير الدين ابو حيان محمد بن حيان النفزي الجياني

الاندلسي ... حرسه الله تعالى

لك اللهم الحمد ... واياك نسأل وانتصدي ان توالي الصلاة سرمدا

والسلام ابدا على من اتيته جوامع الكلم وجلوت بانواره حنادس الظلم

محمد افضل الشرعة النبوية والارومة المهدية والنبي من سربته

وخلفته المختصين بخلته وخصوصا عن صنوه وابن عمه علي منشئ

النحو العربي وموضح اللمع النحوي **وبعد** فخير الكلام ما قربت

اصوله وتهذبت فصوله وافرغت معانيه في قالب الايجاز و...

صدوره مع الاعجاز وقد جمعت في هذه الاوراق كتاب المقرب

... الخطاب عرابيسه وجردت احكاما مختصرة

اللفظ مبسوطة حفظ قريبة المنال عارية من التعليل والاهمال

تغني البادي ... من غير اصلاح لما ... حدوده

ولا ... من نقوده ولا استدرك ما ... الاحكام

الضرورية ... الابواب الشهيرة اعقل ولعل من ...

باطيبهم ... ان ... عن الترقي الى ذروة الاحسان ...

كتبي هذا ... الى ... او اعقلت ... بنى

به اعتقادا ويوسعه انقيادا فليتبع هذا المختصر ... بعد ...

... الفكر ... فاني عنيت بالتنقيح ...

التصريح بالاشارة وربما ... على بعض ... حكم او ...

وصف ونظم ولما ... فيه النازح الى اهله وقرب ... بشكله

وجاء نحو من ربع اصله سميته تقريب المقرب ... صرح

وارغب الى ان يجعله خالصا لوجهه الكريم و... على ... كتابه

الحكيم بمنه ويمنه

النحو علم ... من كلام العرب

المعرفة احكام اجزائه التي ائتلف منها والكلام لفظ مركب مفيد بالوضع

اجزاؤه اسم وفعل وحرف فالاسم لفظ يفهم منه وحده معنى غير

متعرض ببنيته لزمان والفعل كالاسم الا انه ... والحرف

لفظ دال على معنى في غيره ... والاحكام ... وتركيبية

القسم الاول ... **الاعراب**

تغير اخر الكلمة لعامل داخل عليها ... او الفائدة

... ويحسن في اسم ... فعل وحرف ... الاسم وكان ... ان يدخل في

مضارع اضيف اليه اسم زمان او ذو او ... الفعل

وكان حقه ان يدخل في غير منصرف ... مضارع

اتصل به ... او ... مخاطبة ونا ... لم يدخل

ما الزام ما الله وفي المقصور في الوقف ضرورة ولهف ودواو وعدي
ومال والغ ومن واسم وكرة وقلة وثبة وظبة وما يدعوا به ودم
وها نشقة وعضة وفم وشاة وبون ومذ ولد ودو ولو وما يريد جا
حر وطي وفاات وسوا انفعل وطا قط **باب**
يخص شيء ويشعر بجواز رد فرع إلى الأصل أو تشبيه غير جائز
بجائز لضطرار إلى ذلك أو لا وذلك بحرف وحركة أو كلمة زيادة أو
نقصا أو بدلا وبتلخيص حرف عن حرف أو بعض كلام عن كلام
ولا يتقاس إلا ما كثر ن تم تقريب المقرب بحمد الله وعونه
قال مختصره فرغت منه في حادي والعشرين لشهر ربيع الأول
سنة سبع وثمانين وستمائة بالقاهرة من بلاد مصر حرسها الله
ووافق الفراغ من نسخه على يد عبيد الله التقي الفقير إليه
محمد بن عثمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن موسى
البلنسي منتصفا من شهر جمادى الأخرى سنة خمس
وعشرين وسبع المائة وصلى الله على سيدنا محمد وآله

ظهر الورقة (١٤٠) من (ب)

القسم الثاني
تحقيق النص والتعليق عليه

كتاب
تقريب المقرَّب في النحو
اختصار الشيخ الامام العالم ، أثير الدين ،
أبي حيان ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، الأندلسيّ
رضي الله عنه



مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد ، وآله [1]

قال الشيخ [2] الامام العالم العلامة [3] ، أثير الدين ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي [4] بن يوسف[5] بن حيان ، النَّفْزِيّ [6] ، الجياني [7] الأندلسي [8] ، مقيم القاهرة [9] ، رضي الله عنه [10] :

لك اللهم أَحْمَدُ وأُمَجّدُ ، وإيّاك أسألُ [11] وأقْصِد ، في أن تُوالي الصلاة [13] سَرمَدا ، والسَّلام [13] أبدا ، على من آتيته جوامِع الكلم . وجَلوْتَ بأنواره حَنادِسَ الظُّلَم ، محمدٍ أفضل النبعة النبويَّة ، والأَرْومَةِ [14] المهدِيَّة ، والرِضى عن

(١) هذه العبارة زيادة من (م ، ب) ، وكلمة « سيدنا » من (ب) فقط ، حاشية في ط .

(٢) موضع « الشيخ » ، الأستاذ » في (ب) .

(٣) موضع « العالم العلامة » ، « الأوحد » في (م) .

(٤) من « محمد . . إلى هنا » محذوف من (ب) .

(٥) بن يوسف زيادة من (م) وساقط من ط .

(٦) (كذا في المخطوط) وضبط بكسر النون في الأعلام ٧ : ١٥٠ والنفح ٢ : ٥٣٥ .

(٧) النفتري الجياني زيادة من (م، ب)، وكلمة «الجياني» من (ب) فقط، وحاشية في ط .

(٨) سقطت هذه الكلمة من (م) ، وحاشية في ط .

(٩) مقيم القاهرة زيادة من (ب)، وحاشية في ط .

(١٠) « موضع رضي الله عنه » ، « حرسه الله » في (ب) . والأخير حاشية في ط .

(١١) رسمت « أسئل » في الأم .

(١٣) رسمت « الصلوة » في الأم أيضاً .

(١٢) رسمت « السلم » في الأم أيضاً . وسقط من « بسم الله . . إلى هنا من (ت) .

(١٤) « الأرومة » : من معانيها ، الحسب والنسب ، والمقام العالي الرفيع ، وكيف لا ، والمقصود رسول الله ﷺ . (مادة : أرم) .

سرُبَتِه [١] ، وخُلَّتِه [٢] ، المُخْتَصّين بِخُلَّتِه [٣] ، وخُصُوصاً عن صِنْوِه [٤] ، وابن عمّه علي مُنشىء الفن العربيّ ، وموضِحَ المَهْيَع النحوي [٥] .

وبعد :

فخيرُ الكلام ما تَرتَّبت أُصُولُه ، وتهذَّبت فُصُولُه ، وأُفرِغَتْ معانِيَه في قالب الإيجاز ، وتناسَبَتْ صدُورُه مع الأعجاز .

وقد جمعت / في هذا الأوراق من كتاب « المقرب » [٦] نفائسه وجلوتُ للخُطَّاب عرائسَه ، وجرَّدتُه [٧] أحكاماً [٨] مختصرة اللفظ ، مُيَسَّرَةً للحفظ ، (٣ / ب) قريبة المنال ، عاريةً من التعليل والمثال ، تُغني البادي وتُذكر الشادي [٩] من غير إصلاح لما وَهَنَ من حدُوده [١٠] ، ولا تَحَرُّزٍ عمّا [١١] تُعُرِّضَ إليه من منقوده [١٢] ، ولا استدراك لما من الأحكام الضرورية أَهملَ ، ولا لما من الأبواب الشهيرة أَغْفَلَ [١٣] .

---

(١) « السربة » : من معانيها ، القطيع ، والطائفة من السرب ، والأهل . ينظر : اللسان مادة (سرب) . والمقصود هنا أهل بيت رسول الله (ص) .

(٢) « الخلة » : من معانيها ، الصديق ، والصداقة ، وبلفظ واحد مع الجميع . المصدر السابق مادة (خلل) . والمقصود هنا أحبائه .

(٣) أي المختصين بمحبته . ينظر : المصدر السابق نفس المادة .

(٤) « الصنو » : من معانيه المجازية ، الأخ الشقيق ، للمفرد المذكر ، وصنوة للمؤنث ، والجمع أصناء ، وصنوان . ينظر : اللسان والتاج ، مادة (صنو) .

(٥) أي : الطريق النحوي

(٦) بتشديد الراء وفتحها (كذا) في نسخة الأم ، وشرح المقرب ورقة (١) . ومحققاً المقرب شكلاه بكسر الراء ، وكلاهما يجوز .

(٧) قرأها الدكتور فخر الدين قباوة « حررته » . ينظر : ابن عصفور ص ٥٤ .

(٨) قرأها أيضاً الدكتور فخر الدين قباوة ، والدكتورة خديجة الحديثي « في رسالة » . ينظر : المصدر السابق ، وأبو حيان ص ١٠٢ .

(٩) قرأتها الدكتورة خديجة الحديثي « الساهي » . ينظر : أبو حيان نفسه .

(١١) رسمت « عن ما » في الأم و (م) و (ت) ، وما أثبتناه جاء موافق للرسم في عصرنا .

(١٠) أي : حدود كتاب « المقرب » .

(١١) رسمت « عن ما » في الأم و (م) و (ت) ، وما أثبتناه جاء موافق للرسم في عصرنا .

(١٢) أي : لم يردَّ أبو حيان على مَنْ اعترض كتاب « المقرب » ووجه إليه بعض الانتقاد .

(١٣) أي : لم يستدرك أبو حيان ما أهمله ابن عصفور من الاحكام الضرورية ، أو ما أغفله من الابواب المشهورة لأنه يختصر الكتاب لا يشرحه .

ولعل من قَصُرَ باعه [1] في علم اللسان ، وقَصرَّ فهمُه عن الترقي إلى ذروة الإحسان ، يُعارِضُ كتابي هذا بـ « المقرَّب » ، فيتخيل أني أَهملت منه حكماً ، أو أَغفلت قِسماً ، فيسيء به إعتقاداً ، ويُوسِعُه بِعادا .

فَلْيُنعم هذا المتخيِّل نظره كرَّة بعد كرّة ، وليُمعن الفكر مرة ومرّة [1] ، فإني [2] عُنيتُ بالتنقيح للعبارة ، وغَنِيتُ عن التصريح بالإشارة . وربّما قدمت بعضه على بعض لاشتراك / في حكم ، أو ملاءمة ترصيفٍ ، أو [3] نظمٍ . (٤ / أ)

ولما قرَّبْتُ فيه النازح إلى أهله ، وقَرَنْتُ الشكل بشكله ، وجاء في نحوٍ من ربع أصله ، سميته : « تقريب المقرب » . وإلى الله أضرع وأرغب في أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ومعيناً على فهم كتابه الحكيم بمنِّه ويُمْنِه .

***

النحو : علم مُؤَصَّلٌ [4] بمقاييس كلام العرب المُعَرِّفَةِ أحكامَ أجزاءٍ ائتلف منها .

والكلام : لفظ مركبٌ مفيد بالوضع ، وأجزاءوه : اسم ، وفعل ، وحرف .

فالاسم : لفظ يفهم منه وحده معنى غير مُتَعَرِّضٍ ببنيتِه [5] لزمان .
والفعل : كالاسم الاّ في عدم التعرض .
والحرف : لفظ دال على معنى في غيره فقط .

***

والأحكام : إفرادية ، وتركيبية ، وهي [6] : إعرابية ، وغيرها [7] .

---

(١) (كذا) في جميع النسخ وفي ط « باله » !!؟ .
(٢) (كذا) في جميع النسخ وفي ط « بعد مرّة » .
(٣) « و » في (م وب) وكلاهما يجوز .
(٤) « فاصل من (ت وب) .
(٥) بِبِنْيةٍ) في الأم وط .
(٦) أي : التركيبية .
(٧) أي : البناء وسيأتي فيما بعد .

القسم الأول
من الأحكام التركيبية /
[باب][1]

(٤ /ب)

الإِعراب : تغيرّ آخر الكلمة لعامل داخل عليها فيما هي فيه لفظاً ، أو تقديراً .

وألقابُه : رفعٌ ، ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ ، وجرٌ ويخُصُّ الاسم ، وكان حقُّه أن يَدخُلَ في مضارعٍ أضيف إليه اسم زمان ، أو « ذو » ، أو « آية » ، وجزمٌ ويخصُّ الفعلَ ، وكان حقُّه أن يدخل في غير منصرفٍ .

فللرفع نونٌ في مضارِع اتصل به ألف اثنين [2] ، أو واو جمعٍ ، أو ياءُ مخاطبةٍ وبقاءُ اللفظِ عند دُخُولِ عامل [3] الرفعِ على ما كان عليه قبلَه ، في مثنىً وجمع مُسلَّمٍ مذكر ، وجارٍ مجراهما . وضمَّةٌ فيما بقي .

وللنصب كسرة في جمع مؤنث سالمٍ ، وانقلابٌ إلى الياءِ في جمعِ مسلَّمٍ مذكرٍ ، وفي مثنىً ، وحَذفٌ فيما « رُفِعَ بالنون وفتحةٌ فيما بقيَ .

وللجرّ فتحةٌ فيما لا ينصرِفُ ، وانقلابٌ كهو في النصب . وكسرةٌ فيما بقيَ .

وللجَزْمِ : حَذْفٌ فيما رُفِعَ بالنون [4] ، وفي مُعتلٍ آخرٍ غيرِ بدلٍ من همزةٍ إلاّ

---

(١) زيادة من المقرب ١ : ٤٧ ، يقتضيها سياق الكلام ، وكان من الجدير بأبي حيان أن يبقى كلمة « باب » هذه ، إذ أنه درج في المواضيع الأخرى على سبقها لـ « باب » .

(٢) « الأثنين » من ط .

(٣) هذه الكملة زيادة من (ب) وسقطت في ط .

(٤) « بنون » في الأم (ب) وط أي بدون تعريف ، وكلاهما يجوز .

في ضرورة ، فان أُبدِلَ / فالحَذْفُ والإثبات . وسُكونٌ . (٥ أ) فيما بقيَ [١] .

بابٌ

يُرفَعُ الاسم ، بشرط عطفيَّـةٍ ، وعدمِ عاملٍ [٢] لمجردِ عددٍ وفاعِلا ، ونائباً ، ومبتدأ ، وخبراً ، وتابعاً .

وينصب : مفعولاً به ، وفيه ، ومعه ، وله ، ومشبَّـهاً بالمفعول به ومصدراً ، وحالاً ، وتمييزاً ، ومستثنىً ، وخبر كان ، ومُشْبِهاتِ ليس ، واسم « لا » لِتَبْرِئَةٍ [٣] ، واسم إنَّ ، وتابعاً .

ويجر : بحرف ، وإضافة ، أو تبعيَّـةٍ .

***

ويُرفَعُ الفِعْلُ : إن عَرِيَ من ناصبٍ ، أو جازمٍ .
ويُنصَبُ : إن باشره ناصبٌ ، أو أُتبِعَ نسقاً ، أو بدلاً .
ويُجزَمُ : إن باشره جازمٌ ، أو عُطِفَ على مجزوم ، أو كالمجزوم أو أبدِل عنه .

بابٌ

الفاعلُ : اسم سَبَقهُ رافِعُهُ لفظاً ونية على طريقةِ « فَعَـلَ » أو « فاعِـلٍ » .
ورُتْبَتُهُ [٤] التقديمُ على المفعول .

ويجب [٥] إن أُضمِر متصلاً ، أو فُقِد مُبَيِّنٌ ، أو أضِيفَ إليه مصدرٌ يَنْحَلُّ لـ

---

(١) قال ابن عصفور : « جميع علامات الإعراب بالنظر إلى المتكرر منها اربع عشرة علامة ، وبدون تكرار تسع علامات » . شرح الجمل ١ : ١١٩ . بينما جعلها إمام النحويين سيبويه ثمان علامات بدون تكرار . ينظر : الكتاب ١ : ٣٠٢ .

(٢) يريد « اذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديراً ، وكان مع ذلك معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً غيره عليه ، نحو : واحد واثنان ، اذا أردت مجرد العدد لا الاخبار » المقرب ١ : ٥١ .

(٣) أي : « لا » النافية للجنس .

(٤) ويجوز تقديم المفعول عليه . ينظر : المقرب ١ : ٥٣ ، وشرح الكافية ١ : ١٩٠ ؛ وشرح الجمل ١ : ١٦٣ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٢٩١ .

(٥) أي يجب تقديم الفاعل على المفعول .

« أن » ، أو « ما » وصِلتِهما ، إلاّ في ضرورةٍ .

(٥ /ب) ويمتنع إن أُظهِرَ / والمفعولُ ضميرٌ متصلٌ ، أو مضافٌ اليه المصدرُ ، أو اسم فاعل غيرُ ماضٍ ، أو قرِن الفاعل بـ « إلاّ » ، أو ما في معناها [١] ، أو اتصل به ضمير المفعول أو ضمير ما اتصل به ، أو كان الفاعل ضمير ما اتصل به [٢] أو ضَرورةً .

ويجوز في الباقي .

ويجبُ تقديمُ المفعولِ على الفاعل إن كان اسم شرطٍ ، أو استفهامٍ ؛ لا لاستثباتٍ أو كم خبريَّةً في الفصحى ، أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله .

ويمتنع إن أُضمِرَ متصلاً ، أو جَمَدَ [٤] عاملٌ ، فإن ولي « ما » لنَفْيٍ ، أو « لا » في قسمٍ ، أو أداةَ استفهامٍ ، أو شرطٍ ، أو تحضيضٍ ، أو لام توكيدٍ لا تصحبُ إنَّ ؛ أو وقع صِلَة ، أو صفةً لم يقدم على موصول ، ولا موصوف ، ولا على شيء من ذلك .

ويجوز على العامل إلاّ إن كان صلة « أل » ، أو [٥] ناصب فعل فإن جُرَّ بغير زائدٍ لم يقدم [٦] ، أو بزائد جاز عليه لا على العامل وحده [٧] .

ويجوز في الباقي .

---

(١) يريد « انما » . ولا خلاف في انه لا يجوز تقديم محصورها عليها أما المحصور بـ « إلاّ » ففيه خلاف . ينظر : المقرب ١ : ٥٣ - ٥٤ ، وشرح الكافية ١ : ١٩٥ ، وشرح الجمل ١ : ١٦٣ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) وفي « أمكان الفاعل . . الى هنا » جاء مكرراً من ط وفي حاشية ت « ضرب غلام هند زوجها ضمير ما اتصل به » .

(٣) أي « إذاوُجِدَتْ قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ من المفعول » . المقرب ١ : ٥٥ وشرح الجمل ١ : ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٢٩١ .

(٤) أي كان غير منصرفٍ .

(٥) بداية الساقط في « ت » .

(٦) وفي حاشية م « وأجاز الكسائي التقديم إذا كان أفعل التفضيل ، فيقول : أنا العسلَ أوّلُ شاربٍ . وأجاز بعضهم إذا كان غير ضاربٍ » .

(٧) وفي حاشية م أيضاً « هو على العامل شاذ بقدره ، أو صلة فعل ، فان كان صلة غير ناصبِ فِعل جاز كقولك : عَجِبْتُ من زيدٍ تَضرِب »

باب

الموصول الحرفي [1] : « أن » و « كى » / ويوصلان بالفعلية ، و « أنّ » بالاسميّة ، و (٦ أ) بهما [2] .

والاسميّ : « من » لعالم أو مختلطٍ به ، أو كعالم ، و « ما » لغير عاقل ولأنواع عاقل ، و « الذي » لمفرد ، و « التي » لمفردة لعاقل وغيره ، ولجَمْعيهما . ويجوز « اللّذِ » و « اللّذْ » [3] و « الذّيُ » ، وكذا في [4] « التي » . وتَثْنِيَتُهما : « اللذان » و « اللتان رفعا » [5] وبالياء في غيره [6] ، وجمع « الذي » : « الذين » مطلقاً ، ويخصّ العاقل ، وبعضُهُم كالمسلّم [7] ، وهُذَيلُ « اللائِيْنَ » [8] مطلقاً ، وبعضهم كالمسلم . ويجوز حذف النون جمعا وتثنية [9] ، وشذُّها فيها رفعا .

وفي « التي » [10] : اللائي ، واللاتي ، واللواتيّ وبلا ياء فيهن ، واللوا ، وبالمد واللاى واللّاء ، واللاءات .

و « ألْ » [11] : بمعنى الذي . والتي لمذكّر و [مؤنث] [12] مفرد وفروعِهما كـ

(١) لم يعد أبو حيان « لو » من الحروف الموصولة وكذلك ابن عصفور وأكثر النحويين ، إلاّ الفُراء، وأبو علي ، وأبو البقاء ، والتبريزي ، وابن مالك ، وابن هشام . ينظر : شرح الكافية ٤ : ٤٤٢ ، والمغنى ١ : ٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٩٣ .

(٢) أي بالاسمية والفعلية . وسيبويه يقول : إنها لا توصل إلاّ بالفعلية ، ومذهب طائفة من النحويين منهم : الأخفش ، والمبرّد ، والأعلم ، وابن عصفور وابن هشام وابن عقيل انها توصل بالاسمية . ينظر : الكتاب ١ : ٦٠ ، ٤١٠ ، والمقتضب ٢ : ٥٤ وشرح الجمل ١ : ١٨١ والمغنى ١ : ٣٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٩٩ . وعند الجميع « ما » مصدرية سوى الاعلم ، وابن عصفور عندهما كافة . ينظر : الكتاب ١ : ٦٠ وشرح الجمل ١ : ١٨١ .

(٣) « اللّذِ » و « اللّذ » في « م » .

(٤) سقط هذا الحرف من (ب) .

(٥) « التان » في (م) .

(٦) أي نصبا وجرّا .

(٧) أي جمع المذكر السالم .

(٨) في حاشية م « قال ابن اياد : أنكر بعضهم هذا » .

(٩) خلافاً للكوفيين فإنهم يقولون باثباتها : التدريب ورقة (٣ ب) .

(١٠) أيْ في جمع « التي » .

(١١) في حاشية م « أورده في قسم الأسماء ، وهو المشهور ، ومذهب الأخفش أنه حرف تعريف ، ومذهب المازني أنه حرف موصول » .

(١٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

« من » و « ما » ، ولا توصل الا باسم فاعل أو مفعول ، وضرورةً بالجملةِ [١] .

و « أي » : كأل ، وبعضهم أنّث ، وثنى ، وجمع [٢] سلامة .

و « ذوطيّيءِ » : لمذكرٍ مفردٍ [٣] ، وقد تُعْرَبُ [٤] وفي / فَرعيْهِ كذلك ، أو كـ « ذي » بمعنى صاحب . (٦ /ب)

و « ذات » : لمؤّنث ، وتُثَنَّى « ذواتـا » ، و « ذواتـي » ، وتجمـع « ذوات » بضم التاء مطلقاً . و « الألى » [٥] : لجمع مطلقا .

و « ذا » بمعنى الذي ، والتي مع « ما » و « من » الاستفهاميتين .

ويوصل الاسميّ بظرف ، أو مجرورٍ تامين ، وجملةٍ خبريةٍ [٦] ـ لا تعجبية ـ فيها ضميره .

ويجوز حذفه مرفوعاً ، ويشترط الابتداء ، وعدم عطفِهِ ، وصـلاح ما بعـده صِلةً ، وطول الصلة [٧] في غير أيٍ الا شاذاً ، والأصحُّ مَنـعُ حذفِـهِ وقـد عطف عليه ؛ ومنصوباً بشرط اتصاله ، وتعيُّنه للربط ، ونصبه بفعلٍ تام ، وقد يحذف في صلة « أل » ان لم يُلْبِس ، ومجروراً باضافةٍ إن نُصِب معنىً ، وبحرفٍ [٨] إن جُرَّ المَوصولُ ، أو المضافُ [٩] اليه واتخذ متعلَّقُه .

ولا يقدَّمُ [١٠] صِلةً ولا بَعضُها على موصولٍ ولا يُتْبَعُ ، ولا يُستَثنى مِنهُ ، ولا

---

(١) أي في الشعر ، خلافاً لابن مالك حيث أجاز اتصالها اختياراً . ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ١٠٤ .

(٢) نهاية الساقط من « ت » ، ويقدر بورقة من أوراق النسخة .

(٣) وهذا قول الجزولي . ينظر : شرح الكافية ٣ : ٢٣ . وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤّنث وهذا مذهب أبي زيد الأنصاري ، وأبي حاتم السجستاني . ينظر : المخصص ١٤ : ١٠٤ ، والخزانة ٢ : ٥١١ ، وشرح الجمل ١ : ١٧٧ .

(٤) « يعرب » في بقية النسخ . والاعراب جوازاً ، والمشهور البناء . ينظر : شرح الكافية ٣ : ١٣ .

(٥) « الأولى » في المقرب . ولعله تحريف ولم يتنبه اليه المحقق . ينظر : المقرب ١ : ٥٦ .

(٦) احترازاً من الطلبية والانشائية اللتين أجاز الكسائي ، وابن هشام الاتصال بهما . ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ١٠٢ .

(٧) أي أن يكون للمعمول خبر واحد أو أكثر . ينظر : شرح الجمل ١ : ١٨٣ . وهـذا مذهـب البصريين أما الكوفيّون فقد جوّزوه وان قصر . ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ١٠٩ .

(٨) وفي حاشية م « ينبغي أن تقول : اذا لم يكن في موضع رفع كقولك : مررت بالـذي مرّ به ، فانـه لا يجـوز حذفه » .

(٩) جاءت هذه الكلمة والتي قبلها بالنصب والفعل للمعلوم في الأم ، وما اثبتناه في بقية النسخ .

(١٠) « ولا تقدّم » في بقية النسخ ، وكلاهما يجوز .

يُخْبَر (٧ / أ) عنه[١] إلّا بعدَ تمامِها ، ولا يفصلُ بينها ، ولا بين أبعاضها بأجنبي . (٧ أ)
ويجوز بالاعتراضِ [٢] .

وما صَلح لفظه لواحد مذكرٍ ، وفروعه ، جاز الحمل عليه وعلى معناه .
« والذي » وفروعه ان وقع بعدِ ضميرِ حاضرٍ جاز على لفظهِ فيعود غائباً ، وعلى معناه فيطابق الضميرَ . وفي جميع ما ذكرٍ ، يجوز البعض على المعنى ، والبعض على اللفظِ [٣] ، والابتداء عليه أولى [٤] ؛ فإن أدّى الحَملُ عليه إلى ايقاع وصف خَاصَ بمذكَّر على مؤنث مما لم يفصل بينهما بتاء ، أو الحملان الى ذلك ، أو الى عكسه ، أو الى مخالفة مخبر عنه لخَبَرِ الفعلِ لم يجز .

باب

نعم ، وبئس : فعلان [٥] جامدان . وسُمِعَ بِئْسَ [٦] ، وبَيْسَ ، ونَعِمَ ، ونَعْمَ [٧] ، ونِعِمْ ، ونِعْمَ وهذه أكثر ، وكذا قياس كلّ فعل حَلْقِيِّ عين .

وفاعلهما : « ذوأل » ، ومضاف إليه ، أو إلى نكرة قليلا ، أو مضمر واجب

---

(١) وفي حاشية م « ولا يقطع ، ولا يستثنى في الأمر العام بالصلة عن الموصول ، وبالموصول عن الصلة » .

(٢) أي الجملة الاعتراضيّة .

(٣) واستدل ابن عصفور في الجمل على المعنى بقول الفرزدق :

تعال فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

وفي الديوان « تمشَّ فان واثقتني » ٢ : ٣٢٩ . ففيه فصل بين الموصول وصلته . ينظر : شرح الجمل ١ : ١٨٨ .

وفي الجمل على اللفظ بقول امرىء القيس :

وأنا الذي عَرفَت مَعَدٌ فضلَهُ ... ونَشِدْتُ عن حجر بن أم قطام

ينظر : الديوان ص ١١٨ ، وشرح الجمل ١ : ١٨٩ .

(٤) أي الابتداء بالجمل على اللفظ أفضل .

(٥) وهذا مذهب البصريين ، والكسائي . ينظر : الكتاب ٢ : ٢٥٥ والمقتضب ٢ : ١٤٠ والأصول ١ : ٦٨ والانصاف م ١٤ ، وشرح المفصل ٧ : ١٢٨ ، وشرح الجمل ١ : ٥٩٩ ، وشرح الكافية ٤/ ٢٤٢ .

ومنهم من ذهب الى انهما أسماء ، وهو الفرّاء ، وكثيرمن أهل الكوفة ينظر : معاني الفراء ١ : ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٦٧ ، والمقرب ١ : ٦٢ والمصادر السابقة .

(٦) وقال : السيرافي ، وابن الخشاب : « في بئس أربع لغات » الكتاب شرح السيرافي عليه ١ : ٣٠٠ ، والمقتضب ٢ : ١٤٠ ، وشرح الجمل ١ : ٦٠٠ وشرح الكافية ٤ : ٢٣٨ .

(٧) وقال سيبويه بصدد « نعم ، وبئس » : « أصلهما نَعِمْ وبَئِس على وزن « فَعِل » بكسر العينَ ، وقد اطرد في لغة تميم ، وكان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم » : الكتاب ١ : ٣٠١ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٩ وقال الرضى عنهما أيضاً : « الأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وسكون العين » الشرح نفسه .

(٧ /ب) إفراده مطلقاً ، وحُكي [١] مطابقته / التفسير عن من لم تتحَقَّقْ [٢] فَصَاحتُه ، ويفسرَ بنكرة ، ولا بد من مخصوص أخصَّ من الفاعل ، وقد يُحذف هو ، أو التمييز لفهم المعنى [٣] .

ولا يجمَع بين فاعلِ ظاهر وتمييزٍ [٤] ، إلاّ ان أفاد معنىً زائداً ، ولا يجرّ بـ « من » إلاّ شاذاً أو ضرورةً ، والمخصوصُ مبتدأ والجملة خبرٌ وأغنى العُمُوم عن رابط ، فإن تأخر جاز ذلك ، وأن يكون خبراً محذوف المبتدإ ، وعَكْسَهُ .

ويجوز لحاق التاء لهما مطلقاً ، الاّ إن كان فاعلهُما مذكّراً لم يُكْنَ به عن مؤّنث

وما جاز التعجّب منه بقياسٍ جاز أن يبنى على « فَعُلَ » لَمدحٍ أو ذَمٍ ، وهو كنِعْمَ وبئسَ حكما [٥] .

وحَبَّذا : في المعنى كـ « نِعْمَ » ، ولا حبَّذا كـ « بِئْسَ » ، وهي في الأصل مُركّبةٌ من [٦] : « حبَّ » و « ذا » لمشارٍ فجُعِلا اسما مبتدأً أو خبراً مقدّماً ، ولذا لا يتغيَّرُ « ذا » بِحَسَبِ مشارٍ ، والمنتَصِبُ بَعدَه مطلقاً تمييزٌ [٧] . ويجوز جرّه بمن .

بابٌ (٨ / أ)

(٨ /أ)

التعَجُبُ : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها عن

---

(١) حكى ذلك الأخفش حيث قال : « إن من العرب من يبرز الضمير فيقول : نِعْما ونِعْموا » . الأصول ١ : ٧٦ ، والمقرب ١ : ٦٦ وشرح الجمل ١ : ٦٠٦ .

(٢) « يتحقق » في (ب) .

(٣) في حاشية م « هذا في المشهور ، ومنهم من أجاز مطلقاً ، ومنهم من منع مطلقاً » . وقال : البغدادي : « هذا تخريج الفارسي وخالفه ابن مالك » الخزانة ٤ : ١١٦ .

(٤) منع ذلك سيبويه والسيرافي وابن جنى ، وأجازه المبرّد وابن السراج والفارسي والزمخشري وابن مالك . ينظر : الكتاب ١ : ٣٠٠ ، والمقتضب ٢ : ١٥٠ ، والأصول ٧٣ ، والخصائص ١ : ٨٣ ، ٣٩٥ ، والخزانة ٤ : ١٠٩ .

(٥) وهذا الحكم في الفاعل وفي التمييز وفي ذكر اسم الممدوح ، « وزعم المبرّد أنه يكون فاعله كلّ اسم بخلاف نعم ، فأجاز حبّ زيد . وأبطله ابن عصفور » . شرح الجمل ١ : ٦٠٨ .

(٦) هذا رأى الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي . ينظر : الكتاب ١ : ٣٠٢ ، والمقتضب ٢ : ١٤٥ والتوطئة ص : ٢٥ ، والمقرب ١ : ٧٠ . ومنهم من ذهب الى أنه فعل ، واستدل بتصريفه فيقال : لا يحبّذه . ينظر : شرح المفصل ٧ : ١٤١ ، وشرح الجمل ١ : ٦١٠ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٥٦ .

(٧) وقد يجيء عند المبرد ، وأبي على بعد الفاعل الظاهر للتأكيد ، ومنع سيبويه ذلك . ينظر : شرح الكافية ٤ : ٢٩٤ وشرح ابن عقيل ٢ : ٩١-٩٢ .

نظائره ، أو قلّ نظيره ، ولا يجوز من الله تعالى ، فإن جاء فبالنظر إلى المخاطب ، وشذَّ من وصف المفعول [١] : ما أشغَلَهُ ، وأجَنَّه ، وأوْلَعه وأعجَبَه برأيِه ، وأحبَّه إليّ ، وأبغضَه إليّ ، وأمقته عندي ، وأخوفَه عندي [٢] .

وصيغه : ما أفْعَلَهُ ، وأَفعِلْ بِهِ ، ولَفَعُلَ [٣] .

وشَرْطُ بناءِ « أفْعَلَ » التَّصرُّفُ ، والتَّام ، والتجريدُ ، إلاّ أَفْعَلَ ، والهمزة لا لنقل [٤] ، وكونُه لا لوناً [٥] ، ولا عاهة ، ولا ثابتا [٦] ، وعلى « فَعُلَ » [٧] أصلاً أو تحويلاً . ويقتصر في بابِ ظنّ على الفاعل . وشذَّ حَذْفُ الهمزةِ [٨] ، في : « ما خير اللّبن للصحيح ، وما شره للبطون [٩] .

ومن الزائد عليّ غيرَ « أَفْعَلَ »[١٠] : ما أفقـر ، وأغنـى ، وأتقـى ، وأقـوم ، وأمكن ، وآبل[١١] . ومن أَفْعَلَ والهمزة لنقل[١٢] : ما أعطى ، وأولى ، وأضيع .

---

(١) وهذا فيه خلاف ، فمنهم من أجازه اذا أمن التباسه بالفاعل ، ومنهم من منعه . ينظر : شرح الجمل ١ : ٥٧٦ ، والمقرب ١ : ٧١ وشرح الكافية ٤ : ٢٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٨٥ .

(٢) واستدل ابن عصفور على جواز « ما أخوفه عندي » بقول كعب :

فلهو أخوف عندي اذ أكلّمهُ وقيل انك محبُوسٌ ومقتول

ينظر المقرب ١ : ٧١ ، وشرح الجمل ١ : ٥٧٧ .

(٣) (كذا) في جميع النسخ و(فعُل) في المقرب ١ :٧٢، ولعل إضافة اللام سهوٌ من المؤلِّف، وحذف من ط ص٤٨ .

(٤) احترازاً من همزة النقل ، لأنها حرف معنى ، ولا يجوز التعجب منه . ينظر : شرح الجمل ١ : ٥٨٠ ، والمقرب ١ : ٨٣ .

(٥) أي لا يجوز التعجب من الألوان ، وهذا مذهب البصريين ، واجازه الكوفيون . ينظر : شرح الجمل ١ : ٥٧٨ ، والمقرب ١ : ٧٢ ، وشرح الكافية ٣ : ٤٥٠ ، والانصاف م ١٦ .

(٦) أي لم يكن من الخِلَق الثابتة .

(٧) يريد الفعل الذي يتعجب منه ان كان على وزن « فعل » بضم العين يبنى منه « أفعل » على غير تغيرٍ ، وان كان بالفتح أو الكسر فلا بد من تحويله الى الضم ، وهذا رأى سيبويه ، أما الأخفش والمبرد فقد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد . ينظر : شرح الكافية ٣ : ٤٤٥١ : ٢٢٩ .

(٨) وفي حذف الهمزة خلاف . ينظر : الأصول ١ : ٦٤ ، وشرح المفصل ٧ : ١٥٢ ، وشرح الجمل ١ : ٥٨٥ .

(٩) قاله أعرابي لخلف الاحمر بمحضر من أبي زيد . ينظر : اللسان مادة (خير) .

(١٠) أي من الشاذ . واستبعد أبو حيان ما كان من الزائد على وزن « أفعل » لما فيه من خلاف. ينظر ، : هذا الاخلاف في : شرح الجمل ١ : ٥٧٩ ـ ٥٨٠ .

(١١) والآبل : هو الذي يقوم برعاية الابل ، ويحسن سياستها .

(١٢) أي للتعدية . ينظر : المقرب ١ : ٧٣ .

(٨ /ب) ومن الثابت [١] : ما أحسن ، وأطول وضدّاهما ، وأهوَجَ / ، وأحمَق ، وأنوَكَ ، وأشنَعَ .

ولا يتعجَّبُ [٢] من : قام ، وقعد ، ونام ، وسكَن ، وغَضِبَ ، وجلس ، وقال من القائلة [٣] ، وإن استوفت الشروط .

ويتوصل لما لا يَتعجَّبُ منه بنَصب مَصدَرِهِ بما يجوز التعجُّبُ منه ، أو جَعْلِهِ صلةً لـ « ما » المصدريَّة إن عَدِمَهُ ، و « ما » [٤] تامٌ مبتدأ ، و «أَفْعَلَ» خَبَرٌ فاعله ضمير « ما » مفرداً مذكراً أبداً [٥] على لفظِها .

وتزاد كان [٦] بينهما إن تُعُجِّبَ ممّا انقطع ، ولا تنقاس زيادةُ أصبح وأمسى [٧] .

ومعمول «أَفْعَلَ» مطلقاً لا يَسبِقُهُ . ويجُوزُ [٨] سبقُ معمُولِه المجرور المنصَوبَ ، وربّما وجب .

و « أَفْعِلْ » أمرٌ معناه الخبر [٩] ، وهَمزته للصَيْرورَة [١٠] ، وهو هكذا لمذكرِ

---

(١) يريد أن الخِلَق الثابتة لا يجوز التعجب منها ، إلاّ شاذاً . ينظر : المقرب ١ : ٧٣

(٢) تنظر التفاصيل في : المقرب ١ : ٧٤ وشرح الجمل ١ : ٥٨١ .

(٣) في حاشية م « قال ابن اياد (اياز) : ولا تتعجب من قال من القائلة ، لأنهم ، اي العرب ، استغنوا عنه بقولهم : ما أنومه ، وحكى أبو بكر الانباري من لسان العرب : هو أنوم من فهد » .

(٤) وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش موصول خبرها محذوف ، ومذهب الفرّاء ومن متابعه من الكوفيّين اسم استفهام .ينظر : الكتاب وشرح السيرافي عليه ١/٣٧ ، وشرح الجمل ١ : ٥٨٢ ـ ٥٨٣ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٢٤ ، والمقرب ١ : ٧٥ ، .

(٥) هكذا في (م و ت) ، وفي الأم « قرّبا » .

(٦) وفي موضعها خلاف بين النحويّين ، منهم من جعلها زائدة والفعل خبر ، ومنهم من جعلها في موضع خبر « ما » واسمها مضمر . ينظر : الكتاب ١ : ٣٧ ، وشرح المفصل ٧ : ١٥٢ ، والأصول ١ : ٦٤ ، وشرح الجمل ١ : ٥٨٥ ـ ٥٨٦ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٢ ـ ٢٣٢ .

(٧) خلافاً للكوفيّين ، وابن كيسان . ينظر : الأصول ١ : ٦٤ ، وشرح المفصل ٧ : ٢٥١ ، وشرح الجمل ١ : ٥٨٦ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٣ .

(٨) وهذا على مذهب الفَراء ، والجرمي ، والمازني ، والفارسي . ينظر : شرح المفصل ٧ : ١٥٠ ، وشرح الجمل ١ : ٥٧٨ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٦ . خلافاً للأخفش ، والمبرّد ، وابن السراج ينظر : المقتضب ٤ : ١٧٤ ، والأصول ١ : ٦٥ .

(٩) وهذا قول البصريين ، والكسائي . ينظر : الكتاب ١ : ٣٧ ، والمقتضب ٤ : ١٧٣ ، ١٩٥ ، والأصول ١ : ٥٩ ، وشرح الجمل ١ : ٥٨٤ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ، والانصاف م ١٥ ، والكوفيون غير الكسائي يرونه اسما . ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ : ١٣١ ، والانصاف نفسه ، وشرح الجمل ١ : ٥٨٢ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٣٠ .

(١٠) وهذا قول الزجاج . ينظر : شرح الكافية ٤ : ٢٣٥ .

مفرد وفروعِهما [1] .

والمجَرور [2] فاعلَ لزمته الباء زائدة ويسوغ حذفه لدليل .

و « فَعُلَ » شرطه كـ « أَفْعَلَ ، ولا تلزم فاعِلَهُ « أل » ، ويجوز ، جرُّه بباءٍ زائدةٍ .

(٩ / أ)

باب

شرط بناء الفِعل للمفعولِ تصرُّفُه . والصحيحُ في باب كان الجوازُ ، بشَرْط حَذْفِ الاسمِ والخبرِ واقامة ظرفٍ أو مجرورٍ لها [3] مقامَ المحذوفِ [4] .

ويُضَمُّ أوله ويكسر ما قبلَ آخرِه [5] الاّ ما ثانِيهِ ياءٌ أو أَلفٌ ، أو ثالثُهُ ألفٌ زائدان [6] ، فيقلبان واوا ، أو أوله تاءٌ مزيدةٌ فيضمُّ ثانيه أو همزةٌ وصلٍ فثالِثُهُ .

والمضارع يضمّ أوله ويفتح ما قبل آخرِهِ ، والمعتل والمضعّف كالصحيحِ ، وتغِييرهُ على حَسبِ التصريف .

ويَحذف الفاعل لعلم ، وجهلٍ ، وخوفٍ منه أو عليه ، وتَعْظيم ، وتحقير ، وايثارٍ ، ووزن ، وتوافق ، وتقاربٍ ، فينوب عنه متصرّفُ ظرفٍ ، أو مصدرٍ مختصّ ، ومفعولُ به مسرَّح [7] أو مقيد ، ولا يقام غير مسرَّح ان وجِدَ مسرَّح [8] ، ولا مسرَّح

---

(١) « لمفرد ومذكر وفرعيهما » في (ب) .

(٢) وهذا مذهب الجمهور . ينظر : الأصول ١ : ٦٠ ، وشرح المفصل ٧ : ١٤٨ ، خلافاً للزجاجي حيث ذهب الى انه في موضع نصب ينظر : شرح المفصل نفسه .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من (م) .

(٤) وهذا مذهب سيبويه ، والسيرافي ، والفرّاء ، ينظر : الكتاب ١ : ٢١ ، وشرح الجمل ١ : ٥٣٥ ومنع ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن عصفور في أحد قوليه . ينظر : الأصول ١ : ٤١ ، وشرح الجمل نفسه .

(٥) أي اذا كان صحيحاً ماضياً غير مضعّف . ينظر : المقرب ١ : ٧٩ - ٨٠ ، وشرح الكافية ٤ : ١٢٩ ، وشرح الجمل ١ : ٥٤١ ، ٥٤٢ .

(٦) « زائدتان » في (ت) وكلاهما يجوز .

(٧) يريد المطلق المجرور . ينظر / المقرب ١ : ٨١ .

(٨) أي اذا جمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها الاّ المفعول به المسرح ويترك ما عداه ، وهذا مذهب البصريين وتابعهم ابن عصفور ، وأبو حيان في هذا الكتاب . ينظر المصدر السابق ، وشرح الجمل ١ : ٥٣٦ ، وشرح الكافية ١ : ٢١٩ . وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به ، ووافقهم بعض المتأخرين وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب . ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٥ .

لفظاً لا تقديراً مع وجود مسرّحهما ، فان سرّحَتْ كلّها لفظاً وتقديراً ، فالأول في باب « أعْلَمَ » وجوباً [1] ، وفي باب « ظَن / وأعطى » اختياراً .

بابٌ

(٩ /ب)

المبتدأ اسمْ أو مقدرٌ بهِ ، مجعول أوّل الكلام [2] لفظاً أو نيّة ، معَـرّىً من عاملٍ لفظيّ [3] غير زائدٍ .

والخبرُ الجزءُ المستفاد من جملة الابتداءِ . ولا يبتدأ بنكرة الاّ ان كانت موصوفة أو خَلَفَ موصوفٍ [4] ، أو مقاربة [5] معرفَةٍ في أنهّا لا تَقبلَ « أل » ، أو اسم استفهام أو شرطِ ، أو كم خبرا ، أو تعجّبا [6] أو دعاء ، أو عامـاً ، أو جواباً ، أو تفصيلاً ، أو مسبوقاً بأداة النفي ، أو استفهام [7] ، أو ظرف ، أو مجرورٍ مصحّح أو ذات حصرٍ لا بأداته وهو قليل .

والخبر مفرد ، إمّا المبتدأ [8] ، أو مشبَّه به ، أو معمول لما هو المبتدأ ، وهـو ظرف أو مجرور [9] تامّان ، ويتحمل المشتق ضميراً ، أو جملة فعلية أو اسميّة [10] ، فيها رابط ضمير المبتدأ ، أو لفظه ، أو اشار اليه ، أو عموماً ، أو عطفُ جملةٍ فيها

---

(١) وفي حاشية م « ومنهم من أجاز إقامة الثاني ، ومنهم من أجاز إقامة الثالث » . والمجوزون لهذا اشترطوا عدم الالتباس ، وعلى اقامة الثاني الرضى ، وأجاز اقامة الثالث ابن عقيل ، وابن هشام . ينظر شرح الكافية ١ : ٢١٧ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٣٠٨ ، .

(٢) وفي حاشية م أيضاً « هذا يخرج منه المبتدأ الثاني في نحو : زيد نويم قائم ، ولو قال : أوّل الجملة لدخل فيه » . وتنظر تفاصيل هذا في : شرح الكافية ١ : ٢٢٥ .

(٣) فسرّه الزمخشري ، وابن الحاجب بنواسخ المبتدأ . ينظر : شرح الكافية ١ : ٢٢٤ .

(٤) وهذه زادها أهل الكوفة . ينظر شرح الجمل ١ : ٢٤١ .

(٥) أي بمعنى « أفعل » ، زادها الأخفش . ينظر : المصدر السابق .

(٦) أي اذا كان في الكلام معنى التعجّب . ينظر : الكتاب ١ : ٣٧ ، والمقتضب ٤ : ١٧٣ ، والانصاف م ١٥ ، وشرح الجمل ١ : ٣٤٠ .

(٧) سقطت هذه الكلمة في ط .

(٨) أي عين المبتدأ يتحمل ضميره ان كان مشتقاً ، أو بمنزلة المشتق . المقرب ١ : ٨٣ .

(٩) وفي جعل الظروف والمجرورات من حيز المفردات خلاف وفيه ثلاثة آراء . ينظر : شرح الجمل نفسه والأصول ١ : ٢٤ ، وهمع الهوامع ٢ : ٣٨ ، والمغنى ١ : ٤٩٩ .

(١٠) قال ابن عصفور : « ذهب بعض النحويين الى أن هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة الصدق والكذب . . والى هذا ذهب ابن السراج « شرح الجمل ١ : ٣٤٦ .

ضميره بالفاء على أخرى عارية منه ، ولا رابطَ إن كانت المبتدأ / في المعنى . (١٠ /أ)

ولا يجوز حذف الضميرِ الاّ ان [١] جُرَّ بحرفٍ ولم يؤدِ الى تهيئةِ العامل وقطعِهِ ، وربّما حذف منصوباً في الشعر [٢] . وما حُذِف ، أو أُثبتَ ، أو قُدم ، أو أُخِّرَ من مبتدإٍ ، أو خبرٍ في مَثَلٍ ، أو كمثلٍ ، أو لا دليل على حذفه منهما ، لم يتصرّف فيه بضدّه .

ويجب حذف الخبر بعد لولا [٣] ، وسادّا الحال مسدّه ، وإثباتُه خبراً لـ « ما » التعجُّبيَّة ، وإثبات « ما » هذه . والخيار في الباقي .

ويجب تأخيرُ خبرِ اسمِ شرطٍ ، أو استفهامٍ ، أو كم خبراً ، أو « ما » عجبا ، أو ضميرِ [٤] شأن ، أو مساويه تعريفاً ، أو تنكيراً ، أو مشبَّهٍ به أو مخبَرٍ [٥] عنه بفعلٍ رافع ضميرَه . وتقديمه [٦] اسم استفهام ، أو كم خبراً ، أو مصحِّحاً ، أو خبراً لما ناب عنه « أن » أو متصلاً بالمبتدإ ضميرُ شيء فيه . والخيار في الباقي .

ولا يُقَضّى مبتدأ أزْيَدَ من خبر واحد ، الاّ ان كان في معنى واحد أو بعطفٍ . ويجوز دخول الفاءِ [٧] في خبرٍ / مستحقٍ بصفة ، أو بصلةِ ظرفٍ [٨] أو مجرور ، (١٠ /ب) أو [٩] جملةٍ تصلُح لأداة شرطٍ [١٠].

---

(١) « وان » في الأم .

(٢) وقيل جائز في غير الشعر ، ونسب هذا القول للكسائي ، والفراء . ينظر شرح الكافية ١ : ٢٤٠ والخزانة ١ : ١٧٣ .

(٣) وهذا مذهب البصريين . ينظر : شرح الكافية ١ : ٢٧٤ . وقال ابن الشجري باظهار الخبر بعد لولا ، ونقل ابن هشام عنه وعن الرماني والشلوبين وابن مالك بأنهم قرروا وجوب ذكره بعد لولا ، واشترطوا كونه مقيداً كالقيام والقعود . ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ : ٢١١ ، والمغنى ١ : ٣٠٢

(٤) بالنصب في (ب) لعله سهو في الناسخ .

(٥) هذه الكلمة والتي قبلها بالرفع والتنوين في (ب) .

(٦) وفي حاشية م « كان ينبغي أن يقيد بقوله غيرمقدم عليه ، إنّما هو لك ، أما أنك قائم فصحيح فانه جائز اتفاقاً » . وتنظر هذه التفاصيل في المقرب ١ : ٨٥ ، وشرح الجمل ١ : ٣٥٩ ، وشرح الكافية ١ : ٢٥٩ .

(٧) وهذا عند سيبويه والأخفش اذ يجيزان زيادتها في جميع خبر المبتدأ . ينظر شرح الكافية ١ : ٢٧٠ .

(٨) « صلة » أي بدون باء في بقية النسخ .

(٩) « و » في الأم .

(١٠) « الشرط» في (ب) .

باب

الإشتِغال: سبقُ الاسم عاملاً في ضميره ، أو سببه متصرّفاً أو كمتصرف ، لولا عملُه لعمل في الاسم أو في موضعه . والسببيُّ [1] متصل بضميرِ الاسم ، أو مشتملُ صِفتُه على ضمير الاسمِ [2]/أو عُطِف [3] عليه متصلٌ بضميرِه [4] بالواو فقط ، أو أُضِيفَ إلى شيء من ذلك .

والاسم إن تصدر والعامل خبر رافِعٌ ولو في الموضعِ ؛ وجب فيه الابتداء ، أو غير رافع اختير ، ويجوز [5] نصبه بمضمر من لفظه إن أمكن ، والاّ فمن معناه . والنصب مع ضمير منصوب أحسن منه مع سببي منصوبٍ ، ومع هذا أحسن منه مع ضميرٍ مجرورٍ ، ومع هذا أحسن منه مع سببيٍ مجرورٍ . أو غيرُ خبرٍ [6] جاز الابتداء ، واختير [7] الجمل على الفِعلِ [8] . (١١ /أ)

هذا ما لم يقعِ العاملُ صِلةً ، أو صفةً ، أو فُصِل بينَهُ وبين الاسمِ بـ « ما » لنفيٍ ، أو « لا » جواب قسم ، أو « لام » ابتداءٍ ، أو قسم ، أو أداةِ استفهام ، أو شرطٍ أو تحضيض فيجبُ الابتداءُ .

وان سبقه أداةُ تختصُّ بالفعلِ ، فيجبُ الحملُ على الفعل ، وهي : كلُّ ظرفِ زمانٍ مُستقبلٍ ؛ وأداةُ شرطٍ ولو لما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِهِ ، أو بمعنى « إن » ، والفرقُ بينهما أن تلك يليها ماضي المعنى وهذه مستُقبَلُهُ ؛ وأداةُ تحضيضٍ ، وهي :

---

(١) هو الاسم المضاف الى الاسم الاول مباشرة أو بواسطة . ينظر : شرح الجمل ١ : ٣٦١ .

(٢) « ضميره » موضع « ضمير الاسم » في (ب) .

(٣) في حاشية م « قال ابن مالك : غير معاد معه العامل ، وقال أبو حيان : إن كان معاً على جبهة التوكيد جاز ، وإن كان على جهة الاستئناف لم يجز » .

(٤) أي أن « جملة الاشتغال اذا كانت معطوفة على جملة صغرى فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ » . وهذا مذهب السيرافي . ، وغيره من النحويين اختاروا النصب ولم يشترطوا الضمير ، ومنهم : أبو علي الفارسي . ورجّح ابن عصفور رأى الفارسي في شرح الجمل ١ : ٣٦٧ .

(٥) وهذا مذهب جمهور النحويين ، ومذهب الكوفيّين أنه منصوب بالفعل المذكور وبينهم فيه خلاف . ينظر شرح ابن عقيل ١ : ٣١ - ٣١١ .

(٦) وغير الخبر هو: : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، أو اسم في هذا المعنى . ينظر شرح الجمل ١ : ٣٦٤ .

(٧) هذه الكلمة ساقطة من الأم ، و (م) وط .

(٨) لأن الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلا بالفعل والخبر يكون بالفعل وغيره ، فلذلك اختير الجمل على اضمار فعل . ينظر شرح الجمل ١ : ٣٦٤ .

هلاّ ، وألاّ ، ولومّا ولولا ، والامتناعيَّة لا يليها إلاّ المبتدأ .

وجوابْ « لو » و « لولا » موجباً ومنفيّاً بـ « ما » يجوز دخول « اللام » [١] عليه ، وبـ « لم » يمتنع ؛ أو أداة تكون أولى بالفعل ، وهي : أداة استفهام [٢] ، و « ما » و « لا » لنفي ، فالاختيار الاضمار .

ويجب تقديم الفعل على الاسم إن وقعا بعد أداة شرط ، أو استفهام ، فتَخْرُجُ عن الاشتغال وعَكْسُهُ / ضرورةٌ ؛ إلاّ الهمزة [٣] وإن ، فالاختيار تقديمُ الفعل (١١ /ب) بشرط مُضيِّهِ في إن ، أو سؤالُ جملة الاشتغال جوابه ، أو عاطفٌ والعامل خبرٌ ، ففي السؤال الوجهان ، والاختيار موافقة المستفُهم له في الإعراب ، وفي العاطف إن كان على جملة اسميّةٍ فالإبتداء مختارٌ ، أو فعليَّةٍ فالنصبُ مختارٌ ، أو ذاتُ وجهينِ فيستويان ما لم يفصل بين الاسم والعاطف بإذا الفجاءَةِ ، فيجب الابتداءُ إلاّ إن قُرِنَ العامل بقد أو فصل بـ « أمّا » فيختارُ ، أو غيرُ خبرٍ ، أو سَبَقَهُ غيرُ ذلك فكما لو تصدَّرَ .

والُمشتغَلُ عنه ذوُ ضميرٍ أو سببي فيُحمَلُ عليه ، أو سَببيَّين [٤] أو ضميرين منُفصلين ، أو منفصلِ وسببيٍّ فعلى أيهما شئتَ ، أو مُتَّصِلَ مرفوعٍ مع مُنفصلٍ [٥] ، أو سببيّ فعلى المتصِلِ أو منفصَلٍ مع منصوبٍ مع منفصلٍ ، أو سببيّ ، فعلى أيّهما شِئْتَ ، في باب ظنّ و في [٦] فَقَد وعدم ، وعلى المتصل في (١٢ /أ) غير ذلك أو متصلين فعلى المرفوع منهما ، ويخُصُّ باب ظَن وفَقَدَ ، عَدِمَ .

---

(١) في حاشية م « إثباته في الموجب أفصح ، وحذفه في المنفي أفصح » .

(٢) أي فإن كان الاسم الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام ، وكان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً ، جاز فيه وجهان : الرفع والنصب . وسيبويه يختار الرفع ، والأخفش يختار النصب . ينظر : الكتاب ١ : ٥٤ ، وشرح الجمل ١ : ٣٦٩ .

(٣) تنظر التفاصيل في شرح الجمل نفسه ، وشرح الكافية ٤ : ٤٤٦ .

(٤) « سببي » في ط وما اثبتناه في جميع النسخ ، ط .

(٥) (كذا) في جميع النسخ وفي ط « متصل » ولعله خطأ مطبعي .

(٦) هذا الحرف زيادة من (ب) وسقط في ط .

بابٌ

كان وأخواتُها ترفع كلّ مبتدإٍ جائز الابتداء غيرِ واجب التصديرِ اسما لها [١] ، وتنصِبُ خبرَهُ خبراً لها ، إلاّ جملة غير خبريَّةٍ . وتُستعملُ تامَّةً إلاّ ليس ، وزال ، وفتىءَ ، وجاءَ وقعدَ [٢] .

وتزادُ كان فقطْ بين متلازِمينِ [٣] ، والناقصة لاقتران الصفةِ بالزمانِ وبمعنى صار ، والتامة : بمعنى حَدَثَ ، وحضر [٤] ، وكفل ، وغزل [٥] .

وأمسى ، وأصبح ، وغدا ، وراح ، نواقِصَ [٦] ، لاقتِرانِ مُشاركٍ لها في الحروفِ ، وتامات [٧] : فأصبح ، وأمسى ، [وأضحى] [٨] للدخول في الزمان وأصبح أيضاً للإقامة فيه ، وشذَّت زيادتهما . وغدا ، وراح للدلالة على السير فيه .

وظَلَّ لِمصاحبَةِ الصفةِ نهاراً ، وبات ليلاً ، وبمعنى صار ، وتامين [٩] : فبات (١٢ /ب) بمعنى عرَّسَ / وظلَّ أقام نهاراً .

وصار ، وآض لتحوُّلِ الموصوفِ عن صفةٍ إلى أخرى ، وتأمينَّ [١٠] : بمعنى انتقل .

وقَعَدَ ، وجاء في المَثل بمعنى صار .

وليس ، لانتفائها حالاً إن انبهم زمانُها ، وإن تقيَّد فعلى حسبِهِ .

وما زال ، وما انفكَ ، وما فتىء ، وما برح لِمُصاحبَةِ الصفةِ مذ قُبِلَتْ ،

---

(١) في حاشية م « وينبغي أن نقول : مثبتاً تحريراً من نحو مررت بزيد للعالم ، فإن المبتدأ المحذوف لا يجوز أن يكون اسماً لها » .

(٢) ابتداء من هذه الكلمة الى نهاية هذا الباب ، وكذلك باب أفعال المقاربة ، وباب ما لا ولات ، وباب إن وأخواتِها ساقط من (ب) ولم يشر الدكتور عفيف في التقريب إلى هذا .

(٣) في حاشية م « ولا تزاد بين الصفة والموصوف ، ولا المضاف والمضاف إليه ، والجار والمجرور .

(٤) زيادة من (ت) ساقطة في ط .

(٥) وغزل هذه في نسخة الأم جعلت مع أمسى ، أي من النواقص ، وفي النسخ الأخرى لم نجد ما يوضح ذلك . وقد جعلها ابن عصفور من أخوات حدث . ينظر : المقرب ١ : ٩٢ .

(٦) (٧) بالرفع في بقية النسخ ، وكلاهما جائز .

(٨) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، ولأنها ذكرت في متن الفقرة ولم تذكر في التفصيل شأن أخواتها ولعلها سقطت سهواً من المصنف .

(٩) (١٠) « تامتان » في بقية النسخ ، وكلاهما يجوز أيضاً .

وَتِتمُّ [1] : ما انفك وما برح فيدلاّن على بقاء الفاعل في مكان ، أو على صفة .

وما دام لُمقارنَةٍ في الحال ، وتامَّةٌ لبقاءِ الفاعلِ .

ويجب اثباتُ الحرفِ [2] في زال وأخواتِها ، وقد يُحْذَفُ في شعر وفصيحاً في مُضارعٍ جوابَ قسمٍ ، وقلَّ استعمالُ برح بغيرِه لالفظا ولا تقديرا ، ولا تدخل « الاّ » في خبرِهِنَّ . وإذا نفِي غير غيرهِنَّ جاز إن لم يُشْتَقَّ ممّا لا تَدخُلُ فيها .

وتتصرف كلّها إلاّ ليس [3] ، وما دام ، وقَعَدَ ، وجاء .

ويجب تأخير خبر ما دام ، وقعد ، / وزال ، وأخواتِها [4] منفيَّةً بما أو بلا في (١٣ / أ) جواب قسم عنها .

ويجوز في غيرِها [5] ما لم يَعرِض موجب تقديمِ مفعولِ على عامل ، أو تأخيرِه الاّ انفصال الضمير فلا يوجب التقديمَ هَهُنا ، والأحسن انفصاله .

ويجب تقديمِ الخبر على الاسم ان أضمر متصلاً والاسم ظاهر ، أو كان مصحِحاً ، أو قُرِنَ الخبر بإلاّ ، أو في معناه ، أو اتصل به ضمير شيء في الخبر . وتأخيره عنه أن أضمرا متصلين ، أو قرن الخبر بإلاّ ، أو ما في معناه ، أو عُدم فارقٌ . والخيار في الباقي .

ويجوز تقديم معمولِ الخبرِ عليه ، ما لم يكن في الخبر مانع من تقديم مفعول على فعل ، وعلى الاسم إن كان المفعول طرفاً ، أو مجروراً ، وكذا على الفعل . ويجوز تقديمه ظرفاً أو مجروراً مع الخبر على الاسم . وغيرهما ان قُدِّمَ بعد الخبر جاز والاّ فلا . ولا يتقدمان [6] على الفعل الاّ حيث يقدّم الخبر وحده .

---

(١) من هذه « الكلمة .. إلى نهاية الباب ، وكذلك باب أفعال المقاربة الى أو نون منه » ساقط من (م) .

(٢) يريد حرف « النفي ما » .

(٣) وأفعال هذا الباب كلّها أفعال إلا « ليس » ففيها خلاف فعلى مذهب سيبويه أنها « فِعْلٌ » ومذهب ابن السراج ، والفارسي أنها « حرف » . ينظر : الكتاب ٢ : ٢١ والمقتضب ٤ : ٨٧ و ١٩٠ ، وشرح الجمل ١ : ٣٧٨ ، وشرح الكافية ٤ : ١٢٩ ، والمغنى ١ : ٣٢٥ ، والتوطئة ص ٢١٤ .

(٤) وهذا مذهب البصريين ، والفراء ، وأجاز الكوفيون ، وابن كيسان . ينظر : الإنصاف م ١٧ ، وشرح الجمل ١ : ٣٧٩ والتسهيل ص ٥٤ ، والتوطئة نفسها .

(٥) يريد جواز تقديم خبر ليس عليها . وهذا مذهب قدماء البصريين ، ومنع جمهور الكوفيين ، والمتأخرون من البصريين ، وابن مالك . ينظر : التسهيل والتوطئة نفسهما . ، والإنصاف م ١٨ ، وشرح الكافية ٤ : ٢٠١ .

(٦) يريد الظرف والمجرور .

(١٣ /ب) والاسمان ان / كانا مَعرِفَتينِ فالخبرُ ما جَهِلَهُ المُخاطَبُ ، فإن عَلِمَهُما وجَهِل النسبَةَ فالمختارُ جعل الأعرف الاسم ، فإن اتّحدا رُتبَة فالخيارُ [١] . أو نكرتينِ ولكلٍ مُسَوّغٌ فالخيارُ ، أو لأحدِهما فهو الاسم ، وَلا يُعْكَسُ ، أو معرفة ونكرة ، فالمعرفة ، الاسم وقد يعكس في شعر .

بابٌ

أفعال المقاربة : عسى ، وأوشـك ، واخلَولَقَ ، وكاد ، وكَرَبَ ، وأخذ ، وجعل ، وطَفِقَ [٢] . واسمُهُنَّ كاسم كان ، والخبرُ مضارعٌ رافعٌ في أخوات عسى ضمير الاسم فقط مقرونٌ بـ « أن » في الثلاثةِ الأُوَلِ ، وفيها تراخ . وقد تحذف منه في عسى ، وأوشـك في شعرٍ . وقد تثبتُ فيهِ في كاد وكَرَبَ ، وهما لمقاربةِ ذات الفعل . ولا تدخُلُ خبرَ ما بقي وهو الأخذُ في الفعلِ . وكون الخبرِ اسماً نادِرٌ أو ضرورةٌ .

(١٤ /أ) وقد تَسُدُّ أن وصِلَتُها مسدَّ اسمٍ وخبرٍ في عسى ، وأوشك . وقد / يتقدمُ الخبرُ على الاسم . ويجوز كسر سين عسى رافعةً ضميرَ حاضرٍ أو نون [٣] إناث . ويجب الفتح على غير ذلك . وقد يتصل بها ضمير نصبٍ عِوَضَ ضميرِ رفعٍ .

بابٌ

« ما » كـ « ليس » عملاً [٤] في لغـة الحجـازِ ، بشرط فَقْدِ إن ونَفـى الخبـرِ وتأخيره [٥] ، إلاّ ظرفاً أو مجروراً . فان فُقدِ شرط فالإهمال كلغةِ تميمٍ . ويجوزُ جرُّ الخبر بـ (باءِ) تقدَّمَ على الاسم أو تأخَّرَ .

---

(١) أي جعلت ايهما شئت الاسم والآخر الخبر .

(٢) وهذه الأفعال ليست كلّها للمقاربة ، بل هي ثلاثة أقسام : منها ما دل على المقاربة ومنها ما دل على الرجاء ، ومنها ما دل على الإنشاء . وقد جاءت تسميتها هذه من باب تسمية الكل باسم البعض . ينظر : شرح الكافية ٤ : ٢١١ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١ : ١٩٨ ، وفيه إضافة ثلاثة أخرى هي : وعلق ، وأنشأ ، حرى .

(٣) نهاية الساقط من (م) ، ويقدر بورقة من أوراق النسخة .

(٤) في حاشية م « ويبطل إذا فصل ضمير الشأن بينها وبين اسمها ، نحو : ما هُو زيدٌ قائم » .

(٥) وزاد على هذه الشروط الثلاثة ابن مالك شرطاً آخر ، وزاد ابن عقيل شرطين اثنين . ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ١٨٧ - ١٨٨ .

وإذا عَطَفْتَ على الخبر فقط والحرفُ موجبٌ رفَعْتَ ، أو غيرُهُ فالمطابَقةُ في نَصَبٍ أو رفعٍ [1] فإن جُرَّ الخبرُ فالحملُ على اللفظِ ، وعلى الموضع على اللغتين . فإن أتيتَ بَعْدَ الحرف بموصوف سببيّ وَوَصْفٍ يلي الحرف فالوصف مطابقٌ للخبرِ . ويجوز رفعُ الوصف مع نصبِ الخبرِ وحَمْلُهُ على الموضعين مع جَرِّ الخبرِ ، أو أجنبي وجب رفعُ الوصف . والموصوفُ مطلقاً مرفوع وإن لم يله ، والحرف غير موجب ، فالرفعُ والنصبُ أو موجبٌ وجبَ الرفعُ .

و « لا » و « لات » كـ « ما » عملا ، / وشرطُ « لا » تنكيرُ معمُولَيها ونَفيُ (١٤/ب) الخبرِ وتأخيرُه [2] . و « لاتَ » لا تعملَ إلاّ في الخبرِ [3] مثبتاً أو محذوفاً ، معرفةً أو نكرةً . وخبرُهما كخبر « ما » منصوباً . وشبَّهوا في الشعر « إن » بـ « ما » فنصبوا خَبَرها .

باب [4]

إنّ ، وأنّ ، ولكِّن : لتأكيدٍ ، وكأنّ لتشبيه ، وليت : لتمنّ ، ولعلَّ : لترجّ في محبوب ولتوقع في محذور ، ولها ما لكان من اسم وخبر بعكس إعرابهما .

وتنفرد « إنّ » بجواز دخول اللام في اسمها متأخراً وفي خبرها اسماً أو مضارعاً ، أو ماضياً جامداً أو متصرفاً مع قد ، أو ظرفاً ، أو مجروراً أو جملة اسميّة ، وعلى معمُوله وعليهما بشرطِ تقدُّمِه على الخبر ، وشذَّتْ في خبرِ « أنّ » . ولا [5] تدخُلُ « إنّ » [6] وإن كان [7] مبدلاً من هَمْزتِها هاءٌ .

ولا يتقدَّمُ خبرُهُنَّ على اسمِهِنَّ إلاّ ظرفاً أو مجروراً ، ولا معمولُهُنَّ ، ولا

---

(١) « جرّ » في الأم ، م ، ب ط . وما أثبتناه مطابقة للمقرّب . ينظر المقرب ١ : ١٠٤ .

(٢) في موضع « ونفي الخبر وتأخيره » ، جاء « وتأخير الخبر ونفيه » في (م ، ت) . وهذه الشروط الثلاثة على مذهب الحجازيين . ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ١٩٢ .

(٣) ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس ، ترفع الاسم وتنصب الخبر إلاّ أنها اختصت بأن لا يذكران معها معاً . ينظر : المصدر السابق ١ : ١٩٦ .

(٤) في حاشية م « بلغ مقابلة » ولعله يقصد مع الاصل .

(٥) سقط هذا الحرف من (م) .

(٦) أي على « أنّ » نفسها .

(٧) سقطت هذه الكلمة من (م) ، و « كانت » في الأم وط وكلاهما يجوز .

١٥ /أ) معمولُ خبرِهِنَّ عليهِنَّ ، وفي تقديمه (١) ظرفاً أو مجروراً / على الاسم خلاف (٢) .

ويجوز تقديمه على الخبر إن عَرِيَ من مانع تقديمِ معمولٍ على عاملٍ .

وتلزم نون وقاية « ليت » متصلاً بها ياء متكلم ، إلاّ ضرورةً ، ويجوز في أخواتِها .

وحذف الخبر أو الاسم لدليلٍ جائز ، إلاّ اسم ضمير أمرٍ فلا يحسن (٣) إلاّ ضرورةً (٤) ، وبشرطِ أن لا يلي الحرف فعلٌ (٥) . وأكثرُ حذف الخبرِ والاسمُ نكرةٌ .

وتَلْحَقُهنَّ « ما » فَيُهْمَلْنَ إلاّ ليتَ ، فيجوز أعمالُها ، ويجوز حذفُ أحد مِثْلَيْ غيرِ لعلَّ ، وتُهْمَلُ « لكن » ، وتُعمَلُ « أنْ » ، و « كأن » واسمها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ لا غيرُهُ ، إلاّ ضرورةً .

وخبرُ « أنّ » المُصَدَّر بفعلٍ جامدٍ لا يحتاجُ لفاصل ، وبمتصرِّفٍ يُفْصَلُ بِقَدْ ، أو السين ، أو سوف إيجاباً وبـ« لا » نَفياً . وإن تُعملُ فيجبُ إظهارُ اسمها ولا تَلزَمُ اللام . وتُهْمَلُ فيجوز دخولها على فعلٍ ناسخٍ متصرفٍ ، وتَلزَمَ اللام في ثاني معمُولَيْهِ وفي الفصل ، وشذَّ على غيرِ ناسخٍ .

(١٥ /ب) وفي العطفِ / على موضعِ اسمِ « إنّ » و « لِكّن » خلاف (٦) ، ومن أجازه شَرَطَه بعد الخبر ، فإن جاء قبله فشاذٌّ (٧) .

بابٌ

المفعول به : مُنتَصِبٌ بعد تمام كلامٍ صالح جوابَ بأيّ شيءٍ . وعاملُه ،

---

(١) « تقدّمه » في (م) ، وكلاهما جائز .

(٢) لأن العرب توسعت فيهما . تنظر التفاصيل في : المقرب ١ : ١٠٧ - ١٠٨ ، وشرح الكافية ١ : ٢٨٩ ، ٤ : ٣٧٥ ، وشرح ابن عقيل ١ : ١٢ - ١٢ - ٢١٣ .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من (م) .

(٤) في حاشية م « بل يحذف في غير ضرورة ، حكى ذلك سيبويه عن الخليل عن العرب أن بك زيد واثق » . يريد حذف واثق . قول الخليل هذا في شرح الكافية ٤ : ٣٧٦ .

(٥) ما بين الفاصلة والنقطة ساقط من بقية النسخ ، وط .

(٦) ينظر تفصيل ذلك في : المقرب ١ : ١١٢ ، وشرح الكافية ٤ : ٣٥٠ وما بعدهما .

(٧) نهاية الساقط من (ب) . وهو يقدر بثلاث ورقات من أوراق النسخة ، ولم يشر إليه الدكتور عفيف في تحقيقه أيضاً .

فعلٌ ، واسمُ فاعلٍ ، ومثالٌ ، ومصدرٌ ، وسمُ فعلٍ .

***

الفعل متعدٍّ : وهو ما يُبني منه اسم مفعولٍ ؛ ولازمٌ : وهو ما لا يبنى منه . والمتعدى/الى واحدٍ بنفسهِ أو بحرفٍ ، أو بهما ، وما بنفسه يجوز جرُّه بلام إن تقدَّم على عامله ، وضرورةً إن تأخر ، ويجوزُ حذفُ الحرفِ مع « أنْ » ، و « أنّ » ، وفي ضرورةٍ مع غيرهما . وما تعدى لظاهرٍ لم يتعدَّ لضميرِه ، وإلى اثنين ، غيرَ داخل على مبتدأ وخبر ، إمّا إليهما بنفسه والأوّل فاعلٌ في المعنى ، أو إلى الأوّل بنفسه والثاني بحرف . ولا يحذف إلاّ « فيما » [١] سُمِع وهو : اختار واستغفر ، وأمر ، وسمّى ، وكنى ، ودعا بمعناهما . / أو داخلا عليهما [٢] ، وهو : ظنَّ لتيقُّنٍ أو ترجيح ، وعَلِمَ (١٦ / أ) لا لِعرفانٍ ، ووَجَدَ كَعَلِم ، وحَسِبَ ، وخال بمعنى ظنَّ الشكّية . وزَعَمَ لاعتقادٍ ، ورأى لعلمٍ أو شكٍّ ، وما يبنى لمفعول من متعدٍّ الى ثلاثة صار منها . ومفعولاها ما لكان من اسمٍ وخبرٍ . الاسمُ أوّلُهما والخبرُ ثانيهما . فإن نُفيَتْ لم تُلغَ ، وإلاّ فإن تأخَرّا ولم يتصدر العاملُ فالاعمال أحسن ، أو تصدر فيجب ، أو وُسِّط أو أُخِّرَ فالإلغاءُ مع التأخِير أحسن منه مع التوسط . هذا ما لم يؤ كد بمصدر ، فإن أكد به فلا الغاء (أو| بضميره ، أو| إشارة|إليه) [٣] فقد تلغى وسطا أو آخراً [٤] . والإلغاء مع الضمير أقلُّ منه مع الاشارة ، ومع صريح المصدر أقلُّ منه [٥] بكثير [٦] .

وتسدّ « أن » ، و « أنّ » مسدهما ، ويقع الفصل بين مبتدإٍ وخبرٍ أو [٧] ما هما أصله ، بشرط تعرِيفهما أو تنكيرِهما أو أحدهِما غيرَ قابلٍ « أَلْ » ، وهو ضميرٌ

---

(١) رسمت « في ما » في الأم . وط .

(٢) يريد على المبتدأ أو الخبر .

(٣) في الأم ، وب ، وطجاء موضع هذه العبارة التي بين القوسين «إلا أو بضميره ، أو إشارة إليه فإن أكده» وما أثبتناه أوضح .

(٤) يريد بذلك « جواز الالغاء في حالة التوسطوالتأخر مع التأكيد بالضمير ، أو بالاشارة أو بالمصدر ، وهو قليل جداً » ظ : المصدر السابق .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من بقية النسخ .

(٦) ما بين الفاصلة والنقطة ساقطمن (م) .

(٧) « و » في الأمّ ، وما أثبتناه في بقية النسخ ومطابق للمقرب ١ : ١١٨ .

(١٦ /ب) منفصلٌ لا مَوضع له من الاعراب يطَابق الأوَّلَ إفراداً و [١] تكلما ، وفرُوعَهُما / ، ولا يُجمعُ بينه وبين التوكيد [٢] ، ولا يتعيَّنُ إلاّ في باب « كان » إن دخلت اللامُ عليه ، وفي باب « ظنّ وأعلم » إن أُظْهرَ ما قبلَه . وقلَّ بين حالٍ وصاحبِها [٣] .

ويجوز في أفعال القلوبُ التعليق ، وهو : ترك العمل لمانع .

والمانع وجوباً همزة استفهام ، أو اسمُه ، أو مضافٌ إليه ، أو لأمُ ابتداءٍ ، أو « ما » لنفي ، أو « إنّ » واللام في خبرِها . وجوازاً استفهامٌ عن الاسم في المعنى إن تضمَّن [٤] الفعلُ معنى ما لا يعلَّقُ فيجب الإعمالُ . ولا يُعلَّق غيرُ قلبيٍ إلاّ سؤالَ و [٥] رؤيةً .

والمعلَّقُ إن تعدَّى لواحدٍ بالحرف فالجملةُ في موضعِه بعد اسقاطِه ، أو بنفسه فكذلك أو لاثنين سدَّت مسدَّهُما ، فإن عمل في مُستفهَمٍ عنه في المعنى فَفي موضع الثاني ، وان تعدَّى لواحدٍ فبدلُ شيءٍ من شيءٍ على حَذفِ مضافٍ .

(١٧ /أ) والصحيح أن المُعلَّقَ في جميع [٦] ما ذكر متعَدٍّ / إلى اثنين أصلا أو تضميناً والى ثلاثة أعلم لا لتعريفٍ ، وبمعناها أرى ، وأنبأ ، ونبّأ ، وأخبر ، وخبَّر ، وحدث ، وثانيها الأوّل لظنّ ، والثالث ثانيها وما سدّ في ظن سدّ هنا .

وكلّ مفعول يجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً إلاّ أحد مفعولي « ظنَّ » ، أو مفاعيل « أعلم » ، أو اثنين لها ، فلا يحذف اقتصاراً .

بابٌ

اسم الفاعل ذُوأل مفرداً ومكّسراً ، ومجموعاً بألفٍ وتاءٍ . يجوز في معمول له يَليهِ ذِي « أل » أو مضاف لما هي [٧] فيه أو لضميره النصب والجرّ ، أو غيرِ ذلك

---

(١) « أو » في الأم وط وما أثبتناه في بقية النسخ ومطابق للمقرب ١ : ١١٨ .

(٢) « التأكيد » في بقية النسخ ، وكلاهما يجوز ، إلاّ أن بالواو أفصح . ينظر : اللسان (أكد) وما يرد فيها بعد مثل هذه الكلمة على نفس الشاكلة .

(٣) قال ذلك الأخفش . ينظر : المقرب ١ : ١١٩ .

(٤) « يضمّن » في بقية النسخ والاثنان سيان .

(٥) « أو » في الأم وط ، وما أثبتناه في بقية النسخ والمقرب .

(٦) « كل » في بقية النسخ والاثنان سيان .

(٧) « هما » في بقية النسخ ، والمراد الألف واللام ، وكلاهما جائز .

فيجبُ النصب . وفي المثنى والمجموع بواو ونون محذوفَة ، هما على تقديرين ، أو مُثْبَتَةٍ فالنصبُ ، أو دُون « أَلْ » غيرَ ماضٍ فهما ، أو ماضياً متعدياً إلى واحدٍ فالجرُّ ، أو إلى أزيد فجرٌّ ما يليه ونصبُ ما بعدَهُ [١] .

وشرطُ عَملِه كونُهُ : صلةً ، أو صفـةً ، أو حالاً ، أو خبـراً في الحـال أو في الأصل ، أو معتمداً على أداةِ نَفْيٍ ، أو استفهامٍ لا مصغراً ولا / موصوفاً [٢] . (١٧ /ب)

ويجوز تقديمُ مَفْعُوله عليه إلاّ لمانعٍ ذُكر في باب الفاعل [٣] ، ولا تَثْبُتْ نونه ولا تنوينُه ، والمعمولُ ضميرٌ متصل إلاّ ضرورةً .

وإذا أُتبع غيرَ مجرورٍ ، فالتابعُ مُطابِقٌ في الإعراب ، أو مجروراً بنعـتٍ ، أو توكيد فعلى اللفـظ وعلى الموضـع ، إلاّ إن تمحَّضَـت الإضافـة فيجـبُ الجـر ، أو بعطفٍ ، أو بدل ، أو اسم الفاعل دون « أل » ، فالجرُّ على اللفظ والنصب بإضمار فعل أو بأل مثنى أو مسلَّمَ مذكرٍ أو غيرَهما . والتابع بأل أو مضافٌ [٤] لما هما فيه أو لضميره ، فعلى اللفظ وعلى الموضع ، أو غيرُ ذلك فيجبُ النصبُ .

***

والمثالُ [٥] لمبالغَةٍ : « فَعُولَ » ، «وفَعّالٌ» ، و« مِفْعالٌ » ، و« فَعِلٌ » ، و« فَعِيلٌ » ، وإعمالُها قليلٌ [٦] . وهي واسم المفعول كاسم الفاعل في أحكامه [٧] .

بابٌ

المصدرُ العاملُ عَمَلَ فعله : مُرادِفٌ للفعل ، ومقَّدرٌ به مع « أنْ و « ما » ولا يُشترطُ زمانٌ في إعمالِها .

---

(١) في حاشية ت « خلافاً للكسائي وجماعة » .

(٢) وفي حاشية ـ ت أيضاً « أراد فيما إذا وصف قبل العمل ، أمّا اذا وصف بعده فيجوز » .

(٣) ينظر : باب الفاعل فيما مضى .

(٤) « مضافاً » في ت .

(٥) يريد الأمثلة ـ أي صيغ المبالغة ـ ولذلك قال : هي . فيما بعد .

(٦) في حاشية ت « خالف الكوفيون الكل ، وأعملها سيبويه ، وجمهور البصريين على عمل الثلاثة » والمخالف في الاثنين المبرد . ينظر : الكتاب ١ : ٥٨ ، والمقتضب ٢ : ١١٤ ، والأصول ١ : ٧٩ ، وشرح الجمل ١ : ٥٦ ـ ٥٦١ .

(٧) تنظر التفاصيل في المقرب ١ : ١٢٨ .

والمقدَّرُ :

(١٨ /أ) مُنوَّنٌ /وَيَقِلُّ ذِكرُ الفاعلِ ، أو نائبه[1] معَه[2] ، وينصبُ المفعولُ . ويجوز حذف الفاعل وإبقاءُ المفعول كثيراً ، والعكس .

ومضافٌ لفاعل ، أو مفعول ، ويبقى ما لم يضف على اعرابِهِ . والوجه إذا وجدا[3] أن يضاف إلى فاعل .

ومُعرَّفٌ[4] بـ « أل » ، والأحسن أن لاّ يعمل فكالمنوَّن .

وجمع المصدر كمفرده عملا .

ويجوز تقديم مفعول على فاعل ، وعلى مصدر مرُادفٍ ، لا على المقدر .

باب

اسمُ الفِعْل اكثرُه أمرٌ مقيسٌ من « فِعْـل »[5] ثلاثـي مسمـوع من غـيرِه . فمنه : « بلَهْ » : أي دُع ، وقد تضاف مصـدراً ، و « رُوَيدَ » و « تَيْدَ » : أمهِلْ ، و « قَرْقار » : قَرقِرْ ، و « عَرْعار » : عَرْعِرْ[6] ، و « مَهْ » : اكْففْ ، و « صَهْ » : اسكُتْ ، و « إيهـا » : كُفَّ[7] ، و « هَيكَ » : اسرِعْ ، و « قطك و « قَـدْكَ » اكتَفِ ، و « دَعْ » و « دعَّـالَكَ »[8] و « دَعْدَعـا : انتعِش ، و « أمـين »[9] بالمد : (١٨ /ب) استجب ، و « هَلُمَ » : أقبِل أو أحضرِ ، و « حيَّ » أقبل ، / و « هَلا » و « حَيَّهلَ »

---

(١) هذه الكلمة في : ب جاءت مرفوعة .

(٢) في حاشية ت « قال الفراء : لم يسمع من كلام العرب » .

(٣) « وجد » في ب ، ولعل ألِفها سقط سهواً .

(٤) في حاشية ت « فيه أربعة مذاهب : أصوبها تعمل على حرف ، والثاني على فتح ، والثالث لا تعمل : والرابع إن عاقبت الألِف واللام الضمير جاز وإلاّ فلا » . وينظر : شرح الكافية ٣ : ٤٠٩ لكّن سيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً ، والمبرد منعه . ينظر : الكتاب ١ : ٩٩٨ ، والمصدر السابق .

(٥) هذه الكلمة زيادة من بقية النسخ ، وسقطت من ط .

(٦) في حاشية م « زاد ابن مالك » جَرْجار » : جَرْجِرْ » .

(٧) في حاشية ت « صوابه : انكفف » .

(٨) « لك » سقطت من (م) .

(٩) قال الرضى : « أمين ، على وزن كريم ، ولا منع أن يقال : أصله القصر ثم مدّت ، فيكون عربيّاً ، مصدراً في الأصل ، كالنذير والنكير ، ثم جعل اسم فعل . أمّا آمين فقيل سرياني ، وليس الا فمن أوزان الأعجمية ، كقابيل وهابيل بمعنى « افعل » « ينظر : شرح الكافية ٣ : ٨٥ .

و « حَيَّهَلْ » : أقبل أو ائْت ، وقد تنون بمعنى ائْت ، و « هاتِ » [1] : اعطِني ، و « ها » و « هاك » : خذ .

وتَعمل عمل مسمّاها ولا تضاف ، وإن لحِقت كاف فحرف خطاب [2] ، ولا يتقدّم [3] ولا ينصب فعل بعد الفاء في جوابها الاّ فيما كان من لفظ الفعل ، وقلّ في الخبر .

ولا يحفظ منه إلاّ « أُفٍّ » [4] - وتنون - : أي أتضجر ، و « أَوَّه » : اتوَّجعُ ، و « شتَّانَ » - وقد تكسر نونه - : تباعد ، و « هيهات » [5] - مثلثة التاء بلا تنوين وبه - : بَعُد ، و « سرَعان » : سَرُع ، و « وشكان » : أوشَكَ . وكلٌّ لازمٌ [6] .

بابٌ

الإغراءُ : وضعُ ظرفٍ أو مجرورٍ موضِعَ فِعلِ أمرٍ سماعٌ في « عليك » ، و « عنْدك » ، و « دونك » ، متعدِّيات بمعنى الزَمْ ، وقد تَلزَمُ « عندك » أي : تَخوفَ ، وقد ترادف عليّ : أولني / فتعدّى [7] لاثنين ، ولازما في « أمامك » أي : تبصر أو تخوف ، « وراءك » : افطُنْ ، و « مكانك » : تأخَّر ، وأليك » : تنحَّ ، والكاف مجرورة بالحرفِ ، أو بالإضافة ، وتتحمّل [8] ضمير مخاطب ، فإن أتبع فالرفع ، أو المجرور فالجرّ . (١٩ / أ)

ولا يُغرَّى إلاّ مخاطبُ ، لا غائبُ الاّ شاذّاً ، والمُغرَى به متكلِّما ، أو غائباً يتصل ضميره وقد ينفصلُ ، أو مخاطباً ينفصل ، أو يؤتى بالنفس بدله .

ولا يقدّم معمولها ، ولا يجاب بالفاء .

---

(١) قال الخليل : « أصلها » آت من أتى يؤتى ايتاءً ، فقلبت الهمزة هاء ، ومن قال : هو اسم فعل قال : للحوق الضمائر به لقوّة مشابهته لفظاً للأفعال » . شرح الكافية ٣ : ٩٣ .

(٢) وهذا قول ابن بابشاذ ، خلافاً للفراء والكسائي . ينظر : شرح الكافية ٣ : ٩٠ - ٩١ .

(٣) في حاشية م « وهذا مذهب البصريين ، وقد أجازه الكوفيّون » .

(٤) بالكسر في جميع النسخ الا في (ب) فقد جاءت مع الكسرة فتحة .

(٥) وهذه الكلمة كررت في الام .

(٦) والرضى جعل منها متعد ، مثل : « هـ » ، وهات ، وبله ، وتيد ، ورويد » . ينظر : شرح الكافية ٣ : ٩٢ .

(٧) « فيعدى » في (ب) .

(٨) « يتحمل » في (م) .

بابٌ

الإعمال[1] : إقتضاء عاملين فأكثر معمولاً فأكثر . فإن أعمل الأوّل أضمر في الثاني ما يحتاجه[2] ، ويجوز حذفه[3] منصوباً في شعر . أو الثاني ويختار[4] ، و[إن] [5] احتاج الأوّل لمرفوع أضمر قبل الذكر ، أو غيره[6] ، وجاز حذفه اقتصاراً حُذِفَ ، ويضمر قبل الذكر ضرورةً ، أولم يجز فإضماره[7] متأخراً أحسن ، ويجوز حذفه . *

بابٌ

(١٩ /ب) المنصوبُ على التَشبيه بالمفعول به : الظرفُ ، والمصدرُ[8] المتسعُ / فيهما[9] وسيأتيان[10] ، ومنصوب[11] الصفةِ المشبَّهة ، وهي : صِفةُ فعلٍ لازم شبّهَتْ باسم فاعلٍ متعدٍّ فَنصبَت ، والشبه في تحملِ ضمير ، وطلب لاسم ، وافرادٍ ، وتذكيرٍ ، وفروعهما فان فقد وَجْهٌ لم تشبّه .

والصفة ان صلحت لفظاً ومعنى لمذكر ومؤنّث شُبِّهَتْ عموماً ، أو لفظاً ، أو معنى مخصوصاً أو اختَصَّتْ[12] بأحدهما اختصت به . ولا تشبَّه الا إن نَصَبَتَ أو جَرَّتْ ، فتكون للأول ، وان لم تُشبَّه فللثاني . والمعمول[12] سببيٌّ نكرةٌ ، أو ذوأل ، أو مضاف لما هي فيه أو لضميره ، أو لضميرِ مضاف لما هي فيه، أو مضاف

---

(١) وقد أطلق عليه معظم النحويين (التنازع) .

(٢) أي : من مرفوع ، أومنصوب ، أو مخفوض » المقرب ١ : ٢٥٠ .

(٣) « وقد يحذف » في بقية النسخ ، وكلاهما يجوز .

(٤) وهذا مذهب البصريين ، وعندهم يجوز اعمال الأول ، ومذهب الكوفيين اعمال الأول ، ويجوز اعمال الثاني . ينظر : شرح الكافية ١ : ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .

(٥) زيادة يتطلبها سياق الكلام .

(٦) أي غير المرفوع .

(٧) وفي حاشية ت « واشترط البصريون في الحذف بغير اضمار المطالقة بين المعدّ والمعدّ » . وتنظر تفاصيل هذا في : شرح الكافية ١ : ٢١٠ .

(٨) هذه الكلمة ساقطة من (م) .

(٩) « فيه » في (م) .

(١٠) « وسيأتي » في (م ، ب) .

(١١) يريد معمول الصفة . ينظر المقرّب ١ : ١٣٨ .

(١٢) (أو اختصتا) من (ب) .

لضمير الموصوفِ ، أو ضميرٌ معمولُ صفةٍ أخرى . فان كانت الصفة نكرة مشبّهة ، أو لا ، وهو نكرةٌ ، أو مضافٌ لضميرها لم يتَّصل به ضمير موصوف ، فخَفْضٌ ونصبٌ ، أو اتَّصلَ فرَفْعٌ ، وفي ضرورة قَسيماه ، أو الأخيرُ مرفوعاً استَتَر في الصفة ، أو / غيرِ مرفوعٍ وانصَرَفَتْ فالجرُّ ، أو لا ، فهو والنَصْبُ ، أو شيءٌ [1] مِمّا بينهما (٢٠ /أ) فالرفع وقَسيماه ، ويختصان في مضاف لضميرِ موصوفٍ بالضرورة . وان كانت بأل مثناة ، أو مسلَّم مذكرٍ وأثبتَ النون فيه نكرة ، وهو والرفع فيه معرفة ، ويخُصُّ النصب مضافاً لضمير موصوفٍ بالضرورة ، أو حذفَتْ وهو نكرةٌ أو مضمّر فجرّ ونصب أو غيرهما فالرفع على لغةِ أكلوني البراغيث ، وقسياه على الفصيح [2] ، ويخصّان مضافاً لضميرٍ موصوف بالضرورةِ ، أو غير مثناةٍ ، ولا مسلّم مذكر ، والمعمول ذو أل أو شيء مما عُطِفَ عليه ، الاّ الأَخيَرَيْن فالثلاثة [3] ، أو أوّلهما [4] فالرفع وفي ضرورة النصبُ أو نكرةَ أو مضاف لضميرها فالنصب ، أو ضمير فحكمه حكم ظاهرِهِ .

ومعمولها كمعمول اسم الفاعل في التابع ، إلاّ أنه لا يوصف ولا ينصب المعطوف عليه باضمار فعل بل يطابق/ في الخفضِ . (٢٠ /ب)

باب

المنصوبُ المقتضَى للفعلِ لُزُوماً : المصدرُ ، وعاملُه من لفظه أو من معناه ، والظرفان ، والحال .

فالمصدرُ والظرفُ : اسمُ فِعْل ، أو زمانٍ ، أومكانٍ ، أو عدَدُهُ [5] ، أو ما قامَ [6]

---

(١) يريد « لا تعمل الصفة في هذا الباب الاّ في السببي . . » المقرب ١ : ١٣٩ .
(٢) في حاشية ب « أي من القسم الأول والأخير من أقسام المعمول » .
(٣) في حاشية ب « جاء الرجلان الحسنان وجوهما ، رفع المعمول جائز على لغة أكلوني البراغيث ونصبه وجره ضرورة ، ويمتنع رفع المعمول في الكلام فتمتنع المسئلة على اللغة الفصيحة » .
(٤) يريد « اذا حذف النون فيكون في المعمول اذا كان معرفاً أو مضافاً إلى معرفة أو الى ضميره أو الى ما أضيف الى ضميره ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والخفض . وفي غير ذلك الرفع ، ويجوز النصب عند الضرورة » . المقرب ١ : ١٤٢ لا .
(٥) في حاشية ب « أي أول الأخيرين ، وهو المعمول المضاف لضمير الموصوف ، نحو : جاء الوجه الكريم أبوه » .
(٦) بالكسر في (ب) .

مقامَه ، أو مضافٌ إليه بشرط كونِه إياه أو بعضَه ، وكلٌّ منهما[1] مبهم ، ومعدودٌ ، ومختصٌ .

فمبهَم مصدر ما دلّ على قليل وكثير من جنسه ، ومختصّه اسم نوعٍ أو بإِضافةٍ أو بنعتٍ أو بأل ، ومعدوده ما دخلته التاء دالة على الإفرادِ .

ومختص زمان جواب متى ، ومكان جواب أين ، ومعدُودُهُما جواب كم ، وقد يتمخَّضُ اختصاصُ معدود زمانٍ فيجاب به متى[2] كشهر رمضان[3] ، فإن لم يُضَفْ شهر فمعدود ومختص فيجابان به كرمضان [4] . والعمل في جميع المعدود مطلقاً ، إلاّ الزماني مُختصًا فيهما .[5] ، أو غيره لتكثير ففي بعضه . ومختص المكان قد[6] يكون في بعضه . ومبهمهما ما لا يقعُ جوابَ « متى » ، ولا « أين » .

(٢١ / أ) وضمير المصدر كهو[7] ، والظرف / بفي إلاّ أن اتسع فينصب ، بشرط لزوم العامل أو تعديه الى واحدٍ .

ومختص المكان بفي إلا ما / كان مشتقاً من فعل وصل إليه بنفسه ، أو[8] شذّ ، وهو مع دخل مطلقاً ، والشام مع ذهب ، أم ضرورةً .

وكلّ منهما[9] لا متصرِف ولا منصرف ، ومتصرف لا منصرف ، وعكساهما : فالأول : في مصدر سبحان[10] علماً ، وفي زمان سَحَر معيَّناً ، وليس في المكان[11].

---

(١) في حاشية ب « أي المصدر والظرف ، وهو ظرفان » ويريد بالظرفان ظرف الزمان والمكان .

(٢) « بمتى » في (م ، ت) .

(٣) وفي حاشية ب « أي في جميعه وفي بعضه فإذا قلت : سرت شهر رمضان فجائز أن يكون السير في جميعه وفي بعضه » .

(٤) ما بين الفاصلة والنقطة زيادة من (ب) . وقد جعلها الدكتور عفيف حاشية . ينظر التقريب ص ٦٢ .

(٥) هذه الكلمة زيادة من (ب) ، ونقلها عفيف (نفيهما) !! ينظر : التقريب ص ٦٣ .

(٦) « وقد » في (ت) .

(٧) يريد « يتعدى الفعل أيضاً إلى ضمير المصدر نفسه » المقرب ١ ، ١٤٧ .

(٨) من « كان . . . إلى هنا » زيادة من (ب) أيضاً وفي ط حاشية .

(٩) سقطت هذه الكلمة من (ب) ولم يشر اليها عفيف .

(١٠) في حاشية ت « ابن مالك يزعم أن سبحان ليس علماً والأصل سبحان الله » .

(١١) لم يذكر المثنى ولعله اكتفى بقوله : « عكسهما » والعكس يعني : متصرفاً منصرفاً

« والثالث : في مصدر رجع رجعي ، ودعا دعوى ، و[رغد][1] رغدى /.[2] ما أنث بالألف وفي مكان ما كان صفةً في الأصل على[3] « أفعل » وفي زمان بكرةُ وغدوةُ مُعَيَّنَيْنْ .

والرابع : في مصدر سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه ، وعمرك الله ، وقِعْدَك[3] الله ، وغُفرانك لا كفرانك ،وحِجرا وبراءَة ، وحنانيك ، وهذاذَيْك ، وحَذَارَيْك ، ودواليْك ، ولبَّيْك ، وسَعْدَيْك .

وفي زمانٍ : بكرةً[4] ، وسُحيرا ، وعشيةً ، وعَتَمَةً ، وضَحْوِيةً ، وضُحىً ، وعِشاءً ، ومساءً ، وصباحاً ، وليلاً ، ونهاراً ، معينات ، وبُعَيدات بَيْنٍ وذاتَ مرةٍ ، وذا صباحٍ ، وذا مساءٍ . وخثعم قد تصرفهما[5] .

وفي مكانٍ : وسط / ، وعندَ ، وتجُرُّ بِمن ، وسِواك ، وسُواك ، وسَوَاك[6] .(٢١ /ب)

***

والحال : اسم أو مقدر به ، مبيِّن منبهِمَ هيئة ، أو مؤكِّدٌ ، وشرطُها بتأويلٍ أو غيره : تنكير ، واشتقاقٌ ، وبعد تمام كلام ، وعلى معنى (في)ر، وكونها إن تأخرت من معرفة أو مقاربها أو غير مقارب ان قبح الوصف بها ، فإن تقدّمت فمن معرفةٍ ونكرةٍ .

وشرط المبيّنة : انتقال أو تأويل به ، ويقعُ موقعها ظرفٌ ومجرورٌ تامان ، وجملةٌ خبريةٌ ، فإن عَرِيَتْ من ضمير ذي الحال لَزمت الواو ، وإلاّ وهي اسميَّةٌ أو مصدَّرةٌ بماض[7] معنى اختيرت ، أو بغير ماضيه[8] شذّت .

---

(١) زيادة يقتضيها سياق الكلام .
(٢) من « رجع . . . إلى هنا » زيادة من (ب) وسقطت من ط .
(٣) في « ب » بفتح القاف .
(٤) « بكرا » في بقية النسخ ، وهذا يجوز ، وما أثبتناه أفصح .
(٥) أي من العرب من يصرف « ذات » ، و« ذا » على لغة خثعم . ينظرْ : المقرب ١ : ١٥ .
(٦) في حاشية ت « زعم جمال الدين بن مالك أنهن متصرفات في فصيح الكلام » .
(٧) « بماضية » في الأم ، ط وفي بقية النسخ ما أثبتناه .
(٨) « ماضية » في الأم . ولعله تصحيف .

ولا يُقضَى عامل من مصدر ، أو ظرف ، أو حال أزيد من واحد إلاّ بعطف ، إلاّ « أفعل » لتفضيل ، فإنه يعمل[1] في ظرفَينْ وحالَينْ لذي حال ، فإن كانا من ذوي حال ، جاز في كلِّ عامل .

ويجوز تأخير العامل بشرطه في باب الفاعل ، إلاّ المعنوي فلا يتأخر عن الحال[2] .

باب

(٢٢ /أ) المنصوب / المقتضَى للفعل لا لزوماً : التمييز ، والمفعول معه ، ومن أجله ، والمستثنى .

التمييز : اسم نكرة مفسّر منبهم ذات ، وينتصب عن تمام كلام منقول من فاعل ، أو مفعول ، أو غيرهما ، ولا يجرّ بـ « من » ، وغير منقول ، ويجرّ بـ « من »[3] ، إلاّ في نِعم وبِئسَ فضرورةٌ ، وعن تمام اسم عدداً ، أو مقداراً لمكيل ، وموزون ، وممسوحٍ ، أو شبيهاً به ، ولا ينقاس . وتمامه : بنون ، أو تنوين ، أو تقديره في مبني أو مضاف ، ويجرُّ بـ « من » ، ويردّ بعد العدد إلى أصله من الجمع .

ولا يميّز بمختص بنفي ، ولا بمتوغل بناء ، أو إبهام ، ويوسط ، ولا يقدّم[4] .

والمفعول معه : منتصب بعد واو مع مضمّن معنى المفعول به ، وينقاس ، ولا يقدّم على عامل ، ولا يوسط . وشرطه صحة عطفِ مفرد على مفرد ، ويتساوى مع العطف إن تقدم الواو وما يسبقه ، ويختار . والعطف ضرورة ان تقدم ضميرَ مرفوعَ غير مفصول ، أو ضمير جرٍّ لم يعد جاره / ، والجملة فعلية ، أو اسميّة (٢٢ /ب) متضمنة معناها . ويختار العطف ان تقدمها اسم لا يتعذر عطفه عليه والجملة اسميّة متضمنة[5] معنى فعلية . ويجب أن تقدمها مفرد ، أو اسميّة غير متضمنة معنى فعلية .

---

(١) موضع « فإنه يعمل » ، « فيعمل » في بقية النسخ وكلاهما يجوز .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، والأخفش يجوزه . ينظر : شرح الكافية ٢ : ٢٤ .

(٣) « بها » في (ب) .

(٤) وهذا مذهب سيبويه وتابعه ابن الحاجب ، وجوّز التقديم الكسائي والمازني ، والمبرد . ينظر : شرح الكافية ٢ : ٧٠ ـ ٧١ وشرح ابن عقيل ١ : ٤٠٩ ـ ٤١٠ .

(٥) « مضمّنة » في (ب) .

المفعول له[1] : منتصب[2] بعد تمام كلام ، على تقدير لام العلة . وشرطه مصدرية واتحاد بالعامل فاعلاً وزماناً ، فإن فقد شرط أتى باللام .

الاستثناء : إخراج ثان من حكم أوّل بـ « إلاّ » ، وهي حرف ، وحاشى ، وحشى ، وخلا ، وعدا حروفاً ان جرّت متعلقة بما قبلها ، وقلّ الجر بهما[3] ، وتجوز زيادة « ما » قبلهما[4] وأفعالاً ان نصبت ـ وقلّ النصب بحاشى ـ[5] فاعلهما مضمر عائد على البعض المفهوم ، ويجوز دخول « ما » مصدريّة عليهما[6] . والجملة والمصدر المقدر[7] حال .

وليس ولا يكون : وهما فعلان اسمهما ضمير مفرد مذكر ، والمنصوب الخبر ، والجملة حال . ومن العرب من يطابق بين الضمير والاسم المتقدم ، فالجملة صفة . وغير اسم[8] ، وسوى[9] / المثلثة ظرف ينجر ما بعدهما[10] . (٢٣ / أ)

وشرطُ المخرجِ[11] منه اختصاصٌ ، والمخرجِ نصفٌ[12] فدونه واختصاص[13] .

---

(١) وقد ذكره في مقدمة الموضوع بـ « المفعول لأجله » ، وكلاهما يجوز .

(٢) « منصوب » في (ب) .

(٣) ما بين الفاصلتين ساقط من (م ، ت ، ب) . والمراد بالجر ، بخلا ، وعدا .

(٤) في حاشية ت « الجمهور على المنع ، وجوز الجرمي زيادة ما قبل خلا ، وعدا ، والكسائي قبل حاشى » . وشايع المانعين ابن مالك ، وابن هشام . ينظر شرح الكافية ٢ : ٩٠ ، وشرح ابن عقيل ١ : ٣٧٨ . و« ما » هذه إذا كانت زائدة ، فـ « خلا » و« عدا » لا يكونا إلاّ حرفين ، ويجوز الخفض بهما وهذا قليل جداً » المقرب ١ : ١٦٦ .

(٥) هذه الجملة ساقطة من (م ، ت ، ب) .

(٦) « عليها » في بقية النسخ . والصواب ما أثبتناه ، لأن المراد دخولها على (خلا ، وعدا) . ينظر : المقرب ١ : ١٦٦

(٧) « في كلا الحالين » في موضع « المقدر » في بقية النسخ .

(٨) يريد حكم « غير » في الاعراب كحكم الاسم الواقع بعد « الا » ، وسيأتي في نهاية هذا الباب .

(٩) في حاشية ت « وزعم ابن مالك أنها تأتي اسماً بمعنى « غير » في فصيح الكلام ، وأفسد على ذلك اتيانها » وابن مالك في هذا موافقاً للكوفيين ، ومخلفاً للبصريين : ينظر : شرح الكافية ٢ : ١٣١ ـ ١٣٢ .

(١٠) يريد الاسم الواقع بعد « غير » و« سوى » لا يكون إلا مجروراً بالإضافة . ينظر المقرب ١ : ١٧٢ .

(١١) أي المستثنى .

(١٢) (نصفه) في ط وزيادة الضمير من المحقق فلا داعي له .

(١٣) تنظر التفاصيل في : المقرب ١ : ١٦٦ ـ ١٦٧ .

والاسم بعد إلاّ ان فرّغ له العامل فعلى حسبه[1] ، وإلاّ وحذف المعمول فالنصب . أو لا[2] ، والكلام موجب فالأفصح النصب ، ويجوز اتباعه ، أو منفي لفظاً ومعنى والاسم منصوب بـ « لا » فالأفصح النصب ، أو رفعه بدلاً ، ثم النعت على اللفظ ، ثم على الموضع ، أو مجرور بباءٍ أومن الزائدة فالأفصح النصب واتباعه بدلاً على الموضع ، فإن كان منصوباً نصب أومرفوعاً رفع ، ودونهما النعت على اللفظ فيجر ، أو على الموضع فيرفع أو ينصب على حسبه ، أو معمولاً لا لما ذكر فالأفصح البدل ، ثم النصب استثناء ، ثم النعت .

ويجوز[3] تقديمُه على المستثنى منه ، لا أول الكلام فيُنْصَب : وقلّ جَعْلُه على حَسَب العامل وإبدالُ ما بَعْدَه منه ، وعلى صفته فكحاله لو تأخر ، إلاّ أنّ الوصفَ ٢٣ /ب) يحسُنُ / وإذا تكررت وهي الأول فإبدال ، أو لا ، وعُطِفت فمستثناة من تابعة له ، أو لا ، ولم يمكن استثناءٌ ، ولم يفرَّغْ عامل ، واستُثْنِيَتْ مما استثنى منه الأوّل ، وتأخره عن مستثنى منه الواحد[4] كما لو انفردَ أو تقدمت فالنصب أو فرّغ فالواحد على حسبه ، أو أمكن فالآخر مستثنى مما قبله ، وكذلك الى الأول وهو كما لو انفرد ، وما عدا الواحد ، والأول منصوب .

والمنقطع بعد إلاّ ان توجه عليه العامل فالحجاز تنصِب ، وتميم كالمتصل ، أو لا فالنصب . وغير في الاعراب كالاسم بعد « إلا » إلا أن تابع ما بعدها يُجَرُّ على اللفظ أو يعرب كـ « غير » .

باب

حروف النداء : « آ »[5] و« أ » لقريب ، و« أي » و« آي » و« أيا » و« هيا » و« وا » لمندوب أوكهو[6] ، والخمسة لبعيد مسافة ، أوحكماً . وقد تكون لقريب .

---

(١) وفي حاشية ت « ذهب السيرافي ، والكوفيون إلى جواز استثناء الأكثر ، وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز ، ولا أخلف المصنف » أي أبو حيان .

(٢) يريد « وان لم يكن قبل « إلا » عامل مفرغ لما بعدها » . المقرب ١ : ١٦٧ .

(٣) في حاشية ت « خلافاً للكسائي » .

(٤) تنظر تفاصيل ذلك في المقرب ١ : ١٧٠ .

(٥) سقط هذا الحرف من الأم وجاء بعد (لقريب) في (ب) . ويريد في « آ » ، « أ » الهمزة في حالة المد والقصر وينادي بها القريب . ينظر المقرب ١ : ١٧٥ .

(٦) يريد الهمزة في حالة المد والقصر أيضاً .

« يا » : لمنادى مطلقاً ، وسائرها يختصُّ بالنداء الخالص / ، وغير مندوب ، (٢٤ /أ)
ومستغاث ، ومتعجبٍ منه ، إن كان مضافاً أو مفرداً مطولاً ، وهو ما عَمِلَ في غيره .
أو نكرةً لا تقصد نُصِبَ بفعل واجب الإضمار ، أو مقصودة أو معرفة ، ضُمَّ ، وهو
في موضع نَصْبٍ بذلك الفعلِ ، ولا ينادى مضمر إلاّ نادراً ، فبصيغة منصوبٍ أو
مرفوع ولا ذو أل[١] ، إلاّ ضرورةً ، بل يتوصل إليه ويجوز حذف الحرف ، إلاّ من
مشار ونكرة مطلقاً ، إلاّ من مقصودة فشذوذاً[٢] ، أو ضرورةً .

وإذا أتبع تابع المنادى فعلى اللفظ ، أو منادى معرب ببدل فكما لو باشره
الحرف ، فلا يكون ذا أل ولا نكرة . أو بنسق مضاف أو بغيره من التوابع أو مفرد فيه
أل منتصب ، أو ليست لم يكن إلاّ معرفةً مضمومةً[٣] ، أو مبني ببدل ، أو نسق لا
أل فيه فكالمعرب ، أو بغيرهما والتابع مفرد فالرفع على اللفظ ، والنصب على (٢٤ /ب)
الموضع إلاّ في « أي » ، فيجب الرفع[٤] .

ولا ينعت إلاّ بمشار أو ذي أل ، أو مضاف محضة فالنصب . وانفرد « ابن »
صفة بين متفقي اللفظ أو علمين ، بجواز اتباع آخر المنادى حركة نونه ، أو غير محضة
فرفع ونصب ، وإذا كرر جاز في الأوّل ضمّه ونصب الثاني بدلا أو بياناً ، أو منادَى
مستأنفاً ، ونصبه مضافاً لما بعد الثاني ، والثاني مقحم بينهما ، ونصب المضموم ان
نوّن ضرورة دون ضمّه ، والأفصح في مضاف لياء متكلم « يا غلام » ، ثم « يا
غلاماً » ، ثم « يا غلامُ » ثم « يا غلامِيْ » ، ثم « يا غلامِيَ » و« أم » ، و« عمّ »
مضافان إليهما ، ومضاف اليهما « ابن » ، أو « ابنة » كذلك ، إلاّ الضمُّ فالفتح
عِوضه ، والمضاف إليه[٥] منادى مضافاً[٦] اليها غير « أم » ، و« عمّ » هذين كحاله لو
لم يضف إليه المنادى[٧] .

وخصّ بالنداء : « أبت » ، و« أمّت » ، و« اللهم » وميمها عِوضَ من

---

(١) في حاشية ت «وأجاز الكوفيّون ذلك » .
(٢) « خلافاً للكوفيين فإنه يجوز عند تميم » .
(٣) « مقصودة » في الأم وفي بقية النسخ ما أثبتناه ، وجاء موافقاً للمقرب ١ : ١٧٨ ومنها « مقصودة مضمومة » .
(٤) في حاشية ت « خلافاً للكسائي فإنه لحسن » ، أي عند الكسائي ليس واجباً ، بل حسن الرفع .
(٥) « الىٰ » في الأم ، وطوما أثبتناه جاء في بقية النسخ .
(٦) بالجر في الأم ، وطوما أثبتناه جاء في بقية النسخ .
(٧) سقطت هذه الكلمة من الأم ، وط

الحرف ، فاجتماعهما ضرورة ، و« فُلُ »[١] كناية عن علم[٢] ، و« هنـاه »[٣] لمذكر نكرة ، وهنتاه / لمؤنثة ، وتضم الهاء الأخيرة أو تكسر ، وفي تثنية «يا هنانيه» و« يا هنتـانيه » والجمـع « يا هنونـاه »[٤] و« يا هناتـوه » . وكل وصف معــدول على : « مفعلان » ، و« فعل » ، و« فعال »[٥] ، ويقع[٦] في غير الندا ضرورة ، وحكى[٧] هذا زيد مكرمان غير مصروفٍ تابعَ معرفةٍ . (٢٥ /أ)

***

حرف المستغاث والمتعجب منه : « يا » ، ولا يحذف ، ويجرّان بلام مفتوحةٍ . وقد يجعلان كمندوب ، والمستغاث منه ، أو به معطوفاً على غيره ويجرّ بها مكسورةً ، وحذف كلٍ من مستغاث به أو منه جائز .

***

حرف المندوب : « يا » و« وا » وهو علمٌ ، أو موصول بلا « أل » ، أو مضاف إلى معرفة . وتلحقُ ألف الندبة آخر مفردٍ ، ومضافٍ ، وصلـةٍ[٨] ، وحُـكي آخـر صفة[٩] . وتثبت الهاء وقفاً وضرورة وصلاً . وقد يعوّض عن الألف تنوين في شعر . وإذا لحَقَت الآخر مفتوحاً فلا تغيير ، أو مضموماً ، أو مكسوراً فتـح إلاّ إن أُلْبِسَ فتقلب[١٠] لجنس الحركة ، أو ساكناً تنويناً أو ألفاً حذف / لها فقط[١١] ، أو «واواً» ، أو « ياء » متحركتينِ في الأصل فتحتا أولاً حذفتا ، وتتبع[١٢] حركة ما قبلها ان أُلْبَس . (٢٥/ب)

---

(١) بالضم في جميع النسخ ، وفي المقرب بسكون اللام ينظر ١ : ١٨٢ .

(٢) في حاشية ت « هذا غلط وإنما هو كناية عن مذكر جامد » .

(٣) جاءت هذه الكلمة وشقيقاتها فيما بعد بسكون الهاء الأخير في الأم ، وقد أشار المصنف بضمها أو كسرها وفي بقية النسخ أيضاً بالضمّ ولعل ناسخ هذه النسخة أراد بالسكون عند الوقف .

(٤) « يا هنانوه » في (الأم) / وفي ط ، وفي بقية النسخ وما أثبتناه .

(٥) في حاشية ت « ينقاس دون فعل ، وفعلان » .

(٦) أي الوصف .

(٧) وحكى ذلك أبو حاتم السجستاني . المقرب ١ : ١٨٢ .

(٨) وفي حاشية ت « هذا مذهب الخليل ، وسيبويه » .

(٩) وهذا مذهب يونس والكوفيين . ينظر : شرح الكافية ١ : ٤٢٢ .

فيقلب .

(١١) هذه الكلمة لم تذكر في بقية النسخ ، والمراد حذف التنوين والألف للندبة .

(١٢) يتبع من الأم .

والندبة للنساء ، وتُجْرِيه الرجال كـ « غير » المندوب[1] .

***

الترخيم : حذف آخر الاسم في النداء جوازاً ، وفي غيره ضرورة ، وذو التاء يرخم مطلقاً بحذفها ، ومركب بحذفِ ثانيه ، وغيرهما شرطه زيادةُ على ثلاثة[2] ، فما زيد فيه زيادتان معاً حذفتا ، وما آخره حرف مد ولين حذف مع الآخر ، إلاّ أن بقي الآخر[3] على أقل من ثلاثة فالآخر فقط .

ولا يرخم مبني ، ولا بسبب النداء ، ولا نكرة تقصد بغير تاء إلاّ صاحبا . وترخيم : حارث ، وعامر ، ومالك ، ومؤنث بالتاء أحسن ، وغيرهما بالعكس ، ويرخم على لغة من لم ينو فيضم ما ولي المحذوف ، فإن كان نقلاً ، فعلى ما يقتضيه التصريف ، الاّ صاحباً ، وصفة بتاء تأنيث فلا ترخم على هذه اللغة .

وما حذفت منه التاء يجوز أن تُقْحَمَ / فيه تاء مفتوحة وعلى لغة من نوى ، (٢٦ /أ) فيبقى على حركته ، أو سكونه ويزول الحكم لزوال[4] سببه .

باب

لا تعملُ « لا » في معرفةٍ ، ولا نكرةٍ فُصِل بينهما ، وتُكَرَّرُ ، وشذَّ لأَنْولُك أن تَفْعَل ، وقَضِيَّةٍ ولا أبا حَسَنٍ ، وإن لم يُفْصَل وهو[5] مضافٌ أو مطول[6] نُصِبَ ، وغيرُهما يُبنَى على ما يُنصَبُ به ، إلاّ مسلَّمٌ مؤنث فيُفْتَحُ . ويجوز حذفُ الخبرِ ظرفاً ومجروراً ، وتحذِفُ تميم غيرَهما وجوباً ، والحجاز جوازاً . ولا ترفع[7] الخبرَ بل هي

---

(١) أي « لا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلاً ، ولا يتكلم بالندبة من العرب ، إلاّ النساء وأما الرجال فيعاملون معاملة غير المندوب » المقرب ١ : ١٨٦ .

(٢) في حاشية ت « في الثاني خلاف ، وهو في الساكن أبسط منه في المتحرك » .

(٣) هذه الكلمة لم ترد في بقية النسخ ، وهي زيادة من الناسخ ، وحذفها أصوب ، ولو قال : « الاسم » لصح .

(٤) « بزوال » من بقية النسخ ، وكلاهما يجوز ، لأن اللام والباء تتعاقبان أحياناً في التعليل .

(٥) في « ب » « وهي » وكلاهما يجوز .

(٦) وهو الشبيه بالمضاف . ينظر شرح ابن عقيل ١ : ٢٤٠ .

(٧) أي « لا » لا ترفع الخبر بل مرفوع بالمبتدأ كما لو لم تدخل « لا » وهذا رأي سيبويه وخالفه الأخفش . ينظر : المغنى ١ : ٢٦٣ . وشرح ابن عقيل ١ : ٢٤١ .

واسمها مبتدإ والخبرّ للمجموع[1] .

والاسم المعربُ المتبوعُ بلا بَدَلٍ أو نسقٍ يجوز في تابعه النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، أو ببدل مقرون بـ « ألاّ » فتقدَّم في الاستثناء ، أو غير مقرونٍ فالوجهان ، إلاّ المعرفة فيجب الرفع ، أو بنسق وكرِّرَتْ مؤكِّدَةً فكما لو لم تكرر ، أو مستأنفةً فتعملُ عَمَل « إنّ أو ليس » أو لم تكرر وهو معرفة فالرفع ، أو نكرة فالوجهان ، وحكِي[2] فتحها على نية « لا » / (٢٦/ب)

والمبنى كالمعرب في الاتباع ، إلاّ أنه يجوز أن يبنى مع نعته المفردِ غير المفصولِ .

وتدخل « لا » على المضاف إلى معرفة إضافة غير محضة ، مفصولاً بينهما باللام . وتحذف ضرورةً .

ودخول « ألف » الاستفهام على « لا » باقية على النفي كعدمه ، أو لتحضيضٍ فلا تعملُ ، والاسم بعدها على فِعْل محذوف ، أو لتَمَنٍّ فكعدمه ، إلاّ أنها لا خَبَرَ[3] لها ولا تُتَّبَعُ إلاّ على اللفظ .

باب[4]

حروف الجرّ[5] : مِنْ ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، وحاشى ، وخلا ، وعدا ، وربّ ، ولعل ، والباء ، واللام ، والكاف ، وحتى ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، والهاء والهمزة لاستفهام أو قطع ، ومُ ، ومن ، والواو ، والتاء ، والفاء ، ولولا .

« فلولا » تجر المضمر .

---

(١) يريد الخبر لـ « لا واسمها » .

(٢) وحكى ذلك الأخفش ، ويريد بـ « نية لا » البناء على الفتح . ينظر : المقرب ١ : ١٩١ .

(٣) في حاشية ت « أختلف في أن لها خبر أم لا ، فذهب المازني ، والمبرد إلى أن لها خبراً ، وأجاز اتباعه على الموضع » . وقال ابن هشام : « إن ذكر خبرها قليل حتى أن الزجاجي لم يظفر به ، فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة ، وأن خبرها مرفوع . المغني ١ : ٢٦٤ .

(٤) في « ب » كتب بجانبه .«بلغ» ، ولعله يريد بلغ مقابلة بالأصل .

(٥) وهذه الحروف قد بلغت (٢٤) حرفاً ، وعدّها ابن مالك بـ (٢٠) ، وقال ابن عقيل : « وقل من ذكر ، لعل ، وكي ، ومتى « في حروف الجر » شرحه ١ : ٤١٢ . وبعلى هذا يكون ما زاده ابن عصفور ، وتابعه أبو حيان من الحروف » الهاء ، والهمزة ، وم ، ومن ، ولولا ، والفاء . وترك : كي ، ومتى .

و« الكاف » إلى « لولا »[1] المظهر. والباقي كلَيْهما[2] .

وجرّ « الكاف » و« حتى » المضمر ضرورة[3] .

و« اللام » في القسَمِ .

و« الهاء » الى « مُنِ » اسم الله .

« ومُنِ » الربَّ .

و« التاء » تَجُرُّهما .

و« رُبَّ » وواوُها ، وفاؤ ها النكرةَ[4] .

« ومُذْ » ، و« مُنْذُ » اسم زمان[5] لفظاً أو تقديراً . وباقيها[6] كلّ ظاهرٍ .

وإن / ارتفع تالي « مُذْ » و« مُنْذُ » ، أو باشر « عن » ، و« على » حرف جرٍ ، (٢٧ / أ) أو كانا في نحو : دع عنك ، وهوِّن عليك ، فأسماء .

وإن رفَعَتْ « على » ، أو نَصَبَتْ « حاشي » و« خلا » ، و« عدا » ، فأفعال . والباقي حروفُ . واسميةُ « الكاف ضرورة »[7] .

ويعلق حرفُ الجرِ إلاّ زائداً ، و« لولا » ، و« لعل » . ولا يعمل مضمراً . ولا يفصل بينه وبين معموله إلاّ ضرورةً أو ندوراً .

وتزاد « من » لاستغراق الجنس[8] أو توكيده ، ان نُكِّر المعمولُ وسُبقَ بنَفْيٍ أو نهيٍ أو استفهام . وغير الزائدة[9] : لتبعيضٍ ، وغاية ، وابتداء بها في غير زمان ، وتؤ وّل[10] فيه .

---

(١) أي : من الكاف إلى لولا تجر المظهر .

(٢) : أي المظهر والمضمر .

(٣) سقط هذا السطر من بقية النسخ .

(٤) أي لا تجر إلاّ النكرات .

(٥) أي لا يجران إلاّ اسماء الزمان .

(٦) يريد الحروف التي لم يرد ذكرها فيما سبق تجر الظاهر .

(٧) وفي حاشية ت « ذهب الأخفش الى أنها تكون اسم في غير الضرورة » .

(٨) وهذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش ، والكوفيون . ينظر : شرح الكافية ٤ : ٢٦٩..

(٩) وهذا عند البصريين ، وتابعهم المبرد ، وعبد القادر الجرجاني ، والزمخشري ، وأجاز الكوفيون ، فالأخفش ، والمبرد ، وابن درستويه في الزمان . ينظر : شرح الكافية ٤ : ٢٦٣ ـ ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، والمغني ١ : ٣٥٣ .

(١٠)رسمت « تأوول » في ت وفي ب « تئول » .

و« حتى » لانتهائها[1] ، فإن كان ما بعدها جزءاً مِمّا قبلها واقترن به قرينةُ دخولٍ ، أو خروجٍ فعلى حَسْبِها ، أو لا ، فيدخل ، أو غير جزءٍ فيخرجُ .

و« إلى » لانتهائها ، ولا تدخل إلاّ بقرينةٍ .

و« رُبَّ » لتقليل[2] الشيء ، أو نظيره في المباهاة ، وهي جوابُ ملفوظٍ به أو مقدَّرٍ . وتنوب الواو ، والفاء منابها ، ولذلك يقعان أوّلاً عطفاً للجوابِ على / ٢٧ /ب السؤالِ . ويجبُ وصف المجرور وقد يحذفُ لدلالةٍ . وتدخل[3] على مضاف لضمير نكرة ، وعلى ضمير لا يثنى ولا يجمع استغناء بتثنية تمييزه ، وجمعه . ويجب مضيى معنى العامل ، وتلزمُ الصدرَ . ويقال : رُبَ ، ورُبُ ، ورُبْ ، ورَبُّ ، ورَبَ ، ورُبَّتْ ، ورُبَتْ ؛ وتلحقها « ما » زائدةً ، ومُهَيَّئَةً ، فيليها فعل ماضي المعنى .

و « في » للوعاء .

و« على » بمعنى فوق حقيقةً ، أو مجازاً .

و« عن » لمزاولةٍ .

و« الكاف » لتشبيه .

و« اللام » لملك ، أو استحقاق ، وسبب ، وقسم .

و« خلا » ، و« حاشى » ، و« عدا » لإستثناءٍ .

و« لولا » امتناع لوجود .

***

والحال بعد « مذ » و« منذ » ينجر بمعنى « في » . والماضي[4] ينجر ، أو يرتفع لغاية في معدود ، ولابتدائها في غيره . والجر بـ« مذ » قليل . وهما ان ارتفع [ما بعدهما][5] مبتدآن[6] ، ولا يتقدّمهما إلاّ فعل منفي ، أو موجب يقتضي دواماً ،

---

(١) أي لانتهاء الغاية .

(٢) « لتعليل » في جميع النسخ وط ، ولعله تصحيف ، وما أثبتناه موافق لما في المقرب ١ : ١٩٩ .

(٣) وفي حاشية ت « شرط دخولها أن تكون عملت في النكرة التي يعود الضمير اليها » .

(٤) يريد « إذا كان ما بعدها ماضي » . المقرب ١ : ٢٠٢ .

(٥) زيادة لا يستقيم الكلام إلاّ بها .

(٦) رسمت في جميع النسخ ، وط « مبتدءان » وصوبتُها وفق القاعدة الاملائية التي تقول : « إذا كان الحرف الذي قبل الهمزة مفتوحاً وما بعدها ألف التثنية ، فترسم حينئذٍ وهي وهذه الألف ألفاً عليها مدة » علامات الترقيم ص ٤٧ .

ويعتد بأوّل العدد وآخره ، وإن لم يكملا ، أو بالكامل فقط ، أو بالناقص الأول لا الأخير / إن لم يؤدِ الى التجوّزِ في جميع العدد . (٢٨ /أ)

و« الباء » زائدة في خبر ليس ، و« ما » ، وفاعل كفى ومعموله ، ومعمول « أفعِلْ » للتعجب وضرورة ونادراً في غير ذلك ، وللإلصاق [١] حقيقة ، أو مجازاً . ولاستعانة . وللسبب . وللحال ، وبمعنى « في » . وللنقل مرادِفه لهمزتهِ ، بشرط [٢] لزوم الفعل . وللقسم ، وحروفه بمعناها . ويجب التعجبُ مع اللام ، ويجوز مع التاء [٣] .

والقسمُ : جملة تؤكِّد [٤] بها جملة خبرية ، والمقسم به كلّ معظَّمٍ ورابطُه « أن » ، وإن كانت الجملة « لو » ، و« ما » دخلت عليه ، وغير ذلك : ففي إيجاب اسمية « إنّ » و« اللام » أو كلاهما ، وفي نفيها « ما » . وفي إيجاب فعلية ماضية « اللام » ، ومع قد ان قَرُبَ مع الحال ، وقد تحذف اللامُ [٥] للطول ، وفي نفيها « ما » ، أو مستقبلة اللام ، ان فصل بينها وبين الفعل ، وإلاّ فهي ونون التأكيد [٦] / وتعاقُبُهما ضرورةٌ ، وفي نفيها « لا » ، ويجوز حذفها . وفي حال منفي (٢٨ /ب) « ما » ولا تحذفُ ، أو موجبٍ فيجبُ وقوعُه خبرَ مبتدإٍ فتصير اسميةً .

ومُتَعَلَّقُ الحرف فعلٌ مضمرٌ ، وقد يظهر مع الباء ، إذا حذف الحرف ولم يعَوَّض منه همزة استفهام ، أو قطع ، أو هاء لم يجز جرَّ غير الاسمِ الله تعالى بل يختار نصبُه بفعلٍ محذوف ، أو يُرفَعُ خَبَرَ مبتدإٍ . والتزموا رفع « لعمرك » و« أيمُنُ » شذوذاً ، وهمزته وصلٌ ، و« عَوْضَى » ، و« جَيرِ » مبنيان [٧] ، وموضعهما رفعٌ ونصبٌ ، وحذف كلٍ من القسم أو الجواب جائز لدليلٍ ، ولو اجتمع قسم وشرط جُوِبَ السابق منهما [٨] ويحذفُ جواب الآخر ، فإن جُوْوِبَ القسم وجب مضي الشرَطِ ، ويجوز أن يُضمَّنَ فِعْل القلبِ معنى القسم فيتلقَّى بما يتلقَّى به .

---

(١) كذا في ت ، والمقرب ١ : ٢٠٣ ، وجاءت في الأم ، و(م) ، و(ب) « لإلزاق » ، وما أثبتناه أفصح .

(٢) « بشروط » في الأم .

(٣) « الباء » في الأم وطوهو تصحيف ، وفي بقية النسخ والمقرب ١ : ٢٠٤ ، وما أثبتناه .

(٤) يؤكد في بقية النسخ ، وكلاهما يجوز .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ب) .

(٦) ولو قال : التوكيد كان أفصح .

(٧) (كذ » في جميع النسخ والمقرب ١ : ٢٠٧ وفي ط « مبنيتان » !!

(٨) هذه الكلمة زيادة من (ب) .

باب

(٢٩/أ) الإضافة : محضةٌ وتُعرِّفُ المضافَ إن كان الثاني معرفة ، / وتُخَصِّصُه إن كان نكرةً . وهي : بمعنى « اللام » ، وبمعنى « من » إن أضيف الى جنسه[١] . ويجوز أن تنوّن الأول ، وتأتي بـ « اللام ، أومن » ، وفي التي بمعنى « من » نصب الثاني تمييزاً وإتباع الأوّل .

وغير المحضة لا تُعَرِّفُ ولا تُخَصِّصُ ، وهي : إضافة اسم فاعل ، ومفعول غيرِ ماضيين ، وصفةٍ مشبَّهةٍ[٢] ، وأمثلةٍ[٣] ، و(أَفْعَلَ) لتفضيلٍ ، وغيرِك[٤] ، ومثلِك ، وشِبهِك ، وخُدنِك ، وتُربِك ، وهَدِّك ، وحَسْبِك ، وشَرَعِك ، وكُفئِك ، ومثلثَ الكاف ، وكفائِك ، وناهِيك ، وعَبْر الهواجر ، وقَيْد الأوابدِ ، وواحدِ أمِّه ، وعبدِ بَطْنه .

وقد تتمحّض إضافة كلّ[٥] ذلك الا الصفة المشبَّهة .

ولا يجمع بين « أل » ، والإضافة ، إلاّ في الثلاثة الأول[٦] ، وضعف الثلاثة الأثواب[٧] .

وتلزم الإضافة مثلاً[٧] وأخواتِها : وفوقا[٨] ، وتحتا ، وأماماً ، وقبلاً ، (٢٩/ب) وبعدا ، وقُدّاماً ، وخَلْفاً ، ووراءَ ، وتِلقاءَ ، وتُجاهاً ، / وحِذاءً وحِذَة[٩] ، وعندَ ، ولدَنْ ، ولدَى ، وسُوىً ، وسواءً[١٠] ، ووسطا[١١] ، ومع ، ودُون ، وبَيْدَ ، وقِيدَ ،

---

(١) « نحو : ثوب خز » . المقرب ١ : ٢٠٩ .

(٢) في حاشية ت « خلافاً لبعضهم ، فإنه ذهب إلى إضافته محضة » . وينظر شرح ابن عقيل ٢ : ٦ .

(٣) يريد صيغ المبالغة .

(٤) في حاشية ت « زعم ابن السراج أن « غير » إذا وقعت بين متضايفين ، أو مضعفين ، فهي لمعرفة ، وأعرب غير المنصوب لغة ، وغيره أعرب بدلاً » . وينظر : المغني ١ : ١٧٠ ، والبحر المحيط ١ : ٢٩ .

(٥) هذه الكلمة سقطت من الأم .

(٦) يريد ، « اسم الفاعل والمفعول ، والصفة » .

(٧) وهذا رأي جمهور النحويين ، وجوز ذلك الكوفيون . ينظر : شرح الكافية ٢ : ٢١٦ .

(٨) في حاشية ت قال ابن مالك : قد سطرها بعض العرب غير مضافة أعني مِثْلاً شاذاً » . وفي حاشية م « وكذلك الأمثلة الخمسة نحو : هذا المشروب العسل » .

(٩) هذه الكلمة زيادة من (ب) .

(١٠) وردت هذه الكلمة وما سبقها بالنصب والتنوين في (م ، وب) وفي الأم وت بلا تنوين . وبالتنوين أصوب ، لأنها معطوفات على « مِثْلاً » .

(١١) جاءت هذه الكلمة بالتنوين في (ب) والتي قبلها بلا تنوين .

وقذَى ، وقاب ، وقَيْس وأيا ، وبعضاً ، وكُلاًّ ، وكِلا[1] ، وكِلتا ، وذا ، وفروعَه ، وأُولَى ، وأُولاتِ ، وقَطْ ، وقَدْ ، وحَسْبَ .

وكلُّـها تضاف : إلى ظاهر ، أو مضمر ، إلاّ ذا ، وفروعَه فلا تضـاف[2] الى مضمر إلاّ ضرورة ، وإلى مفرد ، وفرعَه إلاّ كلا ،[3] وكلتا فإلى معرفة مثنى، أو في شعر إلى متعاطفين ، ومفرد واقع إلى اثنين ، وأياً ، وأَفْعَل لتفضيل فإن أضيفا الى معرفة لم تفرد[4] إلاّ أن يقعا على بعضها ، أو نكرة فإلى مفرد وفرعيه ، ولا يكونان إلاّ بعضه ، وأحداً[5] ، وإحدى لا يضافان الى مفرد . وتصح إضافة مسمىً إلى اسم لا شيء إلى نفسه ، وهي بأدنى ملابسةٍ .

ويجوز حذفِ مضاف وإقامة[6] الثاني مقامه ، إعراباً وغيره ، لدليل عليه ، وإلاّ ضرورةً . وقد يبقى الثاني على إعرابه ، إذا سبق / ذكر المحذوف . وينقاس (٣٠ / أ) حذف المفرد المضاف إليه زمان ، فإن كان المحذوف معرفة ضُمَّ الزمان ، أو نكرةً أُعرِبَ . وحذف جملة ومضاف إليه[7] غير زمان مسموعٌ ، ولا يضاف إلى جملة إلاّ اسم زمان غير مثنىً ، وآية ، وحيث ، وذو التسلم[8] فقط . وتُعْرَى الجملة عن ضمير المضاف إليها ، وإلاّ فهي صفة .

والمضاف إلى غير الياء كالمفرد ، إلاّ « أخا » و« أخواته » فنرد واوهنّ ، وتقلب ألفاً نصباً وياء جراً ، إلاّ الفم فَتَثْبَتُ ميمُه[9] ضرورةً . وإلى الياءِ فالصحيح والجاري مجراه سَبَق في النداءِ . وفي غيرِه يُكسرَ آخِرُه ، وتُسكَن الياء ، وقد تقلب ألفاً والكسرة فتحةً ضرورةً إلاّ « الفـم » فتقول : فِيّ مطلقاً ، ولا تثبُتَ الميم[10] .

---

(١) لم تنون هذه الكلمة في جميع النسخ ، ونونتها إتباعاً لما قبلها .

(٢) « رسمت « كلى » في الأم ، كذلك » كلا الآتية فيما بعد .

(٣) في حاشية م « قال الكسائي : تضاف فصيحاً » .

(٤) أي لم تضاف الى المفرد المضمر .

(٥) في (ب) جاءت هذه الكلمة بالرفع والتنوين . وفي ط« وأَحَدَ » .

(٦) ابتداء من هذه الكلمة الى نهاية هذا الباب قد أصابه إظلام في (ت) فاستحالت قراءته .

(٧) هذه الكلمة والتي قبلها ساقطتان من (م) .

(٨) « نحو قولهم : اذهب بذي تسلم » . المقرب ١ : ٢١٥ .

(٩) في حاشية م « وهذا على مذهب أبي علي ، والصحيح غير ضرورة » .

(١٠)وفي حاشية م أيضاً « هذا مذهب أبي علي ، والصحيح تبقيها » .

وما آخره ألفٌ لم يتغير وتفتح الياء فقط ، وهذيلٌ تقلِبُها في غير مثنىً وتُدغِمَ في الياءِ ، إلاّ « لدى » فتقلب ياءً .

(٣٠ /ب) وإن انكسر ما قبل ياء ، أو انضم ما قبل واو ، أو انفتح ما قبلهما قُلبَتْ ياءً / وأدغِمَتْ وتفتح الياء .

باب

النعتُ : اسمٌ أو مقدرٌ به من ظرفٍ ومجرورٍ تامين ، وجُملةٍ خبريةٍ لتخصيصٍ ، أو توضيحٍ ، أو مدحٍ ، أو ذمٍّ ، أو ترحُّمٍ ، أو تأكيدٍ بحِلْيَةٍ ، أو نسبٍ ، أو فعلٍ ، وخاصَةٍ ، والجملة هي صلة إلاّ في الرابط ضميراً مبتدأً ، فيجوز حذفه مطلقاً .

وشرطه اشتقاق ، ولا ينقاس مؤوّل به إلاّ في منسوبٍ ، وعددٍ ، وكيلٍ ، واسم اشارةٍ ، ومشارٍ إليه ، وإذا لم يُرفَعِ الضميرَ طابق لفظاً أو موضعاً في إعرابٍ وتنكيرٍ وتعريفٍ ، أو رفعَ مشتقاً بقياسٍ طابق في ذلك ، وفي واحدٍ من أفرادٍ وتذكيرٍ وفرُوعِهما ، إلاّ « أفْعَلَ من » فيفرد مطلقاً . أو لا ، بقياس ، أو لا ، باشتقاق طابق في السابقين ، وقد يطابق في الباقين ، أو في أحدهما ، أو لا ، فيهما كالمصدر في الأفصح ، ولا يكون أعرف[1] .

والمعرفة ـ المضمر وهو /[2] ـ ما علّق على معيّن :

ـ والمضمر في أوّل أحواله في غيبةٍ ، أو خِطابٍ ، أو تكلمٍ .

(٣١ /أ) ـ والمشار في حالة الاشارة[3] / .

ـ والعلم في جميع الأحوال .

ـ وذوأل[4] ما تنكر بعد إزالتها .

ـ والمضاف[5] ما إضافته إلى معرفة محضة ، وهو في التعريف كهي إلاّ المضاف

(١) في حاشية م « لو قال : أخص لكان أشمل ، لأن الأعرف مختص بالمعرفة » .

(٢) هذه الجملة زيادة من (ب) وفي ط جعله حاشية .

(٣) هذه العبارة جاءت بعد العبارة التي تليها في (ب) .

(٤) وإنّ الموصلات من قبيل ما عرف بـ « أل » . ينظر : المقرب ١ : ٢٢٢ ، وشرح الكافية ٢ : ١٩٠ .

(٥) وبهذا تكون المعارف خمسة . ينظر : الكتاب ١ : ١٩٩ ، وشرح الجمل ١ : ٢٠٠ وشرح الكافية ٢ : ٣١١ . وقد زاد السيوطي المنادي ، وقال « أغفل أكثرهم ذكر المنادى . . . » الهمع ١ : ١٩٠ .

إلى المضمَرِ فكالعلم . ورُتَبُها[١] فيه كسرَدِها .

وما وَجَبَت تبعِيَّتُه لا ينعت . والعلم ، وما ليس بمشتقٍ ، أو في حُكمِه لا ينعت به . وينعت بمشارٍ ومشتق وينعتان . وعكسُه[٢] مضمرٌ ، واسم إشارةٍ ، واستفهامٍ ، وكم خبريةٍ ، وما لَزِمَ موضعاً ، أو موضعين من الإعراب[٣] .

ويُنْعَتُ علمٌ ، ومضافٌ إليه ، أو إلى مضمر : بمشار ، وذي أل ، ومضاف الى معرفة . ومشار : بذي أل ، ومضاف اليه : بمشار وذي أل ومضاف إليهما . وذو أل ، ومضاف اليه : بذي أل ، ومضاف اليه[٤] .

وإذا كان الموصوف معلوماً ، أو كمعلومٍ ، والصفة لمدحٍ ، أو ذمٍّ ، أو ترحم ، جاز رفعها خبرَ مبتدإٍ مضرٍ ، ونصبُها بإضمار ما يليق . وفيها متكررة : [إتباع الموصوف ، وقطعها عنه][٥] ، وإتباع بعض ، وقطع بعض . وتبدأ بالإتباع ولا يعكس / أو مجهولاً والصفات في معنى واحد ، وجب اتباع الأولى ، وثلاثة(٣١ /ب) الأوجه . فيما عداها . ويجوز العطف ان اختلفت المعاني .

وإذا جُمع نعوتٌ ومناعيتُ ، أو فرِّقا ، أو[٦] فُرِّقَتْ ، وجمعوا فكالمنعوت المفرد إتباعاً وقطعاً ، إلاّ أن تفريقَها ، وجَمعُ أسماء الإشارة لا يجوز ، أو جمعت وفرقوا فالقطع ، ولا يجوز الإتباع إلاّ بشرط اتفاق المناعيت إعراباً وتنكيراً ، أو خبراً ، أو فرعيهما ، واتحاد العامل معنى ، أو جنساً . واختلاف الجنسين كون ذا فعلاً ، وذا اسماً ، أو حرفين مختلفين[٧] معنىً .

وإن اجتمع صفة اسم وظرفٌ ، أو مجرورٌ وجملة ، فهذا الترتيب ، وغيره نادرٌ

---

(١) يريد أعرف هذه المعارف حسب ترتيبها . وهذا مذهب سيبويه ، وقد خالف الكوفيون ، وبعض النحاة : ينظر : الانصاف م ١٠١ ، وشرح الجمل ١ : ٢٠٥ وشرح الكافية ٢ : ٣١٢-٣١٢ ، والمقرب ١ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢) أي لا ينعت ولا ينعت به .

(٣) وبهذا يكون أربعة أقسام للاسماء بالنظر إلى نعتها والنعت بها . وينظر : المقرب ١ : ٢٢٣ .

(٤) وبهذا يكون أربعة أقسام أيضاً . ينظر المصدر السابق .

(٥) زيادة من المقرب . حيث ان ابن عصفور ذكر ثلاثة أوجه ، والمنصف ذكر اثنين ، ومن أجل ذلك أتيت بالزيادة ، وتعد الثالث . ينظر المقرب ١ : ٢٢٤ ، وشرح الجمل ١ : ٢٠٨ .

(٦) سقط هذا الحرف من الام ، وط .

(٧) « مختلفي » في (م) .

أو ضرورةً . وتقديمها على الموصوفِ مسموعٌ . وتبنى[1] على العامل، وهو بدل[2]. ولا يحذفُ[3] والصفةُ اسمٌ إلاّ إن اختصت أو استُعمِلَت كالاسم ، بأن لم يَظهر موصوفها أصلاً ، وبغيرِ[4] ذلك ضرورةً ، أو في تقديره[5] إلاّ مع « من » إن جاز[6] حذفه ، أو[7] / في ضرورةٍ . (٣٢ /أ)

والفصل بين صفةٍ ، وموصوف بالاعتراض جائزٌ ، وبغيرِه ضرورةٌ .

باب

التوكيدُ : لفظِيٌّ في مفردٍ وجملةٍ . ويُؤكَّدُ[8] الحرفُ بما دخل عليه ، لا وحدَه إلاّ ضرورةً .

ومعنويٌّ بالمصدر ، وبألفاظٍ هي : « نفسٌ » ، و« عينٌ » لمفرد ، و« انفس » ، و« أعين » لغيره ، و« كلا » لمذكرين ، و« كلتا » لمؤنثين ، و« كل »[9] لغير مثنىً ، وتضاف لضميرِ المؤكَّدِ ، وضمير جمعٍ لا يَعْقِلُ ، كضمير جمع المؤنثات[10]، أو الواحدةِ ، وأجمع ، وأكتعُ ، وأبصعُ ، وأبتعَ ، لمفردٍ مذكرٍ ، وبالواو والنون لجمعه ، وللمؤنثة على « فَعْلاَء » غيرَ متصرفٍ للتأنيث اللازم ، ولجمعها على « فُعَلَ » غيرَ متصرفٍ[11] للعدلِ والتعريفِ .

وإذا اجتمَعت بدأت بـ « نفسٍ » فـ « عينٍ » ، فـ « كُلٍ » ، فـ « أجمعَ » ، فـ « أكتعَ » وتقدم أياً شئتَ من « أبصعَ » ، و« أبتَع » ، ولا تُعْطَفُ ، فإن لم تأت بـ

---

(١) « يبني » في (ب) ، وهذا لا يجوز ، لأن المراد بناء الصفة .

(٢) يريد وما بعدها بدل منها . ينظر للمقرب ١ : ٢٢٧ .

(٣) أي الموصوف . ينظر المصدر السابق .

(٤) « في غير » في (ب) .

(٥) أي « إذا كانت الصفة في تقدير الاسم » المقرب نفسه .

(٦) « إن كان مما يجوز » ، موضع « إن جاز » في بقية النسخ ، وكلاهم جائز .

(٧) كرر هذا الحرف في الأم ولعله سهو من الناسخ ، اذن الأول نهاية الورقة والثاني بداية الورقة التي تليها .

(٨) « وتوكيد » في (ب) .

(٩) في حاشية ت « شرط أن يكون المفرد متحركاً بالواو ، أو بالعامل ، وكذا لجمع وما بعده » .

(١٠) موضع « جمع المؤنثات » ، « المؤنثة » في الأم وطوما أثبتنه موافق لما في المقرب ١ : ٢٣٩ .

(١١) « مصروف » في بقية النسخ وكلاهما يجوز

« نفس » ، أو بـ « عين » ، أو بـ « كل » فيما بقي مرتباً ، أو « بـ » « أجمع » لم تأت بما بقي .

ولا تؤكد نكرة إلاّ ضرورة ، ولا ما / فيه مغن عن توكيد[1] ، ولا بضميرُ (٣٢ / ب رفعٍ متصل بـ « نفس » ، أو « عين » ، إلاّ ، بعد توكيده بمنفصلٍ مرفوعٍ .

ومثلُ كلٍ في التأكيد « اليد » و« الرِجل » ، و« الزَرْعُ » ،و« الضَّرْعُ » ، و« الظَّهْرُ » ، و« البَطْنُ » و« السَّهْلُ » ، و« الجَبَلُ » ، وقَضَّهُم بقَضِيضِهِمْ . وأسماءُ العددِ من ثلاثةٍ إلى عشرين . ويُذْكَرُ تمييزٌ في مُركَّبٍ ، أو يُحْذَفُ ، وتَضْعُفُ الإضافةُ إلى ضمير المؤكَّدِ[2] .

باب

البدلُ هو[3] : الاعلام بإسمَينْ ، أو فعلين تبييناً ، أو توكيداً ، منوياً بالأول الطَرْحُ معنىً لا لفظاً . وهو في نية تكرارِ العاملِ ، وقد يُظْهَرُ .

- فإن طابق الأول ، فشيء من شيء .
- أو وقع على بعضه ، فبعض من كل .
- أو على غيره وصح الاكتفاءُ بالأول ، فاشتمالٌ مشروطٌ فيهما ضمير المُبْدَلِ ، وقل حذفه .
- أو أردت الأول ، وأضرْبتَ عنه ، فَبداءٌ .
- أو لم تُرِدْهُ ، وسبق اللِسانُ إليه ، فَغَلَطٌ .
- أو توهّمتَهُ المرادَ ، وليس كذلك ، فنِسيانٌ[4] . وهذان لم يسمعا .

والبدل : مَعرِفَةٌ / من معرفةٍ ، أو من نكرة ، وظاهرٌ من ظاهرٍ ، أو من[5] (٣٣ / أ) مضمرٍ ، ومقابلاتهما[6] .

---

(١) تأكيد في جميع النسخ ، وبالواو أفصح . وسبق أشرت إلى ذلك وما سيرد كهو .
(٢) موضع « الى ضمير المؤكد » ، « إليه » في (م) .
(٣) حذف هذا الضمير من بقية النسخ .
(٤) وبهذا يكون للبدل ستة أنواع .
(٥) سقط الحرف « من » من الأم .
(٦) المراد بالمقابلات : « نكرة من نكرة ، ونكرة من معرفة ، ومضمر من مضمر ، ومضمر من ظاهر » . المقرب ١ : ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

ولا يُشْتَرطُ كونُ النكرةِ من لفظِ الأولِ ، ولا وصفُها بل الفائدةُ .

ولا يبدلُ مضمرٌ من مضمرٍ ، أو من مظهرٍ ، في بعضٍ ، واشتمالٍ . ولا ظاهرٌ من مُضمَر حاضرٍ ، في شيء من شيء .

والمُبْدَلُ من اسمِ استفهام يُقْرَنُ بأداته ، أو من جَمعٍ ، أو عددٍ يَفِي به ، جاز القطع الى الرفع والبدل ، وإن لم يفِ ، فالقطع[1] .

باب

عطفُ النسق : حملٌ مُفرد ، أو جملةٍ على نظيرِه ، أو مؤ ول به بحرفٍ ، وُضِعَ لذلك .

والحروف : « الواو » ، و« حتى » : لمطلقِ[2] الجمعِ . ويُشترَطُ فيما بعد « حتى » أن يكون جزءاً[3] ، أو عظيماً ، أو حقيراً .

و« الفاء : للتعقيب والترتيب ، في معنىً ، أو في ذِكرٍ .

و « ثم » لِمهلَةٍ .

و« أو » : لتفصيل ، وإباحة ، وعي ، و« إما » : لشكٍ ، وإبهامٍ ، وتخييرٍ ، وتفتح همزة « إما » دون كسرِها . وقد لا تُكَرَّرُ إن كان ثم[4] : أو « أو »[5] إلاّ ، وقد لا يكونان .

و« أم » : متصِلَةً تتقدّمها الهمزةُ لفظاً أو نيةً ، وتُقَدَّرُ معها بأي ،/ (٣٣ / ب) ويليها مفردٌ ، أو مقدرٌ بهِ ، وجوابها أحدُ ما سئِلَ عنه ، والأحسن توسيطُه[6] ومنفصِلَةٌ قبلها

---

(١) بعد هذه الكلمة ، قال ابن عصفور في المقرب : « إذا اجتمعت التوابع الأربع ، بدأت منها بالنعت ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدلَ ، ثم بالعطف » . المقرب ١ : ٢٤٧ . ولكنّ أبا حيان نقل ملخص هذه الفقرة إلى نهاية باب عطف النسق . ينظر ذلك .

(٢) في حاشية ت « خلافاً لبعض الكوفيين في الواو ، فإنه زعم أنها تأتي للترتيب ، ولبعض النحاة في حتى » .

(٣) أي جزء مما قبلها .

(٤) أي موجوداً . وفي المقرب « وقد لا تكرر بشرط أن يكون في الكلام ما يغني عن التكرار ، وهو اما « أو » ، وإما « الا » . المقرب ١ : ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٥) سقط هذا الحرف من الأم .

(٦) في حاشية ب « صوابه توسيط ما لا يسأل عنه » .

استفهام ، أو خبر ، وتليها جُمْلَةً، وتتقدَّرُ معها[1] بِبل، والهمزةِ[2] وجوابها « نَعَمْ » ، أو « لا » .

و« بل » : قبل مفردٍ إضرابٌ عن الحكم . واثباتُه للثاني ، ولا تَعْطِفُ في استفهامٍ ، و« لا » معها في الإِيجاب ، والأمر نَفْيٌ ، والنَّفْي والنَّهْي توكيدٌ ، أو جملة فحرفُ ابتداءٍ لاستئنافٍ . وهي لإِضراب عمَّا قبلَها إبطالاً ، أو تركاً من غير إبطال ، و« لا » معها للتوكيد .

و « لكن » : لاستدراك ، فقَبْلُ مفردٍ تَعْطِفُ . وتَخْتَصُّ بالنفي ، أو جملةٍ فحرفُ إبتداءٍ ، وتكون مُضَادةً لما قبلَها من إيجاب أو نفيٍ فقط[3] .

و« لا » : للإِخراج من الحكم أمراً أو إيجاباً . ويُعْطَفُ الاسم على الاسم إلاّ ضميراً مجروراً ، فبإِعادة جارِّه ، أو مرفوعاً متصلاً ، فبعد فاصلٍ[4] ، وضرورة بغيره . ويجوز في شعر تقديم غير مجرورٌ إن عُطِفَ بواو ، وغيرُ مصدرةٍ ، ولا وإليةٍ عاملاً غير متصرف . ولا يفصل بين الحرف / والمعطوف إلا بقسمٍ ، أو ظرفٍ ، أو (٣٤ / أ) مجرورٍ . وبشرط أن لا يكون على حرفٍ وضرورةً إن كان .

وإذا عُطِفَ بالواو ، أو بحتى ، وتأخر ضمير المتعاطفين طابقهما ، ولا يفرد إلاّ نادراً ، أو في شعر . أو بالفاء ، أو بثم طابق أو افرِدَ ، وهو في ثم أحسن . أو بغيرها[5] أفرد ، وشذَّ غيرُه .

ويجبُ في عطفِ فعلين اتفاقهما زماناً ويحسن صيغة .

ويجوز حذف الحرف مع أحد المتعاطفين .

ويُعطف بحرف اسمان فصاعداً ، ما لم يَنُبْ عن عاملين ، فإن ناب أُوِّل، والنفي على حسب الإِيجاب ، إلاّ في نحو : مررت بزيد وعمرٍو ، فتعيد العامل[6] في

---

(١) سقطت هذه الكلمة من (ب) .

(٢) والتقدير « بل أعمرو قائم » . المقرب ١ : ٢٣١ .

(٣) أي نحو قولك : « قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وما قام زيد لكن عمرو قام » . المقرب ١ : ٢٣٣ .

(٤) في حاشية ت جاء « خلافاً للكوفيين » . وجاء في الأم « فاضل » وهو تصحيف .

(٥) يريد « إذا كان العطف بغيرذلك من حروف العطف » المقرب ١ : ٢٣٥ .

(٦) في حاشية ت « خلافاً للمازني » .

مرورين لا في واحد[1] .

وإذا اجتمعت التوابع ، فترتيب أبوابها[2] .

باب

عَطفُ البيان : جَرَيانُ اسمٍ جامدٍ مَعْرِفَةٍ[3] على اسم مِثلِه شَهْرَةً ، أو دُونَهُ ، ولا يُنَوِّن بالأولِ الطَّرْحُ ، ويتعيَّـن إن أُتبعَ مجرورُ اسمِ الفاعلِ ذي « أل » مَا عَرِيَ منهما ، ومِثلُ : يا زيدُ ، زيدُ ان نُوِّنَ بيانٌ ، أو لا ، فبدلٌ ، وأكثرُهُ في العَلَمِ / . ٣٤ /ب)

ويضاف الاسم إلى اللقب إن أُفرِدا .

باب

المضارعُ مرفوعٌ[4] . والناصب له :

« أن » مصدرية مُخَلِّـصةً للاستقبال ، ولا يسبِقُها فِعْـلُ تحقيقٍ ولا شيءٌ من صِلَتِها .

و« لن » لنفي سَيَفْعَلُ .

و« كي » في لغة من قال : لكي .

و« إذَنْ »[5] ، وهي[6] جزاءٌ وجوابٌ . ولا تعمل إلاّ في مستقبلٍ متصدرةً ،وقلَّ القاؤها ، ويجبُ بين متلازمَينْ ، ويجوز إن تقدَّمها عاطِفٌ ، ويُفْصَلُ بينها وبـين مَعْمولِها بقسمٍ ، وظرفٍ ، ومجرورٍ ، وضرورةً بين غيرِها ومعمولِهِ .

وتُضْمَرُ « أنْ » جوازاً بعـد لام « كي » ، إن لم تَلِهـا « لا » ، وبعـد حرفٍ عُطِفَ به فِعْلٌ على اسم ملفوظٍ به ، ووجوباً بعد « كي » في لغة من قال : كَيْمَهْ .

---

(١) سقط (في) من (ب) .

(٢) أي يبدأ بالنعت ، ثم بالتأكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالعطف . وقد أشرت من قبل إلى ذلك .

(٣) في حاشية ت « خلافاً للكوفيين والفارسي ، فإنهم يجيزون إن كان نكرة » . وقال بالجواز لابن مالك أيضاً . ينظر : شرح ابن عقيل ٢ : ١٣٢ .

(٤) ولم يذكر أبو حيان سبب الرفع ، وعلى ما يبدو أنه تابع ابن مضاء في القاء نظرية العامل ، بينما نرى ابن عصفور ذكره وقال : « الرافع له وقوعه موقع الاسم » المقرب ١ : ٢٦٠ .

(٥) « إذا » في ت . وقد جاء في حاشيتها « الجواب لا يفارقها ، وقد يفارقها الجزاء ، نحو : إذا أحبك في جواب من قال أحبك » .

(٦) « هو » في الأم وكلاهما يجوز .

و« لام الجُحودِ » ، وهي بعد كَوْنٍ[1] ماضٍ منفيٍّ .

و« حتى » بمعنى « إلى أن ، أو كي » ، فإن كان خبراً[2] فالنصب ، أو لا ، وتَسَبَّبَ ماضياً ، أو حالاً فالرفع ، أو مستقبلاً فالنصبُ بمعنييه[3] ، فإن كُثِّرَ السببُ قَوِيَ الرفع ، أو قُلِّلَ قَوِيَ النصب ، وإن نُفي وقُدِّرَ النفيُ دَخَلَ بعدَ « حتى » جاز النصب والرفع بمعانيهما ،/ أو حتى بعد النفي ، أو غَيرَ مُتَسَبِّبٍ فالنصبُ بمعنى (٣٥ /أ) « إلى أن » ، وبعد « أو » بمعنى « إلاّ أن » .

و« الواو » ، و« الفاء » بعد نفيٍ ، أو نهيٍ ، وأمرٍ ، واستفهامٍ ، وتَمَنٍّ ، وتحضيضٍ وعَرْضٍ ، ودُعاءٍ . وضرورةً في غيرِ ذلك .

فإن تقدّمَ الفاءَ نفيٌ جاز الرفعُ على القطع مطلقاً ، والنصبُ على أن ينتفي الثاني لنفي الأول ، أو على أن ينتفيَ مع إيجاب الأول . فإن كانت الجملةُ فعليةٌ ، وطابق ما بعد الفاء المنفي في الإعراب جازَ عَطْفُه عليه ، فيشتركان في النفي ، أو نهيٌ ، أو أمرٌ باللام ، فالرفع والنصب والجزم أو بلا لامٍ امتنع الجزمُ أو تمنٍّ ، أو استفهامٌ فالرفعُ والنصبُ . ويجوز في الفعلية الرفعُ على العطفِ ، أودعاءٌ بصيغةِ أمرٍ فكالأمر[4] ، أو لا بصيغته ، أو عَرَضٌ ، أو تحضيضٌ فالرفعُ قطعاً وعطفاً ، والنصبُ تسبباً .

وإذا تقدَّم الفاءَ فعل شرطٍ ، جاز فيما بعدهما الجزم والنصب ، أو فِعلُ الجواب فهما ، والرفع على القطع .

و« الواو » كالفاء إلاّ في النصب فعلى معنى الجمعِ / . ولا يتقدمان مع (٣٥ /ب) المعمول على معمول ما قبلهما .

ولا تضمر « أنْ » في غير ما ذكر إلاّ ضرورة ، أو ندورا .

الجازم لفعل :

« لم » لنفي ماضٍ منقطعٍ .

---

(١) في حاشية ت « شرط الكون أن يكون ناقصاً لا تاماً » .

(٢) يريد إذا كان حتى وما بعدها خبراً .

(٣) أي « إلى أن وكي » .

(٤) موضع « فكالأمر » ، « فهي لأمرية » في (ت) . ومن بصيغته ، إلى هنا » ساقط من (م) .

و« لَمَّا » لنفيه متصلاً بزمان الحالِ . ويحذف لِفَهْم المعنى ، وتلحقَها همزةُ استفهامٍ لتقريرٍ .

و« لا » لنهيٍ أو دعاءٍ .

و« لام أمرٍ » ، أو « دعاءٍ » . وتجبُ في فعلِ غائبٍ ، ومتكلمٍ ، ومفعول مخاطبِ . وتجوز في فاعل مخاطب . والجزم بها مضمرةً ضرورةٌ .

وغيرُ النفي من الثمانية[1] ، والاسمُ المرفوعُ موضعَ الأمر ، والفعلُ الخبريُّ لفظاً الأمريِّ معنى ، إن لم يضمن معنى الشرط ارتفع الفعل ، وإنْ ضمّن الجزم جواباً ، ويُقَدَّرُ النهيُ بفعلٍ منفيٍّ بعد الأداة .

والجازم لفعلين .

حرفا : « إن » ، و« إذما » .

واسماً لا ظرفاً : « مِنْ » ، و« ما » ، و« مَهْمَا »[2] .

وظرفَ زمانٍ : « متى » ، و« أيَّان » ، و« إذا » في شعرٍ .

ومكان : « أين » ، و« أنّى » ، و« حَيْثُما » ، وبحسب ما تضاف إليه « أي » .

وتجب « ما » في « حيث » ، و« إذ » . وتمتنع في « مِنْ » ، و« ما » ، (٣٦ /أ) و« مهما » / و« أنى » . وتجوز فيما بقي .

وجملة الشرطِ مصدَّرةٌ بمضارعٍ فينجزم ، أو بماضٍ فلا يتأثَّرْ . وجملة الجزاء اسمية ، فتجب « إذا » أو الفاء ، ولا تحذف إلاّ ضرورة . ومصدرة بمضارع فينجزم وجوباً . وفعل الشرط مضارعٌ ، ويرتفع ضرورةً وجوازاً ، وهو ماضٍ أو بماضٍ مُتَصَرِّفٍ غيرِ دُعاء فلا يتأثَّرُ . أو بغير ذلك فلا بد من « الفاء » ، ولا يجيء الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً إلاّ ضرورةً ، والاستفهامُ داخلٌ على الشرط إن اجتمعا .

ويبني الجوابُ على الشرط ، وحذْفُ فِعْلِ الشرطِ ، أو جوابِهِ جائزٌ للدَّليل ، وكليهما في شعر ، أو نادرٍ .

---

(١) ويريد بالثمانية « الاستفهام ، والتمني ، والتحضيض ، والعرض ، والدعاء ، والنهي والأمر ، والنفي » . المقرب ١ : ٢٧٢ .

(٢) مهمى » بالقصر في (ت ، ب) .

يَبْطِلُ عمل اسم الشرط إن تقدَّمه عامل غيرُ جارٍّ ، فإن كان ظرفاً ، أو مصدراً فينصبُ عليهما ، أو باشره حرف جرٍ فمجرور به ، ويتعلَّق بفعل الشرط ، أو لم يباشرْه وفِعْلُهُ لازمٌ ، أو متعدٍّ فاعله ضميرُ اسم الشرطِ فمبتدأ ، أو غيرُه والفعل لم يأخُذْ مفعوله ، فمفعول مقدَّمٌ ، أو أخذه ضميرَ اسمِ الشرطِ أو سببيَّاً فمنصوب بفعل مضمر أو مبتدأ[1] وهو المختار ، أو أجنبياً[2] فمبتدأ ؛ والمضاف الى اسم الشرط كهو فيما ذُكِرَ .

باب

غَيْرُ المنصرِفِ / : لا يُنَوَّنُ ، ولا يُجرُّ فإن قُرِنَ بـ « أل » ، أو أُضيف فمنجرٌ لا (٣٦ /ب منصرفٌ .

ويمنع الصرف علتان من عللٍ[3] تسع ، أو ما أشْبَهَها ، أو واحدةٌ تقوم مقامهما .

ـ فالعَدْلُ[4] يمنعُ مع وصفٍ أو تعريفٍ ، والعدل عن « أل » في « سحر » مُعَيَّناً ، و« أُخَرَ »[5] ، أو عن بناء الى بناءٍ . ومسموعٌ في « فَعَالِ » ، و« فُعَلَ » ، و« مَفْعَلاَنَ » معدولات حالَ تعريفٍ ، و« فُعَالَ » و« مَفْعَلَ » معدولَيْنِ في عدد حالَ تنكيرٍ .

ويُصْرَفُ « فُعَلُ » علماً له أصْلٌ في النكرات ، إلاّ إن دلَّ السَّمْعُ على عَدْلِه فيُمْنَعُ ، ويكون مشتركاً ، أو لا أصل له مُنع ، إلاّ إن ثبت عَدَمُ عَدْلِه .

و[3] « فَعَال » اسمُ فِعْلِ[6] ، ومصدرٌ ، وصفةٌ ، غالبةٌ[7] ، مبنيٌّ وعلمٌ

---

(١) أي : مرفوع بالابتداء .

(٢) في حاشية الأم و ت « قوله أو جنبياً مثاله : من يكرم هندٌ فاطمةَ في داره أكرِمْه » . وقال ابن عصفور : « وإن كان المفعول أجنبياً لم يجز فيه الا الرفع على الابتداء نحو قولك : ومن يضرب غلامُهُ زيداً أضربْهُ » المقرب ١ : ٢٧٨ .

(٣) هذه الكلمة زيادة من «ب» ، وسقطت من ط

(٤) وهو جمع أخرى . ينظر : المقرب ١ : ٢٨٠ .

(٥) سقط هذا الحرف من (م ، وب) .

(٦) يريد وفعال معدول عن اسم فعل . ينظر المقرب : ١ : ٢٠٨ .

(٧) جاءت هذه الكلمة وثلاث قبلها بالنصب في (ت، وب)، إلاّ ، « اسم » مرفوع في (ب) ، منصوب من (ت)

لمؤنث لا أصل له في النكرات مَعْدُولٌ . والحجاز تكسرُه[1] وتميم تمنعه الصرف، إلاّ ما آخرُهُ راءٌ فالوجهان[2] .

- [و][3] العلمية ، وشِبْهُها مع غيرِ وصفٍ ، وجمعٍ متناهٍ[4] .

- والوزن : يَمْنَعُ مُختصُّهُ مع العَلَمية ، وغالبُهُ معها ومع الوصفِ ، أو شِبْهِه ما لم تدخلْه التاء[5] ، أو يَخْرُجْ بالاعتلال الى وزن الاسم / ، ومتى تحمَّل ضميراً وسُمِّيَ به حُكِيَ[6] . (٣٧ /أ)

والتأنيثُ بألف : يَمْنَعُ وحدَهُ ، وشِبْهُها ألف الالحاق ان سُمِّيَ بما هي فيه ، وبالتاء يمنعُ مطلقاً مع التعريف ، أو بغيرهما . والاسمُ المؤنث ان وقع على مؤنث مَنعَ فيما زاد على ثلاثةٍ ، وفيما تحرك وسطُه من ثلاثي ، فإن سَكَنَ منقولاً من اسم أكثرُ استعمالِه لمذكَّر ، أو لا ، وإنضافَ للتأنيث عُجْمَةٌ مُنعَ ، أو لا ، فالصرف ومنعُه ، أو على مذكر وهو ثلاثي ، أو أزيَدُ وتأنيثُه تأنيثُ جمعٍ ، أو وصفٍ واقع على مؤنثٍ بغير تاءٍ صرِفَ . أو غيرُ ذلك مُنِعَ إلاّ « كُراعاً » و« ذِراعاً » فيصرفان .

- والتركيبُ بلا تضمين حرف[7] : يَمْنَعُ مع العَلَمِية[8] ، أو يبنيان ، أو يعربان كمتضايفين .

- والزيادةُ : مع وصف في غيرِ مؤنَّثٍ مع العلَمِيَّةِ .

- والعُجْمَةُ . شخصيةٌ مع زيادة على ثلاثة . والشخصية نَقْلُهُ أوَّل أحواله من

و« علم » الآتي منصوب في (ب) مرفوع في (ت) .
ويجوز كلا الأمرين ، هذا على أنه خبر لمبتدإٍ ، والنصب على التقدير فيكون خبر كان ، ورفع الاسم في (ب) تصحيف .

(١) « تكسر » في (ب) .

(٢) يريد البناء على الكسر ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف . ينظر : المقرب ١ : ٢٨١ .

(٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، ولأن المؤلف عطف ما قبله وما بعده .

(٤) أي تعريف العلمية وشبهها ، يمنع الصرف مع العلل كلها إلاّ الوصف والجمع المتناهي .

(٥) أي تاء التأنيث .

(٦) يريد الجملة المحكية . ينظر : المقرب ١ : ٢٨٣ .

(٧) يريد بذلك حرف العطف في العدد المركب ، فإن المركب نحو : خمسة عشرة مبني على فتح الجزئين لتضمنه حرف العطف « الواو » . تنظر حاشية المقرب ١ : ٢٨٥ .

(٨) وذلك نحو : بعلبك لعدم تضمّنه حرف العطف . ينظر المقرب نفسه .

كلام العجم علماً ، وإن لم يكن في كلامهم / . ويجب المنع في ثلاثي ساكنِ وَسَطٍ .

- [و][1] الوصفُ : مع زيادةٍ ، وعدلٍ ، ووزنٍ في متأصِّلِ ، وَصْفِيَّةٍ .

- [و][2] الجَمْعُ المتناهِي :ماوافق « مَفَاعِل » ، أو «مَفَاعِيل» ، ويَمنعُ وحدَهُ ، فإن سُمِّيَ به امتنع للعَلمِيَّة ، وشِبْه العُجْمَةِ ، وإن نُكِّرَا امتنَعَ .

***

---

(١) زيادة يقتضيها سياق الكلام ولأن المؤلف عطف بالواو ، وما قبله وما بعده كما أسلفت .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، لأن العلل الأخرى معطوفة ، ولا أدري لماذا حذفها المؤلف ؟



القسم الثاني
من الأحكام التركيبية



[باب][1]

البناءُ : أن لا تتغير الكلمةُ لعاملٍ حين جعلها جزءَ كلامٍ . وهو في الحرف ، والفعل إلاّ مضارعاً بشرطِه[2] ، وفي الاسمِ مُشْبِه حرفٍ ، أو مُضمَّناً[3] معناه أو واقعاً موقع مبني ، أو مضارعاً ، أو مضافاً إلى مبني أو خارجاً عن نظيره . ويجب الآ في « فَعالِ » علماً مؤنثاً ، وسَبَقَ فيما لا ينصرف ، أو في مضافٍ إلى[4] مبني ، وإعرابه أحسن ، أو في « أي » موصولةً ، فالإعراب والبناء حسنان ، أو في مبني في النداء ، فقد يُنَوَّنُ ويُعرب ضرورةً .

وأصلُ البناءِ السكونُ ، والموجبُ للحركةِ كونُه مُعْرَباً قبل بنائِه ، أو مُشْبِهاً للمُعرب ، أو حرفاً / يُحَرَّكُ ما قبله ، أو على حرفٍ ، والتقاءُ الساكنين ، وأصل (٣٨ / أ) حركتِه الكسرُ وحركةِ غيرِه الفتحُ ، ولا يُعْدَلُ عنهما إلاّ لموجب :

إما إتباع ، أو كونها في كلمةٍ كالواو ، في نظيرتها ، أو شبهٍ بما هي فيه ، أو لم يكن لها حالَ إعراب ، أو شَبَهٍ بذلك ، أو طَلَبِ تخفيفٍ ، أو فَرْقٍ بينَ أداتين ، أو معنيي أداةٍ ، أو مجانَسَةِ عملٍ ، أو مقابِلِهِ . أو كونها للحرفِ في الأصلِ ، أو شَبَه مَحَلِّها بما في كنفِ هاءِ التأنيث .

وشذّ ما خرج عن هذا .

---

(١) زيادة من المقرب ١ : ٢٨٩ يقتضيها سياق الكلام ، ولأن المؤلف درج على سبق للموضوعات بـ « باب » إلاّ الإعراب في بداية هذا الكتاب ، وقد سبقت الإشارة إليه ، والبناء هذا ، وكان من الجدير به ألاّ يحذفه .

(٢) والشرط عدم : دخول النون الخفيفة ، والشديدة ونون النسوة عليهن . ينظر : المقرب١ : ٢٨٩ .

(٣) (كذ) في جميع النسخ وفي ط(متضمّناً) دون إشارة من المحقق .

(٤) سقط هذا الحرف من ط .

باب

المحكيّ : جملةٌ . ولا تحكى إلاّ بعد القول ، أو ما في معناه ، ولا تُجَرُّ إلاّ ضرورةً . وتُحكى المُعْرَبَةُ على اللفظ وعلى المعنى ، والملحونَةُ على المعنى ، ويُبَيَّنُ اللحنُ[1] .

والمفرد النائب عن الجملة كهو ، نحو : « نَعَمْ » ، و« بَلَى » .
فَنَعَمْ : عِدَةٌ في جوابِ استفهامٍ وأمرٍ ، وتصديقٌ في خبرٍ .
وبَلَى : جواب نفيٍ ومعناها إيجابُه قُرِن بأداةِ استفهامٍ ، أو لا .
وقد يُجابُ بـ « نَعَمْ » نَفْيٌ قُرِن بها والمراد إيجابُه إن أُمِنَ اللَّبسُ .

(٣٨ /ب) والقول إن ولي[2] / جُمْلَةً اسميّةً[3] ، جاز أن تَجرِيَه عملاً ومعنى كالظَّنِ سُلَيْمٌ[4] مطلقاً . وغيرُهم بشرطِ مضارَعَتِه ، لمخاطبٍ ، مستفهمَ غيرُ مفصول بينهما إلاّ بظرفٍ أو مجرورٍ أو أحدِ معمُولِيه[5] .

والمفردُ المصدَرُ ، أو الصِفةُ له أو غيرُهما[6] ، إن كان اسماً للجملة لم تَحْكِ ، أو غيرَ اسم لها فتحكيه .

ويحكى المفردُ الجملةُ في الأصلِ ، والمشَبَّهُ بها :
كحرفِ عطفٍ ومعطوفٍ ، ويُحْكَى على حسب ما نُقِلَ منه .

أو كحرفِ جرٍ ومجرورٍ . والحرف على حرفٍ ، أو حرفين ثانيهما معتلٌّ فالحكاية ، أو صحيحٌ على أزيد فالحكاية والإعراب متضايفين ، أو كمتضايفين ، أو كتابعٍ ومتبوعٍ ، أو كمطوَّلٍ حُكي على حاله[7] قبل التسمية .

---

(١) أي « فتقول إذا حكيت (قام زيد) بخفض زيد : قال عمرو قام زيد ، لكنّه خفض زيد » . المقرب ١ : ٢٩٣ .

(٢) « وليه » في (ب) ، وط وهذا أصوب . ينظر المقرب ١ : ٢٩٥ .

(٣) جاءت هذه الكلمة والتي قبلها بالرفع والتنوين في (ب) .

(٤) يريد تجريه قبيلة بني سليم .

(٥) وبهذا تكون أربعة شروط . ينظر المقرب ١ : ٢٩٥ . و« أو أحد معموليه » زيادة من أبي حيان إذ لم يذكرها ابن عصفور ضمن تلك الشروط .

(٦) « أو غيرهما » ساقط من الأم و(م) .

(٧) « حالة » في ط وهو خطأ مطبعي .

أو كمركب من اسمين فتقدَّمَ فيما لا ينصرف[1] . أو من حرفين ، أو حرفٍ واسمٍ ، أو من حرفٍ وفعلٍ ، أو من فعلٍ واسمٍ ، أو من اسمٍ وصوتٍ ، فيُحكى اللفظُ[2] . وغير ذلك لا يحكى إلاّ شاذاً .

أو في استثباتٍ بـ« من » عن عَلَمٍ في لغة الحجاز ، فيُحكى بإعرابه في الكلام المُقْتَطَع / منه إن لم يُتْبَع بغير عطفٍ ، أو بتابعٍ مجهولٍ معه كشيءٍ واحدٍ ، ولم (٣٩ / أ) يَدْخِلْ عاطفٌ على « مَنْ » ، ويُبْنى على ما سَبَقَ من محكِيٍّ وغيرِه[3] . وقد تُحكى المَعرِفة مطلقاً إلاّ المضمرَ والمشارَ ، ومَن[4] مبتدأٌ أو خبرٌ مُقدَّمٌ .

ويُستَثْبَتُ بـ« مَنْ » عن نكرةٍ[5] ، فيقال : « مَنُو » ، و« مَنَا » ، و« مَنِي » . وبـ« أيّ » فتُفْرَدُ ، وتُذَكَّرُ ، وتُعربُ ، وكلاهما لمُذكرٍ ، ومفردٍ وفروعُهما . وقد تلحقُهما علامة الفروعِ فيقال : « منان » ، و« مَنَينْ » ، و« مِنين » ، و« منتان » ، و« منتَينْ » ، ، و« مناتٍ » ، وتحذفُ الزوائد اللاحقة « مَنْ » في اللغتين وصلاً . و« أيان » ، و« أيَّينْ » ، و« أيون » ، و« أيِّينْ » ، و« أيَّةٌ » ، و« أيّتان » ، و« أيَّتَينْ » ، و« أيَّاتٌ » ، و« أيَّاتٍ » ولا تحذف وصَلا . وحُكِي[6] إعراب « من » ولا ينقاس .

وقد تُجْرَى المعارف كالنكراتِ مع « مَن » ، و« أي » .

وإن استثبَتَّ[7] بهما عن مجرورٍ ، وجب الحرفُ[8] ، ويتعلَّقُ بفعلٍ مضمرٍ بعدهما ، أو منصوبٍ فبفعلٍ مضمرٍ ، أو مرفوعٍ فمبتدآن ،[9] والخبرُ محذوفٌ .

---

(١) ينظر باب ما لا ينصرف من هذا الكتاب .
(٢) أي « تحكى جميع ذلك على اللفظ ، ولا يجوز إعرابه » المقرب ١ : ٢٩٧ـ٢٩٨ .
(٣) يريد « إذا اجتمع ما يحكى مع ما لا يحكى بنيت الكلام على المتقدم » . المقرب ١ : ٢٩٨ .
(٤) أي « ومن مبتدأ في جميع ما ذكر » . المقرب ١ : ٢٨٩ .
(٥) (ومُسْتَثْبتُ » من المطبوع وما أثبتناه في جميع النسخ .
(٦) حكى ذلك يونس بن حبيب استاذ سيبويه ، أحد أعلام البصريين في اللغة والأدب والرواية . ينظر : المقرب ١ : ٢٩٩ ، وشرح الكافية ٣ : ٧٥ .
(٧) « استُثْبِتَ » في (ب) وط ، وكلاهما يجوز .
(٨) يريد الجَر .
(٩) « مبتدءان » في جميع النسخ وصُحِّح بموجب القاعدة الاملائية . ينظر : ما سبق .

(٣٩ /ب) وقتول / مُسْتَثْبِتًا عن نسب مسؤ ول عنه عاقل : « المنيُّ »[١] ، وفي غيرِه « المائي » ، و« الماوي » ويطابق إعراباً ، وإفراداً وتذكيراً ، وفروعَهُما .

باب

إن أسند فِعْلٌ الى مؤ نثٍ وفُصِل بينهما بـ « إلاّ » امتنعتْ العلامة[٢] ، أو لم يفصل وكان ظاهراً حقيقياً غير مكسرٍ وجبت ، إلا شاذاً ، أو فصل بغير إلاّ ، أو كان مجازاً أو مكسراً مطلقاً جازت . ويحسن الحذف كلما طال الفصل .

أو إلى ضميرِ مؤ نثٍ غَيْرِ مجموعٍ ، وجبت إلاّ في شعر ، أو مُكَسَّرٍ ، فكالعائدِ على المسلم منه أو على الواحدةِ ، وجاء في شعرٍ ، ونُدُورا كضميرِ الواحدِ .

والمُكَسَّر[٣] من مذكرٍ غَيْرِ عاقلٍ كهو من مؤ نث إسناداً وضميراً ، أو عاقلاً فضَمِيرُه كضميرِ مسلَّمِه ، أو واحدةٍ ، أو واحدٍ ، وقلَّ كجماعةٍ مؤ نثٍ .

باب (٦ ب)

العدد :

ـ مفردٌ : واحدٌ ، واثنان ، وفروعُهما ، ويُضَفْنَ ضرورةً . وعشرون والعقود (٤٠ /أ) الى تسعين كذا لمذكر ، ومؤ نث . وتميَّز بمفردٍ منصوبٍ . وشذّت / الإضافة إليه .

ـ ومضافٌ : مائة ، وألف لمذكرٍ ومؤنثٍ ، ويفسران بمجرور مفردٍ ، وتثنيتهما كهما . وثبات النون ، والنصب ضرورة . ومن ثلاثة إلى عشرة إذا لم تضف وكانت لمجرد العدد فتدخل التاء وتمنع الصرف ، أو مراداً بها المعدود امتنعت لمؤ نث وجازت لمذكر ، أو مضافة إليه وجبت له ، ويُراعى المحذوف ، والحمل على

---

(١) ومثال ذلك قال الرضي : « البكري أو القرشي ، تأتي بـ « من » مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الألف واللام لأنه كذلك في المسئول عنه ـ أعني البكري ، مثلاً ـ لأن صفة العلم المنسوب إلى شيء لا بد فيها من الألف واللام ، وتلحق ياء النسب آخر « من » كما كان آخر المسئول عنه ، والأكثر الأشهر ادخال همزة الاستفهام على الألف واللام فتقول : « آلمني ، بالمد والتسهيل » . شرح الكافية ٣ : ٨٠ وينظر شرح ابن عقيل ٢ : ٢٨٨ .

(٢) في حاشية ت « الآ في ضرورة الشعر » .

(٣) أي جمع التكسير .

المعنى ضرورة . وامتنعَتْ لها إلاّ شاذّاً أو ضرورة[1] ، ولا يفرد إلاّ إن كان جمعاً في المعنى فيقال : ثلاثمائة وثلاث مئين ، ولا يقال ثلاثة آلاف . ويضاف لقليل الجمع . وقد لكثيره إن كانا له .

وتُجرى الصفة على العدد ، وفي شعر تضاف . واسم الجمع يُجَرُّ بـ « من » ، وقد يضاف فتلحق التاء لعاقل لا لغيره . وشذّ ثلاثة أشياء ، وثلاثة رَجلةٍ[2] ، واسم الجنس . [و][3] الأحسن الحاقها[4] .

ـ ومركَّب : من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشرَ . النيِّف على تذكيره ، أو تأنيثه . ويبنى / من واحد ، أحدٌ[5] ، ومن واحدةٍ ، إحْدَى ، وقد يُبْقيان . وعشرةٌ بالتاءِ(٤٠ /ب لمؤنثٍ ، وتُسكَّنُ الشيْنُ ، أوْ تُكْسَرُ ، وبلا تاءٍ لمذكرٍ وتفتحُ[6] . ويبنيان إلاّ اثنَيْ عَشَرَ وفروعَه ، فيُعْرَبُ النَّيِّف[7] : ويُبنى عَشَرٌ . وقد تسكَّن عين عَشرْ لمذكر إلاّ أن أدّى الى التقاء ساكنين . وثماني عشرةَ تُسكَّن ياؤه ، أو تفتحُ ، أو تحذفُ[8] . ويضاف نيف إلى عشرةٍ ضرورةً .

وإذا أُضيف مركبُ أُبْقِيَ مَبْنِياً ، أو جُعِلَ الإعراب في الثاني ، ولا يضاف إثنا عشر وفرعاه .

ـ ومعطوفٌ : واحدٌ وعشرين الى تسعة وتسعين . ويُفَسَّرُ هو والمركبُ بمنصوبٍ مفردٍ . والنَّيِّفُ والعقدُ كهما قبل العطفِ .

وإذا أُضيف عددٌ لمعدودٍ مذكرٍ ومؤنثٍ بُني على السابق من ستةٍ إلى عشرةٍ . وإن نُصِبَ معدودٌ مختلطٌ بعد / عددٍ أو وَلِيَ « بين » بُنِي في عاقلٍ مذكرٍ ، وفي غيره (٤١ /أ) ولم يلِ « بين » على متقدّم ، أو ولي فعلى مؤنثٍ .

---

(١) سقطت هذه الكلمة من بقية النسخ .

(٢) في حاشية ب « رجلة جمع رجل . . » .

(٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٤) أي إلحاق التاء .

(٥) بالنصب في (ب) .

(٦) أي يبقى الشين على فتحها في العدد المذكر .

(٧) أي : اثنان إثنتان يعربان إعراب المثنى .

(٨) في حاشية ت « ومع الحذف يجوز فتح النون وكسرها » .

وإذا لم يُذْكَرْ معدُودٌ في تاريخٍ بُني العدد على الليالي ِوتتبعُها الأيام . والأحسن أن يؤ رِّخَ بأقل من الماضي ، أو الباقي ، فإن استويا فالخيار . .

وتُعَرِّفُ مفرداً بـ « أل » ، ومركباً في أوّله ، وحُكي في تمييزه[1] ، ومتضايفين في ثانيهما ، وحُكي فيهما ، ومتعاطفين فيهما .

ويسأل[2] عن العددِ بـ « كم » ، ويُكَثَّرُ بها ، وتُمَيَّزُ بمجرورٍ مفردٍ ، أو جمع ، وتلك[3] بمفردٍ منصوبٍ . ويجوز الفصل بينهما[4] بظرف أو مجرورٍ ، وحمل أحد التمييزين[5] على الآخر في الاعراب . ويشترط في الاستفهامية جرُّها بحرف . وان فُصِلَ بين الخبرية فالنصبُ ، وفي ضرورةِ الجرُّ . ويجوز جرّه[6] بـ « من » وحذفه لدليل . وكلاهما[*] له الصدر فلا يسبقهما عامل غير جارٍّ ، وهي[8] كاسم الشرط (٤١ /ب) إعراباً . والأحسنُ موافَقَةُ / الجوابِ فيه[9] ، ويجوز رفعُهُ مطلقاً .

ويكثَّر بـ « كأيِّن » خبراً ، وتلزمُ « من » تمييزها ، ويجوز الفصل بينهما بالجمل . ويقال : « كائِن »[10] ، و« كأي »[11] ، و« كيءٍ » ، و« كيِّءٍ » ، ويُكنى عن ثلاثة إلى عشرة ، وعن مائة وألفٍ بـ « كذا من الدراهم » وعن مركب بـ « كذا ، كذا درهماً » ، وعن عشرين الى تسعين بـ « كذا درهماً » وعن متعاطفين بـ « كذاوكذا درهماً » .

***

واسمُ الفاعلِ : من واحدٍ الى عشرةٍ لمذكرٍ على « فاعِل » ، ولمؤنث على

---

(١) في حاشية ت « وأجاز الكوفيون دخول « أل » على الجزءين والتمييز فيقولون : الأحد العشر الدرهم » .

(٢) رسمت في الأم « يسئل » .

(٣) يريد كم الاستفهامية .

(٤) أي بين الاستفهامية وتمييزها .

(٥) أي حمل تمييز كم الخبرية على تمييز الاستفهامية ، وبالعكس .

(٦) أي جر تمييز الخبرية .

(٧) أي : كم الاستفهامية والخبرية .

(٨) أي كم بنوعيها .

(٩) يريد الاسم الواقع في جواب الاستفهامية موافقاً بها في الاعراب . ينظر المقرب ١ : ٣١٣ .

(١٠) « كأيّن » في (ب)

(١١) « كاءٍ » في الأم وط .

« فاعِلَةٍ » ، ويقال : « ثالٍ » ، « وخامٍ » ، و« سادٍ » ، و« ساتٍ »[1] ، وكذا الفروع بالإبدال ، فـ« حادٍ » ، و« حاديةٌ » في زائد على عشرة .

وواحدٌ وواحدةٌ صفتان ليسا من هذا الباب . وما عدا ذلك يضاف الى موافق محضةً ولا يعملُ ، وإلى مخالفٍ فاسمُ فاعِل[2] إلاّ ثانياً وثانيةً فإلى موافقٍ .

ومن مركب[3] يُشْتَقُّ فاعلٌ لمذكر ، وفاعلةٌ لمؤنثٍ ، ويُبْنى مع العَشرَةِ ولا يَعْمَلُ / ويجوز أن يضافَ الى النوعين[4] فيُثْبَتُ اسم الفاعل ، والعَقْدان أو يُحْذَفُ (٤٢ / أ) أول العَقْدَين وهو الأجود . وفي الموافق يجوز حذفُ العَقد الأوّل والنيِّف قليلاً . وحيث حُذِف العَقْدُ أعرب اسم الفاعل .

ولا يبنى من عشرين وسائر العُقُودِ ، بل تقول : « هذا العشرون » أو « كمال العشرين » .

باب

الإدغامُ : في مِثْلَينْ ، وفي مُتَقَارِبَينْ .

ففي مِثْلَينْ من كلمتين يجب ان صحَّاوسَكَنَ الأولُ ، أو اعتلاً وسكن حرفَ لينٍ[5] . ويجوز إن تحركا صحيحين وتحرَّك ما قبلَ الأولِ ، أو سكن حرفَ عِلَّةٍ ، أو معتلين وتحرَّك ما قبل الأولِ ، أو سكن معتلاً غَيْرَ مُدغمٍ . ويَمْتَنِعُ في غير ذلك .

والإظهارُ لغةُ الحجازِ .

***

والتقاربُ : في مَخْرَجٍ[6] ، أو في صفةٍ ، أو فيهما .

---

(١) يريد ثالث ، وخامس ، وسادس ، أوسات .

(٢) يريد « وان أضفت الى المضاف جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل في جميع أحواله » . المقرب ١ : ٣١٦ .

(٣) والمركب من أحد عشر الى تسعة عشر .

(٤) أي مع النيف ، ومع العشرة .

(٥) وحرف اللين هو الواو ، والياء ساكنين مسبوقين بفتحة مثل : « شيء ، وقوم » . المقرب ١ : ٣١٩ .

(٦) أي بين حرفين في المَخْرَج .

والحروفُ : تسعةٌ وعشرون حرفاً [١] . وتزيد غيرَ فصيحٍ : كافٌ (٤٢ /ب) كجيمٍ ، وجيمٌ كهي ، / أو كشينٍ ، وطاء فَثاءٍ ، وصادٌ كسين ، وباءٌ كفاءٍ ، مغلباً لفظها ، أو بالعكس ، (وطاءٌ كتاءٍ ، وثاءٍ كضادٍ ضعيفةٍ)[٢] . وفصيحاً : نونٌ خفيفةٌ ، وشينٌ كجيمٍ ، وصادٌ كزايٍ ، وهمزةٌ[٣] بين بين وتكونُ بعد ألفٍ أو حركة ، ما لم تنفتِحْ بعد كسرة فَتُبدلَ ياء أو تضمّ فواواً .

وألف تفخيم ، وألف إمالة ، وهي المنحوُّ بها نحو : ياء وبفتحة قبلها نحو : كسرة ، بشرط وجوب كسرة قبل الألف بحرف ، أو حرفين أوَّلُهما ساكن ، أو متحركين ثانيهما الهاء ؛ أو ثلاثةٍ أوَّلُهما ساكن وأحدُها الهاء ، ولم يَفْصِلْ بين الكسرة والألف ضمَّة في الصورتين ؛ أو ياءٍ[٤] تليها ، أو بينهما حرفٌ ، أو [حرفان] [٥] متحركان أحدُهما الهاء ولم يفصل بينهما ضمَّة ؛ أو إمالة بحرف ، أو كسرة بعدها تليها ، أو متطرفةً ثالثةً فصاعداً .

وقد لا يمالُ عصاً ، ومثلُه من الأسماء ، أو عيناً[٦] في فعلٍ منقلبةٌ عن ياءٍ ، أو واوٍ مكسورةٍ .

(٤٣ /أ) والإمالة أقوى لكسرة بناءٍ ، ولُمتّصِلَةٍ ، ولظاهرةٍ منها لقسيمها ، وفيما / تطرفت رابعةً فصاعداً ؛ وثالثةً منقلبة عن ياء أقوى منها عن واو ؛ وعيناً[٧] منقلبة عن ياء أقوى منها عن واو مكسورة .

ويُمالُ الفعلُ والاسمُ إلاّ متوغّل بناءٍ غيرَ مستقلٍّ . لا الحرف إلاّ « بلى » ، و« لا » في قولهما : (إمّا لا) ، و« يا » [٨] في النداء ، ويَمْنعُ[٩] الإمالة لتقدُّمِ كسرةٍ ، أو تأخُّرِها ، أو تقدُّم ياءٍ ، أو إمالة أحد (ضُغِطَ خُصَّ قَظٍ)[١٠] ، إن وليه

---

(١) هذه الكلمة زيادة من (ب) ، وسقطت من ط .

(٢) جاء موضع هذه العبارة « وصاد وظاء كثاء » في (م) .

(٣) « وهي المجعولة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها » . المقرب ١ : ٣٢٠ وفيه بدل الحرف حروف .

(٤) في حاشية ت « ذكر بعضهم أن الألف تمال للياء بعدها ، كبائع ، وصائح » .

(٥) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، لا توجد في ط

(٦) يريد « إذا كانت الألف الممالة عين الفعل » .

(٧) أي ثانية .

(٨) يريد « بلى » و« يا النداء » ، يمالان لنيابتهما مناب الأفعال . ينظر : المقرب ١ : ٣٢٢ .

(٩) أي الحرف .

(١٠) يريد أحد الحروف السبعة المشار إليها في هذه العبارة .

ألف ، أو انكسر ، أو سكن بعد كسرَة وبينهما حرف عند بعضهم ، أو وليها بعدها ، أو بينهما حرف ، أو حرفان .

فإن انفصلَ مُسْتَعْلٍ[١] لم يَمْنَعْ إلاّ في ممالٍ لكسرةٍ عارضةٍ ، أو في صلات ضمائر سواءٌ ولي ألفاً ، أو[٢] بينهما حَرْفٌ ، أو حرفان ، أو ثلاثة .

والراء غَيْرَ المكسورةِ إن وليها[٣] ألفٌ ، أو العكس تمنَعْ كَمُسْتَعْلٍ . وما بينهما حَرْفٌ يمنعُ عند بعضهم ، والمكسورة تَغْلِبُ غيرَ مكسورةٍ[٤] ، ومستعلياً سابقاً عليها إن وليت[٥] ألفاً فتمال ، فإن تأخر فالنصب ، والأجود أن لا يَغْلِبُها إن انفصل ، وإن فَصَلَ بينهما / حرف غَلَبَتْهُ عند بعضهم ، والأكثر لا يُميلُ ، وان وقع بعدها مُستَعلٍ (٤٣ /ب غَلَبها . ومنهم من يجعل المكسورةَ إن فَصَلَ بينها ، وبين الألف حرف كالمفتوحة والمضمومة .

والاعتداد بكسرة مقدَّرة في الراء أقوى منه في غيرها . وشذّ إمالة « الحجّاج علماً » ، و« النــاسِ » ، و« نــابٍ »[٦] ، و« مــالٍ » ، و« قــابٍ » ، و« غابٍ »[٧] ، و« طَلَبْنا » ، و« طَلَبَنا » ، و« رأيتُ عِرْقاً وضَيْقاً » .

وقد تمالُ الفتحةُ كالألفِ ، بشرطِ راءٍ مكسورة بعدها تليها ، أو بينهما حرفٌ ساكنٌ أو مكسورٌ ، والمتصلة أقوى من المنفصلةِ . ويمنعُ مستعلٌ بعد الراء المكسورة . وقد تمال لإمالة ألفٍ بعدها ، وقبل الألف حَلَقِيٌّ ، ولكسرةٍ تليها ، وإن لم تكن في راءٍ وغيرُ حَلْقِيٍّ تُقْبُحُ الإمالةُ .

فإن ذهبت الكسرةُ بتخفيفٍ ، أو الألف الممالةُ لالتقاء الساكنين فالإمالة أقل . هذا ما لم تكن الفتحة في حرف مُضارَعةٍ ، أو ياءٍ ، أو مفصولاً بينهما وبين كسرة في

---

(١) والمستعل : هو حرف من الحروف السبعة المشار إليها قبل قليل .

(٢) هذا الحرف ، واللذان بعده بدلهم « أم » في (ت) .

(٣) « وليت » في (ت ، وب) .

(٤) في (م) جاءت معرفة ولعلها أفضل .

(٥) « وليتها » في (ت) .

(٦) في حاشية ت « يعني في غير الجر ، وبابها أن لا تمال ، ويُعَدُّ إمالة ناب ، وقاب ، وغاب . وقال سيبويه : هذا نابه ، فأماله » ، وجاءت في دب ، دباب ، وهو تصحيف .

(٧) (غابَ) من الأم ، و(عابٍ) في (ب) وهو تصحيف أيضاً .

٤٤ / أ)راءٍ ، أو غيرهما / بياءٍ .

وقد تُمالُ ضمةُ واوٍ ساكنةٍ بعد ضمةٍ كفتحةٍ إن وليهما راءٌ مكسورةٌ . ومُتَّـصِلةٌ أقوى من[1] مُنْفَصِلةٍ . فَتُشَمُّ الضمةِ الكسرَةُ ، وتشم الـكسرة في الـواوِ ، وتَخْلَصُ الضمَّـةُ قبلَها .

باب

مخارجُ الحروفِ : ستَّـةَ عشرَ مخرجاً[2] .

- فمن أقصى الحلق : همزةٌ ، فألفٌ ، فهاءٌ .
- ووَسطِه : عينٌ ، فحاءٌ .
- وأدناهِ : غينٌ فخاءٌ .
- ومن أقصى اللسان ، وما فوقه من حنك أعلى : قافٌ .
- وأسفل منه قليلاً وما يليه منه : كافٌ .
- وَوَسَطِه بينه وبين وسط الحنك : جيمٌ ، وشينٌ ، وياءٌ .
- ومن بين أولِ حافتِه ، وما يليها من أضراسٍ : ضادٌ ، ويتكلف من أيمن ومن أيسر .
- ومن أدناها إلى منتهى الطرف ، وبين ما يليها من الحنك فويق الضاحك والناب ، والرباعية ، والثنية : لامٌ .
- ومن طرفه بينه وبين ما فويق الثنايا : نونٌ .
- ومنه[3] إلاّ أنه أَدْخَلُ من ظهر اللسان قليلاً لانحرافه الى اللام : راءٌ .
- ومن بين طرفه ، وأصول الثنايا : طاءٌ ، وتاءٌ ، ودالٌ / (٤٤ / ب) .
- ومن بين الطرف ، وفويقِها[4]: صادٌ ، وزايٌ ، وسينٌ .
- ومن بين طرفِه وأطرافِها : ظاءٌ ، وثاءٌ ، وذالٌ .
- ومن بين أطراف عُلْياها ، والشفةِ السفلى : فاءٌ .

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .
(٢) هذه الكلمة ساقطة من بقية النسخ .
(٣) أي من مرج النون .
(٤) أي فويق الثنايا .

- ومن بين الشفتين : باءً ، وميمٌ ، وواوٌ .
- ومن الخياشيم : نون خفيَّةٌ .

***

ويُؤثّر من الصفات في الإدغام :
- الهمس[1] : وحروفه [يجمعها قولك][2] « سَتَشْحَثُك خَصْفَهْ »[3] .
- والشِّدَّة[4] : [يجمعها قولك][5] « أجدتَّ طَبَقَكَ »[6] .
- والإطباق : طاءٌ ، وظاءٌ ، وصادٌ ، وضادٌ .
- والاستعلاء : هذه ، وخاءٌ وعينٌ ، وقافٌ .
- والتكرار[7] : راءٌ .
- والغُنَّةُ : ميمٌ ، ونونٌ .

ويقابلُها[8] : الجهرُ ، والرخاوةُ ، والانفتاحُ ، والانخفاضُ ، وعدم التكرارِ ، والغُنَّةِ .

وبين شدَّة ورخوة [يجمعهما قولك][9] : « لم يَرعَوْنا »[10].

***

(١) أي المهموس ، والحرف المهموس ، هو حرف يستطيع المتكلم أخذ النفس معه أثناء الكلام . ينظو : المقرب ٢ : ٦ ، والممتع ٢ : ٦٧٣ - ٦٧٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المقرب ٢ : ٦ ، والممتع ٢ : ٦٧١ .

(٣) ينظر : المصدران السابقان .

(٤) أي الشديدة ، « والحرف الشديد يمنع الصوت أن يجري فيه لإنحصاره » . المقرب ٢ : ٦ - ٧ والممتع ٢ : ٦٧٢

(٥) زيادة من المقرب ٢ : ٦ والممتع ٢ : ٦٧١

(٦) ينظر المصدران السابقان ، وشرح المفصل ١٠ : ١٢٩ .

(٧) « والتكرار تعثر طرف اللسان فيها عند الوقف » المقرب ٢ : ٨ .

(٨) الضمير يعود على الصفات المذكورة .

(٩) زيادة من الممتع ٢ : ٦٧٢ ، وفيه « يجمعها » فقط .

(١٠) ينظر المقرب ٢ : ٦ . والممتع نفسه وفيه « لم يرد عنا » وكلاهما سيان .

باب

المتقاربان في الإدغام :

الحلقية[1] : الهاء ، والحاء ، والعي كلٌّ في كلٍّ . ويُختارُ البيان إن تقدمت الحاءَ الهاءُ . والإدغام عكساً قليلٌ . وشرطُه في الكلِّ قلبُ غَيرِ الحاءِ حاءً .

والغينُ ان جامعت خاءً فالخيارُ مطلقاً .

***

(٤٥ /أ) اللسانية : كافٌ في قافٍ / ، والعكسُ . والبيان ان تقدمت الكاف أحسن .

ثم جيمٌ في شين ، وكلاهما حسنٌ وفيهما طاءٌ ، وظاء ، وأخواتُهما[2] والبيان في كلّها ، وابقاء إطباقها أحسن .

ثم شينٌ فيها جيمٌ ، ولامٌ ، والستَّةُ[3] . والبيان جيدٌ .

ثم ياء في واو ، ان كانا في كلمة على ما سيأتي ، وفيها نونٌ .

ثم ضادٌ في طاءٍ ، إن كانا في كلمة - ولا ينقاس - وفيها اللام ، والستَّهْ .

ثم لام فيجب في لام تعريف[4] ، ويجوز في غيرِها[5] ويتفاوت ، فأجوده مع الراء ، ثم مع الطاء والصادِ وأخواتِها[6] ، ثم مع الظاء وأُخْتَيها[7] ، ثم مع الصادِ والشين ، ثم مع النون . وبيانُها أحسنُ ، ويدغم فيها نونٌ .

ثم نون في « ويُرْمُلُ » وجوباً إن سكنَتْ ، جوازاً ان تحركتْ ، وإبقاءُ غَنَّـةِ ما بعد الميم جائز . وتظهر مع حَلَقِيّ ، وقد تُخْفَى مع غين وخاء ، وتخفى مع سائر حروف الفم ، إلاّ الباءَ ، وستأتي .

ثم راءٌ في لام شاذاً .

(٤٥ /ب) ثم الستَّةُ بعضٌ في بعضٍ ، وفي صفيريٍّ[8] ، وضادٍ وميمٍ وشينٍ / .

---

(١) أي الحروف الحلقية .

(٢) هي « الدال ، والتاء ، والذال ، والثاء » المقرب ٢ : ١١ .

(٣) وهي : الدال ، والذال ، والتاء ، والثاء ، والطاء ، والظاء ، وقد مرّ ذكرها .

(٤) يريد الإدغام .

(٥) أي في الإدغام والبيان . وينظر : المقرب ٢ : ١٣٥ ، والممتع ٢ : ٦٩٢ .

(٦) « التاء ، والدال ، والسين » .

(٧) « الذال ، والثاء » .

(٨) والصفيري يشمل : حرف الصاد ، والسين ، والزاي . ينظر : المقرب ٢ : ٢٥ ، والممتع ٢ : ٧٠٦ .

والإدغام أحسن ، وهو إن سكن الأول أحسن منه إن تحرك ، وإبقاء اطباق ظاءٍ ، وطاءٍ مدغمين في غير مُطبَقٍ أحسنُ ، وإذهابه منهما مع مُشْبِهِهما من غير مطبقٍ أحسن منه مع غير مُشبِهِ ، ومن طاءٍ مع دال ، وزايٍ أحسنُ منه مع ثاءٍ[1] وتُدغم فيها اللام[2] ، ثم الصفيريُّ ، كل في الآخرِ ، وهو أحسن من البيان ، وإن سكن الأوّل أحسن منه إن تحرك .

وإبقاء إطباق صاد مع زاي ، وسين أحسن ، وإسقاطه مع سين أحسن منه مع زاي ، وفيهما اللام[3] .

ثم فاء فيها باء .

ثم باء في فاءٍ ، وميمٍ .

ثم ميم فيها باء ، ونون .

ثم واو في ياءٍ ، في كلمة ، وستأتي .

وشرط إدغام متقاربين تحرك الثاني .

وشذَّ حذف نون بني مضافاً لاسم قبيلة ذي لام تعريف ظاهر . وما بقي لا يدغم ، ولا يدغم فيه .

بابٌ

الساكنان من كلمتين ، إن اعتلَّ أوَّلُها وحركةُ ما قبلَهُ من / جنسه حُذِفَ ، (٤٦ /أ) وشذَّ « حَلْقَتا البطانِ » ، أو لا من جنسه فيُكسَرُ ياءً ، ويُضَمُّ واو جمع ، وقد يكسر ويُعكَسُ[4] مع غيرِها ، أو صحَّ نونَ توكيد خفيفةً حُذِفَ ، أو تنويناً يلي باءَ « ابن » صفةً بين علمَيْنْ ، أو متفقيْ اللفظ[5] حُذِفَ لكثرة الاستعمال ، أو لها مع التقائهما[6] في الأفصح ، أو غيرَ ذلك كُسِرَ .

وقد يضمُّ إن ولي الثاني ذو ضمةٍ لازمةٍ ، وتُفْتَحُ نون « مِنْ » مع لام تعريف ،

---

(١) « الذال ، والثاء » .

(٢) الضمير يعود على الحروف المذكورة أي الستة ، والصفيري وأخواتها .

(٣) أي إدغام اللام مع الزاي والسين . ينظر المقرب ١ : ١٦ ، والممتع ٢ : ٧٠٨ .

(٤) في بقية النسخ بدل الياء تاء ، في هذه الكلمة والثلاث التي قبلها ، وكلاهما يجوز .

(٥) في حاشية ت « هذا مذهب الكوفيين ، والبصريون يثبتون التنوين فيه » .

(٦) أي التقاء الساكنين .

وقد تُكسر ويُعكس[1] مع غيرها . وتفتح ميم « ألم » مع الله .

***

الهمزة عند الحجازيين بعد ساكنٍ صحيحٍ ، أو ياءٍ ، أو واو تُحْذَفُ ويُحَرَّك بحركتِها ، وقد تقلب مفتوحةً مع الياء ياءً ، ومع الواو واواً ، وتُدْغَمُ .

وقد تحذف بعد نقل ضمَّةٍ وكسرةٍ فيهما ، أو ألف فبين بين . وغيرُهم يُحَقِّقُ .

وإذا التقت همزتان من كلمتين ، فمن خفف المفردة خفّف إحداهما كما لو انفردت ، ومَنْ خففها - وهم الحجازيون - خففها كما لو انفردتا ، وستأتي المُفرَدَة .

باب

(٤٦ /ب)

المقصود بالوقف عليه : التذكُّر يُلْحَقُ من آخره إن تحرَّك حرفاً من جنس حركتِهِ ، وإن سَكن حرفَ مدٍّ ولينٍ مُكِّنَ مَدُّهُ ، أو غيرُهُ أُلحِقَ ياءً وكُسرَ لها .

وذو همزةِ الإنكار لفظاً ومعنىً ، أو لفظاً وبخلافه[2] معنىً ، إن تحرك آخره أُلحِقَ حرفَ مدٍ ولينٍ من جنس حركتِه ، أو سَكن قابِلَ حركةٍ فياءً وكسرٍ ، أو غيرَ قابلٍ زيدَت بينه وبين الياءِ « إنْ » مكسورةَ النونِ .

وقد تزاد فيما تقدَّم فتتعين الياء في الأولى[3] .

***

والمبني : إن حُذِفَ وبقيَ على حرفٍ فعلاً أو اسماً جُرَّ باسمٍ وجَبَتْ الهاءُ ، أو بحرفٍ . أو على أزيد جازت راجحة على السكون ، أو بعد سكون الآخر . ويحرك بالكسر فيما على أزيد من باب أغز[4] .

---

(١) وفي هذه الكلمة أيضاً في بقية النسخ بدل (الياء) تاء .

(٢) «لخلافه» من بقية النسخ .

(٣) أي تزاد النون المكسورة وتلزم الياء فيما ألحق حرف مد ولين من جنس حركته .

(٤) «ومن باب أغز» هذه الجملة ساقطة من (م ، ت) وشطبت في (ب)

وإن لم يحذف وتحرك آخره هاءَ ضمير فالسكون ، وقد يكسر ساكن قبلها أو نقل حركته إلى ساكن قبله إن صح[1] . أو غيرها[2] فكمعربٍ ، أو يُلحَقَ الهاءَ .

وتُلْحَقُ الألفُ للبيان في « حَيَّهَلا » ، وفي « أنا » ، ويقال : « حيَّهَلَهْ » /(٤٧ /أ) و« أنَهْ »[3] . ولا تسكن نون « أنا » ، ولا تَثبُتُ[4] ألِفُه وصلاً إلاّ ضرورةً .

وإن سكن آخره صحيحاً فكحاله وصلاً ، إلاّ نون « إذَنْ » ، والنون الخفيفة[5] بعد فتحة ـ فتبدل ألفاً ـ أو ضمَّةٍ ، أو كسرةٍ فتُحذَفُ ويرد ما حذف بسببها . أو معتلاً بألفٍ لا في آخره فعلٍ فتثبُتُ ، أو تبدل همزة ، أو تلحق الهاء[6] . وتعين هذا[7] في ألف الندبة ، وشذ إبدال ألف « هنا » هاء . أو في آخره فالثلاثة أو تبدل واواً أو ياء[8] . أو بواوٍ أو ياءٍ لندبة فالهاء أو صلتي ضمير فالحذف وتسكينه . أو غير ذلك فالاثبات ، إلاّ ياء متكلم بعد كسرة فالاثبات أحسن من الحذف وتسكين ما قبلها ، وشذ في « هذي » ، هاذه . وقد قيل : هذه وصلاً ، كما قالوا : أفهي وصلاً ، وفي لغة هذه هي[9] وصلاً ، تحذف الياء ويسكن ما قبلها وقفاً .

***

والمعرب : مثنىً ، أو مسلَّمَ مذكرٍ كمبني متحرك بحركته ، أو مؤنث فكصحيحٍ . وقل الإبدال هاء . أو مؤنثاً بالتاء فتبدل هاءً / ساكنة ، وقد تُقَرُّ (٤٧ /ب ساكنةً . وبعض من أقرَّ أبدل من تنوينها ألفاً في النصب .

---

(١) أي حرفا صحيحاً .

(٢) أي إذا لم يكن الاخر هاء ضمير .

(٣) هكذا جاءت في شرح الشافية ٢ : ٢٩٤ .

(٤) في حاشية ت « لغةتميم إثبات الألف وقفاً ووصلاً » .

(٥) « الخفية» ط وهو خطأ مطبعي .

(٦) فبهذا يكون ثلاثة أوجه .

(٧) أي إلحاق الهاء .

(٨) وبهذا يكون للساكن المعتل وفي آخر فعلاً خمسة أوجه .

(٩) رسمت في الأم « هذه » ، وما أثبتناه في جميع النسخ الأخرى وموافق للمقرب . ينظر : ٢ : ٣٤ .

أو مجزوماً فكحاله وصلاً[1] ، إلاّ إن جزم بحذف حرف علة من باب : غزا ، ورمى فالاسكان ، أو الهاء . أو باب وقى فالهاء .

أو معتلاً[2] بألف فبها ، وهي في منصوبٍ منوَّنٍ بدلٌ[3] من التنوين أو تبدل ياءً ، أو واواً أو همزةً ، وفي ضرورة تحذف ويسكن ما قبلها . أو بواو ، أو بياء بعد ساكن فكصحيح[4] - وقد تُبدَلُ ياءً مشدّدة جياً - أو متحرك في فعل فإثباتهما ساكنين . وشذّ « لا أدْرْ » ، و« ما أدْرْ »[5] .

أو ياءٍ[6] في منون فيبدل التنوين الفاً نصباً ، وتحذف رفعاً وجراً[7] مع تسكين وقوم يردون الياء إنا حذفوه . أو غير منوَّنٍ[8] ، أو بحذف فيسكن ما قبلها رفعاً وجراً. وأكثر ذلك في القوافي والفواصل ، إلاّ (مَرِيًا) اسم فاعل (أرى) فتجب الياء . والمنادى المقصود كمرفوع غير منون .

أو صحيحاً لا مهموزاً :

(٤٨/ أ)

فالمنوّن المنصوب[9] : يُبدلُ تنوينه ألفاً ، أو تهمز ساكنةً ، أو/ تحذف . والمرفوع إن تحرك ما قبل آخره[10]: فيحذف تنوينه ويسكن ، أو يشم ، وهو[11] : ضم شفتين من غير صوت ، أو يرام ، وهو : تضعيف الصوت بالحركة ، أو يبدل واواً تنوينه ، أو يضعّف آخره ويسكن . وإن سكن فغير التضعيف ، فإن

(١) يريد لم يجز فيه الا الالحاق . انظر: المقرب ٢ : ٢٤ ، وشرح المفصل ٩ : ٧٨ .

(٢) يريد الاسم الخالي من تاء التأنيث « اما أن يكون صحيح الآخر أومهموزه أومعتله » المقرب هـ : ٢٥ . وقد بدأ أبو حيان بالمعتل ، وكان من الجدير به أن يبدأ بالصحيح كعادة النحويين ، وما جاء بالمقرب .

(٣) « خلافاً لمن قال انها بدل من التنوين مطلقاً ، ولمن قال انها الألف التي حذفت لإبدال التنوين عادت عند حذفها » . وقد كان هذا حاشية في (ت) .

(٤) أي في الوقف عليه .

(٥) أصلها « وما أدري » فحذف الياء وسكون الدال ، وسُكِّنَ الراء .

(٦) أي « وإن كانت الياء المتحرك ما قبلها آخر اسم » المقرب ٢ : ٢٩ .

(٧) « يحذف » في بقية النسخ ، وكلاهما يجوز . والمقصود حذف الياء .

(٨) أي فالوقف عليه بإثبات الياءِ .

(٩) ففيه ثلاثة أوجه .

(١٠) وفي هذا خمسة أوجه .

(١١) أي : الاشمام .

صح ولم يؤدِ الى بناء معدوم ، جاز نقل الضمّـة إليه ، وإن أدى جاز الإتباع ، وهو سكون الآخر وتحريك الساكن .

والمجرور كالمرفوع في الإشمام .

وغير المنون المنصوب فيسكن ، أو يرام ، فإن تحرك ما قبـل آخـره جاز أن يضعَّـفَ ، وسُمِعَ : « أعطنِي أبْيَضَّهْ »[1] بالهاءِ مع التضعيف .

والمرفوع والمجرور كمنونهما إلاّ في الإبدال .

أو مهموزاً : فإن سكن ما قبل آخره معتلاً فكالصحيح ، أو صحيحاً فكذلك إلاّ أنّـه يجوز النقل في غيرِ منصوبٍ منونٍ ، وإن أدّى إلى بناء معدوم . وتثبُتُ الهمزةُ ، أو تُقْلَبُ حَرفاً من جنس الحركة قبلها . أو يُلْـزَمُ الإتبـاع ما أدى فيه النقـل الى بنـاءِ معدومٍ / في حالٍ ما . ويمتنع فيما ليس كذلك . أو تبدل في جميع ذلك واواً رفعاً ، (٤٨ /ب) وألفاً نصباً ، وياء جراً ، وإن تحرك فكالصحيح ، إلاّ أنه يمتنع التضعيف ، ويجوز إبدالَها حرفاً من جنس حركتِها . هذا وقفُ من حقَّـقَ .

أمَّا من خفَّف فيبدلها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، إن تحرك ، ويَحْذِفُها إن سكن ، ويُلقِي حركتها عليه ، فيلزم ما يلزم الصحيح من خمسة الأوجه[2] .

---

(١) ينظر المقرب ٢ : ٢٦ ، وشرح الشافية ٢ : ٣٢٠

(٢) والخمسة الأوجه هي : « الاسكان ، والاشمام ، وروم الحركة ، والتضعيف ، والابدال » المقرب ٢ : ٢٨ .

باب[1]
الأحكام الإفرادية[2]
[و] [3] هي ثلاثة أقسام
القسم[4] الأول
ما يلحق أولاً
وهو[5]

همزة الوصل تَثبت ابتداء ، وتحذف درجاً . وتكون من الحذف في لام التعريف وتفتح ، ومن الفعل الماضي في اثنى عَشَرَ بناءً[6] : انفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وافْعَلَّ ، وافعَالَّ ، وافعَنْلَلَ ، وافْعَنْلَى ، وافعَوعَل ، وافْعَوَّل ، واسْتَفْعَل ،

(١) كان من المفروض ألاّ تذكر كلمة باب هذه قبل « الاحكام الافرادية » ، لان المؤلف بدأ في بداية الكتاب ، وقال : « الأحكام افرادية وتركيبية ، وهي اعرابية وغيرها » ولم يسبقهاباباب .

(٢) جاء هذا العنوان بالجر في الأم لإضافته إلى الباب ، علماً أن ما جاء من الأبواب السابقة واللاحقة لم تضف .

(٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام . وما درج عليه المؤلف حيث أتى بالضمير الثاني « هو » الذي قبل همزة الوصل أعلاه مسبوقاً بالواو وكذلك في قوله : « الأحكام افرادية وتركيبية » ، قال : « وهي » فعطف الضمير بالواو ، وفي طوضعت الواو بدون إشارة .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (م و ب) .

(٥) كان من الجدير بالمؤلف أن يضع كلمة « باب » السابقة للأحكام الإفرادية بدلاً من هذا الضمير ، لأنه اتبع الأقسام الأخرى بكلمة « باب . . . باب . . . » .

(٦) وجاء في حاشية م « حاشية منقولة من خط المصنف ـ أطال الله بقاءه ـ زاد بعضهم : إفمَعَلَّ ، نحو : إشمقَرّت الشمس ، أي اشتد حرها ، وافْعَوَّلَ ، نحو : اكوَّلَّ الرجل ، أي قصر ، وافْعَيَّلَ الرجل ، نحو : اهبَيَّجَ ، أي تكبّر . وافونْعَلَ : أحونْصل الطائر ، أخرج حوصلته . وافْعَوْلَلَ : اعْثوَّج البعير ، أسرع . وافْعَنْلاَء : احنيطاء . وافعَأَلَّ : اجزألّ الشيء ، ارتفع . وافتَعَألَ : قالوا : اشْتَلَّأَت الحجرِ . وافْعَمَّلُ ، كاْهْزَمَّع ، أي : انْهَمَلَّ . وافْعَمْلَّ : اقمهرَّ ، أي : رفع رأسه . فبهذه يكولُّ لما في أوله همزة وصل من الأفعال الماضية اثنين وعشرين بناء . وقد ذكر ابن عصفور منها ستة عشر بناء . ينظر : الممتع ١ : ١٦٨ - ١٧٣ .

وافْعَلَّلَ ، وتَفَاعَلَ ، وتَفعَّلَ مُدْغَماً تاؤهما[1] فيما بعدصمغ ، وتُكسَرُ إن بُنِي لفاعلٍ ، وتُضَمُّ لمفعولٍ ، وفي المصدرِ والأمرِ من هذهِ الأفعالِ وتُكسَرُ /[2] ، ومِن (٤٩ / أ) ثلاثيٍ ثانِي مُضارِعِه ساكِنٌ[3] ، وتُكْسرَ إن فُتِحَ ثالثُه أو كُسرِ لازماً ، وتُضَمُّ إن ضُمَّ لازماً ، وفي اسْمٍ ، وابنٍ ، وامرِىءٍ ، واسْتٍ ، واثنَينْ ، وفروعِهما وتُكْسَرُ[4] ، وفي أَيْمُنُ في القسم وتُفتَحُ[5] .

---

(١) أي : تاء « تفاعل ، وتفعّل » .
(٢ ، ٣) يجوز فيهما الضم والكسر .
(٤) لا يجوز في ذلك إلاّ الكسر .
(٥) لا يجوز في ذلك إلاّ الفتح .

القسم الثاني

ما يلحق آخرا[1] ، فمنه

بابٌ

التثنية : ضَمُّ اسمٍ نكرةٍ إلى مِثْلِه لفظاً ومعنىً ، أو معنىً موجباً للتَسْمِيَة ، ولا يجوز العطف إلاّ لتكثير ، أو فصل بنعتٍ ، أو مخالفةٍ بين نَعْتَيْ مُفْرَدَين لفظاً ، أو نِيَّـةً فيهما ، أو ضرورةً .

ولا يُؤَثِّـرُ اختلافُ بأنُوثَةٍ ، ولا بتذكيرٍ[2] ، بل تغلّـبُه . وشذ ضَبُعان ، وقلَّ ضِبْعانان على الأصل .

وكلُّ اسم يثنى إلاّ كُلاً وبعضاً ، ومُخْتَصَّـاً بنفيٍ ، ومتَوغِّـلَ بنـاءٍ ، وأفْعَـلَ مِنْ ، ومُفَرداً في الوُجُود ، واسم جنسٍ باقٍ[3] على جنسيَّـتِهِ ، ومركباً ، ومحكياً جُمْلَةً في الأصلِ ، وأجمع وتابَعَهُ وفُرُوعَهُما ، ومعرفةً ، ومشتركاً ، ومجموعـاً مُسـلَّـماً ، ومُثَنًّى .

ولا يُثنى مُكَسَّرٌ إلاّ ضرورةً ، ولا مُخْتَلِفُ لَفْظٍ إلاّ بِتَغْلِيبٍ ، ولا ينقاس ، ولا اسم / عددٍ إلاّ مائةً وألفاً ، ولا اسمُ شرطٍ ، أو استفهامٍ وإن أعْرِب إلاّ في حكايةٍ (٤٩ /ب) ولا اسم فاعلٍ ، ومفعولٍ . ومثالٌ ، وصفةٌ مشبَّـهةٌ ، رَفَعْنَ ظاهراً ، إلا في لُغَـةِ أكلوني البراغيثُ[4] .

---

(١) أي آخر الكلام .

(٢) سقط(لا) من هذه الكلمة من بقية النسخ ، والباء منها زيادة يقتضيها سياق الكلام مع ذكر (لا) ، وبدونه لا تلزم الزيادة ، فتصبح « بأنوثة ، وتذكير » ، وهذا ما جاء في بقية النسخ . ومن ط« بتذكير» .

(٣) (باقياً) في بقية النسخ وكلاهما جائز .

(٤) وهي ضعيفة . ينظر : المقرب ٢ : ٤٣ .

وتُلحَقُ المثنى ألفاً رفعاً ، وياءً في غيرِه ، ونُوناً فيهما مكسورةً . وفتحُها مع الياء جائزٌ ، ومع الألف مصنوعٌ .

وقَصْرُ المثنى مطلقاً لُغةٌ ، ولا تَغْيير إلاّ في « ألْيَةٍ » ، و« خُصْيَةٍ » ، فقد تُحْذَفُ التاءْ ، أو منقوصٍ بقياس ، وهو ما يُردُّ محذُوفُه نصباً[1] فَتَثْبُتُ[2] ، وبغيرِ قياسٍ يُرد في « ابٍ » ، و« أخٍ » ، و« حمٍ » ، و« هَنٍ » ، وضرورةً في غيرِه . أو مقصورٍ فتقلَبُ ألفُهُ ياءً في زائدٍ على ثلاثةٍ . وشذَّ « قَهْقَران » ، و« ضَبَغْطران » ، و« هِنْدَبان » .

وفي ثلاثيّ مجهول أصلٍ أُمِيْلَ أو أَصلُه الياءُ[3] ، وواواً إن لم يُمَلْ ، أو هي أصلُه . أو مهموزٍ قبل آخره ألف زائدة فالأصلية تثبت . وقد تُقلَبُ واواً[4] ، والزائدةُ لتأنيثٍ تقلب واواً[5] ، وبعضُ فزارةَ ياءً . وشذّ حذف الألف والهمزة / في(٥٠ /أ) « خُنْفُسَاءَ » ، و« باقلاءَ » ، و« عاشوراءَ » ، و« قرفصاءَ » في التثنية ، والبدلُ من أصلٍ ، أو من زائدٍ لإلحاقٍ ، والأحسن اثباتُها وقلب ذات الإلحاقِ واواً ، ثم ياءً[6] أحسن منه ، وكذلك في البدلِ من الأصل .

باب

الجمع المسلَّم : ما سلم فيه بناءُ الواحد . فلمذكّرٍ بواوٍ رفعاً وياءٍ في غيرِه[7] ، ونونٍ فيهما .

وشرطُهُ مطلقاً ذكوريَّةٌ ، وعقلٌ ، وخلوٌّ من تاء تأنيثٍ[8] ، وفي جامدٍ عدمُ

---

(١) يريد نحو « قاضي ففي التثنية قاضيان رفعاً ، وقاضيين نصباً وجراً » . المقرب ٢ : ٤٤ .

(٢) أي إثبات الياء كما مثلنا في القاضيين ، وقد سقطت هذه الكلمة من ط .

(٣) أي إن كان آخره ألفاً قلبت ياء .

(٤) جوازاً ، وهو ضعيف . ينظر : المقرب ٢ : ٤٦ .

(٥) في حاشية ت « قال ابن السراج : اذا كان لام الكلمة واواً لم تقلب الزائدة واواً ، حُكي عن الكوفيين في اللسان » .

(٦) يريد بعد الإثبات نحو : كساء ، وعلباء يصبحان كساءان وعلباءان في التثنية ، فعند القلب يصبحان ، كسلوان وعلباوان .

(٧) أي في حالة النصب والجر .

(٨) وهذا مذهب البصريين ، وقال الكوفيون وابن كيسان : يجوز جمع طلحة بالألف والنون . ينظر : الإنصاف م / ٤ ، وشرح الكافية ٣ : ٣٧٢ .

تركيبٍ ، وفي مكبَّرةٍ[1] عَلمِيَّةٌ ، وفي صفةٍ جواز جَمْعِ مؤنَّثه بألف وتاء ، و« أَسْوِدِين » ، و« أَحْمرِين » ضَرُورةٌ .

وآخره كآخرِ المثنى إلاّ المنقوصَ فلا تَرُدُّ محذُوفه . والمقصورَ فتُحذفَ ألفُه وما قبلُها مفتوحٌ ، وما يلي الواو في غيرِه مضمومٌ ، والياءَ مكسورٌ .

ولمؤ نثٍ بألفٍ وتاءٍ[2] ، وذلك لمؤ نث بعلامةٍ[3] ، إلاّ « فَعْلى فَعْلان » و« فَعْلاَءَ أَفْعَلَ » ، وعَلَمِ مؤ نثٍ[4] ، ومُصَغَّرٍ لا يَعْقِلُ ،وممنُوعِ تكسيرِ من مذكرٍ ومؤ نثٍ ، وشذَّ « بُوانات »[5] ، و« عُرُوسات »[6] .

(٥٠ /ب) وآخرُه كآخر المثنى إلاّ ما فيه التاء / فتُحذفُ وتُلْحقانه[7] ، أوما وازن من غيرِ مُضَعَّفٍ ، ولا معتـل عينٍ[8] : « فُعْلاً » ، و« فُعْلةً » ؛ و« فِعْلاً » ، « وفِعْلَةً » صحيح عينٍ أو معتل لامٍ ، فيجوز سكون عينه وفتحها وإتباعُها ألفاً ، إلاّ نحو : « كُلْيَةٍ »[9] ، و« رِشْوَةٍ »[10] فلا إتباع ، و« فَعْلاً » و« فَعْلَةً » صحيحي عينٍ فتفتحهما اسماً ، إلاّ في ضرورةٍ فتُسكَّنُ ، أو مُعْتَلَّيْها فتَفتحُ هُذيل بن مُدْرِكة . والوصف شذَّ فيه[11] : « لَجَباتٌ » و« رَبَعاتٌ » بالفتحِ ، وقد جاء فيهما الأصل .

باب

تجب الياءُ في المنسوبِ إلى « أبٍ » ، و« أمٍ » ، و« حيٍّ » و« قبيلةٍ » ، و« إمامٍ » و« مكانٍ » . وتَقِلُّ في « صفةٍ » ، و« صنعةٍ » ، و« مملوكٍ »[12] ،

---

(١) « مكبرٍ » في (ب) .
(٢) أي المجموع جمع سلامة بالألف والتاء .
(٣) يريد بذلك علامة التأنيث لمذكر كانت أم لمؤ نث . ينظر المقرب ٢ : ٥١ .
(٤) أي بدون علامة تأنيث ، نحو زينب مثلاً .
(٥) مفردها « بوان » ، والبوان عمود الخيمة . ينظر : شرح الشافية ٢ : ٢٠٨ .
(٦) في حاشية ت « وزاد ابن مالك » « ضفدعات » .
(٧) أي تلحق الألف والواو .
(٨) « ولا معتل عين » زيادة من (ب) ، وفي ط جُعلت حاشية .
(٩) أي من « ذوات الياء » المقرب ٢ : ٥٢ .
(١٠) أي من « ذوات الواو » المصدر السابق .
(١١) مفردهما « لَجْبَة » ، و« رَبْعَة » ينظر : شرح الشافية ٢ : ١١٤ . وقال ابن عصفور : « اللجبة ، الشاة الغزيرة اللبن » المقرب ٢ : ٥٢ ـ ٥٣ . والعكس الصحيح أي : قل لبنها وينظر اللسان مادة (لجب) .
(١٢) أي « الى ما يلازمه المنسوب والى ما يملكه » المقرب ١ : ٥٤ .

و« ملازمٍ »[1] . وسُمِع « فاعلٌ » ، و« فَعَّالٌ » في مملوكٍ ، و« فَعِلٌ » في ملزومٍ ، و« فعَّالٌ » في صنعةٍ ، وسُمِعَتْ في غير منسوبٍ .

وتَلْحَقُ الياءُ : لفظَ ما يُنْسب إليه في غير تغييرٍ إلاّ جَمْعُ تكسيرٍ باقياً على الجمعية ، وله مفردٌ ، ولم يختصّ بمعنى ليس في المفرد ، فَتَنسُبُ إلى المفردِ[2] .

ومثنىً / وجمعَ سلامةٍ لمذكرٍ ولو مُسمًّى بهما ، وحُكِيَا فتحذِفُ العلامتين ، أو (٥١ / أ) لم يُحكيا فلا حذف ، أو لمؤنثٍ ولو مسمًّى به وحُكي فإلى المفرد ، وإن أُعربَ كما لا ينصرف ، ففي مِثل تمراتٍ : تَمَريٌّ ، ومَحْكِيّاً[3] فإلى صدره ، ومتضايفين[4] فإلى الثاني[5] إن تصرف الأول به أو خِيفَ لَبْسٌ ، وإلاّ فإلى الأول[6] ، ومركبا فالأفْصح[7] إلى الأول[8] ثم إليهما معاً[9] .

ومحذوفَ لام على حرفين إن اعتلّ عينُه ، أو صحّتْ ورُدّت اللام في تثنية فكنظيرِه ، وإن لم تردّ فيها جاز ردها هنا . وما فيه تاءُ الحاق تُحْذَف[10] ويُردُّ المحذوفُ ، أو همزةُ وصلٍ وحُذِفتْ لزم الردُّ ، أو أُبْقِيَتْ[11] فلا ردَّ .

ومحذوف عينٍ أو فاءٍ وصحّت اللام لم تُرَدَّ ، أو اعتلّتْ رُدَّ ، ونُسِب كـ « فِعِلٍ » .

***

(١) أي « الى ما يلازمه المنسوب والى ما يملكه » المقرب ١ : ٥٤ .

(٢) هذه الكلمة جاءت بعد كلمة المثنى الواردة بعدها وبدون تعريف في (ب) .

(٣) يريد « إذا كان المفرد محكياً ، نحو : تأبط شراً ، تأبطي » المقرب ٢ : ٥٧ .

(٤) « متعاطفين » في الأم وما أثبتناه في بقية النسخ وموافقة للمقرب ٢ : ٥٤ .

(٥) نحو : « ابن كرع ، كرعي » المصدر السابق .

(٦) نحو : « امرىء القيس ، امرىء » المقرب ٢ : ٥٧ .

(٧) « الأصح » في (ب) وكلاهما جائز .

(٨) نحو : « بعلبك ، بعلي على رأي الجرمي » . المصدر السابق ، وشرح الشافية ٢ : ٧٢ .

(٩) وفي حاشية ت « حكى الكوفيون إلحاق العلامة فقالوا : بعلبكي . ومنه قول :

تَزَوَّجْتُها راميــةَ هُرمُزيَّةً ... بفضلِ الذي أعْطى الأميرُ من الرِزقِ » .

وينظر : المقرب ٢ : ٥٨ . وفي قولهم : بعلبكي يكون النسب إلى الجزء الثاني ، والذي يفهم من قول أبي حيان أنه على غير الفصيح ، وليس على الجزءين . والنسب الى الجزءين هو ما جاء بقول الشاعر أعلاه ، وهو من شواهد شرح الشافية ٢ : ٧٢ .

(١٠) وفي حاشية ت « أجاز يونس عدم الحذف فتقول : « حيّي » . وينظر : المقرب ٢ : ٦٠

(١١) « بقيت » في ط وما أثبتناه في جميع النسخ .

الثلاثيّ إن كان صحيح لام على « فَعِلٍ » و« فِعِلٍ » ، و« فُعِلٍ » فَتَحْتَ العينَ . ويجوز في مثل « صَعِقٍ » : « صِعِقِيٌّ » . أو غير ذلك معتلَّها ألفاً[1] قُلِبَتْ / واواً ، أو ياء مشدّدة فيجوز فتح العين فتقلب ألفاً فيصير كما آخره ألف ، أو غير مشدَّدَة قبلَها ألف فإثبات الياء ، أو قلبُها همزةً ، أو قلبُ الهمزة واواً ، أو لا ألف قبلَها وفيها تاء التأنيث فالأحسن حذفُها وتنسُبُ ، ويجوز فتح العين فتقلب ألفاً فتصير كما آخره ألف . وقالوا : في « زِنْيَةٍ » ، زِنَوِيّ ، وفي « بِطْيَةٍ » ، « بِطَوِيٌّ » .

(٥١ /ب)

***

والرباعيّ على « فَعِيْلَةٍ » ، أو « فُعَيْلَةٍ » ، أو « فَعُولَةٍ » غيرَ معتلِّ عينٍ أو مُضاعِفَها فتحذف الياء ، والواو . ومعتل لام من ذلك بالياء يحذف أنث بتاءٍ ، أو لا . وقد يُنسبُ إلى « فُعَيْلٍ » ، و« فُعَيْلة » ، ولا يَحْسُنُ ذلك في : « فَعِيلٍ » ، و« فَعِيْلَة » ، وما كـ« رُمِيَّة » ، و« عَدِيٍّ » كهما[2] .

وما توالَتْ حركاتُه وآخِرُه ألفُ حُذِفَتْ ، وما لم تتوالّ وهي بدلٌ من أصلٍ ، أو من زائد ملحق بأصلٍ فتقلب واواً وقلّ حذفها ، أو زائدةٌ لتأنيث فالأحسن حَذْفُها ، ثم قلبها واواً / ثم ألف قبل الواو .

(٥٢ /أ)

وما آخره همزة بعد ألف زائدة قد تقلب واواً . والقلب في باب « قُرَّاءٍ »[3] أقل منه في باب « كِسَاءٍ »[4] .

وما آخره ياءٌ بعد ألف زائدة فتقلبُ همزةً ، ثم ينسب إليه كـ « رِدَاءٍ » ، أو غيرَ ما ذكر وقبله كسرةٌ ، وهو صحيحُ لامٍ فقد تُقلبُ الكسرة فتحة ، أو معتلُها فتحذفُ الياءُ ، أو تُقلبُ الكسرة فتحةً فتصيرُ الياءُ ألفاً ، ثم ينسب إليه كما آخره ألف .

***

(١) أي إذا كان معتل اللام .

(٢) أي « وإن كان على غير ذلك من الأوزان تفعل به ما فعلت بـ « عديّ » و« رميّة » » . المقرب ٢ : ٦٣ .

(٣) (٤) تقول فيهما : قرّائي ، وقراوي . وكسائي وكساوي . المصدر السابق ٢ : ٦٤ ، والممتع ١ : ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وشرح الشافية ٢ : ٥٤ ـ ٥٥ . وجاء موضع « قراءٍ » قراءة في (ب) .

والخماسي فصاعداً ، وآخره ألف ، أو ياء بعد كسرة حذفتا ، أو همزة بعد ألف زائدة لا لتأنيث فكرباعي ، كذلك أو له وجب القلب ، أو ياءٌ بعد ألف زائدة فالأفصح قلبها همزة ، ثم واواً .

أو قبل آخره ياءٌ مشدّدةٌ حذفت المتحركة منهما ، إلاّ إن كان بعدها حرف مدّ ولين .

وهذا المقيس من النسب .

وغير المقيس مغيّر ، وبابه أن لا يغير[1] ، وذلك : سُلَمِيٌّ ، وهُذَلِيٌّ ، وفُقَمِيٌّ[2] ، وقُرَشِّي ، ومُلَحِيٌّ - في مليح خُزاعة -[3] ، وإمِّي ، وبِصري /(٥٢ /ب وسُهْلِيٍّ ، ودُهْرِيٌّ ، وجُمَانِيٌّ ، ورَقَبانِي ، ولِحيانيٌّ ، وأَفقِيٌّ ، وخُراسِّي ، وحُرْسِّي ، وحَمَضِّي ، وطُلاَحِيٌّ ، وخَرْفِيٌّ ، وثَقَفِيٌّ ، ورِبْعِيٌّ ، وحِرْمِيٌّ ، وقفِيٌّ ، وأنافِيٌّ[4] ، وأباريٌّ ، ورَوْحَانِيٌّ ، ومَرْوَزِيٌّ ، للإنسان فقط ، ورازِيٌّ ، وشامٍ ، ويمانٍ ، وتهامٍ ، وبَحْرانيّ على قول .

وغيرُ مُغَيَّر وبابه أن يُغَيَّرَ وذلك : سليقيّ ، وعَميري ، وَسَلِيميّ ، وحَمْرَائِيٌّ ، وبَعْلَبكيٌّ - وحكاهما الكوفيّون - وكُنْتِيٌّ ، وبَحْرَانِيٌّ[5] في أصح القولين[6] .

ومُغَيَّرٌ غَيْرَ ما كان يجبُ فيه وذلك : زَبانيّ[7] ، وطائيّ ، وحاريّ ، وعُلْوي ، وبَدَوي ، وشَتْويّ[8] وعبديٌّ ، وجُذَميٌّ ، وحُبُلِيٌّ[9] ، وصَنْعَانِيٌّ ، وبَهْرانِيٌّ ، ودَستُوائِيٌّ ، ورَوْحَانِيٌّ ، وحَرُورِيٌّ ، وحَلُوليٌّ ، وأَمَوِي ، وطَهْوِيٌّ[10] ،

---

(١) (كذا) في جميع النسخ وفي ط لامها ساقطْ ولعله خطأ مطبعي .
(٢) (كذا) في جميع النسخ وواضح ومن ط « نقمي » !!
(٣) هذه الجملة الاعتراضية ساقطة من (م) .
(٤) أي لعظيم الأنف . ينظر : المقرب ٢ : ٦٨ ، وشرح الشافية ٢ : ٨٤ .
(٥) وقياسه « بَحْرِينيّ » . ينظر شرح الشافية ٢ : ٨٣ .
(٦) « القول » في (م) .
(٧) وقياسه « زبَنِيّ » ينظر : المقرب ٢ : ٦٩ ، وشرح الشافية ٢ : ٨٢ - ٨٤ .
(٨) بفتح التاء في (ب) وهو سهو من الناسخ .
(٩) هكذا في جميع النسخ والمقرب ٢ : ٦٩ ، وفي شرح الشافية بفتح بائها وذلك فرقاً بين القبيلة والمرأة . ينظر : شرح الشافية ٢ : ٨٢ .
(١٠) (كذا) في جميع النسخ ، وط ، وفي المقرب : « بفتح الطاء وتسكين الهاء » . ٢ : ٦٩ . وفي التاج كذلك على قول ، وفي قطر المحيط « طَهْوي ، وطُهَو ، وطَهَوي » (طهو) .

وعَبْقَسِيٌّ ، وعَبْشَمِيٌّ ، وعَبْدَرِيٌّ[1] ، وحَضْرَمِيٌّ[2] ، ودَرَاوَرْدِيٌّ[3] ، ومَرْقَسِيٌّ في ـ الشاعر خاصة ـ[4] ، وسُقَزَنِيٌّ ، وسُقْلِيٌّ ، وسُقْشِيٌّ ، وسُقْجِيٌّ ، ودرْبَخِيٌّ ، وكنتِيٌّ[5] .

باب

تاء التأنيث في الاسم[6] :

(٥٣ / أ) ـ لفرقٍ بين مذكرٍ ومؤنثٍ في اسمٍ ، وصفةٍ ./

ـ أو بين جمعٍ ومفردٍ في مفردٍ .

ـ وفي جمعٍ مكسَّرٍ ، واسمِ جنسٍ .

ولغير فرقٍ :

ـ لتأنيث لفظٍ ، أو لتأكيدِ معنَى التأنيثِ .

ـ أو لمبالغةٍ .

ـ أو لعُجْقَةٍ ، أو لنسبٍ ، أو لهُما في مماثِل « مفاعِلَ » .

ـ أو عِوَضٍ من ياءٍ في : « أبٍ » ، و« أمٍ » في النداءِ ، أو من ياءِ « مفاعِيلَ » . ولا تُحْذَفُ[7] إلاّ إن رُدَّتْ الياءُ .

باب

نون التوكيد : لا تلحق إلاّ فعلاً غير ماضٍ . وهَلُمَّ[8] اسمُ فعلٍ عند

---

(١) أي عند النسب لعبد القيس ، وعبد شمس ، وعبد الدار ، ينظر : المقرب ٢ : ٦٩ ، وشرح الشافية ٢ : ٦٧ ، وشرح المفصل ٦ : ٩ ، والممتع ١ : ٢١٣ .

(٢) ويصح حَضَرِيّ . ينظر شرح المفصل ٦ : ١٠ .

(٣) لـ « درابجرد » ولاية بفارس ، بناها دراب بن فارس ، معناها « دراب كرد » فعربت . معجم البلدان ٢ : ٤٤٦ .

(٤) هذه الجملة الاعتراضية ساقطة من (م ، وب) .

(٥) يريد « سوق مازن ، وسوق العطش ، وسوق يحيى ، ودار البطيخ ، وكنت » . المقرب ٢ : ٦٩ ـ ٧٠ ، وشرح المفصل ٦ : ٧ ، وشرح الشافية ٢ : ٧٧ .

(٦) جعلها ابن عصفور في تسعة أضرب ، أربعة في الفرق ، وخمسة في غير الفرق . ينظر : المقرب ٢ : ٧١ ـ ٧٢ . ونرى أن أبا حيان جعلها في سبعة أضرب ، إذ أنه جعل ضربي الفرق بين مذكر ومؤنث في اسم وصفة بضرب واحد ، وضربي غير الفرق اللذين لتأنيث اللفظ ، ولتأنيث الجمع بضرب واحد أيضاً .

(٧) أي تاء التأنيث .

(٨) أي ولا تلحق « هلم » عند الحجازيين ، وتلحق بها عند تميم .

الحجازيين ، وفِعلُ عند تميم ضُمَّ اليها « ها » التنبيه[1] ، وحذفت الألف[2] ، واتصل بها ضمائر الرفع فتلحقُها .

والشديدة أكثر توكيداً .

ومواضعها[3] فصيحاً :

أمرٌ ، ونهيٌ ، واستفهامٌ ، وعرض ، وتحضيضٌ ، ودعاءٌ ، وجزاءٌ زيدت بعد أداته[4] « ما » ، ومضارعُ ولي لام[5] قسم ويلزمان[6] فيه .

وقد تلحق[7] ماولي « ربّما » ، و« كثرما » ، و« قلما » ، وما زيد قبله « ما » . وفي شعرِ فِعْل جزاء لم يل « ما » ، ومنفياً بلم وواجباً[8] ، وأوّل « أقسمت لما لم[9] تفعلنّ »[10] .

والصحيح اللام ان اتصل به واو جمع أو ياء مخاطبة / حذفا مع العلامة إن (٥٣ /ب كانت ، وبقي ما يليهما[11] على حاله . أو ألف اثنين فالشديدةُ[12] فقطْ ، وتثبُتُ الألف[13] . ونون إناث[14] ، فَهِيَ ، يُفْرَقُ بينهما[15] بألفٍ .

---

(١) « للتنبيه » في (ت و ب) .

(٢) وكان حذف الألف لكثرة الاستعمال . ينظر المقرب ٢ : ٧٢ .

(٣) « موضعها » في (ت ، وب) . وهذا يصح لأن المراد بذلك النون الخفيفة والشديدة .

(٤) أي بين أداة الشرط ، وبين الفعل . ينظر : المقرب ٢ : ٧٢ .

(٥) سقطت هذه الكلمة من ط .

(٦) « تلزمان » في بقية النسخ . وجاء في حاشية ت « خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون دخول النون وحذفها » .

(٧) أي النون بقسميها .

(٨) وهذا مذهب سيبويه . ينظر : الكتاب ٢ : ١٥٢ ، وشرح وشرح الكافية ٤ : ٤٨٧

(٩) « لم » سقطت من (ب) .

(١٠) يريد « فيسوغ إدخال النون ان الموضع طلب فصار بمنزلة قولك : لتفعلنّ » . الكتاب ٢ : ١٥٣ ، والمقرب ٢ : ٧٥ والخزانة ٤ : ٦٧٩

(١١) « يليها » في (ت ، وب) .

(١٢) يريد تلحق المثنى النون الشديدة . وهذا مذهب سيبويه ، ومن شايعه منهم : ابن الحاجب ، أما يونس والكوفيون فيجوزون الحاق الخفيفة بالمثنى ، وجمع المؤنث » . ينظر : الكتاب ٢ : ٢٤٩ ، وشرح الكافية ٤ : ٤٩٢ .

(١٣) لأنها لو حذفت لالتبس بفعل الواحد . ينظر : المقرب ٢ : ٧٥ .

(١٤) أي نون النسوة .

(١٥) أي بين النون الشديدة ، ونون النسوة .

وإن لم يتصل لحقتا[1] .

ومعتلّـها[2] كالصحيح إلاّ أنه يُضمُّ واو جمعٍ ، ويُكْسَرُ ياءَ مخاطبةٍ ان انفتح ما قبلَها . وما آخرُه ألف تقلب ياء . أو واوٌ أو ياء فيفتحان . أو محذوفٌ فيُرَدُّ . وبعض فزارةً لا يرد إن كان ياءً ، ويكسر ما قبلها[3].

---

(١) يريد « إذا لم يتصل بالفعل الصحيح اللام واو جمع أو ياء مخاطبة ، أو ألف اثنين ألحقت أيّ النونين شئت ما قبلها ، أي الخفيفة أو الشديدة . ينظر : المقرب ٢ : ٦٢ .

(٢) أي : الفعل الذي تدخل عليه نون التوكيد إذا كان معتل لام ، فحكمه حكم الصحيح .

(٣) « ما قبلهما » في الأم وما أثبتناه في بقية النسخ والمقرب ٢ : ٧٦ .

القسم الثالث

ما يلحَقُ نَفْسَ [1] الكلمةِ

وهو التصريف ، نوعان

[النوع الأول][2]

اختلافُ الصيغِ لاختلافِ المعاني ، ومِنْهُ

بابٌ

التصغير : لتحقيرِ شأنٍ ، أو تقليل ذاتٍ أو عددٍ ، وتقريب زمانٍ أو منزلةٍ[3] .
وعَلَمُهُ الياءْ ، وأُبدِلت ألفاً في « دُوَابَّـةٍ » ، و« شُوَابَّـةٍ »[4] . وليس هُدَاهِدٌ تصغيـر هُدْهُدٍ على الصحيح .

ولا يُصـغَّـرُ : مُصـغَّـرٌ ، وأيٌّ ، (وأمس ، وغَـدٌ ، أوَّلُ من أمس ، والبارحـةُ ، وأسماءُ الأيّـامِ ، والشهـورِ[5] ، ومتـوغِّـلُ بنـاءٍ إلاّ ذواتـاً ، وأولاءِ ، والذي / والتـي وفـرُوعَهما[6] ، ولا عنـدَ ومـعَ ، وعَـنْ ، وغـيرُك ، وحَسْبُـكَ ، (٥٤ /أ)

---

(١) تقديم النفس على الكلمة لم يجزه أحد من النحويين ، فلذا كان من الجدير بالمؤلف أن يقول : « الكلمة نفسها » وهذا ما جرى عليه النحاة ومنهم ابن عصفور ينظر : المقرب ٢ : ٣٧ .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، ولأن المؤلف قال عند حذيفة عن الآخر : «النوع الثاني» ، ينظر فيما بعد .

(٣) وبهذا يكون للتصريف خمسة معانٍ . ينظر المقرب ١ : ١١ .

(٤) أصلهما « دويبة » ، و« شويبة » . ينظر : المقرب ٢ : ٨١ ، ويقال : « دابة » ، و« شابة » . ينظر : الممتع ١ : ٣٢٠ .

(٥) وجوز الجرميّ ، والمازني ذلك . ينظر : شرح الشافية ١ : ٢٩٣ .

(٦) »فروعَها » في الأم

(٦) قال ابن مالك : « لا تصغر المبنيات ، وشذّ تصغير : الذي ، وفروعه وذا وفروعه » . وشايعه الرضي ، وابن عقيل . ينظر شرح ابن عقيل ٢ : ٣٣٨ . وشرح الشافية ١ : ٢٨٤ ـ ٢٨٩ .

وسِواك ، ومُختَصٌّ بنفيٍ ومُرادٌ بهِ تكثيرٌ ، وكلا ، ومُعظَّمٌ شرعاً[1] ، وعاملٌ عملَ فعلٍ[2] ، وحرفٌ ، وفعلٌ إلاّ فِعْلَ التعجُّب[3] .

ويُصغَّرُ صدر مركبٍ من اسمين[4] ، أو اسمٍ وصوتٍ[5] ، وأوّلُ متضايفين علَماً وأحدُ غيرِه ، أو كلاهما على القياس قبل التركيب ، والإضافةِ .

واسم الجنسِ ، والجمعِ ، والمُكسَّرِ في القلَّة كنظيره المفرد إلاّ أفعالاً فتبقى الألف ، وفي الكثرة يُردُّ إلى جمع القلَّة ، أو إلى واحده ويجمع بواو ونون لمذكرٍ عاقل ، وبألف وتاء لغير عاقلٍ ومؤنثٍ فإن لم يكن له جمع قلّة رُدَّ الى واحدِه على ما ذكر . فإن لم يكونا[6] قيس له واحد وصغِّر ، وشذّ « أُصيلان » : في أصلان جمع أصيل ، وقيل : أصيلال[7] على العدل[8] .

***

والمُعْرَبُ : ذو حرفين يُرَدُّ محذوفُه ، ويُضَمُّ أوَّله ، ويفتحُ ثانيه ، وتُلحقُ الياءُ ثالثَةً ، وتُلحَقُ التاءُ المؤنث . وحُكْمُ ما سُمِّيَ به مما على حرفين صحيح الثاني حُكْمُ (٥٤ /ب) ما / حُذِفَ لامه من ثُلاثيٍّ ، ويجعل واواً ، أو ياءً .

أو ثلاثةٍ أحدُها تاءُ إلحاقٍ ، أو همزةُ وصلٍ حُذِفَا ورُدَّ المحذوفُ ، أو غيرُهما صحيحاً مؤنثاً بالتاءِ أثْبِتَتْ ، أو لابها أُلحِقَتْ ، إلاّ في « بِضْعٍ » ، و« عَشْرٍ »[10] ،

---

(١) أي الأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعاً .

(٢) يريد اسم الفاعل . ينظر : المقرب ٢ : ٨٢ ، وشرح الشافية ١ : ١٩١ .

(٣) فإنه حقِّر لشبهه بالاسم ، والمراد بالتحقير من جهة المعنى المتعجب من الصفة . ينظر : المقرب نفسه ، والشرح ١ : ٢٧٩ ـ ٢٨٠ . وقد جاء في حاشية ت « لا خلاف في أنّ « أفعل » لا تصغر ، وأما « أفعل به » فذهب ابن كيسان إلى تصغيره ، وأما « أفعل » فذهب البصريون والكوفيون الى تصغيره ، فإن من قاس وزعم ليس حد أن تصغيره شاذ ولايقاس عليه » . وينظر تفصيل هذا في شرح الشافية نفسها .

(٤) نحو : « بعلبك : بعيل بك » . المقرب ٢ : ٨٣ .

(٥) نحو : « عمرويه ، عميرويه » . المصدر السابق .

(٦) يريد « إذا لم يكن له جمع قلة ولا واحداً له ، حُقِّر واحده الذي يقتضيه القياس . المقرب ٢ : ٨٤ .

(٧) وبعضهم يقول : « أصلال » . ينظر المصدر السابق ، وشرح الشافية ١ : ٢٦٨ .

(٨) أي بدلاً من النون لاماً . ينظر : الكتاب ٢ : ٣١٤ ، والمفصل ص ٣٧٠ ، وشرحه ١٠ : ٤٦ ، والممتع ١ : ٤٠٣ ، وشرح الشافية ٣ : ٢٢٦ .

(٩) أي : قياساً . ينظر المقرب ٢ : ٨٧ .

(١٠) « عشرين » في م ولعله تحريف .

و« تِسْعٍ » ، و« سِتٍّ » ، و« خَمْسٍ » . وكذا[1] : « عُـرْسٌ »[2] ، و« دِرْعٌ » ، و« حَرْبٌ » ، في لغة من أنثهُنَّ[3] ، و« عَرَبٌ » ، و« نَخْلٌ » ، و« عِرْسٌ » ، وقيل : « عُرَيْسَةٌ »[4] .

ويُفَكُّ إدغامُ مُضعَّفٍ ، أو معتلٌّ فاءٍ بواوٍ فيجوزُ قلبُها همزة ؛ أو عينٍ بياءٍ فيجوز كسرُ الفاءِ . وشَذَّ « شُوَيلٌ » ، و « ذُوَيْدٌ » ، و« قُوَيْشٌ » بلا هاءٍ ، وقيل : « قُوَيْسَةٌ »[5] ، أو بألفٍ رُدَّتْ لأصلِها ، وفي : « نُسَيِّب »[6] شذوذٌ ، و« نُوَيْبٍ » شذوذان[7] وإن جُهِل ، أو زِيدَتْ قُلِبَتْ واواً ، أو لامٍ فتُدْغَمُ الياءُ فيها وتصيرُ الواو ياءً .

أو أربعةٍ صحيحاً فيكسر ما بعد الياءِ ، ولا تلحق المؤنّـث التاءُ إن عَدِمَها ، ويُفَكُّ مضعّـفُ الوسطِ لا الآخرِ ، وحيثُ لا إدغامَ ، فقد يُزادُ ياءً قبلَ الآخرِ . أو مُعتَلاً رابعُهُ ياءً ، أو / ألفٌ لا لتأنيث فكالصحيحِ ، وتقلبُها ياءً ، أولهُ[8] فلا يكسر (٥٥ / أ) ما بعد الياء ؛ أو ثالثُه ألفٌ فتُقْلَبُ ياءً وتُدغمُ الياءُ فيها ، وقالـوا : « وُرَيْئَـةٌ »[9] بالتاءِ ؛ أو ياءٌ فالإدغام ، أو واو زائدة لا لإلحاق فقلبها ياءً والإدغام ، أوله[10] ، أو أصلية فالقلب والترك ، أو ثانِيْهِ فتقلب الألف واواً ؛ أو أولُه فتقلب الواو همزة ، ويلزم قبل واو . أو أزيدَ[11] آخرُهُ ألِفاً[12] تأنيث ، أو ألفٌ ونون زيدتا في « فَعْـلان فَعْلَى » لم يُعْتَدَّ بهما ، فإن كان قبلَهُما أربعةٌ والثالث للمدِّ حُذف .

وغيرُ « فَعْلَانِ فَعْلَى » إن كُسرِ فصيحاً على « فعالين » ولم تُبْدَلْ نونه ياءً ، وكان

---

(١) « كذاو » في (م) ، وكلاهما سيان .

(٢) « عُرُسٌ » في الأم وهو تصحيف .

(٣) ينظر في تأنيثها شرح الشافية ٢ : ٢٤٢ .

(٤) على القياس ، ينظر المقرب ٢ : ٨٧ .

(٥) على القياس أيضاً . ينظر المقرب ٢ : ٨٨ .

(٦) تصغير ناب ، والناب المُسِنَّةُ من الإبل .

(٧) وفي ذلك تفاصيل تنظر في المقرب ٢ : ٨٨ .

(٨) أي للتأنيث .

(٩) تصغير « وراء » ، لأنها لا تتصرف فلو لم تلحقها التاء في التصغير لتوهم أن الاسم لمذكر » . المقرب ٢ : ٩٠ ، والمفصل ص ٢٠٤ . وجاءت « وُرَيَّة » من ط .

(١٠) أي للإلحاق .

(١١) أي أزيد من أربعة حروف .

(١٢) يريد ألف التأنيث المقصورة والممدودة .

قابل تصغيرٍ اعْتُدَّ بهما ، وإلا فلا ، وتُحْذَفُ ألف « حَماطَانَ »[1] أو علامةُ تثنيةٍ ، أو سلامةٍ[2] فكألفٍ ونون زيدتا ، وتحذف ألف « جِدَارَان » ، إلاّ إن كان في المثنى تاءُ تأنيثٍ فلا تَعتَدَّ بهما سَمَّيْتَ ، أو لا ، ولا تُحْذَفُ الألفُ ثالثةً ، أو ليس آخرُه شيئاً من ذلك ، ولا زائد فيه صُغِّرَ كالرُّبَاعِيِّ ووجَبَ حذفُ الآخرِ إلاّ إن كان قبلَه حرف زيادةٍ ، أو مُشْبِهُهُ ، فيجوز حذفُه ، أو حذفُ ما / قبلَه ، ويجوز أن تُعَوَّضَ الياءُ في كل محذوفٍ منه ، أو آخرُهُ من حروف الزيادةِ حُذِفَ . (٥٥ /ب)

أو فيه زائدٌ وهو خماسّي رابعُه معتلٌ لإلحاق ، أو غيرِه فتُقلَبُ الألف والواو ياءً ، فإن أدغِم في المُلحَقِ وجب الحذفُ ، وقالوا : « قُدَيدِيمَةٌ »[3] . أو رابعه ليس كذلك فيحذف حتى يصير رباعياً ، أو خماسياً رابعُهُ مُعْتَلٌّ .

فإن كان الزائد واحداً حُذِفَ أينما كان ، أو أكثر فيحذف ما أدّى إلى قِلَّةِ حَذْفٍ ، أو عَدَمِ تَوالِيه . فإن تساوتْ في ذلك وليست لإلحاق ولا لمعنىً وهي من لفظ الأصل ، ومن غير لفظه حذف ما ليس من لفظه ، أو كل من لفظه حذف ما لا يؤدِّي حذفه إلى ثِقَلٍ أو بناءٍ معدومٍ ، أو كلّ من غير لفظِه حُذِفَ ما أدَّى إثباتُه إلى بناءٍ معدومٍ .

وإن لم يؤدى حذفت[4] مفضولةً[5] ، وهي ساكنةٌ متأخرةٌ ، لا فاضِلةٌ ، وهي بالعكس . فإن تفاضلتا[6] فالخيار[7] .

وإن كانت لمعنى حُذِفَتْ متأخرةً / ، ويُحْذَفُ وجوباً ما لغيرِ معنىً دون ما (٥٦ /أ)

---

(١) وفي نسخة (ب) كتب فوقها (بخطه » ، وفي نسخه (ت) ، « بأصله ، ولعل المراد بخط المصنف ، أو الأصل الذي بخطه .

(٢) « ملامة » في ط !!؟

(٣) تصغير « قدّام » ، لأنها لا تتصرف فلو لم تلحقها التاء في التصغير لتوهم أن الاسم لمذكر . ينظر : المقرب ٢ : ٩٠ ، والمفصل ص ٢٠٤ ، وشرح الشافية ١ : ٢٤٣ ، واللسان مادة (قدم) .

(٤) « فتحذف » في (م) .

(٥) يريد الزائدة نحو : « استبرق » ، أبيرق فتحذف السين والتاء لتأخيرهما ، وتترك الهمزة لتقدمها . ينظر : المقرب ٢ : ٩٤ ، وشرح الشافية ١ : ٢٦٤ .

(٦) « تفاضلت » في ط !! ، وما أثبتناه في جميع النسخ .

(٧) نحو : « قلنسوة » ، قلينسة أو قليسية . ينظر : المقرب نفسه ، والمفصل ص ٢٠٤ .

لمعنى إن اجتمعتا ، إلاّ إن كان ما لمعنىً طرفاً فاختياراً[١]، والثاني حذفُ الطرف[٢]).

وإن كانت لإلحاق فيحذفُ ما ليس من لفظ الأصلِ ، إلاّ ان تحرَّك ، وبَعُدَ من الطرف ، والذي من لفظه بالعكس فالخيار ، أو يكون الذي من لفظه زيدَ في التَرْتِيبِ بعد الذي ليس من لفظه فتُحْذِفُهُ لا غيرُ . أو كل من لفظه أو كل من غير لفظه فكالسابقين .

أو بعضٌ لإلحاق فيحذف ان كان غيرُه لمعنىً أوَّلَ كلمةٍ ، أو لا أوّلها[٣] ، أو لغير معنىً حُذِفَ وأُبقِيَ ما[٤] لإلحاق[٥] ، وإلاّ حذف الغيرُ وجُوباً[٦] إلاّ إن كان ما لإلتحاق معتلاً طرفاً فاختياراً ، والثاني حذف الطرف .

وقد يجوز في كلّ ذي زوائد حذفها ثم يصغر ، ولا يرد إلى أصله مقلوبٌ ، ولا بدلٌ لم يَزُلْ بالتصغير موجِهُهُ ، أو زالَ وحدثَ به[٧]موجبٌ آخرُ . ويُرَدُّ غير ذلك ، وشذ عُبَيْد في « عيد » .

وما آخره ثلاث ياءات أولاها زائدةً حُذِفَت إحداهما / وقالوا : في سماءٍ (٥٦ / ب « سميّةٌ » ، وما شَذَّ في مُكَبَّرِهِ صُغِّرَ على القياس ؛ وقد صُغِّرَتْ أليفاظٌ على أصول لم ينطق بها شذوذاً قالوا[٨] : « مُغَيْرِبانٌ » ، و« عُشَيّان » ، و« عُشَيْشِيَّة » ، و« عُشَيَّاناتٌ » ، و« مغَيْرِباناتٌ » ، و« أُنَيْسِيانٌ » ، و« أُبَيْنُون » ، و« رَوَيْجِلٌ »[٩] ، و« أُغَيْلِمَةٌ » ، و« أُصَيْبِيَةٌ » في مَغْرِبٍ ،

---

(١) نحو : « حبارى أو حبيري » . المصدران السابقان ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٣٥ .

(٢) أي نحو : « حُبَيْرَى ، حُبَيِّر وإن شئت حبيرة بحذف ألف التأنيث لتطرفها ، فتعوض منها التاء . ينظر المقرب ٢ : ٩٥ .

(٣) « لا لها » في الأم .

(٤) « الذي » في بقية النسخ وكلاهما جائز .

(٥) من « أو » لا . . إلى هنا سقط من (م) ، وفي (ت) أصابه إظلام فاستحال على قراءته .

(٦) ما بين الفاصلتين ساقط من (ب) . ولم يُشر إليه في ط .

(٧) « فيه» في (ت) .

(٨) « وهي » في (ب) ولعلها أفضل .

(٩) وفي حاشية ب « رجل بمعنى راجل لغة ، والمصغر » « رويجلاً » ، فأما رجل مقابل امرأة فلا يصغر إلاّ رجيلاً نص على ذلك أبو الحسن ابن البلاذش » .

« وعشى »[1] و« عَشِيَّةٍ » ، و« إنسان » ، و« بنينَ » ، و« رجل » ، و« غِمَة » ، و« صِبيَةٍ » ، وما سُمِّيَ به منها صُغِّرَ على القياس .

وتَصْغِيرُ[2] « ذا » ، و« تـا » : ذُيَّـا ، وتَيَّـا ، وفي تثنية : ذيَّان ، وتيَّـان ، رفعا ، وبالياء في غيره ، وفي الجمع : أُوليَّـا ، وأولياءِ ، و« الذي » ، و« اللتي » : اللذيّا ، واللتيّا ، وقد تُضَمُّ اللامُ ، وفي تثنية : اللذيَان ، واللتيّـان رفعا ، وبالياء في غيره ، واللتيا كالمُصْطَفى في : الجمع[3] .

باب

الاسـمُ المنقـوصُ ـ لا ذو التـاءِ ـ يُرَدُّ محذوفـه ، ويُكَسَّـرُ[4] كنظـيره من الصحيح ، وبها يُجمَعُ في قلّـةٍ بألفٍ وتاءٍ ، وفي كسرةٍ بواوٍ ونونٍ[5] وشذَّ تكسيرُه ، (٥٧ /أ) ويحفظ منه : « إماءٌ » و« اموانٌ » ، و« أمٍ » ، و« بريً » / و« لُغًى » ، و« شِفَاهٌ » ، و« شِيَاهٌ » .

والصحيح ـ لا ذو تضعيفٍ ، ولا تاءٍ ـ جاءَ[6] :

ـ في « فَعْلٍ » : أَزْنُدٌ[7] ، وفُرُوخٌ[8] ، وفراخٌ وفُحُولَةٌ ، وفِحَالَةٌ ، ورِئدانٌ ، وكَلِيبٌ ، وبُطْنان ، وسُقُفٌ .

ـ وفي « فَعَلٍ » : أُسُودٌ[9] ، وجِمالٌ أكثرُ ، وأُسْدٌ ، وحُمْلانٌ ، وبِرقانٌ ، وحِجْلَى[10] على قول ، وأَزْمُنٌ شاذٌ .

---

(١) و« عشى » زيادة من (ب) .

(٢) يريد « وقد تقدم أن المتوغل في البناء من الأسماء لا يصغر منه إلاّ أسماء الاشارة ، والذي ، والتي ، وتثنيتهما وجمعهما من الموصلات . . . » . المقرب ٢ : ١٠٣ .

(٣) يريد أن يجمع مصطفى « مصطفون » ، وكذلك جمع اللذيا « اللذون » وفاته أن يقول : وجمع اللتيا « اللتيات » . ينظر المقرب ٢ : ١٠٥ ، والمفصل ص ٢٠٦ ، وشرح الشافية ١ : ٢٨٨ .

(٤) يريد يجمع جمع تكسير .

(٥) جعلها الزمخشري للقلة أيضاً . ينظر : المفصل ص ١٨٩ .

(٦) يريد الثلاثي المجرد جاء في عشرة أبنية . ينظر : المفصل ص ١٩٠ ، والممتع ١ : ٦١ .

(٧) جمع قلة . ينظر المفصل نفسه ، والمقرب ٢ : ١٠٦ .

(٨) و(٩) هاتان الكلمتان وما جاء بعدهما ما جمع كثرة وجميع كلمات هذا الباب على الجمعين المذكورين . ينظر : المفصل ص ١٩٠ وما بعدها ، والمقرب ٢ : ١٠٧ وما بعدها ، وشرح الشافية ٢ : ٩٠ ، وما بعدها .

(١٠) « حجلاً » في (ب) ، « وحبلى » في المقرب ٢ : ١٠٧ .

- وفي « فَعِلٍ » : نُمُورٌ ، ونُمُرٌ مقصورٌ منه ضَرُورةً .
- وفي « فَعُلٍ » : سِباعٌ .
- وفي « فِعْلٍ » ، بِثارٌ ، وجذوعٌ أكثرُ ، وقِـرَدَةٌ ، وذِئْبـانٌ[1] ، وذوْبـانٌ ، وضرَيسٌ ، وشذَّ أذؤُبٌ .

- وفي « فِعَل » : أضْلُعٌ ، وضُلُوعٌ .
- وفي « فُعْلٍ » : جِنادٌ ، وجُنودٌ أكثرُ ، وشذَّ أرْكُنٌ .
- وفي « فُعَلٍ »[2] : صِرْدَانٌ .

والمُضعَّفُ :

- في « فَعْل » : أصُكٌّ ، وصِكاكٌ ، وصُكُوكٌ .
- وفي « فِعْلٍ » لُصُوصٌ .
- وفي « فُعْلٍ » : عُشُوشٌ وعِشاشٌ ، وعِشَشَةٌ .

ومعتل لام :

- في « فَعْلٍ » : أدْلٍ ، وظِباءٌ ، ودُليٌّ .
- وفي « فَعَلٍ » أعْصٍ ، وعِصِّي .
- وفي « فِعْلٍ » نُحِيٌّ .

وفي معتل عين :

- « مُطلقا[3] : أثْؤُبٌ ، وأعينٌ ، وفؤوجٌ ، وخُيُوطٌ ، وبـواوٍ[4] ، وثـيران ، وعِوَدَةٌ / . وبياءٍ عُيْوَرةٌ .

(٥٧ / ب)

- وفي « فَعَـلٍ » (مـذكره) : تِيجـانٌ ، ونيُوبٌ ، ونيبٌ ، وشَـذَّ أَنْيُبٌ ، (ومؤنثه) : أدْؤُرٌ ، ودُورٌ ، ودِيارٌ ، وسُؤوقٌ ، ونِيرانٌ .

- وفي « فِعْلٍ » : رِياحٌ ، ودَيُوكٌ ، ودِيْكَةٌ .
- وفي « فُعْلٍ » : حِيتَانٌ .

---

(١) هذه جاءت موضع « ورُبدان » السابقة والعكس في (ب) .

(٢) وبهذا يكون ثمانية أوزان ، وبقي اثنان : « فُعُلٌ » ، و« فِعِلٌ » الأول سيأتي بعد قليل ، والثاني لم يذكره ابن عصفور في المقرب ، وذكره في الممتع ١ : ٦٥ .

(٣) يريد « فَعْلٌ » ، وجاء كذلك في المقرب بدلاً من « مطلقاً » . ينظر المقرب ٢ : ١١٠ . وشرح الشافية ٢ : ٩٠ .

(٤) يريد ان كان عينه واواً . ينظر المقرب نفسه .

وما بقي من مضعَّفٍ ، أو معتلَّ عينٍ ، أو لام يُكَسَّرُ كنظيره من الصحيح .

وينقاس : في « فَعِلٍ » ، و« فُعُلٍ »[1] ، وأخواتِهما مُتعلقاً أفعالٌ ، إلاّ في « فِعِل » و [2] و« فَعَلٍ » صحيحين ، فشُذُوذا وهو لقِلَّةٍ ، وكثرةٍ في : « فَعِلٍ » ، و « فَعُلٍ » ، و « فُعُل » صحيحاتٍ ، و « فَعَل » [3] مُضعَّفا ، و « فُعْلٍ » معتلَّ لامٍ .

وذو التاء من ذلك يُجمع بألف وتاء في المقلة ، ويُكَسَّرُ في الكثرة مَصنُوعُه[4] .

وقد يجيء بلا تاء اسم جنس ، ففي :

- « فَعْلَةٍ » : منه صحيحاً : جِفانٌ ، وبذُورٌ .
- و« فُعْلَةٍ » : غُرُفٌ ، وبِرامٌ .
- و « فِعْلَةٍ » : أنْعُمٌ ، - وقلَّ جدّاً - وقِرَبٌ .
- و« فُعَلَةٍ » : تُخَمٌ ، وليس جنساً .

واسْتُغْنِي عن تَكْسِيرِ ما بَقِي باسم الجنسِ .

(٥٨ / أ) - وفي « فَعْلَةٍ » مُضعَّفاً ، أو معتلاً لامٍ : سِلالٌ ، وركاءٌ . وجاء في / معتلٍ : قُرىً ، ونُزىً[5] .

- وفي « فَعَلَةٍ » : دِلاءٌ ، جَمْعُ دِلاةٍ ، وهو عزيز جداً .
- وفي « فُعْلَةٍ » : مُدىً ، وخُطىً ، وصُوىً ، وطُرَرٌ وفي مضعَّفِه قِبابٌ .
- وفي « فِعْلَةٍ » : عِدَدٌ . وشذَّ فيه أشَدٌّ .
- وفي « فَعْلَةٍ » معتلَّ عينٍ : ضِياعٌ . وفي ذي واوٍ نُوَبٌ ، وياءٍ : خِيَمٌ .
- وفي « فِعْلَةٍ » : خِيَلٌ .

---

(١) وهذا الوزن التاسع الذي أشرت إليه قبل قليل .

(٢) « فِعِل » زيادة من (ب) ، في ط وجعلت حاشية .

(٣) بفتح العين ، وفي ط و ب يسكونها ولعله أفضل .

(٤) والمصنوع : هو ما حُذِفَتْ تاؤه في الجمع نحو : « طلحة » طلح . ينظر : التوطئة ص ٣٢٥ . وخالفَ ابن عصفور شيخه الشلوبين وعكس أي جعل « طلحة » مخلوقاً . وقال عن المصنوع : « فما كان نوعاً مصنوعاً . . . قد يجيء بغير تاء اسم جنس وقياس تكسيره ما كان منه على « فَعْلَةٍ » ، وكان صحيحاً أن يجمع على الكثير على « فِعالٍ » ، كجفان » . المقرب ٢ : ٢١١، ٣١٢ . وتابعه أبو حيان في هذا الكتاب وسار على نهجه .

(٥) جمع « نزا » أي : وثب . ينظر التاج واللسان مادة (نزو) .

- وفي « فَعَلَةٍ » : دِيارٌ ، ودُورٌ ، كثيراً[1] ، وأَدْؤُرٌ .

ومَخْلُوقُه[2] بابُه بلا تاء اسم جنس ، وقد يكسر فصيحه :

- في « فَعْلَةٍ » : طَلْحٌ ، وطِلاح ، وصُخُورٌ . وأمّـا « حَلَقٌ » فعلى لُغَةٍ حَلَقةٍ .

- وفي « فَعَلَةٍ » : أَكَمٌ[3] ، واكامٌ ، وآكَمٌ[4] ، وأشجارٌ .

- وفي « فَعِلَةٍ » : نَبِقٌ لا غيرُ .

- وفي « فِعَلَةٍ » : عِنَبٌ ، وعُنَّـابٌ .

- وفي « فَعُلَةٍ » : سَمُرٌ .

- وفي « فُعْلَةٍ » : هُدْبٌ .

وفي « فُعَلَةٍ » : رُطَبٌ ، وأَرطابٌ .

- وفي « فِعْلَةٍ » : سِدْرٌ ، وسِدَرٌ ، ولِقَاحٌ .

ومُضعَّـفه ومعتلّ لامه :

- في « فَعْلَةٍ » : حَسبٌ ، وصِعَاءٌ .

- وفي « فَعَلَةٍ » : حَصًى - وهو قياس مضعَّـفه إن جاء - وإرضاءٌ[5] .

- وفي « فُعْلَة » : دُرٌّ ، ودُرَرٌ - وهو قياس المعتلِّ - وفي دُمْيَةٍ : دُمىً[6] / . (٥٨ /ب)

- وفي فُعَلَةٍ : بلا تاءٍ ، وهو قياس مضعَّفه .

ومعتل العين :

- وفي « فُعَلَةٍ » : رَوْضٌ ، ورِياضٌ . وفي ذي ياءٍ غيرُ[7] .

---

(١) « تِيَرٌ » في بقية النسخ ، وردت كذلك في شرح الشافية ٢ : ١٠٧ . وقد علق محققه عليها وقال : « بالتاء ، والثاء تصحيفاً » .

(٢) والمخلوق هو : ما حُذِفَتْ تاؤه في الجمع نحو : (تمرة) تمر . ينظر : التوطئة ص ٣٢٥ . وخالف ابن عصفور كعادته كما أسلفنا في الحديث عن المصنوع ، وتابعه أبو حيان . ولعل مراد الشلوبين بذلك على أن تمرة اسم جنس فقال : مخلوقاً ، وطلحة اسم ذات فقال : مصنوعاً . وعلى أية حال لم يسمع بالمصنوع والمخلوق هذين إلاّ من الشلوبين وتلميذه ابن عصفور ، وتابعهما أبو حيان في هذا الكتاب .

(٣) « أكم » جمع أكمة ، والأكمة : الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حمله : ينظر : اللسان مادة (أكم) .

(٤) و« أكام » ، و« آكم » لم يردا في المقرب ، ووردا في شرح الشافية ٢ : ١١٦ .

(٥) « أضباء » في الأم ، وفي بقية النسخ والمقرب وما أثبتناه ، وفي شرح الشافية ٢ : ١٠٧ « أضا » بدون همزة . وفي كليهما جمع « أضاة » ، و« اضاء » هو الصحيح لأنه على وزن « فعال » وموافق للمقرب ٢ : ٩١٤ .

(٦) في المقرب ٢ : ١١٥ « مهاة » ، و« مهى » .

(٧) سقطت هذه الكلمة من الأم .

ـ وفي « فُعْلَةٍ » : سُوسٌ ، وبومٌ[1] .
ـ وفي « فِعْلَةٍ » : تِينٌ .
ـ وفي « فَعَلَةٍ » : هَامٌ .

***

الوصف :

ـ في « فَعْلٍ » : جِعَادٌ ، وكُهولٌ ، وثُطٌّ ، وشِيْخَةٌ . وجَمْعُ ما استُعمِل اسماً[2] كَجَمْعِ الاسم . وفي ذي التاء : صِعابٌ .

ـ وفي « فَعَلٍ » : حِسانٌ ، وأعْزابٌ . وفي ذي التاء حِسانٌ . وقالوا : بَطَلات[3] فقط .

ـ وفي « فَعُلٍ » : شذّ أَنجادٌ ، وأيْقاظٌ . وحُكِيَ : يِقاظٌ .
ـ وفي « فُعُل » : لم يجيء منه إلاّ جُنُبٌ ، وشُلُلٌ . وقالو : أجْنَابٌ . وقيل في الجمع : جُنُبٌ .
ـ وفي « فُعْلٍ » : أمْرارٌ .
ـ وفي « فِعْلٍ » : أنضاءٌ وأجلَفٌ .
ـ وفي « فَعِلٍ »[4] : أنكادٌ ، وفِراحٌ ، وحِذاريٌّ .

والرباعي : الاسم ما ثالثه حرفُ مدٍّ ولينٍ لمذكّر :

ـ في « فَعَال » ، و« فَعَال » : حُمُرٌ ، وقُذُلٌ .

ومُعتلٌ عين بالياء كذلك ، فإن سكَنَتْ كُسِرَ ما قبلَها ، وبالواو يجب التسكين ، وتُحرَّك ضرورةً .

ـ وفي / « فُعَالِ » : غِلمَةٌ[5] ، وغِلمانٌ ، وشذَّ زُقَّانٌ ، وحُورانٌ ، وحُورٌ ، وذُبٌ .

---

(١) « ثوم » في الأم ، و« توم » في (م ، وت) ، والصواب ما أثبتناه لموافقته للمقرب ٢ : ١١٥ .
(٢) أي من الصفات .
(٣) استغنوا به عن « أبطال » ، وبطال » المقرب ٢ : ١١٥ .
(٤) وبهذا يكون سبعة أوزان للصفات . ويقول الرضي : « وأوزان الثلاثي من الصفات التي جاء لها تكسير سبعة » . ينظر : شرح الشافية ٢ : ١٢٢ . وقد أضاف ابن عصفور في الممتع اثنين آخرين هما : « فَعَل »، و« فُعَلٌ » ، ـ ولم يذكرهما في المقرب ـ ينظر الممتع ١ : ٦٢ .
(٥) « غُلام » في (ب) ، وكذلك في الممتع ١ : ٨٣ .

- وفي « فَعِيلٍ » : رُغفانٌ ، ورُغُفٌ ، وقِصبانٌ ، وأنْصِباءٌ .

ومعتل لامه : أَقْرِيَةٌ ، وشذَّ صِبْيَةٌ . وجاء : قِريانٌ ، وصِبْيانٌ . ومضعَّفه : أسِرَّةٌ ، وحِزَّانٌ ، وسُرُورٌ ، وسُرَرٌ .

- وفي « فَعُولٍ » : خِرْفَانٌ ، وزُبُرٌ[1] . وجاءَ : إقدائِمُ .

وقياس خَمْستِها[2] « أَفْعِلَةٌ » ، ولا يتجاوزُهُ مُضاعَفُ : « فِعَالٍ » ، و« فَعَالٍ » ، ومعتلّ لامِهِما ، ولا يتجاوزُ معتلّ لامٍ : فَعُولٍ أفعالاً » . وشذّ فِلاءٌ ، وفُلِيٍّ[3] .

والمؤنَّثُ من « فَعُول » كالمذكر ، ومن غيره في القِلَّةِ « أَفْعُلٌ » . وشذّ في « فَعِيلٍ » : أيمانٌ ، وفي الكثير كالمذكر ، وجاء :

- في « فَعَالٍ » : عُنُوقٌ[4] ، وعُنُقٌ ، وعُنْقٌ .

- وفي « فِعَالٍ » : شُمُلٌ ، وشَمَائِلٌ .

وذو التاء منها : « فَصَائِلٌ » ، وشذَّ في « فَعِيلَةٍ »[5] سُفُنٌ .

والجنس المخلوق بغيرِ تاءٍ إلاّ ما آخرُهُ عَلَمُ التأنيثِ ، فلا تدخُلُ التاءُ مفردَهُ بَل الفارقُ بين الواحدِ وغيرِه الوَصْفُ . وشذّ من المصنوع : عَمائِمُ ، وسَفِينٌ / . (٥٩ /ب)

والوصف :

- في « فَعِيلٍ » : فُقَهاءُ ، وظِرافٌ ، ونُـذُورٌ ، ونُـذْرٌ . وشذّ شُجْعَانٌ ، وشِجْعَانٌ ، وأيْتَامٌ .

وفي مُعْتَلِّ عينٍ : طِوالٌ . ولام : أَغْنِيَاءُ ، وشذَّ نُقَواءُ ، وسُرَواءُ . ومضعَّفٍ : أشِدَّاءُ ، وجاء : أشِحَّةٌ ، ولُذُذٌ .

وفي ذي التاء : ظِرافٌ ، وظرائِفُ ، وظُرَفَاءُ .

---

(١) بسكون الباء في المقرب ٢ : ١١٩ .

(٢) أي ما كان على خمسة حروف ، نحو : «أكنّة ، وأردبة» المقرب ٢ : ١١٧ .

(٣) ومفردها « فِلْوٌ » ، وهو المهر ، والمهر الابن الصغير للفرس . ينظر : اللسان مادة (فلو) .

(٤) وهذه الكلمة من المثل الشائع « العنوق بعد النوق » الذي يضرب للأمر الصغير بعد العظيم على رأي الأصمعي . ينظر : جمهرة الأمثال ٢ : ٥٦ ، واللسان مادة (عنق) ، وشرح الشافية ١ : ١٢٦ ، والمقرب ٢ : ١١٩ .

(٥) « سفينَة » في الأم . وما أثبتناه في بقية النسخ وموافقٌ لما جاء في المقرب : ينظر ٢ : ١٢٠ .

ـ وفي « فَعُولٍ » لمُذكَّرٍ ، ومؤنَّثٍ ، صُبُرٌ ، وعُجُزٌ ، ومؤنَّثٍ خاصَّةً : عَجَائِزُ . وبالتاء : رَكَائِبُ : ومعتلٍّ لامٍ : أعْدَاءُ .

ـ وفي « فَعَالٍ » : جُمُدٌ ، وجاء : جُبَنَاءُ . ومعتلٍّ[1] عينِهِ : جُودٌ ، وجَاء : جِيادٌ .

ـ وفي « فِعالٍ » : دُلُثٌ ، وكلَفْظَةِ هِجانٌ .

ـ و« فُعَالٌ » ، كـ « فَعِيْلٍ » .

وما ثانيه ألف :

ـ في « فاعِلٍ » اسماً : كواعِلُ ، وجاء : بواطِيل ، وحُجْزَانٌ ، وحِيْطانٌ ، وأودِيَةٌ .

ووصفاً لمذكر مطلقاً : ضُرَّابٌ ، وضُرَّبٌ ، وبُزَّلٌ ، وكَتَبَةٌ ، ونيَامٌ ، وشُهَدَاء ، وفُعُوْلٌ ، وهَلْكَى آفَةً أو عاهَةً . ولغيرِ عاقلٍ : ضَوَارِبُ ، وشذَّ في عاقلٍ : هَوَالِكَ ، وفَوَارِسَ .

(٦٠ / أ) والمُضَعَّفُ ، ومُعتلُّ عينٍ ، كذلك ، ويجوز / في مُعْتَلِّها : صِيَّمٌ ، وصُيَّمٌ ، وصُيَّامٌ . ومعتلُّ اللامِ : قُضَاةٌ ، وغُزيٌّ[2] .

والمؤنث كالمذكر ، ويجوز : حَوائِضُ ، وقوائِمُ .

ـ و« أفْعَلُ »[3] اسماً : أفاكل ، إلاّ أجمع وتابعه[4] فبالواو والنون .

ووصف مذكر :

ـ « فَعْلاء »[5] : حُمْرٌ ، وسُوْدَانٌ ، وفي آفةٍ وعاهةٍ : حَمْقَى ، أو « أفْعَلَة » أو لمفاضلة وفيه « أل » : أَرَامِلُ ، وأوائِلُ[6] ، أو بـ « مِنْ » فلمفردٍ وغيرِه بلفظٍ

---

(١) جاء بالرفع في الأم ، وبالجر أفضل اتباعاً لما قبله .

(٢) « غزا » في الأم ، والصواب ما أثبتناه لموافقته لما جاء في المقرب ٢ : ١٢٢ . « و« غزى » جمع غازٍ . ينظر : اللسان مادة (غزو) .

(٣) وكان من الجدير بالمؤلف أن يسبقها بـ « في » أسوة بما سبقها .

(٤) يريد بالتابع : « أكتع » . المقرب ٢ : ١٢٣ .

(٥) يريد « إن كان صفة ، وكان مؤنثه » فَعْلاَءَ » ، جمع على « فُعْلٍ » ، و« فُعْلاَنٍ » ، ينظر : المقرب ٢ : ١٢٣ .

(٦) هذه الكلمة ساقطة من (ب) . وكان من الجدير بالمؤلف أن يعرفها أو يضيف « الأكابر » مثالاً للمفاضلة . وينظر : المصدر السابق .

واحدٍ[1] . أو مُضافاً فكالذي بـ « مِنْ » ، أو على « أفاعِلَ » ، أو مُسلَّماً ومؤنَّثه « فُعْلى » .

ـ و« فَيْعِلٌ »[2] : أمْواتٌ . والذي آخرُه ألفٌ لا لتأنيث : ذَفارٍ ، وذَفارى ؛ أو له فـ « فُعْلى الأفعَلِ » : كُبَرٌ ؛ وغيرُه : حبالى ، وإناثٌ ، ورُبابٌ . و« فَعْلى فَعْلاَن » : سُكارى ، وسِكارٌ ، وغيرُه : عَلاَقى . وما عدا ذلك على « فَعالي » .

وباقي الرباعي : « فَعَالِلُ »[3] اسماً ، أو صفةً .

***

الخماسّي : ما آخرُه ألف ونون ومؤنثه « فَعْلى » كُسِّرَ : سُكارى وسَكارى ، وعِجالٌ ، وما لا : فسراحين ، وكُسِّرَ : « فِعْلاَنٌ » الاسمْ : سِراحاً . وقد يجمع ما أُنِّثَ منه بياءٍ جمع ما / أُنِّثَ منه بالألف : كنِدامٍ ، وندامي . (٦٠ /ب)

أو ألف تأنيث على :

ـ « فَعْلاَءَ » . اسماً : صَحارى ، وصَحَارٍ ، وصحارِيٌّ . وصفةً : حُمْرٌ ، وبِطاحٌ .

ـ و« فُعْلاَءَ » : عِشارٌ ، ونُفاسٌ .

وغير ذلك[5] كسر على :

ـ« فَعَّالٍ » إلاّ ما قبل آخرِه معتلٌّ زائدٌ : فسرابيلٌ .

وباقي الخماسي يُحذف منه حرفٌ ويُكَسَّرُ على :

ـ « فَعَالِلَ » ، أو « فَعَالِيلَ » إن عُوِّضَ والحذف على ما أُحْكِمَ في التصغير .

***

(١) أي « إذا استعمل مع المفاضلة « مِنْ » ، كان للاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظواحد » المقرب ٢ : ١٢٣ .

(٢) « فعيل » في (م) ، والصواب ماأثبتناه . ينظر : المقرب نفسه ، وشرح الشافية ٢ : ١٧٧ .

(٣) يريد و « فُعلى تأنيث الأفْعَل » . المقرب نفسه

(٤) أي يجمع على « فعالل » .

(٥) أي من الخماسّي .

والزائد على الخمسة ما آخره ألفا تأنيث ، أو ألِفٌ ونون زائدتان فتحذفان ، وما ليستا فيه حذف حتى يصيرَ خمسةً رابعُه معتل زائد إن أمكن ، ثم كُسِّرَ على « فعَاليلَ » ، أو أربَعَةً إن لم يمكن ، ثم كُسِّرَ عليهما[1] . والحذف كهو في التصغير .

***

والأعجميّ كالعربيّ . وحذف التاء فيه من « مَفَاعِلَ » شاذٌّ . وشذَّتْ جُمُوعٌ لا واحدَ لها ، وجموع لم تأتِ ، على قياس مُفرَدِها المنطوق به ، وجموعٌ جُمِعَتْ تكسيراً وسلامةً ، وورد / منها في الكلام : أيادٍ ، وأواطِبُ ، وأسامٍ ، وأُساوِرةٌ ، (٦١ /أ) وأبابيت ، وأناعِيمُ ، وأقاويلُ ، ومَصارينَ ، وحَشَاشينَ ، وحمائلُ ، وأناضٍ[2] . وأعطياتٌ ، وأسقيات ، وبُيُوتاتٌ ، ومَوالياتُ بني هاشم ، وصَواحبات يوسفَ ، وحُمُراتٌ ، وطُرُقاتٌ ، وجُزُراتٌ ، ودُوْراتٌ ، وعُوذاتٌ[3] . وما عدا هذا الوارد ضرورة .

فأمّا آصال فجَمْعُ أصلٍ المفرد ، وأصائيل فجمع أصيلة بمعنى أصيل[4] .

ـ و« فَعْلٌ » في جمع « فَاعِلٍ » فاسمُ جَمْعٍ . وينقاس وَضْعُ الجمع لاثنين من شيئين[5] ، وإلاّ فيحفظ . ووضع المفرد لهما دُون وضع الجمع ، ووضع الجمع للمفردِ ضرورةٌ ، أو نادر .

باب

مصدر « فَعَلَ » المتعدّي المقيس[6] :

ـ « فَعْلٌ » مطلقاً .

---

(١) أي على فعاليل ، أو فعالل .

(٢) يريد جمع الجمع ، جُمِعَ جَمْعُ تكسير . ينظر : المقرب ٢ : ١٢٧ ، وشرح الشافية ٢ : ٢٠٩ .

(٣) يريد جمع الجمع ، جُمِعَ جمع سلامة . ينظر : المصدران السابقان .

(٤) بهذا ينتهي جمع الجمع في الكلام . ينظر : المقرب ٢ : ١٢٧ ، وشرح الشافية ٢ : ١٠٨ .

(٥) أي قريب من جمع الجمع . ينظر : المصدران السابقان .

(٦) أي الفعل الثلاثي .

- و« فِعَـالٌ » في : هياجٍ ، وجـارٍ مجـراهُ ، وصـوتٍ ، وانصرامِ أوانٍ ، ووَسْمٍ .

- و« فِعَالَةٌ » في : وِلاَيَةٍ ، وصِناعةٍ ، وجاء في بعضه فتح الفاءِ وكسرُها .

- و« فِعْلَةٌ » في هَيْئَةِ فِعْلٍ .

والمسموع :

فِعْـلٌ / ، وسَرَقٌ ، وكُذِّبٌ ، وسرِقَـةٌ ، وغَلَبَـةٌ ، وحِمِيَّـةٌ ، وكِذَّابٌ ،(٦١ /ب وسؤال[١] ، وحِرْمانٌ ، وغُفْرانٌ، ولَيَّـانٌ .

فإن انضـمَّـتْ عـينُ مضارعـه : فذِكْـرٌ ، وشُـكْرٌ ، وكِتَابَـةٌ ، وشُـكْرانٌ ، وشُكُورٌ ، وخَنَقٌ ، وشِدَّةٌ .

***

واللازم المقيس :

- « فُعُولٌ » مطلقاً[٢] .

- و« فِعَالٌ » ، و« فِعْلَةٌ » فيما تقدَّم .

- و« فَعِيْلٌ » في صوتٍ .

- و« فَعَلاَنٌ » في مُتَزَعْزِعٍ[٣] .

- و « فُعَالَةٌ » في الفَضَلاتِ . وبـلا تاءٍ في مُفْتَـرِقِ أجـزاءٍ ، وفي صوتٍ ، وداءٍ. وشذَّ الغُواثُ ، والسُّوافُ .

والمسموع :

رُجُحانٌ ، وذَهَابٌ ، وعَجَزٌ ، وحِـرْصٌ ، وحِلَـقٌ ، وَهِياجٌ . وفي مضمـوم عينٍ : رَفْضٌ ، وهِبَابٌ ، وثَبَاتٌ ، وسكْتٌ ، ومُكْثٌ ، ونَزَوانٌ ، وفِطْنَةٌ ، وفِسْقٌ .

***

(١) « وسؤال » زيادة من (ب) .

(٢) بينما قال الرضي : « ليس على الإطلاق » . شرح الشافية ١ : ١٥٣ .

(٣) والزعزعة فيما فيه حركة . ينظر المقرب ٢ : ١٣٢ .

ومَصْدَر « فَعِلُ » المتعدي المقيس :
- « فَعْلٌ » مطلقاً .
- و« فِعالَةٌ »[1] ، و« فِعْلَةٌ » فيما تقدَّم .

والمسموع :
شرُبٌ ، وعَمَلٌ ، وعِلْمٌ ، ورَحْمَةٌ ، وخِيَلَةٌ ، وغِشْيانٌ ، ولُزُومٌ ، وسِفَادٌ .

***

واللازم المقيس :
- « فَعَلَ » مطلقاً .
- و« فُعْلة » / في لون . (٦٢ /أ)

والمسموع :
خَشْية ، وسُكْرٌ ، وشِبَعٌ ، وَرِيٌّ وشَكاسَةٌ ، وصُهُوبَةٌ .

***

و« فُعَلَ » لازمٌ مَصْدَرُهُ المستعملُ كثيراً : « فُعْلٌ » . وجاء : « فَعَالَةٌ » ، و« فَعَالٌ » . وشذّ قُبُوحَةٌ ، وكَرَمٌ . ويطَّرِدُ في مصدرٍ لُمبالغةٍ « تَفعَّال » ، و« فِعِّيلَى » ، ولم يَمُدَّ إلاّ خِصِّيصاً[2] . وشذ وضوءٌ[3] ، وطَهُورٌ ، وولُوعٌ ، ووقُودٌ ، وقَبُولٌ ، وهُدىً ، وسَرَىً ، وبُكىً - في لُغَةٍ من قَصرَ - وكبرياءُ ، ورُجْعَى ، وفُتْيَا ، وبُقْيا ، ولُقْيا ، ودَعْوى ، وعَدْوى ، وذِكْرَى . ولم يجيء من سِتَّتِها غيرُ ما ذُكر .

***

والمزيد ذو همزة وصل وِزانِ الماضي بكسر ثالِثِه ، وألفٍ بَعْدَهُ .

---

(١) « فعالٌ » في أبقية النسخ والمقرب ٢ : ١٣٢ ولعله أصوب .
(٢) حكاه الكسائي ، وانكره الفراء . ينظر : شرح الشافية ١ : ١٦٨ .
(٣) سقطت هذه الكلمة من الأم .

- و« فَاعَلَ » : مُضَارَبَةٌ[1] ، وقِتال [2] ، وجاء[3] : قِيْتَالٌ ، وقِتَّالٌ .
- و« فَعَّـلَ » : تعذِيبٌ ، وتَكْرِمَةٌ[4] ، وتلزَمُ التاءُ معتلَّـهُ .
- و« تَفْعِيلٌ » فيه ضَرُورَةٌ[5] ، وجاء فيه : كِذّابٌ .

***

و« أفْعَلَ » : إفعـالٌ ، وتَفَاعَـلَ : تفاعُـلٌ ، وتَفَعَّـلَ : تَفَعُّـلٌ ، وتِفْعَـالٌ : وفَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ . وجاء : فِعْلال بكسر الفاء ، وقد تُفْتَح في مُضعَّـفٍ .

***

والملحق من الثلاثي بالرباعي كهـو . . وإذا حُذِفَ عـين مصـدرٍ ، أو فاؤه لزِمَتْ التاء / عِوضاً . وإذا تقاربَ معنى فِعْلَيْنِ جاز أن يستعمل مصـدرُ أحـدِهما (٦٢ /ب) للآخر .

باب

ينقاس « مَفْعَلُ » اسم زمانٍ ، ومكانٍ ، ومصدرٍ من ثلاثي صحيح مضارعُهُ غير مكسور العين . وشذ من « يَفْعُلُ » مصدراً : مَحْمِدٌ ، ومَكْبِرٌ . ومن « يَفْعُلُ » مكاناً : مَغْـرِبٌ ، ومَشرِقٌ ، ومَطْلِـعٌ ، ومَنْبِـتٌ ، ومَرْفِـقٌ ، ومَجْـزِرٌ ، ومَسْقِـطٌ ، ومَسْكِنٌ ، ومَنْسِكٌ ، ومَسْجِدٌ ، ومَفْرِقٌ ، ومصدراً : مَطْلِعٌ[6] .

ومن معتل عين أو لام[7] . وشذّ : مأوى الإبـلِ ، ومَعْصِيَّـةٌ ومَحْمِيَّـةٌ وتلـزمُها التاء .

---

(١) أي « إذا لم يكن في أوله ألف وصل ، وكان على « فاعل » فمصدره « مفاعلة » . المقرب ٢ : ١٣٤ .
(٢) « وقتال » زيادة من (ب) .
(٣) « جائز » في الأم ، وكلاهما يجوز ، وما أثبتناه أفضل .
(٤) أي « إذا كان آخره صحيحاً » . المقرب ٢ : ١٣٤ .
(٥) أي ومجيء المصدر .
(٦) يريد « وقد استعمل « المَطْلِع » بكسر العين في معنى الطُلُوع ، وقد قرىء قوله تعالى : ﴿ حَتى مطْلِع الفجر ﴾ بكسر اللام » . المقرب ٢ : ٢٣٦ ، والبحر المحيط ٨ : ٤٩٧ .
(٧) أي وكان غير مكسور العين .

ومكسورُها[1] « مَفْعِلٌ »[2] : زماناً ، ومكاناً . و« مَفْعَلٌ » : مصدراً . وشذّ : مَرْجعٌ ، ومحِيضٌ[3] ، ومَعْجِزٌ .

ومعتلُّ الفاء بواو متحرِّكُها في المضارع كالصحيح . وغيرُ متحرِّكِها « مَفْعِلٌ » في ثلاثيِّها[4]/ . وشذَّ : مَرْحَلٌ ، ومَوْجَلٌ ، ومَوْضَعٌ بالفتح ، وهو قياس كُلِّ « مَفْعِلٍ » فاؤه واوٌ إلاّ ما شذّ من مَوْهبٍ ، ومَوْظَبٍ[5] ، ومَوْرَقٍ .

***

والزائد ثلاثتها[6] كـ « إسم المفعول » . وقد يبتني اسم مكان مما يَكْثُرُ فيه ثلاثياً على « مَفْعَلَةٍ » ، وتلزمُهُ الهاء .

***

(٦٣ / أ) ويُشْتَقُّ / من مصدرٍ ثلاثيّ اسم آلة لعلاج على : « مِفْعَلٍ » ، وقد تَلْحَقُهُ التاء ، وقد يجيء على : « مِفْعَالٍ »[7]/ .

باب

المقصور بقياس : مصدرُ « فَعِلَ » لازماً . ومصدرٌ ، واسمُ مكانٍ وزمانٍ أوَّلُه ميمٌ زائدةٌ لفعلٍ زائدٍ .

وجمعُ تكسيرِ « فُعْلَى » مؤنَّثِ « الأفْعَلِ » ، أو « فُعْلَةٍ » ، أو « فِعْلَةٍ » ، معتلاً لامُ خمستِها[8] .

---

(١) أي مكسور العين .

(٢) بفتح العين في ط وكسرها في الثانية ولعله خطأ مطبعي .

(٣) « مَحْضِرَ » في المقرب ١٣٦٢ ، ولعله أفضل .

(٤) أي اسم المكان ، والزمان ، والمصدر .

(٥) « مَوْضَبَ » في (ت) ولعله تحريف .

(٦) يريد من غير الفعل الثلاثي ينقاس : اسم الزمان والمكان والمصدر . . .

(٧) وزاد الرضي « مِفْعَلَةً » . ينظر : شرح الشافية ١ : ١٨٦ .

(٨) يريد في أمثلة المبالغة وقد مرّ ذكرها .

ومصدرُ على : « فِعيّلَى » . وشذ خِصِّيصاءُ[1] .

وجمعُ على : « فَعْلَى » ، و« فُعَالَى »[2] ، و« فَعْلَى » مؤنَثُ « فَعْلاَن » ، و« فُعْلَى » مؤنثُ « الأفْعَلِ » .

وكلُّ اسمٍ قبل تاء التأنيثِ منه ألفٌ إذا جُمِعَ بحذفها . و« مَفْعَلٌ » من معتلِّ لامٍ . وأسماءُ المثنى مما آخِرُه ألفٌ ومُوازنُ « فُعَالَى » مخفَّفَ العين جمعاً أو مفرداً ، ومشدَّدُها .

والقصر أكثرُ في مُوازِنِ « فَعَلَى » وإن لم يكن لمثنى .

والممدود بقياسٍ : مَصْدَرُ مُعتلُّ لامٍ على : « تَفْعَالٍ » . أو معتلُّها زائد[3] قبل آخرِ نظيرِه من الصحيح ألفٌ .

وجمعٌ لمعتلِّها على : « فِعالٍ » ، ومفردُه « فَعْلُ » ، أو « فَعْلَة » أو على : « أفْعالٍ » ومفردُه « فِعْلٌ » ، أو « فَعَلَ » ، أو « فُعْلٌ »[4] .

ومعتلُّها[5] المبالغة / على : « فَعَّالٍ » . واسمُ صوتِ معتلُّها مضموم (٦٣ /ب) الأول ، وقد جاء مكسوراً . ومعتلُّها[6] علاجاً لزعزعةِ بَدَنٍ وارتفاعِه ، مضموم الأول . و« فَعْلاَءُ أَفْعَلَ »[7] .

وجمع على : « فُعَلاَءِ » ، و« أفْعِلاء » . ومفرد جمع معتلها على : « أفْعِلَة » في الفصيح .

وغيرُ ذلك من مقصورٍ ، وممدودٍ مسموعٌ .

---

(١) وقد سبقت الإشارة اليها .

(٢) أو « فَعَالَى » . ينظر : المقرب ٢ : ١٣٩ .

(٣) جاءت هذه الكلمة ، ومعتلُّها السابقتين بالجر ومصدرٍ بلا تنوين في ط (ب) وكلاهما يجوز وما أثبتناه أفضل لنتخلص من المتضايقان .

(٤) (كسر) في جميع النسخ وفي ط بضم العين !!؟

(٥) أي معتل اللام .

(٦) أي كل ما كان من المصادر المعتلة اللام .

(٧) يريد كل جمع على : « أفْعَلاَء أو أفعِلاء » . ينظر المقرب ٢ : ١٤٠ .

باب

اسم فاعلٍ ومفعولٍ : من مزيد كالمضارعِ وزاناً . وأوَّلُهما ميمٌ ضُمَّتْ ، وما قبلَ الآخرِ في « الفاعِلِ » مكسورٌ وفي « المفعولِ » مفتوحٌ لفظاً ، أو تقديراً فيهما ، إلاَّ أن تَعْدِلَ عن « مُفَعِّل » إلى أحد الأمثلة[1] . وشذَّ : وراسٌ ، ويافِعٌ ، من أوْرَسَ ، وأيْفعَ ومُلْفَحٌ ، ومُسْهَبٌ ، اسم فاعلٍ من الْفَحَ ، وأسْهَبَ .

ومن ثلاثي « فَعَلَ » : فاعِلٌ كذا ، ومن غيره مَذْهوباً به مَذْهَبَ الزمانِ ، وإلاَّ فمن « فَعُلَ » : فعيلٌ . وشذ : خاثِرٌ ، وحامِضٌ .

ومن « فَعِلَ » متعدِّياً : فاعِلٌ ، ولازماً : فَعيلٌ » ، وجاء فيه « فَعِيلٌ » . وغَلَبَ في امتِلاءٍ وضِدِّه « فَعْلاَنَ » ، وفي لون ، وعَيْبٍ ظاهرٍ « أفْعَلُ » .

باب

(٦٤ / أ) حروف الزوائد [يجمعها قولك][2] : « أمانٌ / وتَسْهِيلٌ »[3] . وأدِلَّتُها[4] :

- إشتقاقٌ أصْغَرُ ، وهو : عَقْدُ تصاريفِ[5] تركيبٍ من تراكيب الكلمةِ على مَعْنىً .
- وتصريفٌ ، وهو : تَغْييرُ صيغةٍ إلى أُخرى . وهو : نوع اشتقاقٍ ، ويُخالفُه في أنَّه استدلال بفرع على أصل . والإشتقاق بالعكسِ .

ولا يدخلان أعجمياً ، وصوتاً ، ومتوغِّل بناءَ[6] . ولا الاشتقاق متداخلاً ، ونادراً ، وخماسياً[7] .

---

(١) أي صيغ المبالغة وهي : « فَعُولٌ ، وفَعَالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعِيلٌ » . وقد مرت . ينظر ص ١٥٣ .

(٢) زيادة من المقرب ٢ : ١٤٤ يقتضيها سياق الكلام .

(٣) وهذا جزء من بيت هو :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت : ولم تبخل « أمانٌ وتسهيل »

ينظر شرح الشافية ٢ : ٣٣١ .

(٤) تنظر هذه الأدلة في : الممتع ١ : ٣٩ وما بعدها ، وشرح الشافية ٢ : ٣٢٣ وما بعدها .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من بقية النسخ .

(٦) يريد ويشمل « الحروف وما شابهها من الأسماء المتوغلة في البناء » المقرب ٢ : ١٤٤ .

(٧) يريد « ولا يدخل الاشتقاق في سبعة أشياء هي :. الأربعة التي شارك فيها التصريف وهذه الثلاثة » . المصدر السابق .

- وكثرة زيادة الحرف في موضع عُرِفَ اشتقاقه ، أو تصريفه .
- ولزوم الحرف فيما عُرف فيه أحدُهُما .
- ولُزومَه[1] البناءَ .
- وكونُه لِمعنىً .
- والنظيرُ ، وهو : كونُه مُتَعَيِّنُ الزيادةِ في لفظٍ ، ثم يُسمَعُ فيه لغةٌ يَحْتَمِلُها[2] .
- والخروجُ عن النظير ، وهو : كون الحرفِ قُدِّرَ زائداً كان له نظيرٌ ، أو أصلاً فلا .
- والدخل في الأوسع إلحاقُهُ بالزيادة ، إذا أدّى جعلُه زائداً ، أو أصليّاً الى بناء معدُومٍ .

(١) أي الحروف .

(٢) « تحتملها » في بقية النسخ ، وعلى هذا يقصد الزيادة ، وعلى ما أثبتناه يقصد الحرف ، وهذا أولى وذلك جائز .

النوع الثاني
من التصريف
وهو
تغير الكلمة لمعنىً طارىء عليها ، فمنه :
بابُ

(٦٤ /ب) الإدغام : رَفْعُ اللسان بالحرفين معاً . ويمنع / في متقاربين إلاّ في واوٍ ، وياءٍ سَكَنَ سابقهما فيجب ، وتقلب[١] ياء تقدمت أو تأخرت ، أو في بناء يَبِيْنُ فيه[٢] أنّهما غير مثلَيْنِ .

أو أحدُهما [٣] تاءُ « تَفَاعَلَ » أو « تَفَعَّلَ » فيُقلبُ حرفاً من جنس ما يليها ويُسكَّنُ ، وتُجْتَابُ[٤] همزة الوصل ، أو تاء « افْتَعَلَ » فتقلَبُ كذلك ، وتُنقَلُ حركتها إلى ما يليها ، ثم تدغم ، وفيه ثلاثة أوجه :

الأول : خَصَّمَ يُخَصِّمُ ، مُخَصِّمٌ[٥] مُخَصَّمٌ .

والثاني : خِصَّمَ يَخِصِّمُ ، أو يِخِصِّمُ إتباعاً ، أو على لُغة « يِفْتِعِلُ »[٦] ، ومُخِصِّمٌ أو مُخُصِّمٌ . وفي اسم المصدر مُخِصَّمٌ أو مُخُصَّمٌ .

والثالث : خِصِّمَ يَخِصِّمُ أو يِخِصِّمُ على اللغتين ، ومُخِصِّمٌ أو مُخُصُّمٌ[٧] .

---

(١) أي الواو .

(٢) في (ب) جاءت هذه الكلمة بعد « انهما » .

(٣) أي أحد المتقاربين .

(٤) (وتخلف) في (ب) .

(٥) يريد اسم فاعل ومصدر . ينظر : المقرب ٢ : ١٥١ ، والممتع ٢ : ٦٤٠ - ٦٤١ .

(٦) بفتح تلوها في (ب) .

(٧) بكسر الصاد المشدّدة في (ب) .

واسم المصدر كاسم الفاعل ، والمفعول كاسم المصدر إن تعدى .

والمسموع في المصدر : خِصَّماً فقط . وقياس الوجهين : خِصَّاماً . والثالث : خِصِّيماً . وشذَّ : سِتٌ ، ودٌّ وعِدّانٌ .

ويمتنعُ في مِثْلَينْ اعتلاً وسكن الثاني أو تحرك لإعرابٍ ، أو فُتِحَ الأولُ فيُنقلِبُ الثاني ألِفاً .

ويجوز / إن كانت لغير إعرابٍ متطرفةً[1] ، أو غيرها قبل ألف ممدودة ، أو ألفٍ ونونٍ زائدتين ، أو[2] تاء تأنيث لاحقة بتاءَ جمعٍ ، فإن لحقت مفرداً لِعوضٍ من محذوفٍ فالإدغامُ ، أو لا لعوض منه ، أو قبل علامتي تَثْنِيَةٍ ، أو جَمْعٍ فالإظهار ، وإذا أظهر[3] فالإخفاءُ في حركة أوَّلِها أَفصَحُ مِنْ الإظهارِ ، وفي كسرةٍ أفصح منه في فتحةٍ . (٦٥ / أ)

فإن صحا وسكن الثاني ولم يتحرك في حال من الأحوال فلا إدغام إلاّ لبعضِ بكرٍ بن وائل . وشذ : أَحَسْتُ ، وظَلْتُ[4] ، ومَسْتُ .

أو تحرك فيدغم غير الحجازيين . فإن اتصل به ألف فُتِحَ الثاني ، أو واوٌ ضُمَّ ، أو ياءٌ كُسِرَ ؛ وإن لم يتصل[5] فمحرك بحركة ما قبله إلاّ ان اتصل به هاءُ مؤنثٍ فيُفْتَحُ مطلقاً ، أو مذكرٍ فيُضمُّ مطلقاً ، أو سكن ما بعده أوّل كلمةٍ[6] فيُكْسَرُ ، وفاتِحٌ مطلقاً[7] إلاّ إن سكن ما بعده أول كلمة ، وفاتح[8] مطلقاً[9] سكن ما بعده ، أولا ، وكاسر مطلقاً . والتزم فتح هَلُمَّ[10] .

---

(١) أي يجوز الإظهار والإدغام . ينظر : الممتع ٢ : ٥٧٧ .
(٢) « و » بدل « أو » في ط .
(٣) «ظهر» في الأم وط .
(٤) بفتح الظاء وكسرها . ينظر : شرح الشافية ٣ : ٢٤٤ . وعلق على هذا أبو حيان في حاشية الممتع ، وقال : « كسر الظاء لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم » الممتع ٢ : ٦٦٢ .
(٥) « تتصل » في الأم وط وما أثبتناه من بقية النسخ وكلاهما يجوزُ .
(٦) سقطت هذه الكلمة والتي قبلها من (م) .
(٧) أي ومنهم من فتح مطلقاً .
(٨) « فتح » في الأم .
(٩) سقط من « إلاّ . . . إلى هنا » من (م) .
(١٠) وذلك للتخفيف .ينظر : المقرب ٢ : ١٥٨ ، والممتع ٢ : ٦٥٦ ، وشرح الشافية ٣ : ٢٤٦ .

وإن تحرك الثاني في اسم ثلاثي ساكن الأول فيدغم إلاّ في ضرورة فيفك ، أو متحركه لا موازِن / « فُعُل »[1] ، أو موازن « فَعَل »[2] فيُظْهِر أو « فَعِل » أو « فَعُل » فيدغم[3] . (٦٥ /ب)

أو أزيد فيدغم على أيّ وزن كان ، وإن كان في فِعْلٍ وتحرك الأوّل منهما فيه ، أو في اسمٍ نُقِلَتْ حركته إلى ما يليه ان سكن وكان[4] غير حرف مد ولين ، ويُحذِفُها[5] إن تحرك ، أو كان إيّاه ، ولا يغير إن سكن الأوّل .

ولا إدغام في الاسم ، والفعل إن أُدغِم في أولِها ، أو ألحقَتْ الكلمة . ومَحْبَبُ شاذ ، والأجللُ ضرورةُ[6] .

وفي الفعل إن كان أحد المِثْلَيْنِ في أولِ الكلمة ، والثاني زائد فيُظْهَـرُ ، أو يحذف ثانيهما ، أو أصلي فيُظْهَرُ ، ويجوز الإدغام فيُسكَّـنُ الأولُ ، وتُجْتَابُ همزة الوصلِ ، أو كان تاءَ « افْتَعَلَ » وما تصرف منه جاز الإظهارُ . وإذا أُدغِم فكاخْتَصَمَ في كل أحكامه .

باب

الإبدال : جَعْلُ عَليلٍ مكان صحيحٍ ، أو عَكسُه ، أو مكان صحيحٍ لا لُموجبٍ .

وحُرُوفُ البدلِ المختصَّـةُ به من غيرِ إدغـام [يجمعهـا قولك][8] : « أُجُـدُ طُوِيَتْ مَنْهَلاَ »[9] ، وصادٌ ، وسينٌ[10] ، وزايٌ ، وعينٌ ، وكافٌ / وفاءٌ ، وشينٌ[11] . (٦٦ /أ)

---

(١) « فِعَلٍ » في بقية النسخ .

(٢) هذه الكلمة وكلمتا موازن بالجر في بقية النسخ أيضاً .

(٣) وبهذا « زعم ابن كيسان . . . وأفسد زعمه ابن عصفور » ينظر : الممتع ٢ : ٦٥٦ .

(٤) هذه الكلمة زيادة من (ب) وفي حاشية ط كتب « ساقطة من نسخة باريس » !!

(٥) أي حذف الحركة .

(٦) تنظر . تفاصيلها في المقرب ٢ : ١٥٧ ، والممتع ٦٤٩ .

(٧) « وتجلب في بقية النسخ وكلاهما يجوز » .

(٨) زيادة من المقرب ٢ : ١٥٩ ، والممتع ١ : ٣١٩ يقتضيها سياق الكلام .

(٩) ينظر : المصدران السابقان . وقد لاحظت أن محققا المقرب اعتبرا الحروف التي تجمعها هذه العبّارة هي الحروف التي جاءت بعدها فأضافا « وهي » قبل تلك العبارة ، وكان عليهما أن يكتفيا بإضافة « الواو » فقط . ينظر : المقرب نفسه .

(١٠) سقطت هذه الكلمة من الأم .

(١١) هذه الحروف لم يذكرها سيبويه من حروف البدل ، وقد زادها بعض النحويين . ينظر : الممتع ١ : ٤١٠ ، وشرح الشافية ٣ : ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

فالهمزة : أبْدِلَتْ بقياسٍ في الوقفِ[1] من ألفٍ .

وبغيره[2] [من ألف] [3] إن سكن ما يليها . وكثُر في شعرٍ ، وقلَّ إن لم يسكن . وتُسكَّنُ هي[4] إلاّ إن كانت في نية حركة فتُحَرَّكُ بما لها في الأصل .

ومن ألف زائدة بلزوم بعد ألفِ جمعٍ ، ومن ألف تأنيث . ومن ياءٍ وواوٍ بعد ألف زائدة طرفاً ، أو عيناً في اسم فاعل لفعل معتلّها[5] .

وبلا لزوم قياساً من واو انضمت ضمة لازمة أوّل كلمةٍ ، أو بعد ساكن لا يُدغَمُ فيها ، أو قبلَه ، أو كُسِرت ، أولاً .

وبلزوم إن جامعتها واوٌ أخرى أوَّل كلمةٍ ما لم تكُن الثانية مدَّةً عارضة فلا لزوم .

وبلا قياس مفتوحةً ، أوَّلاً ، ومكسورة غيرَ أوَّلِ ، وساكنة في مَوقِدٍ[6] .

ومن واو[7] وياءٍ بقياس ولزوم إن زيد المدّ في مفرد ، ووقعتا بعد ألف جمع متناهٍ ، فإن لم تزادا لمدٍّ لم تهمزا حتى تَقربا من الطرف لفظاً ، أو نيَّة معتلين [8] في موضع ينبغي أن تعلا[9] فيه ، وقبل الألف ياءٌ أو واوٌ ، وكذا لو زدت ياء قبل الظرف .

وبلا قياس من ياء / : أدي ٍ ، وأَلَلٍ ، ورئيالٍ ، وشِئْمةٍ[10] . ومن هاء :(٦٦ /ب) ماءٍ ، وأمواءٍ[11] ، وآلٍ وألْ لاستفهام ، وآذا[12] . ومن عين أُبابٍ .

---

(١) ينظر « باب » الوقف مما تقدم من هذا الكتاب .

(٢) أي وبغير قياس . ينظر : المقرب ٢ : ١٥٩ - ١٦١ ، والممتع ١ : ٣٠ - ٣٢٥ ، والشرح نفسه .

(٣) زيادة لا يتم الكلام إلا بها . المصادر السابقة .

(٤) أي الهمزة .

(٥) « الفعل لمعتلها » في الأم ، والصواب ما أثبتناه لأن المراد « اسم فاعل « مأخوذ من فعل معتل العين » .

(٦) هذه الكلمة والتي قبلها سقطتا من (م ، وب) وفي الأم و (ت) أصابها اظلام .

(٧) لم يذكره ابن عصفور في المقرب وحتى الممتع تصريحاً ، وذكره فيهما في الأمثلة . ينظر : المقرب ٢ : ١٦٣ ، والممتع ١ : ٢٤٣ ، وذكره في الضرائر ص ٢٢٤ .

(٨) « الواو معتلة » في الأم ، و(ت) ، والصواب ما أثبتناه .

(٩) « تعل » في النسختين السابقتين أيضاً .

(١٠) « شيمة » في المقرب ٢ : ١٦٣ ، وكلاهما يجوز .

(١١) « أموال » في الأم ، وفي المقرب « أمواه » ولعله تحريف لم ينتبه اليه محققا المقرب . المصدر السابق .

(١٢) « أصلها » « هذا » . ينظر : الكتاب ٢ : ١٤٧ ، والمصنف ٢ : ١٥٢ ، والممتع ١ : ٣٥١ ، والمقرب ٢ : ١٦٤ ، وفيه لم توضع الهمزة والمدة على « إذا » .

الجيم : [أبدلت][1] من ياءٍ مشدّدة بإطرادٍ ، ومن مخففية في شعرٍ .

الدال : باطّـرادٍ من تاءِ « افْتَعَـلَ » ، ومـا تصرف منهـا ، والفـاء زايٌ[2] ، وبغيره[3] والفاء جيم ، أو ذال ، ومن تاء « تَوْلَجٍ » ، وذال « ذِكْرٍ » .

الطاء : من تاءٍ لُزُوماً بقياس في « افْتَعَلَ » وفاؤه مُطبَقٌ[4] . وبغيره إذا كان ضميراً بعد طاءٍ ، أو ضادٍ .

الـواو والياء : من ألف وياء ، ويذكران في القلـب[5] . والـواو والياء من همزةٍ[6] مفردةٍ بقياسٍ بلا لزوم بعد واو ، أو ياء زيدت لمدٍّ وحـركةُ ما قبلَهـا من جنسها في كلمةٍ ، أو بعدَ ياءِ تصغيرٍ . وإن لم تكن كذلك فالأحسن أن لا تبدل منها الواو والياء ، بل تُلْقى حركتُها عليهما ، وتحذف إذا قُصِدَ تخفيفٌ .

وتبدل الواو منها مفتوحةً ، أو ساكنةً وقبلَها ضمَّـةٌ ، وظرفاً زائدة لإلحاقٍ ، أو بدلاً من أصل بعد ألف زائدة في تثنية ، أو نسب / . (٦٧ / أ)

وبلزوم قبل ألف في جمع متناهٍ بشرط أن تكتنفها[7] همزتان .

وبلا قياس في وَاخَيْتُ ، فإن جامعها أخرى ساكنةً منضـمّـاً ما قبلَهـا ، أو متحركةً بضمٍّ ، أو فتحٍ لزم إبدالُها واواً .

وأبدلت الياء من سين لا قياساً ولا لزوماً في ساد وخام[8] . ومن باء[9] لا لزوماً في « لاوربْيك » . وفي جمع ثعلبٍ على قول . وفي جمع[10] أرنبٍ في ضرورةٍ .

وبلزوم في : ديباجٍ . ومن راءٍ في : قِيراطٍ ، وشيرازٍ ، وتَسَرَّيتُ[11] . ومـن

---

(١) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٢) أي إذا كان فاء الفعل زاياً .

(٣) يريد بغير قياس .

(٤) يريد « إذا كان الفاء : صاداً ، أو ضاداً ، أو طاء ، أو ظاء » المقرب ٢ : ١٦٦ .

(٥) ينظر : باب القلب من هذا الكتاب فيما بعد .

(٦) ينظر : إبدال الهمزة منهما فيما قدمنا من هذا الباب .

(٧) « يكتنفها » في بقية النسخ ، وكلاهما يجوز .

(٨) أي خامس وسادس .

(٩) « ياء » في ط ولعله خطأ مطبعي .

(١٠) سقط من « على . . . الى هنا » من (ب) .

(١١) « كذا » في جميع النسخ ، وفي ط « وتسربت » ولعله خطأ مطبعي .

نون : دينار ، وأناسِّي ، وظرابيَّ وتَظَنَّيْتُ ، وتسنَّى . ومن ميم : ديماسٍ .

وبلا لزوم من نون : إنسانٍ الأولى . ومن لام : أَملَيْتُ . ومن صاد قَصَّيْتُ . ومن ضاد : تَقَضَّيْتُ . وفي « تَفَعُّلٍ » من الإِنفِضاضِ . ومن ميم : أيما ويأتميّ [1] ، وتُتُمُّوا في شعر[2] . ومن دال : تَصْدِيَةٍ[3] . ومن عين : تَلَّعيْتُ تَلْعِيَّةً ، وضَفَادِيَ في ضرورةٍ . ومن كافٍ : مكاكِيَّ . ومن تاء « ائتصَلْتُ » الأولى في ضرورة . ومن ثاء : ثالٍ[4] . ومن جيم : دياجِيَّ . ومن هاء : دَهْدَيْتُ ، وصَهْصَيْتُ .

وهي همزة / في التثنية بدلاً من ألف تأنيثٍ ، أومن أصلٍ ، أومن ملحقٍ به(٦٧ /ب بعد ألف زائدةٍ لبعضِ فَزارَةَ .

وبقياس منها مفتوحةً ، أو ساكنةً قبلَها كسرةٌ ، ولا يَلْزَمُ إلاّ والمكسور قبلَها همزةٌ ، وبلزومٍ[5] إن انكسرت بعد أخرى .

وبلا قياس في : قَريتُ ، وبَدَيْتُ ، وتَوَضَّيْتُ ، ويَعْصُرَ[6] .

والتاء[7] : بقياس من واو في : « افْتَعَلَ » ، وما تصرف منه ، وفاؤه واو .

وبلا قياس في : تجُاهٍ ، وتُراثٍ ، وتَقِيَّةٍ ، وتَقْوَى ، وتُقَاةٍ ، وتوارةٍ ، وتَوْلَجٍ ، وتُخَمَةٍ ، وتكأةٍ ، وتُكْلانٍ ، وتَيْقُورٍ ، وتُكَلَةٍ ، وتَلِيدٍ ، وتِلادٍ ، وتَتْرَى ، وأُختٍ ، وبِنْتٍ ، وهَنْتٍ ، وكِلتا . ومن واو القسم[8] .

ومن ياء في : ثِنْتَيْنِ ، وكَيْتَ ، وذَيْتَ .

---

(١) هذه الكلمة زيادة من (ب) سقطت من ط . و« يأتم » في المقرب ٢ : ١٧١ .
(٢) و سقط« في شعر » ، و« في ضرورة » التالية من (ب) .
(٣) « قصدية » من ط !!؟
(٤) أي ثالث .
(٥) كان من الجدير بالمؤلف أن يقول : « يلزم » إتباعاً لما قبلها ، أو يقول : وبلا لزوم بدلاً من « ويلزم » .
(٦) و« يعصر » اسم رجل ، وهو منبه بن سعد بن قيس عيلان . ينظر : الممتع ان ٣٢٨ وطبقات ابن سلام ص ٢٩ ، والتاج (عصر) .
(٧) إن المؤلف عطف هذا الحرف دون سواه ، ومما بعد غفلة تلفة النظر إليه . ولكن لعل ذلك وقع سهواً من النساخ .
(٨) أي نحو : « تالله » .

ومن سين في : طَسْتٍ ، وسِتٍّ ، وناتٍ ، وأكياتٍ .

ومن صاد : لِصْتٍ ، ولُصُوتٍ .

ومن طاء : فُسْتاطٍ[1] ، واستاعَ يستيعُ .

ومن دال : تَرَبُوتٍ .

الميم : من واو[2] فمٍ ، وتشدَّدُ ضرورةً .

(٦٨ /أ) ومن نون ساكنةٍ عند باء بإطراد في نحو : عَنْبَـر ، وبغـيره / في : البنـام ، وفي : طامَه .

ومن باء : مَخْرٍ ، وراتمٍ ونُفَمٍ .

ومن لام : تعريفٍ .

النون بلا قياس : من لام لَعَنَّ .

ومن همزة صنعاءَ ، وبهراءَ ، ودستواءَ في النسبِ .

الهاء بلا لزوم : من همزة هِيَّـاك ، وهَيَّـاك ، وهَماَ ، وهَيا في نداءٍ ، وهِنْ[3] شَرْطِيَّـةٍ ، وهَنَرْتُ[4] ، ومَرَحْتُ ، وهَرَقْتُ ، وهَزَلْتُ[5] ، وهَشَـرتُ ، ومـا تصرف منها .

ومن همزة الاستفهام .

ومن تاء طلحةَ ، وهِنْدَاتٍ ، ونحوهما ، وألف هُنا في وقف .

ومن ياء هذي[6] ، وتصغير هَنَةٍ .

اللام : من ضاد الطَّجَعَ ، ونون أُصَيْلال .

الألفُ : من واو وياء في القلب .

---

(١) في المقرب ١ : ١٧٥ فستاط ، ولعله تصحيف أو خطأ مطبعي .

(٢) وقال الرضي رحمه الله ـ: « بدل لازم » . شرح الشافية ٣ : ٣١٥ .

(٣) أي : همزة إن الشرطية .

(٤) جاء موضع هذه الكلمة « عثرت » والعكس في (ب) ، وفي المقرب ٢ : ١٧٨ جاء « هثرت » في الاثنين . ولعله تصحيف أو خطأ مطبعي .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ب) .

(٦) رسمت « هاذي » في (ت) .

وبقياس بلا لزوم من همزة ساكنةٍ تلي مفتوحاً ، غيرَ همزةٍ[1] ، فإن كانها[2] لزم القلب .

وبلا قياس : إن انفتحت بعد مفتوحٍ ، أو ساكنٍ[3] يمكنُ نقلُ الحركةِ إليه .

ومن النون الخفيفة وقفا على منصوب منوَّن ، وعلى فِعْلٍ[4] لَحِقَتْ لتأكيدٍ إن وليَتْ فتحةً ، وعلى إذَنْ .

السين[5] : من الشين في السَّدْةِ ، ومَسْدُوهٍ[6] .

والصاد : من سين قبل[7] قافٍ[8] ، أو خاءٍ ، أو طاءٍ[9] / أو غينٍ . (٦٨ /ب)

الشين : من كافٍ مؤنث ، وجيم مُدْمَجٍ ، وسينِ جُعْسُوسُ .

الزاي : من صاد قبل[10] قافٍ عند كلبٍ .

العين : من همزة عَنَّ ، وعَنْ ، ومُعْتَلٍ[11] لتميم .

الفاء : من ثاءِ فُمَّ ، وجَدَفٍ .

والكاف : من تاء مخاطبٍ .

باب

القلبُ : جَعلُ صحيحٍ ، أو عَلِيلٍ مكان نظيره . مُتجانسين صفةً متقاربين[12] مخرجاً لُموجبٍ .

---

(١) أي : « إلاّ أن يكون الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزة » . المقرب ٢ : ١٧٩ .

(٢) (كذا) في جميع النسخ . والمراد « فإن كانت همزة لزم القلب » . المصدر السابق .

(٣) « بساكنٍ » في (ب) .

(٤) من « منوٍ . . الى هنا » أصابه اظلام في الأم .

(٥) من هنا تبدأ الحروف التي لم يذكرها سيبويه من حروف البدل كما أشرت في أول هذا الباب .

(٦) جاء في الأم بدل السين شين ولعله تصحيف والصواب ما أثبتناه .

(٧) « تلي » في الأم و(م) ، وهذا تحريف ، والصواب ما أثبتناه لموافقته المقرب ٢ : ١٨٠ . وجاءت الكلمات التي بعد «تلي» منصوبة على أساس مفعولاً به .

(٨) قاف هذه الكلمة سقط من (م) .

(٩) « هاء » في ط!!؟ وهو « الخاء » أصابها إظلام في الأم .

(١٠) موضع هذه الكلمة « تلي » في الأم ، وما بعدها منصوبة أيضاً .

(١١) أصْلها « مؤتلي » . ينظر : المقرب ٢ : ١٨٢ ، والممتع ١ : ٤١٣ .

(١٢) « متفاوتين » في ط!!؟

والنقلُ : نقلُ عينٍ إلى محل لام ، أو حركةِ عينٍ إلى فاءٍ .

وهما[١] ، والحذفُ : إنّما يَطّردُ في حروف العلة .

فالواو : ساكنةٌ[٢] تلي فتحةً فَتَثْبُتُ إلاّ في باب « يَوْجَلُ » فقد تُبْدَلُ ألفاً . أو تلي[٣] ياءً فياءً[٤]/، وتُدْغَمُ فيها . أو تقع[٥] بين حرفُ مُضارَعةٍ وكسرةٍ فتُحذَفُ . وحَذفُها في « لا يَجُدْنَ » ضرورةً ، وقيل : لغةٌ شاذّةٌ .

أو ضمةً[٦] فتثبتُ إلاّ إن وليَتْ واواً قريبةً من الطرفِ في جمعٍ فتقلبان ياءين . أو ياءً فياءً وتُدْغَمُ ، ويجوزُ قلب الضَّمّةِ فيهما[٧] كسرة إلاّ إن وليا[٨] عيناً فيَجبُ إلاّ إن أُبْدِلَتْ من همزةٍ فإدغامٌ ، وتركُه . أو كانت / مدةً مُبْدَلَةً من غيرِها فلا تدغم . (٦٩ /أ)

أو كسرةً ، فياء إلاّ إن أُدغِمَتْ فلا ، وشذَّ دِيوان[٩] . أو كانت علامةَ جمعٍ فتُحَوَّل[١٠] الكسرةُ ضمَّةً لِتَصِحَّ[١١] .

أو متحركةٌ أو لا فَتَثْبُتُ إلاّ في « فِعْلَةٍ » مصدر « فَعَلَ »[١٢]فاؤه واو فتُنقلُ كسرةٌ الى عينٍ وتُحْذَفُ ، ووِجْهَةٌ اسم[١٣].

أو طرفاً[١٤]ساكناً ما يليه واوَ فُعُولِ جمعاً ، فياءَيْن والضمَّةُ كسرةً[١٥]. وشذَّ

---

(١) أي : القلب والنقل .

(٢) جاءت هذه الكلمة منصوبة في (ب) ، جاء على «أساس» كانت الواو. وكذلك المتحركة فيما بعد.

(٣) في المقرب « بعدها » ينظر : ٢ : ١٨٣ . وكذلك فيما يرد فيما بعد من هذا القبيل .

(٤) أي تقلب ياء .

(٥) « أو تقع » سقطت من ط .

(٦) جاءت هذه الكلمة بالجر في الأم ، ولعله سهو من الناسخ ، حيث اتبعها « لكسرة » السابقة قبلها .

(٧) « فيها » في ط !!؟

(٨) « ولياً » في ط !!؟

(٩) سقط من « أو كانت .. إلى هنا » من (ب) .

(١٠) « متحرك » في ط !!!؟

(١١) أي لتصح الواو .

(١٢) « فِعْلٍ » في الأم و(ت)» وما أثبتناه موافقته للمقراب ٢ : ١٨٥ ، وكلاهما يجوز .

(١٣) أي ليست مصدراً .

(١٤) جاءت هذه الكلمة في المقرب ٢ ١٨٥ (ظرفا) ولعلها خطأ مطبعي ، أو تصحيف لم ينتبه إليه المحققان .

(١٥) يريد تقلب (الواو) الأصلية ياء وكذلك واو الجمع فيدغمان ، والضمة تصبح كسرة في مثل : « عُصِيّ ، ودُلِيّ » فنقول : « عِصِيّ ، ودِلِيّ » . ينظر : المقرب ٢ : ١٨٥ ، والممتع ٢ : ٥٥١ ، والمنصف ٢ : ١٢٤ ، وشرح الشافية ٣ : ١٧١ .

نحو : نُجُوٌّ ، أو ياءً فتقلب ياءً ويُدْغمان . وشذّ نحو : حَيْوَة ، ويُعَلّ[1] شاذاً كَمَعْدِيٍّ[2] .

أو متحركاً بفتحةٍ فألفاً[3] ما لم تل ألف اثنين فتَثْبُتُ ، أو واو جمعٍ ، أو تاء تأنيثٍ فتُحْذَفُ الألف ، فإن حركت التاءُ لم تُرَدَّ إلاّ ضرورةً ، أو نادراً .

أو بكسرةٍ فياءً ، أو بضمةٍ فتَثْبُتُ[4] في فِعلٍ إلاّ مع واوِ ضميرٍ ، أو يائه فتُحْذَفُ ، ويُكْسَرُ ما قبل الياءِ لِتَصِحَّ ، ويلزم الاشمامُ ، وقُلِبَتْ في اسمٍ ياءً ، وضمّةٌ كسرةً إلاّ مع واو جمعٍ ، أو في كلمةٍ بُنِيَتْ على تاءِ تأنيثٍ ، أو لَزِمَتْ إضافةً .

أو حشواً[5] **بين ساكنين تُثْبُتُ** إلاّ عين مصدر جارٍ على فعلٍ معتلٍّ فتقلب /(٦٩ /ب) حركتها إلى ما قبلَها وتُحْذَفُ[6] ، ويَكْثُرُ تعويض تاءِ التأنيث منها ، أو قبلَها ياءً فتقلبُ ياءً وتُدْغَمُ إلاّ إن عَرَضَتِ الياءُ فتصح الواو .

أو بين متحركين والحركة قبلها[7] **تلي فتحةً فتُقْلَبُ ألفاً** إلاّ في « فَعَلاَنَ » ، و« فَعَلَى » ، وما لامُه معتلٌّ ، وما في معنى ما لا يَعْتَلُّ فتُثبُتُ . وشذّ[8] ما هان[9] ، وداران .

وإن سكن ما بعد ألف لضميرٍ متكلمٍ أو مخاطبٍ حذفت في فعلٍ مزيد ، وفي ثلاثي بعد نقل حَرَكَتِها الى ما قبلها كانت كسرةٌ أو ضمةٌ ، وتحول فتحةٌ ضمّةً وتُنْقَلُ .

أو تلي ضمة وهي مفتوحةٌ تثبت[10] **، أو مضمومةٌ في « فعلٍ » سَكَنَتْ** ـ وقد

---

(١) « يُعَدُّ » في الأم وط ، والصواب ما أثبتناه لموافقته المقرب ٢ : ١٨٦ .

(٢) والقياس « معدو » . ينظر : المصدر السابق ، وشرح الشافية ٣ : ١٧٢ .

(٣) سقطت هذه الكلمة من الأم .

(٤) « ثبتت » في بقية النسخ وكذلك « الأخرى » فيما بعد ، وكلاهما يجوز .

(٥) أي وسطاً .

(٦) وذلك لالتقاء الساكنين .

(٧) هذه الكلمة زيادة من (ب) .

(٨) سقطت هذه الكلمة من (ت) .

(٩) (كذا) في جميع النسخ ، و« هامان » في المقرب ٢ : ١٨٨ ، والممتع ١ : ٤٩٢ ، وهذا أفصح ولعل تقديم الميم على الهاء حصل سهواً من المؤلف .

(١٠) « ثَبَتَتْ » في بقية النسخ .

تنقل[1] في شعر - أو مكسورةٌ فمحلُّها فعل مبني لمفعول ، ويجوز فيه ثلاثياً ، أو أزيد نقل الكسرة إلى ما قبلها والقلب ياء ، والشمّ للضمّ[2] بعد ذلك في الفاء ، وفي تاء « افْتَعَلَ » ، وحذف الكسرة من الواو فتثبت .

أو تلي كسرة فمفتوحة فقط وتثبت إلاّ في جمع على[3] « فِعَلٍ »[4] اعتلت في مفرده فتقلب ياء / . (٧٠ /أ)

أو بين متحرك وساكن متأخر فتصح إلاّ عين مصدر اعتل فِعْلُه[5] ، أو جَمع سَكَنَتْ في مفردِه وقبلَها فيهما[6] كسرةٌ وبعدها ألف . أو متقدم فتصحّ ، وهي لام « فُعْلى » الاسم فتُقْلَبُ ياءً . وشذَّ : القُصْوَى ، وحُزْوَى .

أو عينَ فعلٍ ، اسم جار عليه ، أو موافِقٍ له مُوازنةً وزيادةً لا تُوافِقُ زيادةَ فِعلٍ في اللفظ فيُنْقَلُ منها إلى ساكن يليها ، وتصير من جنس الحركة المنقولة . ومِقْوَلٌ ونحوه مقصورٌ من « مِفْعَالٍ » . أو كان الساكن ياء فتُقْلَبُ ، وتُدْغَمُ .

***

الياء : ساكنةٌ[7] بعد فتحةٍ ، أو كسرةٍ فلا تُعَلُّ إلاّ في « يَفْعَلُ »[8] يائيِّ الفاءِ فتقلبُها ألفاً ، وإن جاء معها ثلاث ياءات فيجبُ حذفها إن كُسرِ ما يليها ، وإلاّ فيجوز . أو ضمةٍ قُلِبَتْ واواً إلاّ إن قَرُبَتْ من الطرف ، أو كانت عيناً في « فُعْلَى » صفةً ، وتُقْلَبُ الضمةُ قبلها كسرةً ، وإن لم تَقْرُبْ .

أو متحركةٌ[9] أولاً فلا تُغَيَّر إلاّ في « يَفْعَلُ » واويِّ الفاء ، فقد تُكْسرِ لتنقلِبُ

---

(١) « تُنْقَلُ » من الأم وط ، وأثبتناه في بقية النسخ وموافق للمقرب ٢ : ١٨٨ .

(٢) « الضمّ » في الأم وط . والصواب ما أثبتناه لموافقته المقرب ٢ : ١٨٩ .

(٣) سقط هذا الحرف من الأم وط .

(٤) « فِعْل » في الأم وط وفي بقية النسخ « فَعَل » ، والصواب ما أثبتناه لموافقته المقرب ٢ : ١٨٩ . وذلك نحو : دِيَم ، وقِيَم : جمع ديمة وقيمة .

(٥) « فاؤه » في الأم والصواب ما أثبتناه لموافقته للمقرب ٢ : ١٩٠ .

(٦) أي المفرد والجمع .

(٧) جاءت هذه الكلمة في (ب) منصوبة للسبب نفسه الذي ذكرناه في الواو .

(٨) (كذا) في جميع النسخ ، وفي المقرب « يَفْعُل » ٢ : ١٩٠ .

(٩) بالنصب في (ب) للسبب السابق .

الواوُ ياءً . **أو بعد حرف ظرفاً تلي ساكناً فتثبت** / إن لم تُزَدْ[1] لمدّ الإلآم « فَعْلَى »(٧٠ /ب) فتُبْدَلُ واواً . **أو متحركاً بضمةٍ** والياءُ في آخر فِعْلٍ فتُقلَبُ واواً . **أو بكسرةٍ فتثبُتُ . أو بفتحةٍ فألفاً**[2] إلاّ مع ضمير اثنين فَتَثْبُتُ ، أو جمع ، أو تاء تأنيثٍ فتحذف الألف وتُرَدُّ ضرورةً ، أو ندورا إن حركت التاء لالتقاء الساكنين .

أو في آخر اسمٍ والحركة كسرةٌ فتثبت إلاّ ان جامعت يَاءَيْن في اسم غير جار على فِعْلٍ ، والأولى زائدةٌ فقد تحذف . **أو فتحةٌ** قلبت ألفاً ما لم تمنع علامة تثنية فتثْبُتْ ، أو جمع فتحذف . **أو ضمةٌ** فتثبت ، وتحوّل كسرةً .

أو غير طرف بين متحركين فكالواو بينهما[3] . وشذّ : آيةٌ وثايةٌ ، وطايةٌ ، ورايةٌ .

وخالفت الواوِ في أن الفتحةَ تُحَوَّلُ كسرةً في نحو: بِعْتُ ، والضمة[4] كسرةً في نحو : عينٍ إذا سُكّنت الياءُ .

أو بين ساكنين إلاّ في من نسب إلى : ظَبْيَةٍ ، ظَبَوِيٌّ[5] ، وإلاّ عينَ مصدرٍ بشروطِه في الواو[6] .

أو بين متحرك وساكن تأخر فتثبت . أو تقدم فتثبت / إلاّ عين فعلٍ مزيد(٧١ /ب) فكفصل الواو ، وأحكامِها إلى « مِفْعَالٍ »[7] .

الألف : ساكنةٌ ، ولا تكون أصليَّة إلاّ مُنْقَلِبَةً ، **وإن لقيت ساكناً حذفت إلا إن كان لتثنيةٍ أو قبل تاء جمع فتقلب ياءً ، أو كان أولى**[8] **ياءيْ النسب فحكمُها سَبَقَ**[9] .

---

(١) « يزد » في بقية النسخ وط ، والصواب ما أثبتناه لموافقته « لتثبت » .
(٢) أي تقلب ألفاً .
(٣) تنظر : أحكام الواو مما قدمنا من هذا الباب .
(٤) جاءت هذه الكلمة بالضم في الأم ، والصواب ما أثبتناه لأنها معطوفة على كلمة الفتحة .
(٥) سقطت هذه الكلمة من ط .
(٦) أيضاً تنظر : أحكام الواو مما قدمناه .
(٧) تنظر أحكام الواو إلى مفعال من هذا الباب .
(٨) « أول في (ب) وكلاهما يجوز .
(٩) تنظر أحكام الياء من هذا الباب .

أو تكون ألف جمعٍ متناهٍ فتقلب همزة ، وتَصِحُّ ألفُه .

وإن لم تَلْقَه فواواً مع ضَمَّـةٍ ، وياءً مع كسرةٍ ، وتثبُتُ مع فتحةٍ ، وقد تقلبُ ياءً مع ياءِ متكلمٍ وتُدْغَمُ ، وحَذْفُها في نحو : عُلَبطٍ مَسْمُوعٌ .

***

والقلب لا بإطراد لضرورةٍ وغيرها .

وتُعْلَمُ الأصالَةُ : بكثرةِ استعمالِ أحـدِ النظمَـينْ ، وكثـرةِ تصريفـِ الكلمـةِ عليهِ ، ولتجريدِه من الزوائد ، وثبوت حكمٍ له في الآخرِ[1] .

***

والحذف لا بإطرادٍ فيه : همزةِ « اللهِ » ، وناس ، وخُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ، ويا با فُلاَن[2] ، ولا بالك ، ومُضارعِ ، « رأى » في لغةٍ من لا ينقلُ ، وسَوَايَةٍ ، وبراءٍ ، وألفِ « أم والله » ، وفي المقصور في الوقف ضرورةً ، ولَهَفَ ، وواوِ عَلٍ ، وحم ، وأبٍ ، وأخٍ ، وهَنٍ ، واسمٍ ، وكُرَةٍ ، وتُلَةٍ ، وثُبَةٍ ، وطُبَـةٍ وياءِيدٍ ، ومائـة ، ودم ، وهاءِ شفةٍ ، وعِضَةٍ ، وفَمٍ ، وشاةٍ ، ونون مُذْ ، ودَدٍ ، وفُـلُ[3] . ياءِ رُبْ وحاءِ حرٍ وخاء بـخٍ ، وفاءِ أُفْ ، وسَوْ[4] أفعل ، وطاءِ قَطْ .

باب

يُخْتَصُّ سَجْعٌ ، وشِعْرٌ بجواز رَدِّ فرعٍ إلى أصلٍ ، أو تشبيهِ غيرِ جائزٍ بجائزٍ اضطُـرَّ الى ذلك ، أو لا ، وذلك[5] : بحـرفٍ ، أو حركةٍ ، أو كلمـةٍ زيادةٍ ، أو

---

(١) فبهذا يكون لدينا أربعة أشياء لمعرفة الأصالة . ينظر : المقرب ٢ : ١٩٧ - ١٩٨ ، والممتع ٢ : ٦١٥ - ٦١٨ .

(٢) في ط « بافلان » ولعل سقوط الياء سهو في الطباعة

(٣) جاءت هذه الكلمة في المقرب ٢ : ٢٠١ ، والممتع ٢ : ٦٢٥ بالجر والتنوين ، ولعله أصوب قياساً على ما جاء قبلها .

(٤) يريد « سوف أفعل » .

(٥) سقطت هذه الكلمة من الأم . والمراد بذلك الضرائر الشعرية ، وقد ألفت فيها كتبٌ ومواضيـعٌ . فالكتب « الضرائر الشعرية » لابن عصفور الاشبيلي ، وطبع بتحقيق الاستاذ : السيد ابراهيم سنة / ١٩٨٠ ، و« الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر » لمحمود شكر الآلوسي الشهير بالبغدادي ، نشر من قبل دار صعب =

نقصاً ، أو بدلاً . وبتأخير حرفٍ عن حرفٍ ، أو بعضِ كلامٍ عن كلامٍ . ولا ينقاس إلاّ ما كثر . والله أعلم[1] .

***

وجاء في آخر النسختين اللتين رمزت لهما بـ (م ، ب) ما نَصُّه :

« نجز تقريب المقرب بحمد الله وعونه .

قال مختصره : « فرغت منه في الحادي والعشرين لشهر ربيع الأول سنة سبع وثمانين وستمائة بالقاهرة من ديار مصر حرسها الله »[2] .

أما ما جاء في آخر النسخة التي اتخذتها بمثابة الأم فنصه : « تم الكتاب بحمد الله وعونه ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله ، وصحبه وسلّم على يد العبد الفقير سليمان بن داود بن سليمان الحنفي المقرىء ، عفى الله له ولوالديه ، ولجميع المسلمين آمين ، وذلك في العشر الأواخر من ذي القعدة سنة أربع وعشرين وسبعمائة / . (٧٢ / أ)

= بيروت بدون تاريخ .

أما المواضيع فقد تناولت معظم الكتب النحوية موضوع الضرائر بأبواب مستقلة . ينظر : المقتضب ٣ : ٣٥٤ ، والكامل ٣ : ٩٢ ، والإنصاف م / ١٠٩ ، والمقرب ٢ : ٢٠٢ - ٢٠٦ ، وشرح الكافية ١ : ١٠٦ - ١٠٨ ، والخزانة ١ : ٧١ .

(١) هذه الجملة محذوفة من بقية النسخ .

(٢) عن « بالقاهرة . . . الى هنا » زيادة من نسخة (ب) .



ثبت المصادر والمراجع

ثبت الموضوعات

ثبت المصادر والمراجع

الألف

١ ـ الإحاطة في تاريخ غرناطة ، للسان الدين ابن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله عنان ـ الطبعة الأولى ، القاهرة / ١٩٧٤ م .

٢ ـ الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، طبعة الجامعة الأزهرية ، القاهرة / ١٩٧٩ م .

٣ ـ الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي النجف / ١٩٧٣م .

٤ ـ اعراب القرآن ، لأبي حيان ، مخطوط نسخة الجزائر .

٥ ـ الأعلام ، للزركلي ، الطبعة الرابعة بيروت / ١٩٧٩ .

٦ ـ أعلام المغرب والأندلس ، لإبن الأحمر ، تحقيق محمد رضوان الداية ، بيروت / ١٩٧٦ م .

٧ ـ أعلام النساء ، لعمر رضا كحالة ، الطبعة الثانية دمشق / ١٩٧٧ م .

٨ ـ أمالي ابن الشجري ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، حيدر اباد / ١٣٤٩ هـ .

٩ ـ الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ، لعبد العليم ابراهيم ، القاهرة / ١٩٧٥ .

١٠ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لكمال الدين الإنباري ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، القاهرة / ١٦٦١ م .

١١ ـ إيضاح المكنون في الذيل عن أسماء الكتب والفنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، استانبول / ١٩٤٥ م .

الباء

١٢ ـ البحر المحيط ، لأبي حيان ، الطبعة الأولى ، القاهرة / ١٣٢٨ هـ .

١٣ ـ البدر الطالع من أعيان من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، نشر مطبعة السعادة القاهرة / ١٣٤٨ هـ .
١٤ ـ البداية والنهاية ، لأبي الفداء ، ابن الأثير ، الطبعة الأولى ، من منشورات مكتبة المعارف بيروت / ١٩٦٦ م .
١٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة / ١٩٦٤ م .

التاء

١٦ ـ تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، ترجمة عبد الحميد النجار ورمضان عبد التواب ، الطبعة الرابعة ، القاهرة / ٩٦١ ـ ١٩٧٧ م .
١٧ ـ تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، لمحمد عبد الله عنان ، الطبعة الثالثة ، القاهرة / ١٩٦٦ م .
١٨ ـ تاريخ الأندلس ، لعبد الرحمن الحجي ، (رسالة دكتوراه) الطيعة الأولى / ١٩٦٧ م .
١٩ ـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى القاهرة / ١٩٣١ م .
٢٠ ـ تاريخ عجائب الآثار في التراحم والأخبار ، لعبد الرحمن الجبرتي ، من منشورات دار الجيل الطبعة الثانية بيروت / ١٩٧٨ م .
٢١ ـ تاريخ الفكر الأندلسي ، لأنجل بلانثا ، ترجمة حسين مؤنس القاهرة / ١٩٥٥ .
٢١ ـ تاريخ المماليك البحرية ، لعلي ابراهيم حسن ، الطبعة الثالثة ، القاهرة / ١٩٦٧ م .
٢٢ ـ تاريخ ابن الوردي ، لزين الدين عمر بن الوردي ، من منشورات المطبعة الحيدرية النجف العراق : ١٧٦٩ م .
٢٣ ـ تاج التراجم في طبقات الحنفية ، لابن قطلوبغا ، بغداد / ١٩٦٢ م .
٢٤ ـ تاج العروس لمحمد الزبيدي ، من منشورات دار صياد بيروت / ١٩٦٦ م .
٢٥ ـ التاج المكلل ، لأبي الطيب القنوجي ، تحقيق عبد الحكيم شرف الدين ، الطبعة الثانية / ١٩٦٣ م .

٢٦ ـ تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ، لأبيّ حيان الأندلسي ، تحقيق أحمد المطلوب ، وخديجة الحديثي بغداد / ١٩٧٧ م .
٢٧ ـ تحفة النظار في غرائب الأمصار (رحلة ابن بطوطة) ، تحقيق على المنتصر الكتاني الطبعة الأولى بيروت / ١٩٧٥ م .
٢٨ ـ التدريب في تمثيل التقريب ، لأبي حيان ، مخطوط .
٢٩ ـ تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، الطبعة الثانية، حيدر أباد / ١٣٣٤هـ .
٣٠ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة / ١٩٦٧ م .
٣١ ـ التفسير والمفسرون ، لمحمد حسين الذهبي ، الطبعة الأولى ، القاهرة / ١٩٦١ م .
٣٢ ـ التوطئة ، للشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع (وسالة ماجستير) ، القاهرة / ١٩٧٣ م .

الحاء

٣٣ ـ حاشية الأمير علي المعني اللبيب ، بدون تاريخ .
٣٤ ـ أبو الحسن الأخفش وآراؤه في الصرف والنحو ، لعلي عبد الحفيظ الأبياري (رسالة ماجستير) لم تنشر الى الآن .
٣٥ ـ أبو حيان النحوي ، لخديجة الحديثي (أطروحة دكتوراه) بغداد / ١٩٦٦ م .
٣٦ ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهكة / ١٩٦٨ م .

الخاء

٣٧ ـ خزانة الأدب ولب لباب العري ، لعبد القادر البغدادي ، طبعة بولاق ، وطبعة عبد السلام هارون ، القاهرة ، بين عامي ٦٧ ـ ١٩٦٩ م .
٣٨ ـ الخصائص ، لإبن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت / ١٩٥٢ م .

الدال

٣٩ ـ دائرة المعارف الاسلامية ، ترجمه مجموعة من الأساتذة ، عام / ١٩٣٣ م .
٤٠ ـ دائرة معارف البستاني ، لبطرس البستاني ، صدرت في القرن التاسع عشر .

٤١ ـ درّة الحجال ذيل وفيات الأعيان ، لأبي العباس المكناسي ، الشهير بابن القاضي ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، الطبعة الأولى ، القاهرة / ١٩٧٠ م .
٤٢ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سعيد جاد الله عام / ١٩٦٦ م .
٤٣ ـ الدرر اللوامع ، للشنقيطي ، نشر دار المعرفة ببيروت / ١٩٧٣ م .
٤٤ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (المالكي) ، لابن فرحون ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور بدون تاريخ .
٤٥ ـ ديوان امرىء القيس ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، مصر / ١٩٦٤ م .
ديوان علقمة الفحل ، تحقيق مجموعة حلب / ١٩٦٩ م .
٤٦ ـ ديوان الفرزدق ، من منشورات دار صياد ، بيروت / ١٩٦٦ م .
٤٨ ـ ديوان أبي حيان ، تحقيق أحمد المطلوب ، وخديجة الحديثي بغداد / ١٩٦٩ م .

الذال

٤٩ ـ الذيل والتكملة ، لابن عبد الملك المراكشي ، تحقيق إحسان عباس بيروت / ١٩٦٥ م .
٥٠ ـ ذيل مرآت الزمان لليونيني ، من منشورات مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن الهند / ١٩٥٤ م .
٥١ ـ الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب ، تحقيق محمد حامد الفقهي ، الطبعة الأولى ، القاهرة / ١٩٥٢ م .

الراء

٥٢ ـ رحلة الأندلس ، لحسني مؤنس ، الطبعة الأولى القاهرة / ١٩٦٣ م .
٥٣ ـ روضات الجنات ، للخوانساري ، الطبعة الثانية بطهران / ١٣٦٧ هـ .
٥٤ ـ الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق محمد ابراهيم البنّا ، الطبعة الأولى ، القاهرة / ١٩٧٩ م .

٥٥ ـ الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد الحميري ، تحقيق إحسان عباس بيروت / ١٩٧٥ م .

السين

٥٦ ـ سر الصناعة ، لابن جني ، تحقيق لجنة من الأساتذة ، القاهرة / ١٩٥٤ م .

الشين

٥٧ ـ شرح أبيات الكتاب ، للأعلم الشنتمري ، (حاشية على الكتاب) ، مطبعة بولاق عام / ١٣١٦ ، و ١٣١٨ م .

٥٨ ـ شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق محمد قناوي ، ومحمد خليفة ، القاهرة / ١٩٧٣ م .

٥٩ ـ شرح الألفية ، للأشموني ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى بيروت ١٩٥٥ م .

٦٠ ـ شرح السيرافي على الكتاب (حاشية) طبعة بولاق ، ١٣١٦ و ١٣١٨ هـ .

٦١ ـ شرح الجمل ، لابن عصفور ، تحقيق صاحب جعفر أبو جناح (أطروحة للدكتوراه) طبع الجزء الأول منه بغداد / ١٩٨٠ م .

٦٢ ـ شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق محمد محيى الدين وجماعة ، بيروت / ١٩٧٥ م .

٦٣ ـ شرح الكافية ، للرضي ، تحقيق يوسف عمر ، ليبيا / ١٩٧٨ م .

٦٤ ـ شرح ملحة الإعراب للحريري ـ مخطوط نسخة باريس (٤٨١٥ / ٢) .

٦٥ ـ شرح المفصل ، لابن يعيش ، الطبعة الأميرية ، مصر بدون تاريخ .

٦٩ ـ شرح المقرب لابن عصفور ، مخطوط دار العلوم وجامعة استانبول .

٦٧ ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق هادي نهر (أطروحة للدكتوراه) ، بغداد / ١٩٧٤ م .

الصاد

٦٨ ـ صلة الصلة ، لابن الزبير ، نشر مكتبة خياط بيروت / ١٩٣٧ م .

الضاد

٦٩ ـ الضرائر بما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للآلوسي الشهير بالبغدادي ، بيروت / بدون تاريخ .
٧٠ ـ الضرائر الشعرية ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم ، دار الأندلس / ١٩٨٠ م .

الطاء

٧١ ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، لتقي الدين بن عبد القادر الغزي ، تحقيق عبد الفتاح الحلو ، القاهرة / ١٩٧٠ م .
٧٢ ـ طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق محمود الطناحي ، والحلو ، القاهرة / ١٩٦٤ م .
٧٣ ـ طبقات الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة / ١٩٥٣ م .
٧٤ ـ طبقات المفسرين ، للداوودي ، تحقيق علي محمد ، القاهرة بدون تاريخ .
٧٥ ـ طبقات النحويين ، للزُبيدي الأندلسي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة / ١٩٥٤ م .

الظاء

٧٦ ـ ظهر الإسلام ، لأحمد أمين ، نشر دار الكتاب ، الطبعة الخامسة ، بيروت / ١٩٦٩ م .

العين

٧٧ ـ العبر في أخبار من غبر ، لمحمد الذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد الجزء الأول الطبعة الأولى الكويت / ١٩٦٠ م والثاني والثالث بتحقيق فؤاد السيد / ١٩٦١ م .
٧٨ ـ عصر سلاطين المماليك ، لمحمود رزق ، الطبعة الثانية القاهرة / ١٩٦٢ م .
٧٩ ـ ابن عصفور والتصريف ، لفخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى والثانية ، حلب

/ ١٩٧١ - ١٩٨٠ م .
٨٠ - عنوان الدراية للغبريني ، تحقيق عادل نويهض ، الطبعة الأولى ، بيروت / ١٩٦٩ م .

الغين

٨١ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، القاهرة / ١٩٣٣ م .

الفاء

٨٢ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين - المراغي ، نشر محمد الأمين ، بيروت بدون تاريخ .
٨٣ - الفن ومذاهبه في الشعر العربي ، لشوقي ضيف ط ١٣ / مصر / ١٩٦٠ م .
٨٤ - فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ، لعبد الحفيظ منصور ، الطبعة الأولى / ١٩٦٩ م .
٨٥ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، لأبي الحسنات اللكنوي الهندي ، نشر دار المعرفة بيروت بلا تاريخ .
٨٦ - فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبي تحقيق إحسان عباس ، بيروت / ١٩٧٣ م .

القاف

٨٧ - قطر المحيط ، لبطرس البستاني القيافي نشر مكتبة لبنان بيروت / ١٩٦٩ م .

الكاف

٨٨ - الكامل ، للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل ، والسيد شحاتة ، القاهرة / ١٩٦٤ م .
٨٩ - الكتاب ، لسيبويه ، طبعة بولاق ، القاهرة / ١٣١٦ ، ١٣١٨ هـ ، وعبد السلام هارون بيروت / ١٩٦٦ م .
٩٠ - كناسة الدكان بعد انتقال السكان لابن الخطيب ، تحقيق محمد كمال شبانة ، القاهرة بلا تاريخ .
٩١ - الكتيبة الكامنة في من لقينا بالأندلس من شعراء المائة الثامنة ، لابن الخطيب ،

تحقيق إحسان عباس ، بيروت / ١٩٦٣ م .
٩٢ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، طبعة استانبول / ١٩٥١ م .

اللام

٩٣ ـ لسان العرب ، لابن منظور ، نشر دار صياد بيروت : ١٩٥٥ م .
٩٤ ـ اللمحة البدرية في تاريخ الدولة النصرية الدولة النصرية ، لابن الخطيب ، نشر دار الآفاق الجديدة / ١٩٧٨ م .

الميم

٩٥ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق العدد / ٥٣ لسنة ١٩٧٨ م .
٩٦ ـ مجلة المورد العراقية ـ قسم المخطوطات ـ وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد / ٧٤ ـ ١٩٧٦ م .
٩٧ ـ المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة ، تحقيق حسين نصار ، الطبعة الأولى القاهرة / ١٩٥٨ م .
٩٨ ـ المخصص ، لابن سيدة ، نشر المكتبة التجارية للنشر والتوزيع بيروت بدون تاريخ .
٩٩ ـ المختصر في أخبار البشر ، لأبي الفداء ، الطبعة الأولى ، القاهرة بدون تاريخ .
١٠٠ ـ مخطوطات جزائرية في مكتبات استانبول ، لمحمد عبد الكريم ، الطبعة الأولى .
١٠١ ـ المدارس النحوية لشوقي ضيف ، القاهرة ١٩٦٨ م .
١٠٢ ـ مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة / ١٩٧٤ م .
١٠٣ ـ المزهر ، للسيوطي ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، القاهرة بدون تاريخ .
١٠٤ ـ مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ، لسعيد عبد الفتاح عاشور ؛ بيروت / ١٩٧٢ م .
١٠٥ ـ معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ،

الطبعة الثانية ، بيروت / ١٩٨٠ م .
١٠٦ ـ معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، تحقيق أحمد فريد رفاعي ، الطبعة الأولى بيروت / ١٩٢٢ م .
١٠٧ ـ معجم البلدان : لياقوت الحموي ، نشر دار صياد . بيروت / ١٩٧١ م .
١٠٨ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دمشق / ١٩٦٠ م .
١٠٩ ـ معجم المطبوعات ، ليوسف سركيس ، القاهرة / ١٩٢٨ م .
١١٠ ـ مع المكتبة العربية ، لعبد الرحمن عطية ، الطبعة الأولى / ١٩٧٨ م .
١١١ ـ المغرب في حلي المغرب ، لابن سعيد ، تحقيق شوقي ضيف ، القاهرة / ١٩٦٤ م .
١١٢ ـ مغني اللبيب عن الكتب والأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن المبارك الطبعة الثانية ، دمشق / ١٩٦٤ م .
١١٣ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاشكبر زادة ، تحقيق كامل وعبد الوهاب ، القاهرة / ١٩٦٨ م .
١١٤ ـ المفصل ، للزمخشري ، منشورات دار الجيل بيروت بدون تاريخ .
١١٥ ـ المفضليات ، للضبي ، تحقيق عبد السلام مارون ، وأحمد محمد ، دار المعارف / ١٩٦٥ .
١١٦ ـ المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عظيمة ، القاهرة / ١٣٨٢ هـ .
١١٧ ـ مقدمة ابن خلدون ، نشر دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الثانية ، بيروت / ١٩٦٧ م ، وطبعة باريس / ١٨٥٨ م .
١١٨ ـ المقرب في النحو ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الجواري والجبوري ، الطبعة الأولى بغداد / ٧١ ـ ١٩٧٢ م .
١١٩ ـ الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، الطبعة الرابعة ، بيروت / ١٩٧٩ م .
١٢٠ ـ المنصف ، لابن جني ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، مصر / ١٩٦٠ م .
١٢١ ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، لإبن حازم القرطاجني ، تحقيق محمد بن الخوجة ، تونس / ١٩٦٦ م .

النون

١٢٢ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لتغري بردى طبعة دار الكتب

المصرية ، القاهرة / ٢٩ بين عام ١٩٠٩ ـ ١٩٢٩ م .
١٢٣ ـ النحو وكتب» التفسير ، لابراهيم عبد الله رفيدة ، (أطروحة للدكتوراه) طرابلس / ١٩٨٠ م .
١٢٤ ـ نثير الجمان في تنظيم فحول الزمان ، لإبن الأحمر ، تحقيق محمود الداية (رسالة ماجستير) القاهرة / ١٩٦٧ م .
١٢٥ ـ نشرة أخبار التراث العربي ، يصدرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة (العدد / ١٤٩) .
١٢٦ ـ نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين ، لمحمد عنان الطبعة الثالثة ، القاهرة / ١٩٦٦ م .
١٢٧ ـ النهر الماد من البحر ، لأبي حيان ، مطبوع حاشية على البحر المحيط ، طبعة بولاق / ١٣٢٨ هـ .
١٢٨ ـ دار المخطوطات العربية في تركيا ، لرمضان ششن ، الطبعة الأولى ، بيروت / ١٩٧٥ م .

الهاء

١٢٩ ـ هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، نشر مكتبة المثني / بغداد / ١٩٥١ م .
١٣٠ ـ همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبد العال ، الكويت / ١٩٧٥ م .
١٣١ ـ الوافي بالوفيات ، للصفدي ، تحقيق عادل نويهض .
١٣٢ ـ وفيات ابن قنفذ ، لابن قنفذ ، الطبعة الثانية ، بيروت / ١٩٧٨ م .
١٣٣ ـ وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت / ١٩٧٠ م .

ثبت الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الفصل الثاني
كتاب تقريب المقرب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

القسم الثالث
التصريف